المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة



جهود «الفراء» الصرفية

رسالة مقدمة لنيل درجة التخصص «الماجستير»
في النحو والصرف

إعداد الطالب
محمد بن علي خيرات دغريري



إشراف
الأستاذ الدكتور
محمد المختار محمد المهدي

١٤١٢هـ - ١٩٩١م


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص رسالة ماجستير بعنوان (جهود الفراء الصرفيــــة)

يقع هذا البحث فى ثلاثين وأربعمائة صفحة ، بما فيها الفهارس الفنية .

يبرز الجهد الصرفى عند يحيى بن زياد ، أبى زكريا الفراء ، المتوفى سنة سبع ومائتين للهجرة ، أحد أعلام المدرسة الكوفية .

انتظم البحث فى تمهيد ،وثلاثة فصول ، وخاتمة .

التمهيد : واشتمل على : التعريف بالفراء ، وآثاره العلمية المطبوع منها والمفقود ، الصرف عند أهل الكوفة ، مفهوم الصرف عند المتقدمين والمتأخرين .

الفصل الأول : مايتعلق بتصريف الفعل عند الفراء ، واشتمل على : طريقته فى وزن الكلمات ، مذهبه فى القول بالقلب المكانى ، معانى صيغ الزوائد ، توكيد الفعل .

الفصل الثانى : مايتعلق بتصريف الأسماء عنده ، واشتمل على : المصادر، المشتقات الصرفية ، المذكر والمؤنث ، المقصور والممدود ، الجموع ، التصغير ، النسب .

الفصل الثالث : المشترك بين الأسماء والأفعال ، واشتمل على : الإعلال بالحذف والقلب ، التعويض ، الإدغام ، الوقف .

ثم يتلو ذلك خاتمة البحث وبها النتائج ، ومن أهمها :

(١) توصل البحث إلى محاولة لتفسير سبب خلاف الفراء مع غيره ، ومن ثم تفرده ببعض الآراء ، وتتمثل هذه المحاولة فى رصد ظاهرتين :

(آ) توسعه فى القياس ، وفى استخدام المصطلح فى بعض المسائل .

(ب) محاولته الوصول إلى اطراد القواعد المتشابهة ، تقليلا للضوابط .

(٢) ظهر القياس الصرفى عنده بمنهجين مختلفين ، المنهج الأول تأثر فيه بالبصريين ، فكان قياسه على الأكثر ، والآخر سار فيه على طريقة أصحابه الكوفيين ، فبنى قياسه على القليل .

(٣) وافق الفراء جمهرة الصرفيين فى مجمل آرائه الصرفية ، وله آراء توبع فيها ، كما أن له آراء لم تحظ بقبول عند الآخرين ، وآراء سُكت عنها .

وقد تلا الخاتمة الفهارس الفنية للبحث ، المصادر والمراجع ، الآيات القرآنية ، الأقوال والأمثال ، القوافى ، الأعلام ، القبائل والجماعات ، المذاهب النحويــة ، محتويات البحث .

الباحث	المشرف	عميد كلية اللغة العربيــة
[signature]	[signature]	[signature] ١٤١٢/٩/٧هـ
محمد بن على الدغريرى	الدكتور محمد المختار محمد المهدى	الدكتور محمد بن مريس الحارثى

شكر وتقدير

امتثالا لقول خير البشر محمد بن عبدالله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم " من لم يشكر النّاس لم يشكر الله " ، وعملًا بهذا القول فإنّي أتقدّم بالشكر والتّقدير للقائمين على هذا الصّرح العلمي، وفي مقدّمتهم معالي مديره **الدكتور / راشد الرّاجح** .

كما أتقدّم بالشّكر والثّناء لأستاذي **الأستاذ الدكتور / عليان بن محمد الحازمي** العميد السابق لكلية اللغة العربيّة – الذي أتاح لي فرصة الالتحاق بهذه الكليه، ومواصلة دراستي العليا بها ، سائلًا الله (عزّ وجلّ) أن يتولّى مثوبته، ويجزيه خير الجزاء .

والشّكر أيضا لكلية اللغة العربيّة ممثلة في عميدها الحالي **الدكتور / محمد بن مريسي الحارثي**، ونائبه **الدكتور / سعد بن حمدان الغامدي** ، ورئيس قسم الدراسات العليا **الأستاذ الدكتور / سليمان بن إبراهيم العايد** الّذين وفّروا لنا مانحتاجه في أثناء فترة إعداد هذه الرسالة .

وأخصّ بالشكر والثناء أستاذي **الاستاذ الدكتور / محمد المختار محمد المهدي** الذي قبل برحابة صدر الإشراف على هذا الموضوع، فكان نعم العون لي في تخطّي ما اعترضني من مسائل علمية دقيقة ، فجزاه الله عني خير الجزاء، وجعل ماقدّمه لي في موازين أعماله يوم الدين .

وأرفع أكف الدعاء إلى الله بأن يجزي كل من قدّم لي عونا، أو نصحا، أو توجيها من أساتذة وزملاء .

كما لايفوتني أن أتقدّم بخالص الشكر والتّقدير للأساتذة الكـــــرام عضوَيْ لجنة المناقشة على ماسيبذلانه من جهد،ووقت في قراءة هذه الرّسالـــة وتقويمها .

وأسأل الله أن يجعل عملنا خالصا لوجهه،إنّه سميع مجيب .

بسم الله الرحمن الرحيم

(١)

المقدمة

الحمد لله الذى شرفنا بالانتماء الى لغة القرآن ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ، فإنّ تراث الكوفيين لم يصل إلينا منه سوى النزرِ اليسير ، لذلك شَرَعت الدراساتُ المعاصرة تُعْنى بجمع آرائهم ودراستها ، إدراكا من الباحثين بأهمية جهودهم العلمية ، لأنها تمثل جزءًا من إرثنا الفكري ، بل إنّ بعضهم وجد بُغْيتَه فى آراء الكوفيين فيما يتعلق بالدراسات اللُّغوية الحديثة .

من هنا كان هذا البحثُ لمسةَ وفاء لعلمائنا القدماء حيث اختصّ بدراسة جانبٍ من تراث أحدِ أعلام المدرسة الكوفية ، له اليد الطولى فى تَعَهُّد بنائها ، وإتمامه ، حتى صار النحو الكوفيُّ على يديه ذا طابع خاص .

إنه يحيى بن زياد ، أبوزكريا الفراء ، المتوفى سنة سبعٍ ومائتين للهجرة .

وموضوعُ هذا البحثِ هو " جُهودُ الفراء الصرفية " . ومن العنوان يتضح أن البحث يهدف إلى إبراز الجهد الصرفي عند أبي زكريا الفراء .

وقد دفعني إلى الكتابة فى هذا الموضوع أمران :

الأول : شَخْصيّ وهو أن الفراء كان يتردد على مَسْمَعِي مذ كنت فى دراستي الجامعية ، فكنت أتتبّع آراءَه ، ولفت نظري قولُ ابن مالك وغيره (خلافًا للفراء) ، مما يوحي بتفرُّده ببعض الآراء ، فتمنّيت أن لو أُتِيْحَت

لي الفرصة لأدرس آراءه ، وبعد أن مَنَّ الله علي بالفراغ من السنة المنهجية والتقيتُ بأستاذي الكريم الدكتور / محمد المُخْتار محمد المهدي المشرف على هذه الرسالة ، أخبرتُه برغبتي في الدّراسة الصّرفية ، وأطْلَعْتُه على قِلّة بضاعتي في هذا العلم ، وإدراكي لصعوبته ، فشجّعني مشكورًا ، وهَوَّن عليَّ وأخذ بيدي .

وقبلَ أن أعمل في هذا الموضوع اقْتَرح عليّ موضوعًا يتّصل بكتاب الله تعالى وهو " دلالة الفعل المضارع في القرآن الكريم " وأمضيتُ فيه بضعةَ أشْهُر أتممتُ - بفضل الله - استقراءَ مايُقَارب نصف القرآن ، أُدوّنُ كل آية يرد فيها الفعلُ المضارع ، كلٌّ فعل على حدة في بطاقة مستقلة . ثم ظهر لي وجود دراساتٍ حول الموضوع اضطرتني إلى أن أعدل عنه .

... ثم اخترت هذا الموضوع ، مُحققًا ماكان في نفسي من الجمع بين الدراسة الصّرفية ، وأبي زكريا الفراء .

وبعد أن خُضْتُ غماره ، وسَبَرْتُ أَغْوَاره أدركت أن المازني كان على حق حين قال : " والتصريف إنما ينبغي أن ينظر فيه من قد نقّب في العربية ، فإن فيه إشكالاً وصعوبة على من ركبه غير ناظر في غيره من النحو " .

والآخر : الرغبة - التي سبق ابداؤها في صدر هذه المقدمة - في أن أسهم مع من سبقني في ابراز جهد الكوفيين في الدّراسة اللّغوية ، وأَضعَ لَبِنَةً أُتَمّمُ بها البناء مع من خص الفراءَ وتراثَه بدراسة .

فقد عُنِي الباحثون بدراسته ، وتنوعت تلك الدراسات ، بيد أن جُلّها تركّز على الجانب النحوي ، ومن تلك الدراسات :

(١) كتاب " أبوزكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة " للدكتور أحمد مكي الأنصارى . وقد عرض فيه للفراء بدراسة واسعة ، ثم تحدث عن مذهبه فى النحو واللغة . ولم يعرض لآرائه الصرفية إلا فى إشارات عابرة لاتتجاوز الصفحتين ؛ لأن بحثه لم يكن يهدف إلى ذلك .

(٢) " النحو والتّصريف عند الفراء " رسالة دكتوراة للباحث الدكتور عبدالفتاح محمد حبيب ، وقفتُ على هذا البحث عند تصفحى ملحق التراث الذى يصدر عن جريدة المدينة . وكنتُ قد قطعتُ فى البحث مايقارب العامين . وكنتُ أُحِسُّ أن ذلك من التشابه الجزئي فى العنوان . ثم خُيِّل إليّ أن الباحث ربما استوفى أبواب بحثي . فحاولتُ جاهدًا الاطّلاع على الرسالة فَمَنَّ الله عليّ وقرأتها قراءةً مُتَأنيةً ، فوجدتُها كالآتى :

يقعُ البحث فى إحدى وسبعين وأربعمائة صفحة ، عدا الفهارس الفنية ، موزعةً على خمسة أبواب :

الأول : حياةُ الفراء ، ومؤلفاتُه ، ومصطلحاتُه ، وعرضٌ لمؤلفاته ، وشخصيّته .

الثانى : موقفُ الفراء من السماع والقياس والعلة .

الثالث : دراسةٌ تَحْليلِيّةٌ لآراء الفراء فى كتبه .

الرابع : عرضٌ لأبرز آراء الفراء النحوية والصرفية مما تناثر فى كتبه مع النقد والترجيح .

الخامس : عرض لأبرز آراء الفراء النحوية والصرفية فى جملة من مؤلفات من جاء بعده من العلماء .

وبعد أن أَنْعَمْتُ النظر فى الرسالة جيدًا ، أدركتُ أنّ التّشابُهَ

فى جزءٍ من العُنْوان فقط . فكما ترى لم يدرس نحو الفراء وصرفه إلا فى البابين الأخيرين ، الباب الرابع جاء فى ثمانين ومائة صفحة ، كان نصيبُ الآراء الصرفية أربعًا وستين صفحة . أما البابُ الخامس فمَزَجَ فيه بين الآراء النحوية وبعضِ آراءٍ صرفية . بل إن الآراء الصرفية التى عرضلها كانت على صُورَةِ عناوين لا رابطَ بينها ، اقْتَبَسَ العنوانَ من النَّص المدروس نحو : مجىءُ المصدر على زنةِ مفعول ، مفعولٌ بمعنى فاعلٍ، وهكذا .

ومع هذا فإنني - بلا شكٍ - أَفَدْتُ من وقوفي على هذا البحث بأن دفعني لمضاعفة الجُهْد لإعطاء صورةٍ أشملَ لصرف الفراء . على أننى أودُّ أن أنبه إلى الأمور الآتية، فيما يتعلق بهذا البحث :

(أ) أنّ منهجي فى التناول والدراسة يختلف تمامًا عن المنهج الذى سار عليه الباحث ، وسيأتى الحديث عنه .

(ب) أنّ الباحث قَصَر مُنَاقَشَتَه - على قِلَّتِها - على آراء الفراء الموجودةِ فى كتبه المطبوعة .

(جـ) أنّ الباحث لم يتناولْ مِنَ المباحث الصرفية التى اهْتَمَّ بها هذا البحثُ إلا ماشُهِرَ عنه ، وما أُشِيرَ إليه - غالبًا - فى معانى القرآن

(٢) ومن الدراسات السابقة أيضا كتاب " اللهجات العربية فى معاني القرآن للفراء ، دراسة نحوية وصرفية ولغوية " للدكتور صبحي عبد الحميد محمد عبدالكريم . وجاءت دراستُه فى أربعة أبواب . كان عنوانُ الباب الثاني المَسَائلَ الصرفيةَ فى لهجات معاني القرآن .

وكما هو واضحٌ مِنَ العنوان فقد ألزمَ نفسَه بالحديث عن المسائل الصرفية المتصلة باللّهجات فقط .

(٤) كتاب " من تراثٍ لغويّ مفقودٍ لأبى زكريا الفراء " للدكتور أحمد الجندي . وعَمِدَ مؤلّفُه إلى جمع نصوصٍ يرجّح أنها من كتابين مفقودين للفراء «فى لغات القرآن ، ولغاتِ القبائل . ورتّبَ المادّةَ العلمية على مستويات الدّراسة اللغوية .

(٥) " آراءُ الفراء النحوية " ، للأستاذ عبدالمنعم محمد جاسم . رتّب الباحثُ آراءه حَسَبَ الأبواب النحوية . وهى منشورة فى مجلة المورد ـ المجلد الثالث ـ العدد الثالث ١٩٧٤ م .

(٦) " الظّئْريّات (أَدِلّةُ كتاب معاني القرآن لأبى زكريا) " للدكتور عبدالأمير محمد الورد ، وكانت الظّئْريّةُ الأُوْلَى الشواهدَ من الشعر . وهى منشورةٌ فى مجلة المورد ـ المجلد العاشر ـ العدد الأول ١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م .

(٧) " فهارسُ مسائلِ النّحو فى كتاب معاني القرآن للفراء " صنعة الشيخ محمد عبدالخالق عُضَيْمَه . منشورة فى مجلة كلية اللغة العربية ، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض فى العددين الثالث عشر والرابع عشر ١٤٠٣ / ١٤٠٤ هـ .

(٨) " الفراء والدراسات القرآنية " ، وهى مجموعةُ أَبْحَاثٍ نُشِرتْ فى مجلة المورد ـ المجلد السابع عشر ـ العدد الرابع ١٩٨٨ م . وهذه الأبحاث هى :

(آ) تَقْوِيمُ كتاب معانى القرآن للفراء ، دراسة الدكتور أحمد خطاب العمر .

(ب) موقف الفراء من القراءات القرآنية ، دراسة على ناصر غالب .

(ج) المنهج الصوتيّ للنّحو العربيّ فى معاني القرآن ، دراسة الدكتور محمد كاظم البكّاء .

(د) دليل الألْسُن فى كتاب معاني القرآن للفراء ، ودليل لغات العرب على القبائل والجماعات والقُطّان فى كتاب معاني القرآن ، صنعة الدكتور محمد أمين الورد .

ولا ادّعى انّي وقفت على كل الدراسات التى تتّصل بالفراء ، ولكن هذا ما أستطعت الاطلاع عليه . وهى كما ترى في معظمها عنيت بمعاني القرآن ، ولم تتناول موضوع هذا البحث .

... وبعد أن اتّضحتْ معالم البحث في ذهني ، أدّت طبيعته إلى أَنْ يَنْتَظِمَ في تمهيد ، وثلاثة فصول ، وخاتمة .

التمهيد ، واشتمل على العناصر الآتية :

- التعريف بالفراء وآثاره .
- الصرف عند علماء الكوفة .
- مفهوم الصرف عند المتقدّمين والمتأخّرين .

وكان لابدّ من الحديث عن هذه العناصر قبل الشروع فى صرف الفراء،

للوقوف على مكانة الفراء العلمية، والشروخ التى خَلَّفها وما يتّصل منهـا بموضوع البحث . والوقوف على إسهام أهل الكوفة فى الجانب الصرفـي، وعنايَتِهم المُبَكِّرة بهذا العلم . وكان لابُدَّ أيضًا من التَّعريف بمفهـوم الصّرف عند المتقدمين والمتأخرين لِيَظْهَرَ جُهْدُه وإِسْهَامُه مع المتقدّميـن ، وأَثَرُه فى الخَالِفين مِنْ بعده .

أمّا الفصول الثلاثة التى تضمنها البحث، فكانت على النحو الآتى :

الفصـل الأول : تناولتُ فيه مايَتَعَلَّقُ بتصريف الفعل عند الفـراء ، واشتمل على المباحث الآتية :

المبحـث الأول : الميزان الصرفي ، والقلب المكاني ، وبينتُ فيـه طريقةَ الفراء فى الوزن ، ومَذْهَبَه فى القول بالقلـب المكاني .

المبحث الثانى : مُصْطَلح الفعل عند الفراء ، وقد توسَّع فى استخدامـه ، فأَطْلَقه على الفعل قسيم الاسم والحرف ، وعلى غيـره .

المبحث الثالث : معاني صيغ الزّوائد ، وعَرَضْتُ فيه أمثلةً لمدلـولات صيغ الزَّوَائِد مما جاء فى كتابه معاني القرآن .

المبحث الرابع : تأكيد الفعل . وعرضتُ فيه لِرَأْيٍ له فى نون التوكيـد الخفيفة .

الفصل الثانى : تناولتُ فيه مايتعلَّقُ بتصريف الأسماء عند الفـراء، واشتمل على المباحث الآتية :

المبحـث الأول : المصادر ، تحدثتُ فيه عن مصطلح المصدر عنده ، ثـم تناولت بالدراسة ماقاله عن المصادر بأنواعها .

المبحث الثانى : المشتقات ، وتناولتُ فيه حديثَه عن المشتقات الصرفية ، مُصَدِّرًا الكلامَ عليها، بمصطلحاتها المستخدمة عند الفراء . وختمتُ هذا المبحث بأمثلةٍ مِنْ كلامه على تبادل الصِّيغ بين بعض تلك المشتقات .

المبحث الثالث : المذكر والمؤنث : تحدّثتُ فيه عن مؤلَّفِــه فيــه ، وبينتُ قيمتَه العلمية ، وما تَضَمَّنَه من مسائلَ صرفية ، ثم تناولت آراءه التى تتعلق بالمؤنّث .

المبحث الرابع : المقصور والممدود : تحدّثتُ فيه عن كتابه فيــه ،كما فعلتُ فى المبحث السابق . وحَقَّقتُ الكلامَ على مُصْطَلَحَيْ المنقوص والمقصور ، وكَيْفِيَّةِ استخدام الفراء لهما . ثم تناولتُ آراءه فى المقصور والممدود القِيَاسِيَّين .

المبحث الخامس : الجمع : تناولتُ فيه آراء الفراء المتصلة بجموع التَّكْسير، وغيرها . وَوَطَّأْتُ لذلك، بالحديث عن مفهوم الجمع عنــده ، وكيفية استخدامه للمصطلح .

المبحث السادس : التَّصْغِير : تناولتُ فيه مسائلَ متفرقةً في التصغير ، ورَأْي الفراء فيها .

المبحث السابع : النَّسَب : تناولتُ فيه أيضًا مسائلَ متفرقةً فى النَّسَــب ، ورَأْي الفراء فيها . وصَدَّرْتُ الكلامَ عنهما بالمصطلــح المستخدمِ عند الفراء .

الفصل الثالث : تناولتُ فيه آراء الفراء المُشْتَرَكَة بين الأسماء ، والأفعال ، واشتمل على المباحث الآتية :

المبحث الأول : الإعلال : تناولتُ فيه آراءه المُتَّصِلة بالإعلال بالحذف والقلب .

المبحث الثاني : الإدغام : تناولتُ فيه كلامَ الفراء على الإدغام بنوعيه .

المبحث الثالث : مسائل التَّمْرِين : خَصَصْتُه ببعض مانُقِلَ عن الفراء من مسائل التَّمْرِين .

المبحث الرابع : الوقف : عرضتُ فيه بعض آراءٍ له في الوقف .

أمَّا الخاتمة فقد ضَمَّنْتُها أَهَمَّ النَّتَائج التي تَوَصَّلَ إليها البحث ، ثم أَتْبَعْتُها بالفهارس الفنية .

وبالنسبة للمنهج الذي سِرْتُ عليه في هذا البحث،فَوَصْفِيّ يَميلُ إلى التَّحْلِيل ، تَأْرِيخِيّ في أكثره .

وَصْفِيٌّ،لأنَّنِي أُوْرِدُ المسألة الصَّرفية عند الفراء،كما هي من كتبه المطبوعة أولاً ، فالمنسوبة إليه ثانيًا ، وأُتْبِعُ ذلك بتَوْضِيح عبارة الفراء ، وأَسْتَنْبِطُ من كلامه مايتّصلُ بالمسألة مَوْضِعِ الدِّراسة . وقَبْلَ أَنْ أعرض كلام الفراء كنت أصدر غالبا الحديث عن المسألة الصرفية بذكر طريقة الفراء في استخدام المصطلح .

أمَّا المنهج التَّأْريخي في البحث،فكان يتمثَّل في تَتَبّعي - بقدر الإمكان - المسألةَ الصرفيةَ عند سلفه سيبويه ، وأحيانًا عند غيره مِمَّنْ سَبَقَه كشيخه الكسائي . ثم أَذْكُرُ من تَبِعَه ممن جاء بعده،حَسَبَ وَفيَّاتِهم في أكثر مواطن البحث . وقد أَلْجَأُ إلى هذا المنهج عند تَتَبّع المُصْطَلَح ، كما فعلتُ في المنقوص والمقصور .

وقمتُ بتخريج الآيات القرآنية ، وتوثيقِ القراءات ، وَعَزْوِ الأبيات الشِّعْرِيَّة ، بقدر ماأُتِيحَ لي ، وتخريجِ الأَمْثَال العربية .

وقد تَنَوَّعَت مصادرُ البحث ، ومَرَاجِعُه ، مابين مخطوطٍ ومطبوعٍ ، وقديمٍ

وحديث ، وفي مُقَدِّمَة تلك المصادر،كُتُبُ الفراء المطبوعة : معاني القـرآن، وقد عانيتُ فيه كثيرًا لاضطراب بعض نصوصه ، والمذكرُ والمُؤَنّث ، والمقصورُ والممدود ، والأيَّامُ والليالي والشهور . ولأَنّ البحث ليس مقصورًا - فـي استخراج آرائه - على كتبه المطبوعة ، لَجَأْتُ إلى كتب النحويين،والصرفيين، وكتب اللغة ، والمعاجم - وعلى وجه الخصوص لسان العرب - ، وكُتُبِ معاني القرآن ، وكُتُبِ التَّفْسير التي عُنِيَتْ بالجانب اللُّغوي كالبحر المحيط . ولم يُغْفِلْ البحثُ بعضَ المراجع الحديثة ، إلى غير ذلك مما ذكرتُه في ثَبَتِ المصادر والمراجع .

وفي ختام هذه المُقَدّمة أَتَوَجَّهُ بالشُّكْر الجزيل لأستاذي الفاضل الدكتور / **محمد المختار محمد المهدي** ، الذي وَهَبَني وَقْتَه وجُهْدَه ، ولم يَضِنَّ عليَّ بالتَّوْجيه والنُّصْح والإرْشاد ، بل فتح لي بَيْتَه وَقَلْبَه ، فكان نِعْمَ المُعين لي - بعد الله - على إِتْمَام هذا البحث ، والوصول به إلى هذه الصورة . فأسألُ اللهَ العليّ القدير أَنْ يَجْزِيَه خير الجزاء على ماقدّم ، ويُقدّمُ لطلّاب العلم ، وأَنْ يَجْعَلَ ذلك في ميزان حسناته .

كما أَدْعُو اللهَ أَنْ يُثيْبَ كلّ من قدّم لي عونًا من مَشُورَةٍ ، أو نُصْح .

... وبَعْدُ فإنّي لا أَدَّعِي بلوغَ الكمال في هذا البحث ، وأَنّي وقفتُ على كل مايتّصلُ بجُهْدِ الفراء الصرفي . وحَسْبِي أَنّي قد بذلتُ قُصَارَى جهدي لِأَصلَ به إلى الصورة المرضية عن جهد أبي زكريا . فَإِنْ وُفِّقْتُ فذلك فضلُ الله ،وَإِنْ أَخْطَأْتُ فمن نفسي ، واللهُ المُسْتَعان .

وآخرُ دعوانا أَن الحمدُ للّه ربِّ العالمين

التمهيد

وفيه

* التعريف بالفراء وآثاره
* الصرف عند علماء الكوفة
* مفهوم الصرف عند المتقدمين والمتأخرين

التعريف بالفراء وآثاره

آثرنا الاقتضاب في ترجمة الفراء ، مالم تدعُ الضرورة إلى غير ذلك ، لأنّ الدراسة في هذا البحث منصبة على جهده الصرفي ، ولأنّ أصحاب التراجم تحدثوا عنه كثيرًا ، فلا تكاد تخلو تراجمهم من الحديث عنه .

وقد خصّه الدكتور أحمد مكي الأنصاري (١) بدراسة مستفيضة لحياته ومماته ، فله قصبُ السَّبْق في ذلك . وإنْ لم نتفق معه فيما انتهى إليه مما يتعلق بمذهبه . وهذه ترجمةٌ موجزةٌ له :

نسبه :

هو " أبوزكريا يحيي بن زياد بن عبدالله بن منظور الأسلمي ، المعروف بالفراء ، الدَّيْلمي ، الكوفي ، مولى بني أسد ، وقيل مولى بني مِنْقَر "(٢) .

ولقّب بالفراء ، لأنَّه " كان يفري الكلام "(٣) ، أو لأنَّه " كان يُحْسِنُ نظم المسائل "(٤) ، أو " لقَطْعِه الخصوم بالمسائل التى يُعْنَتُ بها ، من قولهم : قد فَرَى إذا قَطَع (٤) .

ويرجّح الدكتور أحمد مكي " أنّ لقب (الفراء) قد انحدر إلى يحيى بن

---

(١) ينظر : أبوزكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ، ص ١٩ فما بعدها . للدكتور أحمد مكى الأنصارى .

(٢) وفيات الأعيان ، ١٧٦/٦ .

(٣) بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، ٣٣٣/٢ .

(٤) الأضداد ، لأبى بكر الأنبارى ، ص ١٥٩ .

زياد من جده الأول "(١) .

مولده واتّصاله بالمأمون :

ولد الفراء بالكوفة، في السنة الرابعة والأربعين بعد المائة (١٤٤ هـ) على الأرجح (٢) . ولم تتحدث المصادر عن طفولته ونشأته ، سوى أنه رحل من الكوفة إلى بغداد بعد أن كَبِر ، وحثّه على ذلك شيخه أبوجعفر الروّاسي ، قائلاً له : " قد خرج الكسائي إلى بغداد ، وأنت أَمْيَزُ منه "(٣).

وفي بغداد اتّصل بالخليفة المأمون عن طريق ثُمَامَة بن أَشْرَس المعتزلي (٢١٣ هـ) . ووَكَل المأمون إليه تأديب ابْنَيْه ، وتَعْليمَهُما النحو . وبلغه أنّ ابنيه يتنافسان على تقديم نَعْل الفراء ، فاستدعاه المأمون وقال له : " من أَعَزُّ النّاس ؟ ، قال : ما أَعْرِفُ أحدًا أعزّ من أمير المؤمنين . قال : بلى ! من إذا نهض تقاتل على تقديم نعليه وَلِيّا عَهْد المسلمين ، حتى رَضِي كل واحد أَنْ يُقدّم له فردًا ... "(٤) .

تلك مَكْرُمَةٌ ظَفِر بها الفراء لعلمه وفضله . ومع ذلك فقد أحسن الجواب والاعتذار لأمير المؤمنين بقوله : " يا أمير المؤمنين ، لقد أردتُ مَنْعَهما عن ذلك ، ولكنْ خَشِيتُ أَنْ أدفعَهما عن مكرمة سبقا إليها ، أو أَكْسِرَ نفوسَهما عن شريفة حَرَصَا عليها " .

---

(١) أبوزكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، ص ٣٤ .
(٢) ينظر : السابق نفسه ، ص ٤٦ .
(٣) نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء ، ص ٥٤ . (الهامش) .
(٤) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ١٨/٤ .

وقد أحسن المأمون مُقامه ، فأفرد له حجرة ، ووكّل به جواري وخدمًا يَقُمْن بما يحتاج إليه ، وصيَّر له الوارقين،فكان يُمْلِي ، والورّاقون يكتبون ٠ وأملى معظم كتبه فى بغداد ٠ وكان أكثر مقامه بها ، فإذا كان آخر السنة خرج إلى الكوفة ، فأقام بها أربعين يومًا فى أهله يُفرِّق بينهم ماجمعه ، ويَبَرُّهم ٠

شيوخه وتلاميذه :

تَتَلْمذ الفراء على كثير ، ذكر بعضهم فى كتبه التى بين أيدينا (١) ومن أشهرهم علي بن حمزة الكسائي (١٨٩ هـ) ، وأبوجعفر الروّاسي (٢٠٦ هـ)(٢)،من أهل الكوفة ، ومن البصرة يونس بن حبيب (١٨٢ هـ) ٠

أمّا تلاميذه (٣) فهم كثير، ومن أشهرهم:سلمة بن عاصم (بعد ٢٧٠هـ) ومحمد بن الجهم (٢٧٧ هـ) ٠

مذهبه النَحْوي :

لم يكن للحديث عن مذهب الفراء مكان هنا ، فهو إمام من أئمة الكوفيين المعدودين والمقدّمين ، فإن كان الكسائي قد رَسَم منهج النحو الكوفي ، فإنّ الفراء حوّله إلى تنظيم واسع،لما تركه شيخه من أسس ، وبنى عليها من اجتهاده ماأعطى النحو الكوفي صورته النهائية(٤) ٠

---

(١) ينظر على سبيل المثال : معاني القرآن ، ٩/١ ، ٢٩٢/٣ ٠

(٢) هذا تاريخ وفاته على الأرجح ٠ ينظر : أبوجعفر الروّاسي نحوي من الكوفة ، ص ٢١ ٠

(٣) ينظر : أبوزكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ، ص ١٣٧ فما بعدها ٠

(٤) ينظر : مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة والنحو ، ص ١٥٢ ، والمدارس النحوية ، للدكتور شوقى ، ص ١٩٦ ٠

بيد أَنَّ الدكتور أحمد مكى انتهى(١) الى أن الفراء بغداديٌ المذهب ، بل المؤسس الحقيقي للمدرسة البغدادية . وبنى رأيه على أساس أن الفراء لم يتقيد بالمذهب الكوفي ، بل خرج عنه إلى مذهب البصريين ، فمزج بين المذهبين ، ثم اختار أحسنهما فى نظره وأقربهما إلى منهجه الخاص . وتلك هى سمات المدرسة البغدادية .

وقد بيّن وجه تسميته بالكوفي بأمور ثلاثة : أَوَّلها : أَنَّه ليس بلازم أن يُسَمَّى الإنسان بمذهبه . وثانيها : أَنَّ الكوفة مسقط رأسه، فانتسابه إليها إنما هو انتساب إلى موطنه الأصلى . وثالثها : أن القدماء الذين نسبوه إلى الكوفة، لم يكن قد تَبَلَّر في أذهانهم هذا المذهب الجديد الذى اختطه الفراء بعد ذهابه إلى بغداد .

ويضيف، إلى أنه كان يُطْلَق عليه البغدادي فى بعض الأحيان ، وهى نسبة إلى الموطن - كما يقول - ، لا إلى المذهب . وأُرَانِي لا أميل إلى ماذهب إليه أستاذي الفاضل ، إذ موافقة الفراء للبصريين لاتعدّ خروجًا عن مذهبه الكوفي ، ذلك أَنَّه تأثر بالبصريين (٢) بطريق مباشر، كتلمذته على يونس ابن

---

(١) ينظر : أبوزكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ، ص ٣٥١ ، ٣٩٥، ١٦١ ، ويقول الدكتور فائز فارس فى خاتمة دراسته لمعاني القرآن للأخفش مانصه " لذا أرى حقًا أَنَّ أبا الحسن هو المؤسس الأقدم لما أسموه (المدرسة البغدادية) " . ينظر : معاني القرآن ١٣٦/١ .

(٢) ذكر الدكتور أحمد مكى هذه العوامل لتأثر الفراء بالبصريين ، ليبين بها خروج الفراء عن مذهبه الكوفي ، ومن ثَمَّ يسلمُ له ماذهب إليه من بغدادية الفراء . أَمَّا قصدُنا من إيراد تأثر الفراء بالبصريين فلإيضاح أنّ ذلك أمر طَبَعِيّ ، ومن ثَمَّ فلا يُعَدّ ذلك خروجًا عن أصحابه . وللوقوف على كلام الدكتور أحمد ، ينظر : أبوزكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ، ص ٣٧٢ . وقد سبق إلى إنكار ماذهب إليه الدكتور شوقى ضيف ، ينظر: المدارس النحوية ، ص ١٥٦ ، ١٥٧ .

حبيب ، أو غير مباشر كتلمذته على الكسائي الذي أخذ عن البصريين، كالخليل، وسيبويه، وغيرهما .

ولكتاب سيبويه أكبر الأثر فى الفراء، سواء عن طريق معاصره الأخفش الأوسط، ناقلِ الكتاب ، أم عن طريق النسخة التي كان يمتلكها، ووجدت تحت وسادته بعد موته .

ولست مع الذين يقولون: إنَّ الفراء لم يَنْتَفِع كبير نفع بالكتاب (١) ، فلا ننكر أنَّ بين سيبويه والفراء مايكون بين المتعاصرين ، ولكنْ لايمكن أنْ نُغْفِل تأثر الفراء بكتاب سيبويه ، وستكشف الصفحات القادمة فى هذا البحث عن مدى صدق هذه الدعوى ، وذلك فى الجانب الصرفي موضوع البحث على الأقل. فسوف ترى شبه موازنة بين كلام سيبويه والفراء فى جُلّ المسائل الصرفية . وليس غرضنا الموازنة بذاتها ، فلكلٍّ مَقَامُه بين أصحابه ، ولكن القصد من وراء ذلك هو الكشف عن جهد الفراء ، وبيان أثره فيمن بعده .

أضف إلى ذلك أن معظم الآراء التى نسبها أبو البركات الأنباريّ إلى الكوفيين فى كتابه " الإنصاف " كانت للفراء .

وأيًّا كان تأثير البصريين فى الفراء فإنّ ذلك لايُخْرِجُه عن كُوفِيَّتِه ؛ " لأنَّ الفراء لم يزل يؤسس للنحو الكوفي أسسه ، ويرسمُ له أُطُرَه ليَسْتَقِلَّ عن النحو البصري حتى فى مصطلحاته "(٢) .

---

(١) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ٤/١٤ .

(٢) المصطلح النحوى نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجرى ، ص ١٦٧ .

ثُمّ إن أباعمر الجرمي البصري يخرج عن أصحابه ، ويوافق الكوفيين (١)، فهل قال أحد بأنّه بغدادي ؟ ! .

لا أعلم أحدًا قال بذلك .

مكانتـه العلميـة :

حَظِيَ الفراء بقبول في نفوس كثير من العلماء ، لتمتّعه بِخُلُق دميث .

ولم يسلم من حاسديه، للمنزلة التي بلغها في بيت الخلافة ؛ وللعصبية المذهبية التي استفحل داؤها العُضَال في الفترة التي كان يعيشها الفراء .

كان الفراء يقدّر شيوخه ، ويعترف لأهل الفضل بفضلهم . ففي الحادثة (٢) التي كانت سببًا لتلمذة الفراء على الكسائيّ، مايدل على اعتراف الفراء بفضل أستاذه الكسائي ، وخلاصتها، أن الفراء كان يسأل الكسائي عن مسائل ، ويجيبه الكسائي بخلاف مامعه ، فَفَطِنَ الكسائيّ لذلك ، وقال له : سألتني عن كَيْتَ وكَيْتَ، والجواب فيه ما أخبرتك به . أفتريد أن أجيبَك بما يقول أهل الكوفة، وهو خطأ ؟ فقال له الفراء : من أين قلت: إنه خطأ ؟ . قال الكسائي : لأنّ الله عز وجل يقول كذا وكذا، وهو خلافه ... الخ . وشاهدنا في هذه الحادثة قول الفراء – بعد ذلك – : " فَرَمَيْتُ بما كان معي واستأنفتُ عنه التعليم فهو أَنْبَتَ على رؤوسنا الشَّعَر " .

---

(١) ينظر : أبوعمر الجرمي حياته وجهوده في النحو (رسالة ماجستير)، ص٣٠٦ و ص٣١٥ . فقد تحدث الدكتور محسن العميري عن مذهبه النحوي، وأنه من المدرسة البصرية، على الرغم من موافقته الكوفيين في بعض مسائل ... الخ .

(٢) ينظر : مجالس العلماء ، ص٢٠٥ .

وخُوطِبَ الفراء ذات مرة بسيّد أهل اللغة ، وسيّد أهل العربية، فاعتذر قائلا : " أما مادام الأخفش يعيش فلا "(١)

أمَّا ماكان يُقَال فى علمه وفضله، فذاك أمر يشهد له بعلو المنزلة ، وحدة الذكاء :

يقول عنه شيخه الكسائى ـ لما سُئِل أَيُّهما أعلم الفراء، أم الأحمر ؟ ـ " الأحمر أكثر حفظًا ، والفراء أحسن عقلًا ، وأَنْفَذُ فِكْرًا ، وأعلم بما يخرج من رأسه "(٢) ٠

ويروي القفطيّ (٣) لنا أيضًا مايدل على قوة حافظته ، كقول تلميذه محمد بن الجهم السّمريّ : " مارأيت مع الفراء كتابًا قط ، إلا كتاب يافع ويفعة " ، وقول ثعلب أَنَّه " أَمَلَّ الحدود فى النحو ست عشرة سنة ، ولم يُرَ فى يده كتاب، إلا مرة واحدة ، أَمَلَّ كتابًا من نسخته " ٠

ويقول عنه أيضًا : " لولا الفراء ماكانت عربية ؛ لأنَّه حَصَّنَهَا ، وضبطها ، ولولا الفراء لسقطت العربية ؛ لأَنَّهَا كانت تُتَنَازَع ، ويَدَّعِيها كل من أراد ، ويتكلّم الناس على مقادير عقولهم ، وقَرَائِحِهم ، فتذهب"(٤)٠

وشَهِدَ له أبوعمر الجرميّ بالبراعة فى العلم ، والغلبة فى الجدال ،

---

(١) وفيات الأعيان ، ٣٨١/٢ ٠
(٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ٢١/٤ ٠
(٣) السابق نفسه ، ٢٠/٤ ٠
(٤) طبقات النحويين واللغويين ، ص ١٣٢ ٠

فبعد أن فَاتَشَه وسَاءَله، والفراء يجيب ، قال : " يا أبا محمد (يعني سلمة بن عاصم) ، ماهذا الرجل إلا شيطان ، يكرر ذلك مرتين أو ثلاثًا "(١).

مصنفاته :

يُرْوَى عن أبي بكر الأنباري (٣٢٨ هـ) ، صاحبِ كتاب الأضداد أَنَّه يقول : " مقدار كتب الفراء ثلاثةُ آلاف ورقة "(٢) . ولم يصل إلينا منها سوى أربعة كتب ، والباقي عَدَتْ عليه العوادي ، وما أَكْثَر مافقدنا من تراثنا ! . وقد قيل عن كتب الفراء : " لايُوَازَى بها كتاب "(٣) .

كتبه المطبوعة :

ولنبدأ بالحديث عن كتبه المطبوعة ، وهى أربعة ـ كما أسلفنا ـ: الأيام والليالى والشهور ، والمذكر والمؤنث ، ومعاني القرآن ، والمقصور والممدود (المنقوص والممدود) .

(١ ، ٢) أما كتاباه المذكر والمؤنث ، والمقصور والممدود، فسوف يأتى الكلام على قيمتهما العلمية فى بابيهما . ونقتصر هنا على طبعاتهما، فالمذكر والمؤنث، أول ماظهر بتحقيق الأستاذ مصطفى الزرقاء فى مجموعة لغوية ، تشمل : " كفاية المُتَحَفِّظ فى اللغة " لابن الأَجْدَابي ، و " مختصر كتاب الوجوه " للخوارزمي ، و " المذكر والمؤنث " للفراء .

وطُبِعتْ هذه المجموعة فى حلب سنة ١٣٤٥ هـ(٤) . ثم أعاد تحقيقه الدكتور

---

(١) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ٢١/٤ .
(٢) ينظر : وفيات الأعيان ، ١٨١/٦ .
(٣) طبقات النحويين واللغويين ، ص ١٣٣ .
(٤) ينظر : أبوزكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ، ص ٢٣٦ .

رمضان عبدالتواب بعد استئذان الأستاذ الزرقاء. وذكر ذلك في مقدمة التحقيق . وطبع الكتاب بالقاهرة عام ١٩٧٥ م .

أما المقصور والممدود ، فأول ماظهر هذا الكتاب بتحقيق الأستاذ عبدالعزيز الميمني،بعنوان (المنقوص والممدود)(١)، مع كتاب التنبيهات على أغاليط الرواة فى كتب اللغة المصنفات (الكامل ، الفصيح ، المصنف ، الاصلاح ، مقصور ابن ولاد)، لأبي القاسم على بن حمزة البصري (٣٧٥ هـ) .

ثم خرج الكتاب بتحقيقين فى عام واحد ١٤٠٣ هـ ، أحدهما بتحقيق الأستاذ ماجد حسن الذهبى ، والآخر بتحقيق الأستاذين عبدالاله نبهان ، ومحمد خير البقاعي .

(٣) أما كتاب الأيام والليالي والشهور : فقد حققه الأستاذ إبراهيم الأبياري ، وكانت طبعته الأولى سنة ١٣٧٥ هـ ، وله طبعة ثانية سنة ١٤٠٠هـ. والكتاب طَابَعُه العام لُغويّ ، ولا يخلو من المباحث الصرفية،وخاصّةً مايتعلق بجموع التكسير . وهو من المصادر الأولى فى بابه . وقد أطال الحديث عنه الدكتور أحمد مكى الأنصارى،من حيث توثيق نسبته إلى الفراء ، ومباحثه ، فليراجع هناك (٢) .

(٤) أما كتاب معاني القرآن(٣) ، فهو مطبوع في ثلاثة أجزاء ،وتعدد

---

(١) وهى التسمية الصحيحة التى تتفق وما كان مستخدمًا عند القدماء كسيبويه.

(٢) ينظر: أبوزكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ،ص ٢٠٥ .

(٣) ينظر الدراسة التى أعدها الدكتور أحمد خطاب العمر لتقويم كتاب معاني القرآن للفراء ،تحدث فيها عن نماذج من أساليب الكتاب فى معالجة القضايا التى تُعْرض ، كما تحدث عن ملاحظات حول تحقيق الكتاب . مجلة المورد ،المجلد السابع عشر ،العدد الرابع ،١٩٨٨ م ،ص ٣ .

محقّقوه ، فالجزء الأول،حققه الأستاذان أحمد يوسف نجاتي ،ومحمد علي النجار ،والجزء الثانى،حققه الأستاذ محمد على النجار ، والجزء الثالث،حققه الدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، وراجعه الأستاذ على النجدي ناصف .

وقد وصل إلينا الكتاب برواية محمد بن الجهم تلميذ الفراء ، وللكتاب رواية أخرى لسلمة بن عاصم تلميذ الفراء أيضًا وهى أجود؛" لأن سلمة كان عالمًا ، وكان لايحضر مجلس الفراء يوم الإملاء،وكان يأخذ المجالس ممن يحضر، ويتدبرها،فيجد فيها السهو،فيناظر عليها الفراء،فيرجع عنه "(١) .

والكتاب مَلِيءٌ بِمُخْتَلَف علوم العربيّة ، يشهد للفراء بطول نَفَس ، ونُفُوذ فِكْر ، كما يقول شيخه الكسائي فيما قدّمنا ، فإنْ شئت دراسات صوتية فالفراء له سبق إلى كثير منها(٢) ، وإن شئت دراسات صرفية فسيأتيك النبأ عما قليل ، وإن أردت نحوا فدونك أكثر الكتاب،قد حفل بدقائق مسائله (٣) . وله فى الدّلالة باع طويل .

وبالجملة،فالكتاب يصور جانبا كبيرا للمذهب الكوفى ، مُمَثَّلا فى أبى زكريا الفراء،وهو رأس من رُؤُوسهم ، وقد حفظ لنا كثيرا من مصطلحاتهم النحوية والصرفية ،كحروف الصفات،ويقابلها عند البصريين حروف الجر ، ومايجرى ولا يجرى،ويقابله عند البصريين ماينصرف ومالاينصرف ، والواقع وغير الواقع، ويقابله عند البصريين اللازم والمتعدى،والدائم،أو الفعل الدائم،ويقابله عند البصريين اسم الفاعل ، وغير ذلك .

<u>كتبه المفقودة :</u>

أمّا كتبه المفقودة فقد وصلت إلينا نصوص يسيرة من بعضها ،وعلى الرغم

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ، ص ١٣٧ .

(٢) ينظر الدراسة التى أعدها الدكتور محمد كاظم البكّاء عن المنهج الصوتى للنحو العربى فى معاني القرآن ، مجلة المورد ، المجلد السابع عشر ، العدد الرابع ، ١٩٨٨ م ، ص ١٠١ .

(٣) ينظر ماكتب عن نحو الفراء فى : مدرسة الكوفة ،ص ١٣٦ ،وأبوزكريا الفراء ، ص ٤١٢ ، والنحو التصريف عند الفراء،(رسالة دكتوراة)،مجلة المورد ،المجلد الثالث، العدد الثالث ، ١٩٧٤ م .

من ذلك يبقى الكلام عنها ظنيًّا بلا جزم ، وسنذكر – أولاً – مصنفاته التي تندرج تحت علم التصريف :

(٥) الأبنية : ومنه اقتباسان في المقصور والممدود لابن ولاد (١) . ويُعدّ من أقدم ماكتب في مؤلف مستقل ، وألف من بعده أبوعمر الجرمي (٢٢٥ هـ)،وغيره (٢) .

(٦) التّصريف : ومنه اقتباس في خزانة الأدب للبغدادي(٣) ، ولعلي بن المبارك الأحمر (١٩٤ هـ) كتاب في التصريف ، وكلاهما – أعني الأحمر والفراء – سبقا أباعثمان المازني (٢٤٩ هـ) .

(٧) الجمع والتثنية في القرآن : وقد ورد ذكره في كتابه المذكر والمؤنث (٤) ، ومنه اقتباس في كتاب دقائق التصريف للمؤدب (من علماء القرن الرابع)(٥) .

ولكنّ عثرتُ على نصّ نقله ابن منظور عن الفراء من كتاب له/باسم (الجمع والتفريق)(٦) ، فهل يعني ذلك أنّ للفراء كتابين في الجمع ، أم هما اسمان لكتاب واحد ؟ .

يبدو – والله أعلم – أنّ الاسمين لكتاب واحد ؛ وذلك لأمرين :

---

(١) ينظر ، ص٨٧ ، ١٠٧ .
(٢) ينظر : مقدمة تحقيق كتاب شرح أمثلة سيبويه،للعطار ، ص ٩ .
(٣) ينظر : ٤٣٤/٤ .
(٤) ينظر : ص ١٤ .
(٥) ينظر : ص ٤٥ .
(٦) ينظر : لسان العرب ، ١٧٤/٦ (قسس) .

الأول : أنَّ الذين ترجموا للفراء،لم يذكروا كتاباً له باسم (الجمع والتفريق) ، وهذا الأمر ضعيف ، إذ ليس بلازم أن يذكروا كل مصنفاته .

والآخر : أنَّ النص الذى نقله ابن منظور عن الفراء من كتاب الجمع والتفريق ، أورده أبومنصور الأزهري (١) بعينه، مُصَرِّحاً بالنقل عن الفراء من كتابه الجمع والتثنية .

(٨) الحُدُود : وهو كتاب فى النحو ، اختلفت المصادر(٢) في سبب تأليف الكتاب ، وفى عدد هذه الحدود . وقد ذكروا الحدود التي اشتمل عليها الكتاب . وما يعنينا منها مايتعلق بالصرف وهى :

- حَدُّ الفعل الواقع .
- حَدُّ الفعل الرباعي .
- حَدُّ الأبنية .
- حَدُّ فَعَل وأَفْعَل .
- حَدُّ مالم يُسَمَّ فاعله .
- حَدُّ الفعل الثلاثي .
- حَدُّ الجمع .
- حَدُّ التَّصْغير .
- حَدُّ الإدغام .
- حَدُّ المقصور والممدود .
- حَدُّ النِّسْبَة .
- حَدُّ الهمز .
- حَدُّ المذكر والمؤنث .

(٩) فَعَل وأَفْعَل : لدراسة (فَعَل) و (أَفْعَل) جانبان : لغوي ، وصرفي (٣) . وسيأتى الحديث عن هذين البناءين مما جمعناه من تراثه الموجود، فيما يتعلق بالمباحث الصرفية ،فى مبحث معاني صيغ الزوائد .

---

(١) ينظر : تهذيب اللغة ،٨/٢٦٠ . على أن محقق هذا الجزء يذكر أن في نسخة (ج) : كتاب الجمع والتفريق .

(٢) ينظر على سبيل المثال : الفهرست ، ص١٠٠ ، وبغية الوعاة ٢/٣٣٣ ، وكشف الظنون ، ص٦٣٥ .

(٣) ينظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص٤٦ .

(١٠) المصادر في القرآن : وقد ذكره الفراء في كتابيه معاني القرآن (١) ، والمذكر والمؤنث (٢) ، وجمعنا بِضْعَةَ نصوص منه من لسان العرب (٣) . ولا ندري عن منهج الفراء في هذا الكتاب فهو من كتبه المفقودة كما أسلفنا .

وقد سبق الفراءَ إلى التأليف في المصادر شيخُه الكسائي (٤) .

أمّا مؤلفات الفراء الأخرى فهي :

(١١) آلة الكتّاب : ذكره ابن النديم في الفهرست (٥) ، وذكره غيره (٦) .

(١٢) اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف : ذكره ابن النديم (٧) أيضًا .

(١٣) البَهِيّ : واخْتُلف (٨) في تسميته ، فقيل : " البَهَاء "، وقيل : " مايلحن فيه العامّة " ، وقيل : " البَهِيّ فيما تلحن فيه العامة "، وقيل : " البَهَاء فيما تلحن فيه العامة " .

---

(١) ينظر : ٢٧٥/٢ .
(٢) ينظر : ص ١٤ .
(٣) ينظر : ٧٨/١ (دنا) ، ١٧٦/٣ (رشد) ، ٧١/٥ (قتر) ، ٦/ ١٢٦ (طمس) ، ٦٢٠/١١ (محل) ، ٦٢/١٤ (أيا) ، ٣٦٠ (زنا)، ٣٨٩/١٥ (ودى) .
(٤) ينظر : الفهرست ص ٩٨ .
(٥) ينظر : ص ١٠٠ .
(٦) ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ٢٢/٤ . وسمّاه القفطي (آلة الكاتب) ، وكذا ابن خلكان في وفيات الأعيان ١٨١/٦ .
(٧) ينظر : الفهرست ، ص ٥٤ .
(٨) ينظر : أبوزكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، ص ١٧١ ، ومقدمة تحقيق المذكر والمؤنث للفراء ، ص ٢٥ .

وتحدث ابن خلكان عن فحوى الكتاب فقال(١) : " ... وهو صغير الحجم ، ووقفت عليه بعد أن كَتَبْتُ هذه الترجمة ، ورأيتُ فيه أكثر الألفاظ التى استعملها أبو العباس ثعلب فى كتاب " الفصيح " ، وهو فى حجم " الفصيح "، غير أَنَّه غَيَّرَه ورتَّبه على صورة أخرى ، وعلى الحقيقة ليس لثعلب فى " الفصيح " سوى الترتيب وزيادة يسيرة ، وفى كتاب " البَهِيّ " أيضاً ألفاظ ليست فى الفصيح قليلة ، وليس فى الكتابين اختلاف إلا فى شئ قليل، لاغير " .

(١٤) التَّحْوِيل (٢) .

(١٥) الجَزَاء : لم يذكره أحد ــ فيما اطّلعت عليه ــ ممن ترجم له ، وعثرتُ على نص منه فى تهذيب اللغة للأزهرى ، حيث جاء فيه : " قال الفراء : متى تقع على الوقت ، إذا قلت : متى دخلت الدار فأنت طالق ، معناه أيّ وقت دخلت الدار . وكُلَّما تقع على الفعل ، إذا قلت : كلما دخلت ، فمعناه : كل دَخْلَةٍ دَخَلْتِها ، هذا فى كتاب الجَزَاء للفراء ، وهو صحيح "(٣) .

(١٦) حروف المعجم (٤) .

(١٧) الفاخر فى الأمثال (٥) .

---

(١) وفيات الأعيان ، ١٨١/٦ . وقد حقق الدكتور عاطف مدكور نسبة الفصيح لثعلب فى مقدمة تحقيقه كتاب الفصيح ، ينظر : ص ٤٢ فمابعدها .

(٢) ينظر : أبوزكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ، ص ١٧٤ .

(٣) تهذيب اللغة ، ٣٤٥/١٤ ، وعنه فى لسان العرب، ٤٧٥/١٥ (متى).

(٤) ينظر : أبوزكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ، ص ١٨٧ .

(٥) ينظر : السابق نفسه ، ص ١٨٨ .

(١٨) الكافي فى النحو(١) .

(١٩) الكتاب الكبير فى النحو(٢) .

(٢٠) اللُّغات : ذكره ابن النديم (٣)وغيره (٤).وقد نصّ اللبليّ على هذا الكتاب ، ونقل عنه فى ثلاثة مواضع من كتابه (بغية الآمال) (٥) .

(٢١) لُغَات القرآن : ذكره ابن النديم (٦) ، وجمع الدكتور أحمد الجندى نصوصًا يرى أنَّها من كتابه المفقود فى لغات القرآن .

(٢٢) مُشْكِل اللُّغة الصَّغير ، ذكره القِفْطي (٧) .

(٢٣) مُشْكِل اللُّغة الكبير ، ذكره القِفْطي أيضًا .

(٢٤) مُلازم : ذكره ابن النديم (٨) ، وغيره (٩) .

(٢٥) النُّدْبَة : لم يذكره أحد ـ فيما اطلعت عليه ـ ممن ترجم له ، وظَفِرْتُ بذكر له فى مجالس العلماء للزجاجي (١٠) ، فى مجلس أبى العباس ثعلب مع محمد بن عبدالله بن طاهر ، وكان قد سمع عن قوة حافظة ثعلب فطلبه ، فسأله عن أبيات للراعي النّميريّ ، وثعلب يجيب ، إلى أن قال :

---

(١) ينظر : مقدمة تحقيق المذكر والمؤنث للفراء ، ص ٣٢ .
(٢) ينظر : أبوزكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ، ص ١٩٦ .
(٣) ينظر : الفهرست ، ص ١٠٠ .
(٤) ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ٢٢/٤ ، والمزهر ،٩٦/١ .
(٥) ينظر : بغية الآمال ، ص ٧٣ ، ١٤٩ ، ١٥٣ .
(٦) ينظر : الفهرست ، ص ٥٣ .
(٧) ينظر : انباه الرواة على أنباه النحاة ، ١٧/٤ .
(٨) ينظر : الفهرست ، ص ٩٩ .
(٩) ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ٢٠/٤ .
(١٠) ينظر : ص ٨٠ .

" فأقبل يسألني عن كتاب النُّدْبة للفراء ، وأنا أجيبه ، فسألني عن خمس مسائل منه ، فتوخّيت أن آتِيَتُ بلفظ الكتاب ، فرفع يده عن الكتابين ، وكان على فخذه اليمنى شعر الرّاعي ، وعلى فخذه اليسرى كتاب النُّدْبة ، وهو يسألني عن بيت من هذا ، ومسألة من هذا . ثم قال لي : قد وُصِفْتَ لي وأنا بالمعسكر ، وشاهدتك ، فما رأيت رجلاً إلا كانت مشاهدته دون صفته ، خلاك " .

(٢٦) النَّوادر : ذكره ابن النديم(١) ، وغيره (٢) . ومنه اقتباس في تهذيب اللغة(٣) ، واقتباسان في خزانة الأدب (٤) .

(٢٧) الواو : ذكره القفطي (٥) . وقال إنه رآه بحلب في مجلد عند رجل .

(٢٨) الوَقْف والابْتِداء : ذكره ابن النديم(٦) وغيره(٧) .

(٢٩) يَافِع ويَفَعَة : ويذكر في المصادر مع كتاب (مُلازِم) الذي سبق ذكره .

هذا بعض ما حُفِظَ لنا اسمه من كتب الفراء ، خلا ما وُجِد منها . وقد كان أبو العباس ثعلب يحفظها ، كما نَقَل إلينا ذلك أبو بكر الزُّبَيْدي(٨) .

---

(١) ينظر : الفهرست ، ص ١٠٠ .
(٢) ينظر : وفيات الأعيان ، ١٨١/٦ ، والمزهر ٩٦/١ .
(٣) ينظر : ٦٣١/٧ .
(٤) ينظر : ١٧٤/٣ ، ٥٩/٤ .
(٥) ينظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ص ٢٣ .
(٦) ينظر : الفهرست ، ص ١٠٠ .
(٧) ينظر : وفيات الأعيان ، ١٨١/٦ .
(٨) ينظر : طبقات النحويين واللغويين ، ص ١٤٧ .

وقبل قليل وقفنا على مايشهد لذلك فى المجلس الذى كان بين ثعلب وابن طاهر .

وفاته :

توفي الفراء فى السنة السابعة بعد المائتين (٢٠٧ هـ)،فى طريق رجوعه من مكة . وفى سنة وفاته ومكانه خلاف (١) .

---

(١) ينظر : أبوزكريا الفراء ومذهبه فىالنحو واللغة ، ص ١٤٧ .

الصرف عند علماء الكوفة

إنَّ الحديث عن جهود الكوفيين الصرفية، يكتنفه شئ من الغموض ؛ لعدم وفرة المادة العلمية، التى يمكن فى ضوئها البيان عن جهدهم . فأكثر تراثهم النحوي والصرفي مفقود سوى مسائل منثورة فى بطون الكتب لاتعطي تصوّرًا دقيقًا عن مكانتهم العلمية . على أنّ المصادر عزّت علينا، فلم تذكر سوى النزر اليسير من مصنفاتهم ، ويتردّد فيها عبارة (وغيرها) . فلم يبق لنا سوى أسماء لبعض مصنفات لهم، فى موضوعات صرفية، إلى جانب مؤلّفاتهم الأخرى . ويقودنا ذلك إلى القول بعنايتهم المبكرة بالتّأليف فى المسائل الصرفية . مما جعل السيوطي يقول بوضع علم الصرف على يد معاذ بن مسلم الهراء، أحد أئمة الكوفيين المتقدمين .

يحدثنا السيوطي عن الداعي لقوله إن معاذًا هو واضع علم التصريف، بأنه استأنس برواية الزُّبيدى فى طبقاته ، فقد جاء فيها " كان أبومسلم جلس إلى معاذ بن مسلم الهرّاء النحوي ، فسمعه يناظر رجلا فى النحو ، فقال له معاذ : كيف تقول من ﴿ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴾(١) : يا فاعلُ افْعُل ، وصلها ب"يافاعلُ افعِل"من ﴿ وَإِذَا الْمَوْؤُدَةُ سُئِلَتْ ﴾(٢) ، فسمع أبومسلم كلامًا لم يعرفه ، فقام عنهم ... "(٣) .

---

(١) من الآية (٨٣) من سورة مريم .
(٢) من الآية (٨) من سورة التكوير .
(٣) طبقات النحويين واللغويين ، ص١٢٦ . وقال الزبيدى : " وجواب المسألة (ياآزُّأَزَّ) ، وإن شئت (أَزِّ) ، وإن شئت (أُزُّ) ،وإن شئت (اُوْزُزْ) ، فالفتح لأنه أخف الحركات ، والكسر لأنه أحق بالتقاء الساكنين ، والضم للاتباع ، وكذلك ياوائدُ إِد ، مثل ياواعدُ عِدْ " .

وبعد أن ساقَ السيوطيّ هذه الرواية قال(١): " ومن هنا لمحت أن أوّل من وضع علم التصريف معاذ هذا " .

وقد انقسم الباحثون المحدثون فى تحديد واضع هذا العلم :

فبعضهم(٢) تابع السيوطي فيما ألمحه فقالوا برأيه . وبعضهم(٣) رجّح أَنَّ أباجعفر الرؤاسي هو واضع التصريف ، واستدلّ على ذلك بقوله : " فقد أُثِرَ عنه (يعني الرؤاسي) أنّه وضع كتابًا فى التّصغير ، وهو من أظهر مواد علم التصريف ، ودراسةِ العلل الفلسفيَّة فى بنية الكلم العربيّ، والتأليفُ فى هذا اللّون من ألوان العربيّة ، يدل على فهم عميق لأصول المادة الصوتية فى البناء العربى ، وهو ابتكار طريف . ومما يَحزُّ فى النفس ضياع هذا الأثر ، ولم يصل إلينا منه شىء ، ولكنّ إجماع المؤرخين على نسبته للرؤاسيّ تجعلنا نميل - ترجيحًا - إلى كون الرؤاسي مبتكرا لعلم التصريف فى العربيّة " .

ثم يُعاود فيقول : " ولعلّ ابتكاره هذا يكون موضع تأمُّلٍ،إذْ جعلت بعض الروايات عَمَّه معاذًا الهرّاء (ت ١٨٧ هـ) مُؤسّسا لعلم التصريف " .

إذن الرواية التأريخية هى التي جعلت السيوطي يلمح وضع معاذ

---

(١) بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، ٢٩٢/٢ ، والمزهر ، ٤٠٠/٢ .

(٢) ينظر : أبوزكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ، ص٤١٧ . والنحو والتصريف فى مناظرات العلماء ومحاوراتهم ، ص ٣٩٢ .

(٣) هو الدكتور عبدالله الجبوري ، ينظر كتابه : أبوجعفر الرؤاسي نحوي من الكوفة ، ص ٢٥ .

الهرّاء لعلم التصريف ، وتأليف الرؤاسي كتابًا في موضوع صرفي،هو الذي جعل بعض الباحثين يرجّح وضع الرؤاسي لعلم التصريف .

أمّا ملمح السيوطي من رواية معاذ مع أبي مسلم بأنه واضع علم التصريف ، فليس بعيدًا أنّ الهرّاء حدّث بما كان سائدًا في عصره . إذْ كانت بداية نشأة الصرف قائمة على ماسُمّيَ بمسائل التّمرين . وسيأتي مزيد كلام على هذا الجانب عند الحديث عن مفهوم الصرف عند الأقدمين والمتأخرين .

وبعضهم(١) يرى أنّ الأدق أنّ تكون عبارة السيوطي (ومن هنا لمحت أنّه أول من برع من الكوفيين،في صياغة الأبنية،ومسائل التمرين،المتصلة بعلم التصريف) أمّا وضع التصريف ونشأته فشيء آخر ... .

وأمّا أنْ يَخُصّ الرُّؤاسي موضوعًا صرفيًا بمُؤلّفه،ويُبْنَى على ذلك أنْ يُجْعَل واضعًا لذلك العلم،فلا أُراني أميل إلى هذا ؛ لأنّنَا لانعلم شيئا عن هذا الكتاب .

إنّ تأليف الكوفيين المبكر في موضوعات صرفية،يُسَجّل لهم سبقًا في هذا المضمار ، ولكنْ ليس على نحو يدعونا إلى القول بنشأة هذا العلم على أيدي بعضهم .

نعم إن عليّ بن حمزة الكسائي أفرد مُؤلّفًا في المصادر . وعليّ بن المبارك الأحمر خَصّ التصريف بكتاب،نَاهيْكَ عن الفراء،فقد سبق أنْ تَحدّثْنا عن

---

(١) هو الدكتور عبدالرحمن شاهين ، ينظر كتابه : في تصريف الأسماء ، ص ٥٤ .

مصنفاته المتصلة بعلم الصرف . وجهدُه الصرفيّ هو موضع الدراسة في هذا البحث . فعلى الرّغم من أنّه لم يصل إلينا من آثاره العلمية ـ كما مرّ بنا ـ سوى أربعة كتب . إلا أنّ المجموع من تراثه الموجود ، ومما تناثر في ثنايا الكتب مما نسب اليه،يُنْبِئُ عن استيعاب كلام الفراء لأكثر الأبواب الصرفية ، فما بَالُك لو عُثِر على تراثه المتصل بالصرف ! .

ويُمْكِن القول إنّ أكثر الأبواب الصرفية،كانت واضحة في ذهنه ، ولكنْ لانستطيع الجزم بأنّها كانت مبوبة، مفصلة،في كتاب مستقل للفراء . فذاك أمر لم يُوْقَفْ عليه ، لاسيّما أنّ أبازكريا عاش في فترة نشوء هذا العلم، إذْ كان مقرونًا بالنحو . ويتجلّى ذلك في الطريقة التي كان يسلكها الفراء في استخدام المصطلحات الصرفية ، فقد كان يُعبِّر عن كثير منها بمفهومها، أو قاعدتها ، أو مثالها ، وسيأتي بيان ذلك عند الكلام على كل مصطلح في بابه ، وكيفية استخدام الفراء له . ولا ضَيْرَ في ذلك،فطبيعة التأليف في تلك الفترة كانت هكذا ، فلم تستقر المصطلحات بعد .

.... وإذا مَاوَصَلْنَا إلى أبي العباس ثعلب،وهو من مشاهير الكوفيين،فإننا نجده يَخصّ التّصغير أيضًا بِمُصَنَّف مستقلّ . ويَغْلِبُ على كتبه الجانب اللّغوي . ولكنّنا لانَعْدَم وجود المسائل الصرفية متناثرة في بُطُون مُؤَلَّفَاته (١)، ويبدو أنّه لم يخرج عن نهج سلفه الكسائي،والفراء على وجه الخصوص ، لأنّه كان يحفظ كتبه كما مرّ بنا .

---

(١) ينظر على سبيل المثال مجالس ثعلب ، ١٧٧/١ ، ٢٤٧ ، ٣٦٠/٢ ، ٥٤٥ . وفي الفصيح مواضع صرفية عديدة .

ويأتي السؤال : هل كانت مؤلفات الكوفيين الصرفية - والتي لم يصل إلينا سوى أسمائها - بدايةً للفصل بين عِلْمَي النحو والصرف ؟ ! .

يَرَى (١) الشيخ محمد الطنطاوي - ورأيه أقرب إلى نفسي - أَنَّ تلك المؤلفات لم تصل إلى حَدٍّ يجعل الصرف منفردًا عن النحو ؛ لأنّها كانت في مرحلة تُمثّل طَوْرَ النُّشوء والنُّمُو ، وتبدأ هذه الفترة من عهد الخليل البصري ، وأبي جعفر الرؤاسي الكوفي، إلى أول عصر المازني البصري، وابن السِّكِّيت الكوفيّ . ويقول عن المازنيّ : " وأوّلُ من سلك هذا السبيل المازنيّ ، فقد ألّف في الصرف وحده ، وشقّ ذلك الطريق لمن بعده " .

هذا وقد وصل إلينا كتاب المازني في التصريف مقرونًا بشرح ابن جِنّي عليه المُسَمّى (المُنْصِف) . وإنَّ النّاظر في كتاب التّصريف، يَجِدُ أَنّه لم يستوعب أبواب الصّرف ، كما استوعبها كتاب سيبويه ؛ لذلك لم يقرّ (٢) الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة مُحَقّقي كتاب (المنصف)، على قولهما : " وبعد سيبويه جاء أبو عثمان المازني فجمع في كتابه المُسَمّى (التّصريف) - وهو مَتْنُ هذا الكتاب - كل مباحث علم التّصريف " (٣) .

وأُعاود القول بأنّنا لا ندري ما الذي تحتويه - بين دفتيها - كتب الكوفيين التي تَحْمِل العنوان نفسه ؟! ومما يَجْدُر التّنبيه عليه أَنَّ بعضهم (٤) يَرَى أَنَّ المازني هو أول من دوَّنَ علم التّصريف . وهذا الرَّأْي يَرُدُّه ماحَفِظَتْه لنا كتب التّراجم من مؤلفات تَحْمِل العنوان نفسه ، ككتابَيْ عليّ الأحمر ، والفراء في التّصريف .

---

(١) ينظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ص ٤٦ .
(٢) ينظر : المغني في تصريف الأفعال ، ص ١٢ .
(٣) المنصف ، ٣/٢٧٦ .
(٤) ينظر : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، ١/٤١٢ . واللغة العربية وعلومها ، ص ١٤٣ .

مفهوم الصرف عند المتقدمين والمتأخرين

فيما مضى علمنا أن كلمة (التّصريف) اُسْتُخْدِمَتْ فى وقت مبكّر عند بعض الكوفيين . ولم يُعْرَف على وجه التأكيد أول من أطلق هذه التّسمية على هذا العلم . وتبع ذلك اختلاف فى واضع علم التّصريف .

فما المقصود بالتّصريف عند القدماء ؟ .

- بالتّأمل فى المناظرة التي جَرَتْ بين معاذ الهرّاء والرجل،وقوله : كيف تقول من (تَوُزُّهُمْ أَزًّا) : يا فاعلُ افعُل .

- وبالرّجوع إلى أول إشارة واضحة إلى لفظة (التّصريف)،فى كتب المتقدّمين على لسان سيبويه ، حيث يقول (١) : " هذا بابُ مابنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة ، وماقِيْسَ من المُعْتَلّ الذي لايتكلّمون به ، ولم يجىء فى كلامهم إلا نظيره من غير بابه ، وهو الّذي يسمّيه النّحويّون التّصريف والفعل " .

- وبتوضيح الرّضي لكلام سيبويه بقوله (٢) : " والتّصريف ـ على ماحكى سيبويه عنهم ـ هو أَنْ تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب،على وزن مابَنَتْه ، ثمّ تُعْمِلَ في البناء الذي بنيته مايقتضيه قياسُ كلامهم ، كما يتبيّن في مسائل التصرين إِنْ شاء الله تعالى " .

نَجِد التّصريف محصورًا في هذه الحدود الضيقة عند المتقدّمين . أمّا المسائل الصرفية المعروفة التي بُوِّبَتْ وصُنِّفَتْ فيما بَعْدُ-كالتصغير وجموع

---

(١) الكتاب ، ٢٤٢/٤ .
(٢) شرح الشافية ، ٦/١ .

التكسير والنسب وغيرها- فإنّها كانت تُدْرَس مختلطة مع النحو . وكتاب سيبويه ينطق بذلك . ولذلك نجد المسائل الصرفية تدور على ألسنة المتقدّمين في المناظرات التي كانت بينهم ، كقول الجرمي للأصمعي : كيف تصغّر مُخْتَارًا ؟(١) . وكالذي كان في المجلس الذي جَمَع فيه محمّد بن عبدالله بن طاهر بين المبرّد وثعلب ، وبعد أن سألهما عن مسائل نحوية ، انتقل بهما إلى مسائل صرفية ، سألهما عن وزن تَوْرَاة ، وضُحَى ، وأَصْل سماء . وهما يجيبان (٢) .

فلم يكن التّصريف بمعنى مسائل التمرين إلا شيئا غيرَ النحو ؛ لذلك أنكر أبومحمد اليزيديّ على عَلِيّ بن المبارك الأحمر قوله : إنّ أبا عمرو بن العلاء لم يكن يعرف التصريف . فقال له اليزيديّ : ليس التصريف من النحو في شيء ، إنما هو شيء ولّدْنَاه نحن واصطلحنا عليه ، وكان أبوعمرو أنبلَ من أنْ ينظر فيما ولد النّاس .. "(٣) .

وممّا يؤكّد أن مرادهم بالتّصريف بناءُ مِثَالٍ على مِثَال ، تفسيرُ السيرافي كلام سيبويه " التصريف والفعل " ، حيث يقول(٤) : " أمّا التّصريف فهو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب ... حتى تصير على مثال كلمة أخرى ، والفِعْل: تمثيلُها بالكلمة، ووزنها به، كقوله : ابْنِ لي من ضَرَبَ مِثْلَ جُلُجُل ، فَوَزَنّا (جُلْجُل) بالفِعْل فوَجَدْنَاه : (فُعْلُل)،

---

(١) ينظر : مجالس العلماء ، ص ٩٤ ، ٩٥ .
(٢) ينظر : السابق نفسه ، ص ٩٥ .
(٣) ينظر : السابق نفسه ، ص ١٣٠ .
(٤) شرح السيرافي على الكتاب ، ج ٥ ق ٢١١ .

فقلنا : ضُرْبُب ، فتغيّر الضّاد إلى الضّم ، وزيادة الباء . ونَظْمُ الحروف التي في ضُرْبُب على الحركات التي فيها هو التّصريف . والفِعْل هو تمثيله بـ (فُعْلُل) الذي هو مثال جُلْجُل " .

ويبدو أَنَّ الكوفيين بوجه عام،كانوا مُوْلَعينَ بمثل هذه المسائل ، وما قول إمامهم الهرّاء ببعيد ، وكذا الأحمر،وكان الفراء - أيضا - يسلك طريقهم ، فَقَبْلَ أَنْ يَجْتَمِعَ سيبويه بالكسائي في المناظرة المشهورة ،أَقْبَلَ عليه الأحمرُ،تلميذ الكسائي،فسأله عن مسائل،وسيبويه يجيب،والأحمر يُخَطِّئه . ثم أقبل عليه الفراء،فقال له : إِنَّ هذا الرجل فيه حِدَّة وعَجَلَة ، ولكنْ ماتقول فيمن قال : هؤلاء أَبُونَ ، ومررتُ بأبِيْنَ ، كيف تقول مثالَ ذلك من وَأَيْتُ ، أو أَوَيْتُ ؟ . يقول الفراء : فقدّر فأخطأ ، فقلت : أعد النّظر فيه ، فقدّر فأخطأ ، فقلت : أعد النّظر ، ثلاث مرات يجيب ولا يصيب ... إلخ ماقال (١) .

وسيأتي الحديث عن هذه المسألة في مسائل التصريين إِنْ شاء الله .

فإذا ماوَصَلْنَا إلى أول كتاب يصل إلينا،بعنوان التصريف،منفصلا عن النحو،وهو كتاب أبي عثمان المازني ، فإنّنا نجد أغلب مباحث كتابه،هي التي أوردها سيبويه تحت العنوان الذي فسّره سيبويه بالتصريف عند النحويين . وتدور مباحث كتاب المازنيّ حول موضوعين(٢) :

الأول : أبنية الكلمات : الأسماء ، والصفات ، والأفعال .

---

(١) ينظر : مجالس العلماء ، ص ٩ .
(٢) ينظر : المنصف ، ٢٧٦/٣ .

الآخر : مافي هذه الكلمات من أصل وزيادة وحذف،وحركة وسكون،وقلب وإبدال، وصحة وإعلال،وإظهار وإدغام وتضعيف،وغير ذلك ممّا يتعلّق باللّفظ المفرد .

ثم يَخُصّ قِسْمًا من كتابه بأمثلة كثيرة،تحت عنوان كعنوان سيبويه وهو : " هذا باب ماقِيْسَ من المعتلّ"، ولم يجيء مثاله إلا من الصحيح .

على أَنَّنَا نجد ابن جنّي فى شرحه على تصريف المازني،يسلك نهج سيبويه فيقول(١) : " التصريف إنما هو أَنْ تجيء إلى الكلمة الواحدة،فتصرفها على وجوه شتى ، مثال ذلك : أَنْ تأتي إلى (ضَرَب) فتبني منه مثلَ (جَعْفَر) فتقول (ضَرْبَب) ، ومثلَ (قِمَطْر) (ضِرَبّ) ، ومثلَ (دِرْهَم) (ضِرْبَب) ، ومثلَ (عَلِمَ) (ضَرِبَ) ، ومثلَ (ظَرُفَ) (ضَرُبَ) " .

ويَذْكُر تعريفا آخر فى كتابه (التّصريف الملوكيّ)(٢) ، على الطريقة التي عَرَفَها المتأخّرون كما سيأتى ، فيقول(٢) : " معنى قولنا (التّصريف) : هو أن تأتي إلى الحروف الأصول .... فتتصرّف فيها،بزيادة أو تحريف،بضرب من ضروب التغيير ، فذلك هو التّصريف فيها ، والتصريف لها ، نحو قولك (ضَرَبَ) فهذا مثال الماضى ، فإنْ أَرَدْتَ المضارع قُلْتَ : (يَضْرِب) ، أو اسمَ الفاعل قلت : (ضَارِب) ، أو المفعول قلت : (مَضْرُوب)، أو المصدرَ قلت (ضَرْبًا) ، أو فعلَ مالم يسمّ فاعله قلت : (ضُرِبَ) ، وإِنْ أردت أَنَّ الفِعْلَ كان مِنْ أكثر مِنْ واحد على وجه المقابلة قلت : (ضَارَب)،

---

(١) ٣/١ .
(٢) ص ٥ .

فإنْ أردت أنَّه استدْعَى الضَّرب قلت (اسْتَضْرب) ، فإنْ أردت أنَّه كَثَّر الضرب وكرّره قلت : (ضَرَّب) ، فإنْ أردت أنَّه كان فيه الضّرب في نفسه، مع اختلاج وحركة قلت : (اضْطَرَب) ، وعلى هذا عامة التّصريف في هذا النحو من كلام العرب ، فمعنى التّصريف هو ما أريناك من التّلعب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المُفَادة منها، وغير ذلك " .

ويبدو من كلام ابن جني أنه كان أول من فكّر(١) في إدخال المشتقات بمعناها الاصطلاحي في التصريف ، فصار لها صدًى عند المتأخرين .

ويَلْفِت ابن جني الأنظار إلى العلاقة التي بين التّصريف والاشتقاق فيقول (٢) : " وينبغي أن يُعْلم أنَّ بين التَّصريف والاشتقاق نسبًا قريبًا ، واتّصالاً شديدا " . ثم يتحدث عن وظيفة علم التصريف ويقول(٣) : " وكذلك الاشتقاق أيضا " . ويبيّن الحاجة إلى علم التصريف فيقول(٣): " ... وبه تُعْرَفُ أصولُ كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يُوصَل إلى معرفة الاشتقاق إلا به ، وقد يُؤْخَذُ جزء مِنَ اللّغة كبير بالقياس ، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التّصريف " .

هذا هو مفهوم الصرف عند المتقدمين ، كان منحصراً فيما عُرِف عند المتأخرين بمسائل التمرين .

فما مفهومه عند المتأخّرين ؟ .

---

(١) محاضرات في نشأة التصريف وتطوره ، للدكتور محمد البنا ، وقد أضاف أنَّ أباعلي الفارسيّ قد سبق ابن جنّي في كتابه التّكملة .

(٢) المنصف ، ٣/١ .

(٣) السابق نفسه ، ٢/١ .

(١) عرّف ابن الحاجب التّصريف بقوله (١) : " التّصريف علم بأصول، تُعْرَف بها أحوالُ أبنية الكلم التي ليست بإعراب " . ثم قال بعد أَنْ ذكر الأبنية : وأحوال الأبنية :

(أ) قد تكون للحاجة ، كالماضي ، والمضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ... الخ .

(ب) وقد تكون للتوّسع كالمقصور والممدود ، وذي الزيادة .

(ج) وقد تكون للمجانسة كالإمالة .

(د) وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة ، والإعلال ، والإبدال ، والإدغام ، والحذف .

ويلاحظ أَنَّ تعريف ابن الحاجب للتصريف كان بالمعنى العلمي .

(٢) وعرّفه ابن مالك بقوله (٢) : " التّصريف تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض لفظي ، أو معنوي ، ولايليق ذلك إلا بمشتق ، أو بما هو من جنس مشتق ، والحرف غير مشتق ، ولا مجانس لمشتق ، فلا يصرّف هو ، ولا ماتوغّل في شبهه من الأسماء " .

وقال : ثم من التّصريف ضروري، كصوغ الأفعال من مصادرها ، والإتيان بالمصادر على وفق أفعالها ، وبناء (فَعَّال) ، و (فَعُول) من (فَاعِل)، قصدا للمبالغة .

وغيرُ ضروري، كبناء مثال من مثال كقولنا : ضَرْبَبَ وهو مِثَال دَحْرَج : من ضَرَب " .

---

(١) الشافية وشرح الرضي عليها ، ١/١ ، ٦٥ - ٦٦ .
(٢) ينظر : المنصف ، ٣/٢٨٠ .

ويقول (١) : " التّصريف علم يتعلق ببنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة وزيادة ، وصحة وإعلال وشبه ذلك " .

ويلاحظ من كلام ابن مالك أَنّهَ عرَّف التّصريف بالمعنيين العملي والعلمي .

(٣) يقول الرضي(٢) : " والمتأخرون على أَنّ التَّصريف علم بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من أصالة ، وزيادة ، وحذف ، وصحة ، وإعلال ، وإدغام ، وإمالة ،، وبما يَعْرِض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك " .

وما ذكره الرضي من تعريف للتصريف هو بالمعنى العلمي .

... ثم توالتْ تعريفات العلماء بعد ذلك (٣) ، ولا تكاد تخرج عما ذكره ابن مالك ، وأوجزها الشيخ أحمد الحملاوي فى كتابه شَذَا العَرْف فى فنّ الصّرف فقال :

"الصّرف ، ويقال له : التّصريف : هو لغة التّغيير ، ومنه تصريف الرِّياح ، أى تغييرها .

واصطلاحا : بالمعنى العملي : تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لاتحصل إلا بها ، كاسْمَي الفاعل ، والمفعول ، واسم التفضيل ، والتثنية ، والجمع إلى غير ذلك .

---

(١) تسهيل الفوائد ، ص٢٩٠ .
(٢) شرح الشافية ، ٧/١ .
(٣) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ٣٦٠/٤ .

وبالمعنى العلمي : علم بأصول يُعْرَف بها أحوال أبنية الكلمة التى ليست بإعراب ولا بناء " .

ومما سبق يلاحظ أَنَّ الغرض الذي نشأ التصريف من أجله، وهو بناء مثال على مثال، قد اختفى تقريبا من كتب المتأخرين ، إِذْ أصبح مذيّلا في كتبهم بعنوان مسائل التمرين .

وبعد أن وَقَفْنَا على مفهوم الصّرف عند المتقدّمين والمتأخرين ، فلا شَكَّ أَنَّ الفراء كان يعيش عصره ومايدور فيه ، فألَّف في التّصريف ، وألّف في الأبنية . أَمَّا مباحث الصرف الأخرى فنعتقد أَنَّها كانت في مصنّفاته الأخرى، ممتزجة مع المسائل النحوية .

الفصل الأول
في تصريف الأفعال

وفيه

المبحث الأول : الميزان الصرفي ، والقلب المكاني

المبحث الثاني : مصطلح الفعل عند الفراء

المبحث الثالث : معاني صيغ الزوائد

المبحث الرابع : تأكيد الفعل بالنون

الميزان الصرفي

سار الفراء فى وزن الكلمات على الطريقة المعهودة عند الصرفيين، مجردة كانت أم مزيدة ، صحيحة أم معلة ، ويمكننا ملاحظة ذلك عن طريق بعض الكلمات التي صرح بوزنها .

فالفراء يقابل أصول الكلمة بالفاء والعين واللام ، ضابطًا الفاء بحركة الأوّل ، والعين بحركة الثانى ، وذلك فيما إذا كانت الكلمة الموزونة ثلاثيةً مجردة،أو مزيدة .

فعن المجرّد يقول (١) : " الحَمْدُ (فَعْل) " ، و " دَأَبـًا : (فَعَلاً) "(٢) . وعن المزيد بالتَّضْعيف يقول فى (أَوَّهْ) فَعِّل (٣) . وفى (بَقَّم ، وعَثَّر ، وبَذَّر ، وَشَلَّم) : (فَعَّل) (٤) .

وإذا كان الحرف المدغم زائدًا،راعى ذكره في الميزان قبل الإدغام، مثل قوله فى (قَيَّام)(٥) ، و (دَيَّار)(٦) : (فَيْعَال) ، وقوله فى (قَيُّوم) : (فَيْعُول)(٧) .

وإذا كان في الكلمة زيادة بأحد حروف (سألتمونيها) فإنّه

---

(١) دقائق التصريف ، ص ٤٥ .

(٢) معاني القرآن ، ٤٧/٢ ، ولسان العرب ، ٣٦٨/١ (دأب) ، وفيه " الدَّأَب : العادة والمُلَازمة " .

(٣) ينظر : معاني القرآن ، ٢٤/٢ .

(٤) ينظر : لسان العرب ، ٣٢٥/١٢ (شلم) ، وفيه " والبَقَّم : صِبْغٌ معروف ، وَعَثَّر ، وَبَذَّر : موضعان ، وَشَلَّم : بيت المقدس " .

(٥) معاني القرآن ، ١٩٠/١ .

(٦) ينظر : السابق نفسه ، ١٩٠/٣ .

(٧) ينظر : السابق نفسه ، ١٩٠/١ .

- مثل كلّ الصرفيين - يعبّر عن الحرف الزّائد بلفظه في الميزان ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها : مامثّل به على وزن (مُفْعُول) بضم أوله ، كمُغْرُود ، ومُغْفُور (١) . وما مثّل به على وزن (مَفْعُول) بفتح أوله ، كمَكْذُوب ، ومَضْعُوف (٢) ... ، وكقوله فى (إِحْلَوْلَى) : (اِفْعَوْعَل)(٣) .

وعن وزن ماجتمع فيه زيادتان يقول فى (الأُحْجُرّ) :(الأُفْعُلّ)(٤).

أَمَّا الرّباعى المجرّد،فمذهب الكوفيين (٥) أَنَّ نهاية أصول الكلمات ثلاثة أحرف ، وما زاد على الثلاثة حكموا بزيادته ، ومن ثَمَّ اختلفوا فى وزن مازاد على الثلاثة ، وليس هذا موضع ذكر اختلافهم .

أَمَّا الفراء فقد نُسِبَتْ إليه أربعة آراء في وزنه ؛

فالرّضيّ يقول(٦) : " قال الفراء : الزّائد فى الرباعيّ حرفه الأخير " . وبناءً عليه يكون وزن (جَعْفَر) عند الفراء (فَعْلَرًا) . غير أَنَّ الرّضي نفسه يَنْسُب إلى الفراء أيضا أنه يزن (جَعْفَرا) على (فَعْلَل) ، ويجعل ذلك مَطْعَنًا عليه في رأيه السابق ، بالإضافة إلى عدم وجود دليل على ما قال .

---

(١) ينظر : اصلاح المنطق ، ص ٢٢٢ ، ولسان العرب ، ٣٢٥/٣ (غرد)، وفيه " والمُغْرُود : ضَرْبٌ من الكَمْأَة " وفى ٢٨/٥ (غفر) :"المُغْفُور واحد المغافر ، وهو صَمْغ شبيه بالنَّاطِف ، يَنْضَحُه العُرْفُط،فيوضع في ثوب ، ثمّ يُنْضَح بالماء،فيشرب " .

(٢) معاني القرآن ، ٣٨/٢ .

(٣) السابق نفسه ، ٤/٢ .

(٤) ينظر : لسان العرب ، ١٦٦/٤ (حجر) .

(٥) ينظر : شرح الشافية ، ٤٧/١ . وارتشاف الضرب ، ١٧/١ . والمساعد على تسهيل الفوائد ، ٣٠/٤ .

(٦) شرح الشافية ، ٤٧/١ .

وأبوحيّان ينسب إليه طرقًا ثلاثة فى وزن الرّباعيّ ، أحد هذه الطرق ذكره الرّضيّ فى الكلام السّابق ذكره ، يقول(١) أبوحيّان : " وقال الفراء : إِنْ بَقِيَ حرف تَرَكَه بلفظه ، فوزن جَعْفَر(فَعْلَر) إِنْ جُعِلَتَ الثّلاثة فى مقابلة الفاء والعين واللام ، وإِنْ جعلت الثلاثة الأخيرة في مقابلتها قلت : جَفْعَل، أو في مقابلة الأوّلين والأخير قلت : فَعْفَل .. " .

ونخلص مما ذكر سابقا أَنَّ الفراء يزن الرُّباعي المجرد بأربعة طرق ، ولنأخذ كلمة (جعفر) مثالا نزنه على ما نُسِب إليه من أوزان :

(١) إِمَّا أَنْ يكون : (فَعْلَرا) على أساس أَنَّ الثلاثة الأصول،تتبعها الزيادة .

(٢) أو يكون : (جَفْعَلا) على أساس أَنَّ الثلاثة الأصول،تسبقها الزيادة .

(٣) أو يكون : (فَعْفَلا) على أساس أَنَّ الزائد ماقبل الآخر .

(٤) أو يكون : (فَعْلَلا) كما ذكره الرَّضي ، ويكون قد وافق البصريين فى هذا الوزن،مع اعتقاد زيادة الحرف الأخير . وهذه الطريقة فى الوزن هى التى ذكرها أبوحيان دون نسبة إلى أحد بعينه حيث يقول : " .. وقائلٍ : يزن كوَزْن البصريين مع اعتقاد زيادة مازاد على ثلاثة ، ولذلك كَرَّر اللام " .

وأمام هذه النصوص يأتي التساؤل : أَيُّ هذه الأوزان يصح نسبته إلى الفراء ؟ وهل كان يزن بتلك الوجوه جميعها ؟! .

أَمَّا الاحتمال الثّانى فمتعذر ، وذلك أَنَّ القول به يوقعنا في التناقض الجلي ، وما إخالُهُ يخفى على متأمّل .

(١) ارتشاف الضرب ، ١٧/١ .

وبيان ماذكرته من تناقض يظهر لنا عند الموازنة بين مانسبه الرّضي إلى الفراء من أنَّه يُحدّد الحرف الزائد فى الرباعى بأنَّه الأخير كما أشرت إليه ، وبين ما نسبه أبوحيان إليه من وزنه الرُّباعي المجرّد بأوجه ثلاثة ، والذي يعني أنّ الحرف الزائد فى الرباعي المجرّد غير محدد ٠

فإذا بَطَلَت نسبة هذا الرَّأي إليه ، بقي أنْ نعود إلى الاحتمال الأوّل ، وهو أيُّ تلك الأوزان الأربعة يمكن أن يكون رَأْي الفراء ؟ ٠

وقد رجعت إلى مخطوطة الارتشاف (١) لأتحقّق من عبارة أبى حيان، التى نسب إلى الفراء فيها الأوجه الثلاثة، لَعَلِّي أَجِدُ مايَحل هذا الإشكال ، غير أنِّي وَجَدْتُ العبارة كما هي في الكتاب المطبوع ، وليس هناك مايُوحي بانتهاء كلام الفراء فى النّص إلا بعد ذِكْر الوجه الثالث فى وزن جعفر ٠

إذن أَيُّ الأوزان الأربعة يمكن نسبته الى الفراء ؟ ٠

باستقراء ماورد فى مؤلفات الفراء الموجودة يتّضح أَنَّه يزن الرُّباعي المجرد بـ (فَعْلَل) بزيادة لام فى الميزان كما هو عند البصريين ٠ حيث إنَّه وَزَنَ الفِعْل زَخْرَف بـ (فَعْلَل)(٢) ، وهو رباعيّ مجرّد ، ونُسِبَ (٣) إليه أَنَّه وَزَنَ كلمة الخَزْعَال بـ (الفَعْلَال) وهي رباعيّة مزيدة ٠

فهذا دليل على أَنَّ الرُّباعيّ المجرد عنده يكون وزنه (فَعْلَلا) بزيادة لام في آخره ٠

---

(١) المخطوطة بمكتبة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى ٠ ينظر : ج ١ ورقة ١٤ ٠

(٢) ٠ ينظر : معانى القرآن ، ١٢٧/٢ ٠

(٣) ينظر : شرح الشافية ، ٢٠/١ ٠

ويضاف إلى ذلك ماذكره الرَّضي من أَنَّه يزن جعفرا بـ (فَعْلَل) ، وما ذكره أبوحيان من أَنّ بعض الكوفيين يزنون الرُّباعيّ الأصول كما يزنه البصريّون ، مع اعتقاد زيادة الحرف الأخير . ونظنّ أَنَّه هو الفراء .

أَمَّا الخماسي المجرّد فإننا لم نجد في كتبه الموجودة أَنَّه حَدّد له وزنًا . غير أَنَّه بالقياس على وزن (زَخْرَف) بـ (فَعْلَل) ، مع استصحاب رَأْي الكوفيين في أَنَّ مابعد الثلاثة زائد ، نَرَى أَنَّه يزن مثل سَفَرْجَل على (فَعَلَّل) ، كما يزنه البصريون تمامًا،مع اعتقاد زيادة الحرفين الأخيرين .

واتَّفَقَ مَنْ نَقَل عن الفراء ـ واطّلعنا عليه ـ أَنَّه يزن ماكان من المضعّف كصَمَحْمَح بـ (فَعَلَّل) كزنة سَفَرْجَل . ذكر ذلك الأَعْلم الشَّنْتَمري (١) ، وتبعه الرّضي (٢) ، وابن يعيش (٣) ، وابن عقيل (٤) .

مسألة في وزن ماتكرر فيه حرفان :

وزن الرّباعي المضعّف عند الفراء (فَعْلَل) ، كالمجرد الرباعي تماما . وهو كما عند البصريين بلا خلاف :

(١) بدليل عبارته التي نقلها عنه ابن السكيت ، وهي : " قال الفراء : وليس في الكلام فعلال مفتوح الفاء،إذا لم يكن من ذوات التضعيف ، إلا حرف واحد،يقال:ناقة بها خَزْعَال،أي:ظَلْع ، فَأَمَّا ذوات

---

(١) ينظر : النّكت في تفسير كتاب سيبويه ، ١١٦٤/٢ .
(٢) ينظر : شرح الشافية ، ٤٧/١ .
(٣) ينظر : شرح المفصل ، ١٣١/٦ .
(٤) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ، ٣٠/٤ .

التضعيف ففَعْلَال فيها كثير ، نحو الزَّلْزَال ، والقَلْقَال ، وأشباهه .. "(١) .

(٢) أَنَّ الأعلم الشّنتمرى فى معرض حديثه عن الخماسي المضعف، أورد حجة الفراء فى رفضه أَنْ يكون مثل صَمَحْمَح على (فَعَلْعَل) ، بقوله :
" لو كان فَعَلْعَل لتكرير لفظ العين واللام فيه ، لجاز أن يكون صرصر (فَعْفَع) " .

وبصرف النظر عن قياسه الذى ردّه البصريون، نرى رأيه واضحا في أَنَّ وزن صَرْصَر(٢) ليس على (فَعْفَع) ، ولكنّه على (فَعْلَل) .

وبناءً عليه ، فإنّ مانسبه (٣) الرّضي ، وأبوحيان ، والسيوطي إلى الفراء من أَنَّه يزن نحو زلزال(٤) ب(فعفعال) ليس بدقيق ، ولعلّ في النقل عنه سهوًا .

أَمَّا الخماسي المضعّف ، فرَأْيُ الفراء فيه واضح ، إِذْ يَرَى(٥) أَنَّ أصل مثل صَمَحْمَح صَمَحَّح بثلاث حاءات ، أُبْدِلَتْ بإحداها ميم مماثلة لعين الكلمة ؛ استثقالا لاجتماع ثلاثة متماثلات . وبهذا يكون وزن الكلمة - عنده -

---

(١) اصلاح المنطق ، ص ٢٢١ .
(٢) " الصَّرْصَر : دُوَيْبَّة تحت الأرض تَصِرّ أيّام الرّبيع .. وصَرْصَر : اسم نهر بالعراق " . ينظر : لسان العرب ، ٤/٤٥٥ (صرر) .
(٣) ينظر : شرح الشافية ، ١/١٦ . وارتشاف الضرب ، ١/٢٤ ، والمزهر ، ٢/٩ .
(٤) لعل الرضى يقصد بذلك مانسب الى الفراء فى شرح أدب الكاتب للجواليقى، ص ٦٠ من أنّه ومن تابعه يرون أن أقلّ الأصول عندهم حرفان .
(٥) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ، ٤/٣٢ .

(فَعَلَّل) كوزن سَفَرْجَل تماما ، ويُرَدُّ رَأْي البصريين فى أنَّهم يزنون صَمَحْمَحًا وما ماثلها بـ (فَعَلْعَل) .

وقد رُدَّ(١) على الفراء ماذهب إليه بـ " أَنَّ الحرف لايُجْعَل زائدًا فى الفِعْل ، ولا فى الاسم،حتى يُوجد فيه ثلاثة أحرف سواه ، تكون فاء الفعل ، وعينه ، ولامه . وإذا جعلنا في صَمَحْمَح عينَ الفِعْل مكرّرة استقام ، ولم يَفْسُد ، لأَنَّا لم نجعل العين ساقطة . ومما يُبْطِل قول الفراء قولهم : جُلَعْلَع (٢) ، لو سَلَكْنَا به مذهب سَفَرْجَل،لم يكن له نظير فى كلام العرب ؛ لأنّه ليس فى كلامهم مثل سفرجل (٣) . ومتى خرج اللفظ من أبنية العرب الصحيحة،كان خروجه عن الأبنية أحدَ الدلائل على زيادة الحرف . فاعرف ذلك " .

وزن مافيه إعلال أو إبدال :

ويزن الكلمة التى وقع فيها إعلال بالنقل ، أو القلب ، أو بهما معا ، على صورتها قبل الإعلال .

ومن أمثلة ماوقع فيه إعلال بالنقل - ولم يؤثر فى الميزان - ماذكره فى مَعْرِض كلامه على عدم همز كلمة معايش حيث يقول : " لاتُهْمَز ؛ لأَنَّها - يعني

---

(١) ينظر : النّكت فى تفسير كتاب سيبويه ، ١١٦٤/٢ . وشرح المفصل ، ١٣/٦ . والمساعد على تسهيل الفوائد ، ٢٤/٤ .

(٢) " الجُلَعْلَع : الجمل الشديد النفس " ينظر : لسان العرب ، ٥٢/٨ (جلع) .

(٣) أى:من المضعّف .

الواحدة ـ مَفْعِلَة "(١) . ويقصد بالواحدة : (مَعِيْشَة) بفتح الميم وسكون العين ، على الأصل قبل الإعلال بالنقل .

وفيما اجتمع فيه نقل وقلب ، كيخاف ، ويهاب ، يقول(٢): (يَفْعَل) بفتح العين . ويقول أيضا : " وأمّا المَحَالة فهى (مَفْعَلَة) من الحيلة "(٣) .

ومعلوم أن أصل يخاف ، ويهاب : يَخْوَف ، ويَهْيَب ، ووَزَنَهما الفراء على الأصل بـ (يَفْعَل) ، ثم حدث فيهما إعلال بالنقل والقلب . أما المَحَالة فأصلها : المَحْيَلة ، حدث فيها إعلال بالنقل والقلب أيضا . ووَزَنَها على أصلها .

وإذا حدث فى الموزون حذف ، حُذِف مايقابله فى الميزان . كإقامة ، وَزْنُها عند الفراء (إِفَالَة)(٤) .

ويزن الكلمة التي وقع فيها إبدال من تاء (الافْتِعَال)، أو شبهه ، على هيئتها قبل الإبدال ، كالجمهور . ومن أمثلة ذلك ، قوله (٥) : " (وما تدّخرون) هى تَفْتَعِلُون " . وقوله(٦): " (أُزْدُجِر)...اُفْتُعِل ... ويَزْدَاد ، هي من الفِعْل يَفْتَعِل " .

وهناك كلمات خالف الفراء فى وزنها جمهور النّحاة ، تَبَعًا لاختلافه معهم فى أصل الكلمة . وستأتى .

---

(١) معانى القرآن ، ٣٧٣/١ .
(٢) السابق نفسه ، ١٥٠/٢ .
(٣) لسان العرب ، ٦٢٠/١١ (محل) .
(٤) ينظر : معانى القرآن ، ٢٥٤/٢ .
(٥) معانى القرآن ، ٢١٥/١ .
(٦) السابق نفسه ، ١٠٦/٣ .

القلب المكاني

يُقْصَد بالقلب المكانى " تقديم بعض حروف الكلمة على بعض "(١) ٠

ويسمّيه بعض اللغويين الاشتقاق الكبير(٢) ، فرقًا بينه وبين الاشتقاق الأصغر، أو الصغير، المعتبر فى المشتقات الصرفية المطّردة ، والاشتقاق الأكبر عند ابن جنّي هو الذى يعيد المادة بتقلباتها المختلفة الى معنى واحد(٣)٠ أما عند جمهور الصرفيين فيطلق على أخذ كلمة من أخرى مع التناسب فى المعنى والاتحاد فى أكثر الحروف نحو نعق ونهق وفسطاط وفستاط(٤)٠

مذاهب بعض العلماء فيه :

من المناسب قبل الشّروع فى ذكر رَأْي الفراء فى القلب المكاني أن نعطي فكرة عن موقف بعض العلماء من القلب المكاني ، حتى يكون رأي أبى زكريا واضحًا بينهم ٠

(١) مذهب ابن درستويه :

أنكر ابن درستويه القلب المكاني ، وألّف فى ذلك كتابًا سمّاه (إبطال القلب) ، وإن لم يصل إلينا ، لكنّه أشار إليه فى شرحه على فصيح ثعلب ، حيث يقول(٥) : " فى البِطِّيخ لغة أخرى طِبِّيخ، بتقديم الطاء ، وليست عندنا على القلب، كما يزعم اللّغويون ، وقد بينّا الحجّة في ذلك فى كتاب إبطال القلب "٠

---

(١) شرح الشافية ، ٢١/١ ٠
(٢) ينظر : كتاب التعريفات ، ص ٢٧ ٠
(٣) ينظر : الخصائص ، ١٣٣/٢ ٠
(٤) ينظر : التعريفات ص ٤٤ وتصريف الأسماء ص ٣٩ ، ٤٠ ٠
(٥) تصحيح الفصيح ، ٢٣/١ من مقدمة التحقيق ٠ وينظر : المزهر ، ٤٨١/١ ٠

ولسنا مع ابن درستويه فيما ذهب إليه ، فهناك بعض الألفاظ التي لايمكن حملها على غير القلب المكاني مثل : قِسِيّ جمع قَوْس ، وأَيِسَ مقلوب يَئِسَ وغيرهما .

وأيضًا ظاهرة القلب المكاني ظاهرة صوتية فى لغات كثيرة،ومنها اللغة العربية ، وهى ظاهرة تمثّل مرحلة الطفولة اللّغوية،كمرحلة الطفولة البشرية ، حيث يُشَاهد عند الأطفال(١) .

وإدراكًا من اللغويين والنحاة لهذه الحقيقة ، ألّف ابن السكيت كتابًا فى القلب المكاني كما يقول(٢) السيوطي .

(٢) مذهب البصريين :

يقول(٣) سيبويه نقلا عن شيخه الخليل ـ بعد أن ذكر جملة من الكلمات المقلوبة ـ : " وأَمّا جَذَبْتُ وجَبَذْتُ ونحوه،فليس فيه قلب ، وكل واحد منهما على حدته ؛ لأن ذلك يطّرد فيهما فى كل معنى ، ويتصرف الفعل فيه . وليس هذا بمنزلة مالايطّرد ممّا إذا قلبتَ حروفه عمّا تكلّموا به، وجدْتَ لفظَه لفظَ ماهو فى معناه من فعلٍ ، أو واحدٍ هو الأصل الذي ينبغي أنْ يكون ذلك داخلًا عليه،كدخول الزوائد " .

ويوضح ابن جني كلام سيبويه فيقول(٤) : " اِعْلَمْ أَنَّ كلّ لفظين وُجِدَ

---

(١) ينظر : أبحاث فى اللغة العربية ، ص ١٣١ ، والتطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه ، ص ٥٩ ـ ٦٠ .
(٢) ينظر : المزهر ، ٤٧٦/١ .
(٣) الكتاب ، ٣٨١/٤ .
(٤) الخصائص ، ٦٩/٢ ـ ٧٠ .

فيهما تقديم وتأخير، فأَمْكَن أَنْ يكونا جميعًا أصلين، ليس أحدهما مقلوبًا عن صاحبه فهو القياس الذى لايجوز غيره . وإنْ لم يُمْكن ذلك حَكَمْتَ بأَنَّ أحدهما مقلوب عن صاحبه ، ثم أريتَ أيُّهما الأصل ، وأيهما الفرع . وسنذكر وجوه ذلك.فممّا تركيباه أصلان لا قلب فيهما : جَذَبَ وجَبَذَ ، ليس أحدهما مقلوبًا عن صاحبه ، وذلك أَنَّهما جميعًا يتصرفان تصرّفًا واحدًا ، نحو جَذَبَ يَجْذِبُ جَذْبًا فهو جَاذِب ، والمَفْعُول مَجْذُوب . وجَبَذَ يَجْبِذُ جَبْذًا فهو جَابِذ ، والمَفْعُول مَجْبُوذ . فإنْ جعلت ـ مع هذا ـ أحدهما أصلًا لصاحبه فَسَد ذلك ؛ لأنّك لو فَعَلْتَه لم يكن أحدهما أسعدَ بهذه الحال من الآخر ..... فإنْ قَصَّر أحدهما عن تصرّف صاحبه ، ولم يُسَاوِه فيه، كان أوسعهما تصرّفًا أصلا لصاحبه ... " .

هذا هو مذهب البصريّين جاء مفصّلا على لسان ابن جني ، فهم لايقولون بالقلب المكاني إذا تساوت الكلمتان فى التصرّف ، بل يعدّون كلّ كلمة أصلا . كما أنهم لايقولون بالقلب أيضًا إذا كانت الكلمتان المختلفتان ـ فى تقديم وتأخير بعض حروفهما ـ لِلُغَتين (١) .

(٣) مذهب الكوفيين :

توسّع الكوفيون فى القول بالقلب المكانى ، فى كلّ كلمتين اتّحد معناهما، واختلف لفظاهما، بتقديم وتأخير .وفى النصوص التى وصلت إلينا عنهم مايشير إلى توسّعهم فِعْلًا، فَهُمْ أقرب إلى مذهب اللغويين فى القلب المكاني، كابن قتيبة الذي عقد مبحثًا ـ فى كتابه أدب الكاتب (٢) ـ عن

---

(١) ينظر : المغني فى تصريف الأفعال ، ص ٤١ .

(٢) ينظر : ص ٤٩٢ فما بعدها . بتحقيق محمد الدالي .

المقلوب . وعقّب عليه ابن السِّيد البَطَلْيُوسي بقوله (١) " عوّل ابن قتيبة فى القلب على مذهب أهل اللغة، فسمّى جميع ماضمنه هذا الباب مقلوبا، كما فعل فى باب المُبْدل ، وليس جميع ماذكره مقلوبًا عند أهل التصريف من النحويين " .

وكابن فارس الذي يقول(٢) : " ومن سَنَن العرب القلب ، وذلك يكون فى الكلمة ، ويكون فى القصة ، فأمَّا الكلمة فقولهم : جَذَبَ وجَبَذَ ، وبَكَلَ ولَبَكَ (٣) وهو كثير ، وقد صنّفه علماء اللغة " ، وإنْ أنكره في القرآن كما سيأتى .

استمعْ إلى القاسم المُؤدّب، الكوفي المذهب ، وهو يقول(٤) - بعد أنْ ذكر ألفاظًا مقلوبة - " وقد فعلوا هذا فى الفصيح أيضا كثيرًا ، قالوا : جَذَبَ وجَبَذَ ، وضَبَّ وبَضَّ إذَا سَالَ الماءُ وغيره " .

فهو يرى القلب في جَذَبَ وجَبَذَ .

ثم إنَّه نَقَل نصّا عن الكسائي بعد أنْ ذكر الكلمات المقلوبة التى تقدمت ، يقول فيه : " وقال الكسائي : وقد سألتُ من له بصر فى العربية عن قلب العرب هذه الأحرف ، أَقَلَبَتْه على قياس، أم على غير قياس ؟ . فقال : على غير قياس " (٤) .

---

(١) الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ، ٢٥٧/٢ فما بعدها .
(٢) الصاحبى ، ص ٣٢٩ بتحقيق السّيد أحمد صقر .
(٣) البَكْل : الخلط . ينظر : لسان العرب ، ٦٣/١١ (بكل) .
(٤) دقائق التصريف ، ص ٢٧٣ .

ووجه الاستدلال من هذا النص هو أنّ الكسائي يرى قلب الكلمات التي ذكرها المؤدب ، وذلك حين يقول " سألتُ ... عن قلب هذه الأحرف " .

وقد أبَانَ أبوجعفر النّحاس عن مذهب الكوفيين بقوله (١): " وأمّا مايُسَمِّيه الكوفيون القلب نحو جَبَذ وجَذَبَ فليس هذا بقلب عند البصريين ، وإنّمَا هما لُغَتَان " .

القلب المكاني عند الفراء :

الفراء من العلماء الذين أثبتوا وجود القلب المكانى في القراءات القرآنية ، وبدهى أنْ يَعْرِض له في كتابه معانى القرآن . وبين أيدينا نصوص أخرى نسبت إليه تضاف إلى ماصرّح به في كتابه .

بخلاف ابن فارس فإنَّه وإنْ كان يسير على منهج الكوفيين في توسّعه في القول بالقلب المكاني كما مرّ معنا ، إلا أنَّه يُنْكِر وجوده في كتاب الله عز وجل فيما غلب على ظنّه ، حيث يقول(٢) - عَقِبَ النّص السابق له - " وليس من هذا فيما أَظُنّ من كتاب الله جل ثناؤه شيء " .

لذلك ناقش الأستاذ الشيخ عضيمة رَأْيَ ابن فارس ، وختم كلامه بقوله (٣) : " والحُكْم بأنَّ القرآن خلا من القلب المكانى إنَّما يكون بعد النظر في كل قراءاته المتواترة . وقد نظرتُ في هذه القراءات فوجدت قراءات سبعية يتعيّن فيها القلب المكانى ، وأخرى تحتمل القلب وغيره ، وثالثة يكون فيها قلب عند بعض الصرفيين ، ولا يكون عند الآخرين " .

---

(١) شرح القصائد التسع المشهورات ، ٣٤٠/١ .
(٢) الصاحبي ، ص ٣٢٩ .
(٣) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن (القسم الثاني) ، ٢/١ .

أمّا الآن فإلى نصوص الفراء، المُصرَّح بها، والمنسوبة إليه :

(١) يقول(١) ـ عند تفسيره قول الله تعالى ﴿ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾(٢) ـ " ضَمّ الصادَ العامّة ، وكان أصحاب عبدالله يكسرون (٣) الصّاد ، وهما لغتان ، فأمَّا الضمّ فكثير ، وأمَّا الكسر ففى هُذيل وسُليم ، وأنْشَدَني الكسائي عن بعض بنى سليم :

وَفَرْعٍ يَصِيرُ الجِيدَ وَحْفٍ كَأَنَّه
على اللّيْتِ قِنْوَانُ الكُرُوْمِ الدَّوَالِحُ(٤)

ويفسّر معناه : قَطِّعْهُنّ ، ويقال : وَجِّهْهُنّ . ولم نجد قَطِّعْهُن معروفة من هذين الوجهين ، ولكنّي أرَى ـ والله أعلم ـ أنّها إِنْ كانت من ذلك أنها من صَرَيْت تَصْرِي ، قدّمت ياؤها ، كما قالوا : عِثْتُ وعَثَيْتُ " .

فالفراء لايرى رَأْي شيخه في أنّ أصل صَارَ بمعنى قَطَع ، إلاّ إذا كانت مقلوبة من صَرَيَ .

ومع أنّه يصرّح بأنّ كسر الصاد لغة هُذَيل وسُلَيم ، ويستشهد لهما ، وجدناه يرى أنَّ فى ذلك قلبًا ، ولا غرابة في ذلك، فالفراء كوفيّ، يعبر عن مذهبه وأصحابه .

---

(١) معانى القرآن ، ١٧٤/١ .
(٢) من الآية (٢٦٠) من سورة البقرة .
(٣) قرأ حمزة، وأبوجعفر، وخلف، ورويس بكسر الصاد . ينظر : كتاب إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي ، ص ٢٤٨ .
(٤) البيت من الطويل ، نقله عن الفراء ابن منظور فى لسان العرب ، ٤٧٨/٤ (صير) . ويصير : يميل . والفرع : الشعر التام . ووحف : أسود كثير حسن . والليت : صفحة العنق . والقنو : العذق . والكرم : شجرة العنب . والدوالح : المثقلات بحملها . ينظر: لسان العرب ٢٤٩/٨ (فرع)، و٣٥٢/٩ ـ ٣٥٣ (وحف)، ٨٧/٢، (ليت)، و٢٠٤/١٥ (قنا) ، و٥١٤/١٢(كرم) ، و ٤٣٥/٢ (دلح) .

ويُؤخذ من قوله " كما قالوا : عِثْتُ وعَثِيْتُ " أنّه يرى أنّهما من المقلوب . والمُعْجَم(١) ينصّ على أنّ الفِعْل (عَثَى) لغة أهل الحجاز ، و (عَاثَ) لغة بني تميم .

(٢) ويقول(٢) عند كلامه على قول الله تعالى ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾(٣) " أكثر القراء يجعلونها من قَفَوْت ، فتحرك الفاء إلى الواو ، فتقول : ولا تَقْفُ . وبعضهم(٤) قال : ولا تَقُفْ . والعرب تقول : قُفْتُ أثَره وقَفَوْتُه . ومثله يَعْتَامُ ويَعْتَمِي(٥) ، وقَاعَ الجَمَلُ النَّاقَةَ وقَعَا إِذَا ركبها ، وعَاثَ وعَثَى الفساد ، وهو كثير . منه : شاكُ السِّلاح وشاكِي السّلاح . وجرف هارٌ وهارٍ . وسمعت بعض بني قُضَاعة يقول : إِجْتَحَى ماله(٦) ، واللغة الفاشية اِجْتَاحَ ماله ، وقد قال الشاعر :

وَلَوْ أَنِّي رَأَيْتُكَ مِنْ بَعِيدٍ لَعَاقَكَ مِنْ دُعَاءِ الذِّئْبِ عَاقِي (٧)

يريد : عَائِق " .

---

(١) ينظر : لسان العرب ، ٢/١٧٠ (عيث) .
(٢) معاني القرآن ، ٢/١٢٣ .
(٣) من الآية (٣٦) من سورة الإسراء .
(٤) قرأ بذلك معاذ القارىء،كما في البحر المحيط ، ٦/٣٦ . وهي محكيّة عن الكسائيّ،قرأ بها بعض الناس كما في الجامع لأحكام القرآن ، ١٠/٢٥٨ .
(٥) اِعْتَمَى الشيء : اختاره . ينظر : لسان العرب،١٥/١٠٠ (عمى) .
(٦) اجْتَاحَ الشيء واجْتَحَاه : استأصله . ينظر : السابق نفسه ، ١٤/١٣٣ (جحا) .
(٧) البيت من الوافر ، لقُرْط الملقّب بذى الخِرَق الطُّهوي . وهو أحد أبيات،يصف فيها الذئب . ويُرْوَى (قريب) مكان (بعيد) . ينظر : النوادر لأبى زيد ، ص ٣٦٦ . ومجالس ثعلب ، ١/١٥٤ . وخزانة الأدب ، ١/٤٣ .

إن لم يصرّح الفراء في هذا الموطن بالقلب المكاني في قراءة (ولا تَقُفْ) كتَقُمْ ، فقد صرّح بالقلب في نظيرها عَاثَ وعَثَى وسيأتي قريبا . ويمكن أنْ تُحْمَل عليها الألفاظ الباقية من الأسماء والأفعال مما ذكره .

وعليه تكون (تَقُفْ) مقلوب (تَقْفُ) ، وأصل المقلوب - قبل القلب - تَقْفُو ، فتقدّمت لامُه على عينه ، فصار تَقُوف ، ثم حدث فيه إعلالان بالنّقل والحذف ، فصار تَقُف بزنة (تَفُع) .

ولكنّ أباحيان(١) لايرى في قراءة (تَقُفْ) كتَقُمْ قلبًا ، بل يحملها على جَبَذَ وجَذَبَ وأنّهما لغتان لوجود التصاريف فيهما ، وينكر على من جوّز القلب فيهما .

(٢) ويحدثنا في موطن ثالث عند تفسيره قول الله تعالى ﴿ إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ ﴾(٣) عن توجيه قراءة الحسن (صالُ) بضم اللام ، حيث ذكر لها توجيهين: أحدهما أنْ تُحْمَل على القلب المكاني ، حيث يقول(٣) : " وإنْ يكن عُرِفَ فيها لُغَةٌ مقلوبة مثل عَاثَ وعَثَى فهو صواب " . فيكون أصل (صالُ) صَالِيًا ، قُلِبَتْ فصارتْ صَايِلًا ، ثم حُذِفَتِ الياء فَبَقِيَتِ اللام مضمومة . وهذا التوجيه استبعده مكيّ بن أبي طالب (٤) ، وأبو البركات الأنباريّ (٥) ، والتوجيه الآخر وعليه أكثر النّحاة (٦) : أن أصل (صالُ)

---

(١) ينظر : البحر المحيط ، ٣٦/٦ .
(٣) من الآية (١٦٣) من سورة الصافات .
(٣) معاني القرآن ، ٣٩٤/٢ .
(٤) ينظر : كتاب مشكل إعراب القرآن ، ٢٤٤/٢ بتحقيق السّواس .
(٥) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ، ٣١٠/٢ .
(٦) ينظر : المحتسب ، ٢٢٨/٢ ، والمصدران في هامش (٣ ، ٤) .

(صَالُون) بالواو والنون ، حُذِفَتِ النّون للإضافة ، وحُذِفَتِ الواو لالتقاء السَّاكِنَيْنِ . وجُمِعَ حَمْلاً على معنى (مَنْ) .

وعقّب الفراء على هذا التّوجيه بقوله (١) : " وأَجْوَدُ ذلك في العربية إذا أَخْرَجْتَ الكِنَاية أَنْ تُخْرِجها على المعنى والعدد ، لأَنَّك تنوى تحقيق الاسم " . مما يدل على أَنَّ الفراء لم يَرْتَضِ هذا الرَّأْي .

وذكر أبوالبقاء وجهًا ثالثا وهو " أَنْ يكون غير مقلوب، على (فَعِل) ، كما قالوا : يومٌ راحٌ ، وكبش صاف ، أي: رَوِح وصَوِف " (٢) .

(٤) ويذكر (٣) القلب المكاني أيضًا عند إيراده قول الشاعر :

.... لم يَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ الْحَاصِي (٤)

فيقول : " يريد : الحائص، فقلب، كما قال (عَاقٍ) يريد : عَائِق " .

---

(١) معاني القرآن ، ٣٩٥/٢ .
(٢) التبيان فى إعراب القرآن ، ١٠٩٥/٢ .
(٣) ينظر : معاني القرآن ، ٣٩٦/٢ .
(٤) عجز بيت من الكامل . لم أهتد إلى رواية الفراء التي ذكرها . والمرويّ في الكتب بيت لأميّة بن أبي عائذ الهذليّ يقول فيه :

قد كُنْتُ خَرَّاجًا وَلُوجًا صَيْرَفًا لم تَلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصَ لَحَاصِ

والبيت قريب ممّا أورده الفراء . غير أَنَّ من أورده لم يتعرض لتوجيه الفراء ، وإنّما قالوا: إنّ لَحَاصِ اسمٌ للشدة والداهية . وهو ممّا بَنَتْه العرب على (فَعَالِ) . ينظر : شرح أشعار الهذليين ، ٤٩١/٢ . وتهذيب اللغة ، ٢٤٤/٤ و ١٦٣/٥ . وما بنته العرب على فعال للصَّغانيّ ، ص٥٧ . واللسان ، ٨٦/٧ (لحص) ، وفيه : تلتحصنى : تشبطنى، والمعنى على رواية الفراء " لم يشبطنى المشبط " ينظر : معاني القرآن للفراء ، هامش (٥) .

... تلك هى المواضع التى نص الفراء فيها على كلمات مقلوبة فى قراءة من كتاب الله ، أو من كلام العرب ، وتحدّث فى موطنين عن كلمتين تذكران فى الغالب مع الكلمات المقلوبة، هما (أَشْيَاء)، و (أَنَى) ومقلوبها (آنَ) ، بمعنى حَانَ . ولكنّ أبازكريا لايرى قلبًا فيهما، كما سيأتى . ولهذا أُفْرِدَتَا هنا .

تصريف كلمة (أشياء) :

يقول(١) الفراء عند كلامه على قول الله تعالى ﴿ لَاتَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَلَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾(٢) : " وأَشْيَاءُ فى موضع خفض لاتُجْرَى . وقد قال فيها بعض النحويين : إِنّما كَثُرَتْ فى الكلام، وهي (أَفْعَال)، فأشبهت فَعْلَاءَ، فلم تُصْرَف ، كما لم تُصْرف حَمْرَاء . وجَمْعُها أَشَاوَى ـ كما جمعوا عَذْرَاء عَذَارَى ، وصَحْرَاء صَحَارَى ـ وأَشْيَاوَات ، كما قيل : حَمْرَاوَات . ولو كانت على التوهّم لكان أَمْلَك الوجهين بها أَنْ تُجْرَى ؛ لأَنَّ الحرف إذا كثر به الكلام خَفَّ ، كما كثرت التّسمية بيَزِيْد فأَجْرَوه، وفيه ياء زائدة تمنع من الإجراء . ولكنّا نرى أَنَّ أشياء جمعت على أَفْعِلَاء، كما جُمِعَ لَيِّن وأَلْيِنَاء ، فحُذِفَ من وسط أشياء همزة ، كان ينبغي لها أن تكون (أَشْيِئَاء) فحُذِفَت الهمزة لكثرتها . وقد قالت العرب : هذا من أَبْنَاوَات سَعْد . وأُعِيذك بأَسْمَاوَات الله ، وواحدها أسماءٌ وأبناءٌ تجرى . فلو منعتُ أشياء الجَرْي لجمعهم إيّاها أشياوات، لم أُجْرِ أسماء ولا أبناء ؛ لأَنَّهما جُمِعَتَا أسماوات وأبناوات " .

---

(١) معانى القرآن ، ٣٢١/١ .

(٢) من الآية (١٠١) من سورة المائدة .

قبل أَنْ يَشْرَعَ الفراء بذكر رأيه في أصل (أشياء) ، بدأ حديثه بمذهب شيخه الكسائي وإن لم يصرّح به (١) ، ويبدو من كلامه أَنَّه لايرتضي رَأْيَ شيخه ، الذي يرى أَنَّ (أشياء) بزنة أَفْعَال، وأَشْبَهَتْ فَعْلَاء فلم تُصْرَف . وجُمِعَتْ جمعها . واحتجّ على شيخه بأمرين : الأول : أَنَّ الكلمة إذا كثر دورانها في كلامهم خفّتْ ، فينبغي أَنْ تُصْرَف أشياء ، كما صرفوا يزيد، لكثرة التّسمية به مع أَنَّه ممنوع من الصرف . والأمر الآخر : أَنَّ القول بمنعها من الصرف لجمعها على أَشْيَاوَات كصَحْرَاوَات، يترتب عليه القول بمنع أسماء وأبناء من الصرف، لأَنَّهما جُمِعَتَا أسماوات وأبناوات .

أَمَّا الفراء فيرى – كما هو بَيْنَ أيدينا (٢) – أَنَّ أصلها (أَشْيِئَاء) بهمزتين في الآخر بزنة أَفْعِلَاء ، حُذِفَتْ الهمزة التي بعد الياء (لام الكلمة) لكثرتها ، وانْفَتَحَتْ الياء لِأَجْل الألف، فصارت أشياء بزنة (أَفْعَاء) . وهو متّفق مع الأخفش فيما ذهب إليه . إلا أَنَّهما يفترقان في مفرد أشياء . فالفراء يرى المفرد (شَيِّىء) بالتشديد، كلَيِّن وأَلْيِنَاء . والأخفش يرى المفرد (شَيْء) بالتخفيف، بزنة فَعْل .

ورُدَّ (٣) عليهما، بأَنَّ حذف اللام نادر ، لايقاس عليه نحو سُوْتُه سَوَايَة

---

(١) صَرَّح به غيره ، ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ٢/٢١٢، والمنصف ، ٢/٩٥ . وكتاب المفتاح في الصرف ، ص ١١٠ . وسفر السعادة وسفير الإفادة ، ص ٦٨ . وشرح الملوكي في التصريف ، ص ٣٧٨ . والممتع في التصريف ، ٢/٥١٣ . والشافية وشرح الرضي عليها ، ١/٢١ ، ٢٩ .

(٢) وينظر أيضًا المصادر السابقة .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢/٨١٨ فما بعدها (مسألة ١١٨)، والمصادر السابقة .

والأصل سَوَائِيَة . وبأنّ أشياء لو كانت على (أَفْعِلَاء)،لكان ذلك من أبنية جموع الكثرة ، وجموع الكثرة لا تُصَغّر على لفظها ، بل تُرَدّ إلى جموع القلّة إنْ كان للاسم جمع قِلّة ، أو يُرَدّ إلى مفرده، ثم يُصغّر،ثم يُجْمَع الجمع المناسب . وهُمْ صغّروا أَشْيَاء على أُشَيَّاء على لفظه . ورُدَّ عليهما أيضًا بأنّ (أَفْعِلَاء) لايكون جمعا لـ (فَعْل) أو (فَيْعِل) .

ورُدَّ(١) على الفراء بأن ادعاءه أنّ الأصل فى(شَيْء) المخفّفة (شَيِّئ) المثقّلة لم يُنْطَق به ، ولو كان شَيْء كمَيْت وهَيْن،لجاء على أصله فى موضع من المواضع .

أمّا الخليل وسيبويه فيريان(٢) أنّ الأصل شَيْئَاء بزنة (فَعْلَاء) ، حدث فيها قلب مكانى ، فقدّمت لام الكلمة على فائها؛استثقالا لاجتماع همزتين فى شَيْئَاء،وليس بينهما سوى الألف،وهى حاجز غير حصين ، فصارَتْ أَشْيَاء بزنة (لَفْعَاء) .

وأكثر العلماء يرجّحون مذهب الخليل وسيبويه ، إذْ ليس فيه إلا القلب المكانى وهو كثير فى كلامهم .

بيد أنّ علم الدين علي بن محمد السخاوي (٣) يستحسن رَأْي الكسائي،ويحتجّ له بأنّ (فَعْلًا) جُمِع على (أَفْعَال) كسَيْف وأَسْيَاف،ومُنِعَتْ أشياء من الصرف

---

(١) ينظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ، ٨١٨/٢ فما بعدها (مسألة ١١٨)، والمصادر بالصفحة السابقة هامش (١) .

(٢) ينظر : كتاب العين ، ٢٩٦/٦ . والكتاب ، ٥٦٤/٣ ، ٣٨٠/٤ . والمقتضب ، ٣٠/١ . والتبصرة والتذكرة ، ٩٠٣/٢ ، والمصادر السابقة .

(٣) ينظر : سفر السعادة وسفير الإفادة ، ٦٩/١ .

على التشبيه ب (فَعْلَاء) ، " وقد يُشَبّه الشيء بالشيء فيُعْطَى حكمه ، كما أَنَّهم شَبّهوا ألف (أَرْطَى) بألف التأنيث،فمنعوه الصرف في المعرفة ".

واستحسنه من المحدثين الدكتور أمين السّيد(١) ، ووافقه الدكتور عبد الرحمن شاهين (٢)،ورأى أَنَّ فيه تيسيرا،وتوجيها للمسألة بطريقة خالية من الحذف والتّقدير ...

ويرى بعض المُحْدَثِيْن(٣) " أَنَّ تعليل الفراء قد يكون مقبولا ، أي:أَنَّ العرب أَحَسُّوا في مفردها تضعيف الياء ، فنطقوها(شَيْء)على وزن (فَعْل) بتخفيف الياء،كمَيْت وهَيْن . فجَمَعُوها هذا الجمع،ومنعوها من الصرف " .

وأجدني أميل إلى رأي الكسائيّ .

(أنى) و (آن) لغتان أم مقلوبتان ؟ :

تحدّث الفراء عن الفعلين (أَنَى) و (آن) بمعنى حان،عند كلامه على قول الله تعالى ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِيْنَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُم ﴾(٤) ، فقال(٥) : " من العرب من يقول : ألم يَأْنِ لك ، وألم يَئِنْ لك مثل يَعِن ، ومنهم من يقول : ألم يَنَل لك . باللام . ومنهم من يقول : ألم يَنُل لك . وأحسنهنّ الّذي أتى بها القرآن "

---

(١) ينظر : في علم الصرف ، ص٦٦ .
(٢) ينظر : في تصريف الأسماء ، ص ١٢٨ .
(٣) ينظر : تعليق الدكتور على توفيق الحمد على كتاب المفتاح في الصرف ، هامش (٣٦) ص ١١٠ .
(٤) من الآية (١٦) من سورة الحديد .
(٥) معاني القرآن ، ١٣٤/٣ .

فالفراء لم يصرح بالقلب المكاني بين الفعلين (يَأْنِي) و (يَئِيْن)، وإِنْ وُجِد بينهما تقديم وتأخير في بعض حروفهما، وإِنَّما عَدَّ ذلك من قبيل اللغات . وقد جاءت اللغتان في قول الشّاعر :

أَلَمّا يَئِنْ لِي أَنْ تُجَلّى عَمَايَتِي
وأُقْصِرَ عَنْ لَيْلَى ؟ بَلَى قَدْ أَنَى لِيَا (١)

ولكنّ الفراء يحاول جمع اللغتين فيقول " إِنْ شئت جعلْتهما جميعًا من لغة واحدة، كأَنَّه أراد بقوله : ألمّا يَئِنْ لي، يَأْنِ لي، ثم أدغم النّون عند اللّام، وألقى حركتها على الهمزة، فيكون حينئذ مِنْ أَنَى يَأْنِي، فيصيران جميعا من لُغَة واحدة "(٢) .

والأصمعيّ - فيما رُوِي (٣) عنه ، والقرطبي - يَرَيَان أَنّ (آن) مقلوب عن (أَنَى) . أَمّا أبوزيد(٤)، فكالفراء يرى أَنَّهما أصلان، وليس أحدهما مقلوبًا عن الآخر . يقول(٤) ابن جنّي - بعد أَنْ ذكر رأي الأصمعي وأبي زيد - " فكلّ واحد منهما اتّبع ما سَمِع، وقضى لنفسه بما صحّ عنده " .

" وبَعْدُ فالفراء ومن حَذَا حَذْوه في هذه المسألة رأيهم أرجح ؛

---

(١) البيت من الطويل ، ومن غير نسبة في المصادر التي اطلعت عليها . ينظر : شرح ديوان المفضليات لأبي محمد الأنباري ، ص ٤ . وسر صناعة الإعراب ، ٢١٠/١ . ولسان العرب ، ٤٠/١٣ (أين) . والعَمَاية : الضلال وهي (فَعَالة) من العَمَى . وأَقْصَر عن الشيء، بمعنى كفّ عنه، وانتهى . ينظر : لسان العرب ، ١٥ و ٩٧/٥ (عمى) و (قصر) .

(٢) شرح ديوان المفضليات لأبي محمد الأنباري ، ص ٤ .

(٣) ينظر : الخصائص ، ٧٠/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ، ٢٤٨/١٧ .

(٤) ينظر : سر صناعة الإعراب ، ٢١٠/١ .

لأَنَّ من حفظ حجّة على من لم يحفظ . وهؤلاء قد حفظوا لـ"آن" مصدرا ،وبذلك نستطيع أَنْ نؤكّد أَنّ كلّا منهما لهجة لقوم "(١) .

هذا موقف الفراء من القول بالقلب المكانيّ ممّا وصل إلينا من كتابه معانى القرآن . وإليك قولَه فيما نسب إليه مما فُقِد من آثاره العلميّة .

(جَاه) مقلوب (وَجْه) :

يقول (٢) ابن جني : " ذهب الفراء فى (الجاه) إلى أَنّه مقلوب من الوجه . وروينا عن الفراء أَنّه قال : سمعت أعرابية من غطفان،وزجرها ابنها ، فقلت لها : رُدّي عليه ، فقالت : أخاف أَنْ يَجُوهَنِي بأكثر من هذا . قال : وهو من الوجه ، أرادت : يُوَاجِهنى " .

فالفراء يرى القلب فى (جاه)،على الرغم من وجود الفعل (يَجُوه) . ولم يُنكر عليه ابن جني،مما يدل على أَنّه يسير معه فيما ذهب إليه ، وهو رَأْي الجمهور(٣) بوجه عام .

وعليه فأصل (جاه) جَوَه ، تحركت الواو وانفتح ماقبلها فقلبت ألفًا ، ووزنها عَفَل . وقد ورد فى توجيه كلمة (جاه) توجيهان هما :

الأوّل (٢) : أَنْ يُقَال:لمّا أَعَلُّوه بالقلب المكانى،أَعَلُّوه أيضا بتحريك عينه،ثم أُبْدِلَت عين المقلوب ألفا،لتحرّكها وانفتاح ماقبلها .

---

(١) اللهجات العربية فى معاني القرآن للفراء ، ص١٣٢ .

(٢) الخصائص ، ٧٦/٢ .

(٣) ينظر على سبيل المثال : المسائل البصريات ، ٩٠٩/٢ . وشرح أدب الكاتب للجواليقى ، ٢١/١ . وشرح الشافية ، ٢٣/١ .

والآخر(١) : " الأَوْلَى أَنْ يقال : نُقِلت الواو وهى متحركة، فصار الجيم الساكن فاء ، ولا يمكن الابتداء بالساكن،فحرّكوها بالفتح لكونه أخفّ ، ولكونه حركة الفاء الأصلي فصار جَوَها " .

ويرى الدكتور أمين السيد(٢) أَنَّ جاها كلمة أصيلة،وليست مقلوبة عن وجه .

مذهب الفراء فى خطايا :

يرى أبوزكريا — فيما نُسِبَ إليه (٣) — أَنَّ خطايا (فَعَالَى) ولا قلب فيه . وأَنَّ مفردها خَطِيَّة بغير همز،كهَدِيَّة وهَدَايا .

وحجة الفراء — فيما ذكر أبوالبركات الأنباري وإِنْ لم يصرّح باسمه — " أَنَّ خطيئة جمعت على ترك الهمز ؛ لأَنَّ ترك الهمز يكثر فيها ، فصارت بمنزلة (فَعِيْلَة) من ذوات الواو والياء ، وكل (فَعِيْلَة) من ذوات الواو والياء،نحو وَصِيَّة،وحَشِيَّة،فإِنَّه يُجْمَع على (فَعَالَى) دون (فَعَائِل) ؛ لأَنَّه لو جُمِع على (فَعَائِل) لاختلّ الكلام وقلّ . فجُمِعَتْ على (فَعَالَى) ، فقالوا: وَصَايَا وحَشَايَا ، وجُعِلَتِ الواو فى حَشَايا على صورة واحدها ؛ لأَنَّ الواو صارت ياء فى حَشِيَّة ، فدل على أن خَطَايا على وزن (فَعَالَى) على مابيّنّا ". وقد اختار هذا المذهب أبوحيّان(٤) .

---

(١) ينظر : المغنى فى تصريف الأفعال ، ص ٤٥ . والمناهل الصافية إلى كشف معانى الشافية ، ٤٠/١ . وفيه مايقارب التوجيه الذي نقله الشيخ عضيمة .

(٢) ينظر : فى علم الصرف ، ص ٦٨ .

(٣) ينظر : كتاب مشكل اعراب القرآن ، ٤٩/١ . والجامع لأحكام القرآن، ٤١٥/١ . وارتشاف الضرب ، ١٦١/١ ، وبغير نسبة فى : الإنصاف فى مسائل الخلاف ، ٨٠٦/٢ (مسألة ١١٦) .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ، ١٦١/١ .

وينسب أبو البركات الأنبارى أيضًا إلى أصحاب الفراء الكوفيين أنَّهم يرون خَطَايَا (فَعَالَى) أيضًا ، ولكنْ على القلب المكاني • وهو مذهب الخليل (١) • والأصل عندهم فى جمع خطيئة خَطَايِىء ، قُدِّمَتِ الهمزة (لام الكلمة) على الياء الزائدة ، لئلا يَجْتمع همزتان ، فصارت خَطَائِي ، ثم قلبت الكسرة فتحة ، والياءُ ألفًا فصارت خَطَاءَا بألفين بينهما همزة تشبه الألف ، فاجتمع ثلاث ألفات فى كلمة ، فأُبْدِلت الهمزة ياء فصارت خَطَايَا بزنة فَعَالَى •

أمَّا سيبويه (٢)، ومن تبعه من البصريين، فلا يرون القلب المكانيّ فى خَطَايا ، فأصلها – عنده – خَطَايِىء ، قُلِبَتْ الياء همزة، كما فى صحيفة وصحائف ، لوقوعها فى شبه (مَفَاعِل) وكانت مدًّا زائدًا فى المفرد ، فقُلِبَتْ الهمزة الثانية ياءً، لتطرفها إثْر همزة فصارت خَطَائِي ، فقلبت كسرة الهمزة فتحة للتخفيف فصارت خَطَاءَي ، فقُلِبَتْ الياء ألفًا لتحرّكها وانفتاح ماقبلها، فصارت خَطَاءَا ، فقلبت الهمزة ياءً، لاجتماع شبه ثلاث ألفات فصارت خَطَايَا بزنة فَعَايِل •

فهذه ثلاثة مذاهب في وزن (خَطَايا) ، فسيبويه والفراء يتفقان فى عدم القول بالقلب المكاني فيها، ويختلفان فى الوزن ، فالأول يزنها بـ(فَعَائِل) ، والثاني يزنها بـ(فَعَالَى) • أمَّا الخليل، ومن تبعه من الكوفيّين، فيقولون بالقلب المكانيّ فيها ؛ لأنَّ عدم القول به يؤدّي إلى

---

(١) ينظر : كتاب العين ، ٢٩٢/٤ • والكتاب ، ٣٧٧/٤ •

(٢) ينظر : الكتاب ، ٥٥٣/٣ و ٣٧٧/٤ •

اجتماع همزتين وذلك مرفوض في كلامهم ، ولهذا فإنّ الخليل يرى اطّراد القلب المكاني في كل مايؤدي تركه إلى اجتماع همزتين .

ورَأْي سيبويه، ومن تبعه هو الأرجح .

<u>سيد وميت من المقلوب عند الفراء :</u>

ذهب الفراء - فيما نسب إليه (١) - إلى أَنّ الأصل في سيّد وميّت سَوِيْد ومَوِيْت كطَوِيْل . قُدّمَتْ الياء على الواو فصارتا سَيْوِدًا ومَيْوِتًا . فقُلِبَتِ الواو ياء، لاجتماعها مع الياء، وسبق إحداهما بالسكون ، وأُدْغِمَتِ الياء في الياء .

وماحمل الفراءَ على ذلك إلا عدمُ (فَيْعِل) بكسر العين في الصحيح .

وقال - فيما حَكى عنه الرّضي(٢) - " وإنّما صار هذا الإعلال قِيَاسًا في الصفة المشبهة، لكونها كالفِعْل، وعملُها عمله ، فإنْ لم يكن صِفَةً، كعَوِيْل لم يُعَلّ هذا الإعلال " . وهذا المذهب نسبه أبو البركات الأنباريّ(٣) إلى الكوفيّين عامة .

وذهب بعضهم(٤) إلى أَنّ الأصل سَوِيْد ومَوِيْت أيضا، قُلِبَتْ الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، ثم حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين (الألف المنقلبة والياء) . وحتى لا يَلْتَبِس (فَعْل) بـ (فَعِيْل) زادوا ياء على الياء .

---

(١) ينظر : رسالة الملائكة ، ص١٧١ . وشرح المفصل ، ٩٥/١٠ . والممتع في التصريف ، ٥٠١/٢ . والمساعد على تسهيل الفوائد ، ٤٢/٤ .

(٢) شرح الشافية ، ١٥٤/٣ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٧٩٥/٢ (مسألة ١١٥) .

(٤) ينظر : السابق نفسه ، ٧٩٦/٢ .

والفرق بين الرّأيين الكوفيّيْن،هو القول بالقلب المكانيّ فى الأوّل، وبالقلب الإعلاليّ في الثّاني ، إذ هما متفقان على أنّ الأصل بزنة (فَعِيْل) ·

أمّا البصريون(١)،فذهبوا إلى أنّ سيّدا،وميّتا،وما ماثلهما بزنة (فَيْعِل) بكسر العين · والأصل - عندهم - سَيْوِد ومَيْوِت · وحملهم على ذلك أنّ ظاهر الوزن هو فَيْعِل · والمعتل قد يختصّ بأبنية ليست للصحيح · فاجتمعت الياء والواو،وسَبَقت الأولى بالسكون،فقُلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ·

وذهب البغداديون(٢) إلى أنّ الوزن فى الأصل (فَيْعَل)بفتح العين ، لوجود النظير فى كلام العرب كصَيْرَف وصَيْقَل ، ثم كُسرت العين كما قالوا فى بَصْرِيّ : بِصْرِيّ · والحقّ أنّ البغداديين هنا،تبعوا أباجعفر الرؤاسي من الكوفيّين المتقدّمين(٣) ·

ورُدّ(٤) على الفراء،ومن حذا حذوه،بأنّ التّقديم والتّأخير الّذي قالوا به لانظير له فى الصّحيح،فياء (فَعِيْل) لاتتقدّم على عينه في الصّحيح ·

ورُدّ(٤) على من قال من الكوفيّين بحذف الألف وتعويض الياء مكانها

---

(١) ينظر على سبيل المثال : الكتاب ، ٦٤٢/٣ ، ٣٦٥/٤ · والأصول فى النحو ،٢٦٢/٢ ، والمنصف ،١٥/٢ ، والأمالى الشجرية ، ٣٨٧/١ ·

(٢) ينظر : المنصف ، ١٦/٢ ،وشرح المفصل ،٩٥/١٠ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ، ٤٢/٤ ·

(٣) ينظر : رسالة الملائكة ، ص١٧١ · وقد ذكر هذا الرّأي سيبويه دون أنْ ينسبه لأحد ، مما يؤكد أنّه لأحد المتقدّمين · ينظر : الكتاب ، ٣٦٥/٤ ·

(٤) ينظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ، ٨٠٢/٢ ، ٨٠٣ ·

حتى لايلتبس (فَعْل) بـ (فَعِيل) ، بأَنَّ الأمر لو كان كما زعموا لَمَا صحّ التخفيف فى سَيِّد ومَيِّت،وقيل سَيْد ومَيْت ، لأَنَّه يؤدي إلى الالتباس .

ورُدَّ(١) على البغداديين بأَنَّه لو كان (فَيْعَلا) بفتح العين،لقيل سَيَّد بالفتح .

... وفى ضوء ماتقدّم نستطيع أَنْ نقول: إنّ رَأْي البصريين أقرب إلى القبول، لبعده عن التكلف ، ولا يمنع أَنْ يختصّ المعتل بحكم ليس للصحيح .

آن مقلوب الضمير (أنا) عند الفراء :

نُسب إلى الفراء(٢) أيضًا أَنّه يقول فى كلام بعضهم (آنَ فَعَلْتَ كذا) " أراد أَنَا ، فقَدَّم الألف على النّون ، فصارت بينها وبين الهمزة " .

يقول ابن الخشّاب : " والذي ذهب إليه بعيد جدا عن مقاييس العربية " (٣) .ذلك أن هذه الألف تثبت فى الوقف ،ولا ينطق بها فى الوصل .

حادي عشر ليس من المقلوب عند الفراء :

يرى أبوزكريا – فيما نُسب إليه (٤) – أَنّ حاديًا من حادي عشر ليس مقلوبًا من واحد ، وإنما هو من حَدَا يَحْدُو،بمعنى يسوق . فكَأَنَّ الواحد الزائد يسوق العشرة،وهو معها .

... وبَعْدَ أَنْ عرضنا كلام الفراء فيما يتصل بالقلب المكاني المصرّح به ، والمنسوب إليه ، يُمكننا أَنْ نقول: إنّ الفراء كان وسطا بين الكوفيين والبصريين فى التوسّع ،فلم يقل بالقلب المكانيّ فى حادي وقال به فى(آن فعلت كذا)كما مرّ بنا.

---

(١) ينظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ، ٨٠٢/٢ ، ٨٠٣ .
(٢) ينظر : شرح اللمع ،لابن برهان ، ١٩٨/١ ،والمرتجل ،ص ٣٢٩ .
(٣) المرتجل ، ص ٣٢٩ .
(٤) ينظر : المخصص ، ١١٠/١٧ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ، ٩٧/٢ .

مصطلح الفعل عند الفراء

على غير المألوف عند النحاة، نرى الفراء يتوسّع في إطلاقه هـذا المصطلح ، فإلى جانب استعماله للدلالة على الفِعْل الذى هو قسيم الاسم والحرف، نراه يُطلقه على أخبار النواسخ ، وعلى مَفْعُولَي ظَنَّ ، وعلى الحال ، وعلى المصدر ، واسم الفاعل .

أمّا إطلاقه على أخبار النواسخ، فأمثلته كثيرة، نجتزىء بما يأتي :

(١) إطلاقه على خبر إِنَّ في قوله (١) : " إِنَّها أَسَدٌ جاريتُك ، فأنّثت ، لأنَّ الأسد فِعْلٌ للجَارية ، ولو جَعْلت الجارية فِعْلًا للأسد ، ولمِثْلِه من المذكّر لم يَجُزْ إلّا تذكيرُ الهاء .. " ، حيث سَمّى الأسد فِعْلًا للجارية . وفى قوله (٢) : " وإنّما رَفَعَتِ العربُ النعوتَ إذا جاءت بعد الأفاعيل فى "إنَّ"، لأنّهم رأوا الفعل مرفوعًا ، فتَوَهَّمُوا أنَّ صاحبه مرفوع في المعنى ، لأنّهم لم يجدوا في تصريف المنصوب اسما منصوبًا، وفعله مرفوع ، فرفعوا النّعت " . حيث يسمّي خبر إِنَّ فِعْلًا بقوله " لأنّهم رأوا الفِعْل مرفوعا " .

(٢) إطلاقه على خبر يكون في قوله ـ تعليقا على قوله تعالى ﴿ إِلّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً ﴾(٣) ـ " ومن رفع الميتة جعل يكون فِعْلًا لها ، اكتفى بيكون بلا فِعْل . وكذلك يكون في كلّ الاستثناء، لا تحتاج إلى

---

(١) معاني القرآن ، ٣٦٢/١ .
(٢) السابق نفسه ، ٤٧١/١ ، وينظر : ٣١٠/١ .
(٣) من الآية (١٤٥) من سورة الأنعام .

فِعْل ، أَلَا ترى أنّك تقول : ذهب الناس إِلّا أَنْ يكون أخاك ، وأخوك .
وإنّما استغنتْ كانَ ويكونُ عن الفِعْل كما استغنى مابعد "إِلّا" عن فِعْلٍ يكون للاسم ، فلمّا قيل : قام النّاس إِلّا زيدًا ، وإِلّا زيد ، فنصب بلا فِعْل ، ورفع بلا فِعْل صلح كان تامّة . ومن نصب قال : كانَ من عادة كانَ عند العرب مرفوعٌ ومنصوب ، فأضمروا في "كان" اسما مَجْهُولا ، وصيّروا الّذي بَعْدَه فِعْلًا لذلك المجهول "(١) .

والغريب أنّه في هذا النّص، كما أطلق الفِعْل على خبر يكون، فى قوله " اكتفى بيكون بلا فِعْل " ، و " لا تحتاج إِلى فِعْل "، و"إنما استغنت كان ويكون عن الفعل ،كما استغنى مابعد إلّا عن فعل يكون للاسم "، أطلقه على قسيم الاسم والحرف فى قوله " جعل يكون فِعْلًا لهما " ، و " فنصب بلا فِعْلٍ ورفع بلا فِعْلٍ " .

(٣) إطلاقه على مَفْعُولَي ظَنّ ، وخبر كان في قوله (٢) " والفِعْلَان قد يُجْمَعان بـ (ذلك) ، و (ذاك) ، ألا ترى أنّك تقول : أظنُّ زيدًا أخاك ، وكان زيد أخاك ... ثم يجوز أَنْ تقول : قد كان ذاك ، وأظنُّ ذاك " .

وأمّا إطلاقه على الحال ، ففي حديثه عن (غَيْر) في قول الله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الّذِيْنَ آمَنُوا لاتَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِيْنَ إِنَاهُ ﴾(٣) قال (٤):

---

(١) معاني القرآن ، ٣٦١/١ – ٣٦٢ ، وينظر : ١٨٥/١ ، ٤٥٧ ، ٣٢٨/٢، ٢٨/٣
(٢) السابق نفسه ، ٤٥/١ ، وينظر : ٤٠٩/١ .
(٣) من الآية (٥٣) من سورة الأحزاب .
(٤) معاني القرآن ، ٣٤٦/٢ – ٣٤٧ ، وينظر : ٥٥/١ ، ١٩٧/٢ .

فغير منصوبة ، لأنَّها نعت للقوم ، وهُمْ معرفة،و (غير) نكرة ، فنصبت على الفعل " .

وأمّا إطلاقه على المصدر ، واسم الفاعل ، فستأتي أمثلة ذلك ، والحديث عنها في بابيهما . على أنَّ سيبويه (١) قد سبقه في إطلاقه هذا المصطلح على المصدر كما سيأتي . والعلّة في ذلك معقولة، من حيث كان المصدر حركة للفاعل ، كما يقول ابن يعيش (٢) .

وأمّا العلة في إطلاقه على اسم الفاعل ، والخبر ، والحال ، فقد تكون مراعاته لمعنى الحدث المُضمّن في اسم الفاعل ، والمخبر به، في كلّ من الحال والخبر . على أنّه ليست كل الأخبار تحمل معنى الحدث ، فقولنا مثلاً : كان زيد أخاك ، يُسْتَبْعَد فهم معنى الحدث من الخبر ، وهو اسم جامد كما هو واضح (٣) .

ولذلك رأى بعض الباحثين (٤) أنَّ إطلاق الفعل على أربع موادّ هي : الفِعْل ، والخبر ، والمفعول الثاني ، والمصدر ، ليس عنصر قوّة في المصطلح .

أقسام الفِعْل :

الفِعْل من حيثُ دلالته الزمنيّة ، على ثلاثة أقسام عند الفراء وأصحابه ، ماضٍ ومستقبلٍ ودائم ، والمستقبل يشمل المضارع، وما اقتطع

---

(١) ينظر : الكتاب ، ٢٣٢/١ ، ٣١٧ ، ٤٢/٤ .
(٢) ينظر : شرح المفصل ، ١١٠/١ .
(٣) ينظر : النحو الكوفي في شرح القصائد السبع الجاهليات (رسالة ماجستير) ، ص ٣٧ .
(٤) هو الدكتور ابراهيم السامرائي . ينظر كتابه المدارس النحوية ، ص ١٢٤ .

منه ـ عندهم ـ وهو الأمر . والدّائم يطلقونه على اسم الفاعل وسيأتي الحديث عنه في موضعه .

وعليه فالأمر ليس قسمًا مستقلًا بنفسه عند الفراء وأصحابه ، وإنّما هو قطعة من المضارع ، واستمع إلى أبي زكريا وهو يوضح مذهبه، ومن تبعه عند كلامه على قول الله تعالى ﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾(١) فيقول (٢) : " في قراءة أُبَيّ (فَبِذَلِكَ فافْرَحُوا) وهو البناء الذي خُلِقَ للأمر إذا واجهت به، أو لم تُوَاجِهْ ، إلا أَنَّ العرب حَذَفَت اللام من فِعْل المأمور المُواجَه ، لكثرة الأمر خاصّة في كلامهم . فحذفوا اللّام كما حذفوا التّاء من الفِعْل . وأنت تعلم أَنَّ الجازم، أو النّاصب لايقعان إلا على الفِعْل الذي أوّله الياء، والتّاء، والنون، والألف ، فلمّا حذفتَ التّاء ذَهَبْتَ باللام وأَحْدَثْتَ الألف في قولك : اِضْرِبْ ، وافْرَحْ ، لأن الضّاد ساكنة، فلم يستقم أَنْ يُسْتَأْنَف بحرف ساكن ، فأدخلوا ألفًا خفيفة يقع بها الابتداء ، كما قال : (ادّارَكُوا) و (اثّاقَلْتُم) . وكان الكسائي يعيب قولهم (فَلْتَفْرَحُوا)؛ لأنّه وجده قليلًا فجعله عيبًا ، وهو الأصل ... " .

وهكذا يجعل الفراء كثرة الاستعمال سببًا لحذف لام الأمر، وحرف المُضَارَعة ، فلمّا حُذِفَتَا كان مابعدهما ساكنا، فكان لابدّ من اجتلاب همزة الوصل ليُمْكِنَ النطق بالساكن .

ويلاحظ من كلامه السابق أَنّه يُعَبّر عن المضارع بالحروف التي تُزاد

---

(١) من الآية (٥٨) من سورة يونس .
(٢) معاني القرآن ٤٦٩/١ .

فى أوّله، المجموعة فى (نَأَيْتُ) ، وهذه طريقة درج عليها الفراء (١) عند كلامه على المضارع ، والأكثر من ذلك تعبيره عن المضارع بصيغة (يَفْعَل)، وكذا التعبير عنه بالمستقبل . ولم يستخدم مصطلح المضارع (٢)، الشائع عند البصريين .

ويستخدم الماضى بمعناه الاصطلاحي ، وأحيانا يعبر عنه بصيغته (فَعَل) كما صنع فى المضارع .

استمع إليه وهو يُعَبِّر عما مضى عند كلامه على قول الله تعالى ﴿ وَلَئِنْ آتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَاتَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾(٣) فيقول (٤) : " أُجِيبَتْ (لَئِنْ) بما يُجاب به لو . ولو فى المعنى ماضية ، ولئن مستقبلة ، ولكنّ الفعل ظهر فيهما بِفَعَلَ فأُجيبتا بجواب واحد ، وشُبِّهَتْ كل واحدة بصاحبتها ، والجواب فى الكلام فى (لئن) بالمستقبل مثل قولك : لئن قمتَ لأقومنّ ..... وتجيب لو بالماضى فتقول : لو قمتَ لقَمْتُ ... فإذا أُجيبت لو بجواب لئن، فالذي قلت لك من لفظ فعليهما بالمضي ، ألا ترى أنّك تقول : لو قمتَ ، ولئن قمتَ ، ولا تكاد ترى تَفْعَل تأتي بعدهما وهي جائزة ... " .

أمّا فعل الأمر ـ وقد سُقْنَا النّص الأول من أجل الوقوف على مذهب

---

(١) ينظر : معاني القرآن ١/٥٤، ١٦٣، ٢٧٣، ٤٧٦، ٢/١٦٢ .

(٢) ينظر : أبوزكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ص ٤٤٠ .

(٣) من الآية (١٤٥) من سورة البقرة .

(٤) معاني القرآن ١/٨٤ . وينظر : ١/٦٠ ، ٦١ ، ٧٥ ، ١٣٣ ، ١٣٦ وغيرها من المواطن التي عبر عن المضارع فيها بالمستقبل . و ١/٢٩ ، ٥٤ ، ١٢٣ وعبر فيها عن المضارع ب (يَفْعَل) . وللاستزادة ينظر إحصاء الأستاذ محمد إبراهيم شيبة فى رسالته للماجستير النحو الكوفي ص ٤٥ ، ٤٩ ، (الهامش) .

الفراء فيه ـ فقد عبّر عنه بمعناه الاصطلاحي كما هو واضح في كلامه السابق، إلا أنَّ ذلك لايعني أخذه بتقسيم البصريين للفعل ، وجعل الأمر قسمًا برأسه ، لأنَّه يرى أنَّ فعل الأمر مُعْرب مجزوم،كأصحابه الكوفيين ، فنراه يعلق على قول القائل : إنْ شئت فَقُمْ ، فيقول (١) : " ألا ترى أنَّ (قُمْ) مجزومة ولو لم يكن فيها الفاء ، لأنَّك إذا قلت : إنْ شِئْتَ قُمْ،جزمتها بالأمر "، وعندما عرض لقول الله تعالى ﴿ قُلْ لِلَّذِيْنَ آمَنُوا يَغْفِرُوا ﴾(٢) قال (٣) : " معناه في الأصل حكاية بمنزلة الأمر ، كقولك : قُلْ لِلَّذِيْنَ آمَنُوا اِغْفِرُوا ، فإذا ظهر الأمر مُصَرَّحا،فهو مجزوم ، لأنَّه أمر " .

وأيًّا كان الحال،فالبصريّون يأبَوْن أَنْ يكون فِعْل الأمر مقتطعا من المضارع ، وإنّما هو ـ عندهم ـ قسيم الماضي والمضارع . وقد أفاض أبو البركات الأنباري في ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة (٤) بكلام طويل ، رَدَّ فيه ـ كعادته ـ ماذهب إليه الكوفيون مُنْتَصِرا لرأي أصحابه البصريين .

---

(١) معاني القرآن ٤٧٦/١ . وينظر : ٢/ ٧٧ ، ٣٠١ ـ ٣٠٢ .
(٢) من الآية (١٤) من سورة الجاثية .
(٣) معاني القرآن ٤٥/٣ ، وينظر ٤٨٠/١ . وللوقوف على المصادر التي نسبت إلى الكوفيين القول بجزم المضارع . ينظر : النحو الكوفي ص١٧٣ (الهامش) ، فقد أورد صاحب الرسالة عددًا كبيرًا منها .
(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٤/٢ ـ ٥٤٩ (مسألة ٧٢) .

معاني صيغ الزوائد

حفل معاني القرآن للفراء بالعديد من الأمثلة القرآنية لمدلولات صيغ الزوائد ، فقد كان كتاب الله مجالاً رحبًا لدراسة الفراء لتلك الصيغ . ولا يَخْفَى على الدّارسين أنّ الوقوف على مدلولات الصّيغ من المسائل الدقيقة فى العربية . وسنُورد أمثلة من كلام الفراء على بعض تلك الصّيغ :

صيغة (أَفْعَل)

من المشهور أنّ المعنى الغالب لصيغة (أَفْعَل) هو التعدية ،وكثيرًا ما تَرِد للصيرورة ، وغير ذلك .

والتعدية كما عرفها الرّضي هي " أَنْ يُجْعَل ماكان فَاعِلًا لِلَازم،مفعولاً لمعنى الجَعْل ، فَاعِلًا لأصل الحدث على ماكان "(١) .

ومن أمثلتها عند الفراء :

عند قوله تعالى ﴿ فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ ﴾(٢) قال (٣) : " (فأَجَاءَهَا المَخَاضُ) من جِئْت ، كما تقول : فجاء بها المخاض إلى جِذْع النّخلة . فلمّا أَلْقَيْت الباء جعلت فى الفِعْل أَلِفًا ، كما تقول : آتَيْتُك زيدًا ، تريد : أَتَيْتَك بزيد . ومثله (آتُوْنِي زُبَرَ الْحَدِيْد) ، فلما أَلْقَيْتَ البـاء زِدْت أَلِفًا ، وإِنّما هو ائْتُونِي بزُبَر الحديد .... " .

---

(١) شرح الشافية ، ٨٦/١ .
(٢) من الآية (٢٣) من سورة مريم .
(٣) معاني القرآن ، ١٦٤/٢ .

وعند قوله تعالي ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾(١) قال (٢) : " المعنى ــ والله أعلم ــ ولو شاءَ اللهُ لأَذْهَبَ سَمْعَهُم . ومن شأن العرب أَنْ تقول : أَذْهَبْتُ بصرَه ، بالألف إذا أسقطوا الباء ، فإذا أظهروا الباء أسقطوا الألف من أَذْهبْت ... ومنه قوله : ﴿ آتِنَا غَدَاءَنَا ﴾(٣)، المعنى ــ والله أعلم ــ إِئْتِنَا بغَدَائِنَا ، فلمّا أسقطت الباء زادوا أَلِفًا في (فَعَلْت) ، ومنه قوله عز وجل : ﴿ قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾(٤)المعنى ــ فيما جاء ــ ائْتُونِي بِقِطْرٍ أُفْرِغْ عليه .. " .

وعند قوله تعالى ﴿ فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا ﴾(٥) قال (٦): " .... وكأَنَّ أَصْلَيْتَ جَعَلْتَه يَصْلاها " .

وعند قوله تعالى ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ ﴾(٧) قال(٨): " جَنَّ عليه وأَجَنّ . وأَجَنَّه ، وجَنَّه الليل ، وبالألف أجود إذا ألقيت (على) ، وهى أكثر من جَنَّه الليل " .

بهذا يتميز الفراء برَأْي يختلف تماما عمّا هو مشهور فى كتب الصرفيين،من أَنَّ الأصل في التعدية هو الهمزة الداخلة على الثلاثي اللازم ،

---

(١) من الآية (٢٠) من سورة البقرة .
(٢) معاني القرآن ، ١٩/١ .
(٣) من الآية (٦٢) من سورة الكهف .
(٤) من الآية (٩٦) من سورة الكهف .
(٥) من الآية (٣٠) من سورة النساء .
(٦) معاني القرآن ، ٢٦٣/١ .
(٧) من الآية (٧٦) من سورة الأنعام .
(٨) معاني القرآن ، ٣٤١/١ .

حيث إنّه يقرّر هنا فى الأمثلة السابقة - عدا ماقبل الأخير - أنّ الأصل في التّعدية بحرف الجر ، فإذا حُذِفَ نابت عنه الهمزة .

وقد يجيء (أَفْعَلَ) لازما ، ومن أمثلته ، قول الفراء - عند قوله تعالى ﴿ أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى وَجْهِهِ ﴾(١) - " تقول : قد أكبّ الرجل ، إذا كان فعله غير واقع على أحد ، فإذا وقع الفعل أسقطت الألف ، فتقول : قد كبَّه الله لوجهه ، وكَبَبْتُه أنا لوجهه "(٢) .

والصّيرورة كما عرّفها الرّضي بقوله : " هى صيرورة ماهو فَاعِلُ أَفْعَلَ صاحبَ شيء "(٣) .

عند قوله تعالى ﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ﴾(٤) قال الفراء (٥) : " ولم يقل : فقَبَره ، لأنّ القابر هو الدافن بيده ، والمُقْبِر : الله تبارك وتعالى ، لأنّه صيّره ذا قَبْر ، وليس فعله كفِعْل الآدميّ . والعرب تقول : بَتَرْتُ ذَنَب البعير ، والله أَبْتَره . وعَضَبْتُ قَرْنَ الثّور ، والله أَعْضَبَه . وطَرَدْتُ فلانا عني ، والله أَطْرَدَه ، صيّره طريدًا " .

والدخول فى الشيء : زمانًا، أو مكانًا .

عند قوله تعالى : ﴿ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ ﴾(٦) قال (٧) : " والعرب تقول : يَسْبِتُون ، ويُسْبِتُون ، وسَبَتَ وأَسْبَتَ ، ومعنى أَسْبَتُوا : دخلوا في السبت " .

---

(١) من الآية (٢٢) من سورة الملك .
(٢) معاني القرآن ، ١٧١/٣ .
(٣) شرح الشافية ، ٨٨/١ .
(٤) من الآية (٢١) من سورة عبس .
(٥) معاني القرآن ، ٢٣٧/٣ .
(٦) من الآية (١٦٣) من سورة الأعراف .
(٧) معاني القرآن ، ٣٩٨/١ .

وعند قوله تعالى ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ (١) قال (٢) : " وأَمَّا (مُصْبِحِين) إِذَا أَصْبَحُوا ، ومُشْرِقِين إذا أَشْرَقُوا ، وذلك إذا شرقت الشمس ، والدَّابِرُ : الأَصْلُ ، شَرَقَتْ : طَلَعَتْ ، وأَشْرَقَتْ : أَضَاءَتْ " .

صيغة (فَعَّل) :

ومن الواضح أيضًا أَنَّ من أشهر معانى صيغة (فعّل) التّكثير ، والتّعدية .

ومن أمثلة دلالتها على التّكثير من كلام الفراء :

عند قوله تعالى ﴿ ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ ﴾(٣) قال (٤) : " مشدّدة ، و (لَأَصْلُبَنَّكم) بالتخفيف ، قرأها بعض أهل مكة (٥) ، وهو مثل قولك : قَتَلْت القوم وقَتَّلْتُهم ، إذا فشا القتل جاز التّشديد " .

وعند قوله تعالى ﴿ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ ﴾(٦) قال (٧) : " ليست من زُلْت ، إنّما هى من زِلْت ذا من ذا ، إذا فرّقت أنت ذا من ذا ، وقال (فزيّلنا) لكثرة الفِعْل ، ولو قلّ لقلت : زِلْ ذا من ذا " .

---

(١) من الآية (٦٦) من سورة الحجر .
(٢) معاني القرآن ، ٩٠/٢ .
(٣) من الآية (١٢٤) من سورة الأعراف .
(٤) معاني القرآن ، ٣٩١/١ .
(٥) ابن محيصن ، والحسن ، ينظر: اتحاف فضلاء البشر ، ٥٩/٢ .
(٦) من الآية (٢٨) من سورة يونس .
(٧) معاني القرآن ، ٤٦٢/١ .

ومن أمثلة التعدية من كلامه :

عند قوله تعالى ﴿ واجْنُبْنِي وبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الأَصْنَامَ ﴾(١)

تحدّث عن تعدية (جَنَب) بالهمزة والتّضعيف إلى مفعولين في لغة أهل نجد ، فقال (٢) : " وأهل نجد يقولون : أَجْنَبَنِي شرَّه ، وجَنَّبَنِي شرَّه " .

التبادل بين صيغ الأَفْعَال :

(فَعَلَ) و (أَفْعَلَ)

من المعروف أنه قد يجيء (أَفْعَل) مثل (فَعَل) في المعنى " والأصل اختلاف معنييهما "(٣) ، وللفراء كتاب مفقود بعنوان (فَعَلَ وأَفْعَل) ، سبق أن أشرنا إليه . ومن الأمثلة التي ذكرها على هذا المعنى:

عند قوله تعالى ﴿ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ﴾(٤) قال (٥): " فيه لغتان يُقَال : أَضَاءَ القمر ، وضَاءَ القمر ...،فيه لغتان : أَظْلَم وظَلَم " .

وعند قوله تعالى ﴿ وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا ﴾(٦) قال(٧): " العرب تقول : بَثَّ الله الخلق : أي نشرهم ... ومن العرب من يقول : أَبَثَّ الله الخلق ، ويقولون : بَثَثْتُك ما في نفسي ، وأَبْثَثْتُك " .

---

(١) من الآية (٣٥) من سورة إبراهيم .
(٢) معاني القرآن ، ٧٨/٢ .
(٣) المغني في تصريف الأفعال ، ص ١١٤ .
(٤) من الآية (٢٠) من سورة البقرة .
(٥) معاني القرآن ، ١٨/١ .
(٦) من الآية (١) من سورة النساء .
(٧) معاني القرآن ، ٢٥٢/١ .

وعند قوله تعالى ﴿ جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ ﴾(١) قال (٢) : "والعرب تقول : عَاصِفٌ وعَاصِفَةٌ ، وقد أَعْصَفَتِ الرِّيح وعَصَفَتْ ، وبالألف لغة لبني أسد " .

وعند قوله تعالى ﴿ وَاللَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ ﴾(٣) قال (٤): " قرأها ابن عبّاس (واللّيلِ إِذَا دَبَرَ) ، ومجاهد وبعض أهل المدينة كذلك . وقرأها كثير من الناس (واللّيلِ إِذْ أَدْبَرَ)(٥) .

... قال الفراء :"... ولا أُرَاهُمَا إلا لغتين ، يقال : دَبَرَ النّهار،والشتاء والصيف،أَدْبَرَ . وكذلك قَبَلَ وأَقْبَلَ ، فإذا قالوا : أَقْبَلَ الرّاكب ، وأَدْبَرَ لم يقولوه إلا بالف ، وإنّهما في المعنى عندي لواحد ، لا أُبْعِدُ أَنْ يأتي في الرّجل ما أتى في الأزمنة " .

وعند قوله تعالى ﴿ مِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ﴾(٦) قال(٧):
" .. ويقال : غَسَقَ وأَغْسَقَ " .

ونلاحظ أَنّ رأي الفراء في وُرُود (فَعَلَ وأَفْعَلَ) بمعنى واحد راجع إلى اختلاف اللغات .

---

(١) من الآية (٢٢) من سورة يونس .
(٢) معاني القرآن ، ٤٦٠/١ .
(٣) من الآية (٣٣) من سورة المدثر .
(٤) معاني القرآن ، ٢٠٤/٣ .
(٥) ينظر : اتحاف فضلاء البشر ، ٥٧٢/٢ .
(٦) من الآية (٣) من سورة الفلق .
(٧) معاني القرآن ، ٣٠١/٣ .

(فَعَلَ) و (تَفَعَّلَ) :

عند قوله تعالى ﴿ وقِيلَ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَدَّعُونَ ﴾ (١) قال الفراء (٢) : " يريد : تَدْعُون ، وهو مثل قوله : تَذْكُرون ، وتَذَّكَّرون ... والمعنى واحد والله أعلم " .

(فَعَلَ) و (افْتَعَلَ) :

يقول الفراء (٣) : " حَفَرْت واحْتَفَرْت بمعنى واحد "

(أَفْعَلَ) و (تَفَعَّلَ) :

عند قوله تعالى ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُم ﴾(٤) قال(٥) : " معناه أَعْلَم ربكم ، وربّما قالت العرب في معنى أَفْعَلْت تَفَعَّلْت ، فهذا من ذلك والله أعلم . ومثله : أَوْعَدَنِي وتَوَعَّدَنِي ، وهو كثير " .

(أفعل) و (فاعل) :

عند قوله تعالى ﴿ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ ﴾(٦) قال (٧) : " هذه القراءة ، ولو قُرِئت (وَلَمْ نُغْدِرْ) كان صوابًا ومعناهما واحد يقال : ما أَغْدَرْت منهم أحدًا ، وما غَادَرْت " .

---

(١) من الآية (٢٧) من سورة الملك .
(٢) معاني القرآن ، ١٧١/٣ .
(٣) معاني القرآن ، ٢٨٠/٢ .
(٤) من الآية (٧) من سورة ابراهيم .
(٥) معاني القرآن ، ٦٩/٢ .
(٦) من الآية (٤٧) من سورة الكهف .
(٧) معاني القرآن ، ١٤٧/٢ .

(فَعَّل) و (فَاعَل) ، و (تَفَعَّل) و (تَفَاعَل) :

عند قوله تعالى ﴿ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا ﴾(١) قال(٢): " قرأها الناس: تَفَسَّحُوا ، وقرأ الحسن (٣) (تَفَاسَحُوا) ... ، وتَفَاسَحُوا وتَفَسَّحُوا متقاربان ، مثل تظاهرون ، وتَظَهَّرون ، وتَعَاهَدْتُه وتَعَهَّدْتُه ، رَاءَيْتُ ورَأَّيْتُ ، ولا تُصَاعِر ولا تُصَعِّر " .

وعند قوله تعالى ﴿ وإِنْ فَاتَكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ إِلَى الكُفَّارِ فَعَاقَبْتُمْ ﴾(٤) تحدّث عن القراءة فى (عَاقَبْتُمْ) وهى (فعَقَّبْتُمْ) بالتشديد ، وقال (٥) : " وهى كقولك : تُصَعِّر وتُصَاعِر، فى حروف قد أنبأتك بها، في تآخي فَعَّلْتُ وفَاعَلْتُ " .

---

(١) من الآية (١١) من سورة المجادلة .
(٢) معاني القرآن ، ١٤١/٣ .
(٣) ينظر : البحر المحيط ، ٣٦/٨ .
(٤) من الآية (١١) من سورة الممتحنة .
(٥) معاني القرآن ، ١٥٢/٣ . وينظر : ١٧٠/٣ .

تأكيد الفعل بالنون

من أحكام نون التوكيد الخفيفة أَنْ لاتدخل على فِعْل الاثنين ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه (١) ، ومن الكوفيين الكسائي (٢) ونسب (٣) إلى الفراء أَنَّه يجيز دخولها على فعل الاثنين ، وهو مذهب يونس ابن حبيب (٤)، والفراء وغيره من الكوفيين تابعون له في ذلك .

وعلة منع دخولها على فعل الاثنين عند البصريين أَنَّه " لو دخلت الخفيفة عليه لوجب حذف الألف ، لالتقاء الساكنين ولو حذف الألف لالتقاء الساكنين لالتبس بفِعْل الواحد "(٥) .

لذلك عقب سيبويه على رَأْي يونس بن حبيب ومن رَأَى رأيه بقوله (٦): " فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها . لايقع بعد الألف ساكن إلا أَنْ يدغم " .

وأَمَّا القراءة (٧) المروية عن ابن عامر في قوله تعالى : ﴿ .. وَلَا تَتَّبِعَانٌ سَبِيْلَ الَّذِيْنَ لَايَعْلَمُونَ ﴾(٨) بتخفيف النون من (تَتَّبِعَانِ)

---

(١) ينظر : الكتاب ، ٥٢٥/٣ - ٥٢٦ .
(٢) ينظر : البحر المحيط ، ١٨٨/٥ .
(٣) ينظر : شرح الكافية ، ٤٠٣/٢ - ٤٠٤ ، والبحر المحيط ، ١٨٨/٥ . ونسبه أبو البركات إلى الكوفيين عامة في : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٦٥٠/٢ (مسألة ٩٤) .
(٤) ينظر : الكتاب ، ٥٢٧/٣ . والمصادر السابقة .
(٥) التبصرة والتذكرة ، ٤٢٩/١ .
(٦) الكتاب ، ٥٢٧/٣ .
(٧) ينظر : التيسير في القراءات ، ص ١٢٣ .
(٨) من الآية (٨٩) من سورة يونس .

فقال عنها أبو البركات الأنباريّ " قراءة تفرّد بها ، وباقي القرآن على خلافها ، والنّون فيها للإعراب علامة الرّفع ، لأنّ (لا) محمول على النفي ، لا على النّهي .. "(١) .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٢/٦٦٧ .

الفصل الثاني

في تصريف الأسماء

وفيه

المبحث الأول : المصادر

المبحث الثاني : المشتقات

المبحث الثالث : المذكر والمؤنث

المبحث الرابع : المقصوروالممدود

المبحث الخامس : الجمع

المبحث السادس : التصغير

المبحث السابع : النسب

المصادر

((مصطلح المصدر عند الفراء))

قد يوحى كلام بعض الدارسين لمذهب الفراء فى النحو واللغة ،أنّ الفراء لم يستعمل مصطلح المصدر إلا في الدّلالة على المفعول المطلق ، وأنّه يسمّيه بـ (الفِعْل) حين يريد المصدر العام ، حيث يقول (١) :
" ... فتراه (أي الفراء) أطلق الأَفْعَال على كلمتي (إِقْبَال ، وإِدْبَار) وكلاهما مصدر ، على أنَّنِي رأيته يستعمل كلمة مصدر ، ولكنّه يطلقها على المفعول المطلق " .

ذلك أنّه يسوق دليلا على ذلك،ماجاء عن أبي زكريا عند تفسيره قول الله تعالى ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ على قراءة من نصب الحَمْد) ، فقد جاء عنه (٢) : " فأَمّا من نصب ، فإِنّه يقول : الحَمْدُ ليس باسم،إِنّما هو مصدر،يجوز لقائله أنْ يقول : أَحْمَدُ اللّه ، فإِذا صلح مكان المصدر (فَعَلَ)،أو (يَفْعَلُ) جاز فيه النّصب " .

غير أنَّنِي وقفتُ على تعبيراته فى معاني القرآن عن المصدر، فوجدته يستخدم مصطلح المصدر للدلالة على كلٍّ من:المصدر العام ، والميمي ، والصِّنَاعي ، أمّا مصطلح (الفِعْل) فيستخدمه فى الدلالة على المصدر العام، واسم الهيئة ، على النّحو الآتي :

(١) يستخدم مصطلح المصدر فى الدّلالة على المصدر العام ، ويسمّيه ـ أحياناً ـ المصدر المُصَرّح ، أو المصدر المَحْض، يقول مثلا(٣) : " والإِصْبَاحُ مصدر أَصْبَحْنَا إِصْبَاحاً " . ويقول (٤): " والتماشلو

---

(١) أبوزكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ، ص٤٥١ .
(٢) معاني القرآن ، ٣/١ .
(٣) السابق نفسه ، ٣٤٦/١ .
(٤) السابق نفسه ، ٦٢/٢ .

أردت مصدره قلت : قمشته قمشًا " . ويقول (١) : " جاء العُتُوّ بالواو ، لأنَّه مصدر مُصَرَّح ..، فمن جعله بالواو كان مصدرا مَحْضًا ".

(٢) يستعمله أيضًا في الدّلالة على ماعُرِف عند المتأخّرين بالمصدر الميمي ، من ذلك قوله (٢) : " ومن أراد المصدر فتح العين " أي عين (مَفْعَل) . وقوله (٣) : " وواحد المَفَاتِح مَفْتَح، إذا أردت به المصدر " .

(٣) ويستخدمه كذلك فى الدّلالة على ماسُمّي أخيرًا بالمصدر الصّناعيّ ، يقول (٤) : " ولا تخلو (أي النَّبَيِّة) أَنْ تكون مصدر النَّبَأ ، أو النَّبَيِيَّة مصدرًا فنسبتْ (٥) إلى النَّبي صلّى الله عليه وسلم ". ثم يقول : " فما جاءك من مصدر لاسم موضوع، فلك فيه الفُعُولة ، والفُعُولِيَّة " .

(٤) ويستعمل مصطلح (الفِعْل) فى الدلالة على المصدر العام ، حيث يقول(٦) - عند تفسير قول الله ﴿ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ ﴾(٧) - :
أكثر القرّاء على كسر الشين ، ومعناها إلّا بجهد الأَنْفُس ، وكأنَّه اسم، وكأنَّ الشَّقَّ فِعْل " ، إلى أَنْ يقول(٦) : " فإذا قالوا: شَقَقْتُ عليك شَقًّا نَصَبُوا " . ويقول(٨) - فى موطن ثان - عند كلامه على

---

(١) معانى القرآن ، ٢/٦٥ .
(٢) السابق نفسه ، ٢/١٤٨ .
(٣) السابق نفسه ، ٢/٢٦١ .
(٤) السابق نفسه ، ٣/١٣٧ .
(٥) الأولى أن تكون (نسبت) بدون الفاء ، لأن النّبيّة ليست مصدرًا قبل النِّسْبة . وفى الهامش ذكر المحقق أَنَّ فى (ش) نسبت . وهى الصواب، والله أعلم .
(٦) معانى القرآن ، ٢/٩٧ .
(٧) من الآية (٧) من سورة النحل .
(٨) معاني القرآن ، ٢/٤٠٤ .

قول الله تعالى ﴿ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ ﴾ (١) - " المعنى فيه : بسؤاله نَعْجَتَك ، فإذا ألْقَيْتَ الهاء من السّؤال،أضفتَ الفِعْل إلى النّعْجَة " .

(٥) ويستخدم مصطلح (الفِعْل) تارةً فى الدّلالة على اسم الهَيْئَة ، حيث يقول (٢) : " ... ولو أراد الفِعْل لقال : الضّغْطَة ، كما قال : المِشْيَة " .

مما سبق بيانه،نرى أَنّ الحكم الذى أطلقه صاحب كتاب (أبوزكريا الفراء) ليس على إطلاقه .

---

(١) من الآية (٢٤) من سورة ص .
(٢) معاني القرآن ، ١٥٢/١ .

((هل الفعل أصل الاشتقاق عند الفراء ؟))

من المشهور عن الكوفيين أنَّهم يقولون : إنّ الفعل أصل المشتقات ، وعلى ذلك يكون المصدر ـ عندهم ـ مأخوذا من الفعل . وقد نَسَب ذلك أيضا إلى الفراء كلٌّ من الزّجاجيّ (١) ، وأبي البركات عمر بن إبراهيم الكوفيّ (ت ٥٣٩) (٢) حيث رويا عنه قوله : " المصدر مأخوذ من الفعل ، والفعل سابق له وهو ثان بعده " .

كما أَنَّ المؤدّب ينقل عن هشام بن معاوية قوله : " اعلم أَنَّ المصدر مشتق من الفعل الماضي ، ومأخوذ منه ، وليس هو بفعل محض ، ولا باسم محض "(٣) .

غير أن استقراء ماورد فى المعاني ، لا يجزم بهذه النِّسْبة : فهو حين يتحدث عن اشتقاق كلمة الجسد يقول (٤) : " وحّد الجسد ولم يجمعه وهو عربيّ ؛ لأنَّ الجسد كقولك : شيئا مُجَسّداً ؛ لأنَّه مأخوذ من فِعْل فكفى من الجمع " .

والاحتمال أيضا قائم في قوله " مأخوذ من فعل " . ويقوى هذا الفهم أنَّه يفسّر كلمة الجسد بأنَّه شيء مجسّد أي: أَنَّ المصدر قام مقام اسم المفعول . وهذا ماليس للفعل .

---

(١) ينظر : الإيضاح فى علل النحو ، ص ٥٦ .
(٢) ينظر : البيان فى شرح اللمع (رسالة ماجستير) ، ٨٦/١ .
(٣) ينظر : دقائق التصريف ، ص ٤٤ .
(٤) معانى القرآن ، ١٩٩/٢ .

وهو حين يتحدث عن اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول ، يقول (١) عند تفسيره لقوله تعالى ﴿ ولا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ ﴾ (٢) : " فوحّد الكافر وقبله جمع ، وذلك من كلام العرب فصيح جيّد في الاسم إذا كان مشتقًا من فِعْل مثل الفاعل والمفعول " .

وعبارته كذلك تحتمل أنه مشتق من المصدر وعبر عنه بكلمة (فعل) .

وهو حين يتحدث عن كلمة (رَتْق) تعليقا على قوله تعالى ﴿ كَانَتَا رَتْقًا ﴾(٣) ، يقول (٤) : " ولم يقل رَتْقَيْن وهو كما قال (وما جعلناهم جسدا) " . وينسب (٥) إليه ابن منظور أنّه يقول : " لم يقل رتقين ، لأنَّه أُخذ من الفعل " .

فكلّ ذلك ليس نصا قاطعا في أنّه يرى الفعل أصل الاشتقاق ، وذلك أن كلمة (رتْق) ليس مرادا بها هنا المعنى المصدري ، ولكنّه (فَعْل) بمعنى المفعول كالخَلْق بمعنى المخلوق ، فاحتمال أخذه من المصدر قائم ، لأنّه حينئذ اسم مصدر (٦) .

على أن بعض النّصوص قد ترجّح نسبة أصل الاشتقاق هو الفعل عند الفراء ، كالكوفيين ، مثل قوله وهو يتحدّث عن اشتقاق اسم المكان :

---

(١) معاني القرآن ، ٣٢/١ .
(٢) من الآية (٤١) من سورة البقرة .
(٣) من الآية (٣٠) من سورة الأنبياء .
(٤) معاني القرآن ، ٢٠١/٢ .
(٥) لسان العرب ، ١١٤/١٠ (رتق) .
(٦) ينظر : اسم المصدر بين أقوال النحاة واستعمال القرآن بمجلة كلية اللغة العربية ـ جامعة أم القرى ، ع ١ ، ص ١٢١ .

" وكلّ موضع مشتق من فِعْل فهو يقوم مقام الفعل ، كما قالت العرب : طَلَعَتِ الشّمس مَطْلِعًا ، وغَرَبَتِ الشّمس مَغْرِبًا ، فجعلوهما خلفا من المصدر ، وهما اسمان "(١) حيث جعل اسم الزمان أو المكان نائبا عن المفعول المطلق ، وهو في الأصل مصدر .

---

(١) معاني القرآن ، ٢/٤٤ .

((المصـــدر العــــام))

ونقصد به المصدر الأصلي ، وقد عرّفه بعضهم بأنّه " اسم الحـــدث الجاري على الفِعْل "(١).

القيــاس فــي المصـــادر :

لاخلاف بين العلماء فى أنّ مصادر غير الثلاثي يصحّ القياس عليها (٢)، نحو (فَعْلَلَة) بفتح الفاء واللام ، وسكون العين، مصدرًا للفعل الرباعـــي، كدَحْرَجَ ، وعَرْبَدَ . ومثل (إِفْعَال) بكسر أوله وسكون ثانيه، مصدرًا للفعـــل الرباعى المزيد، كأَكْرَمَ .

غير أنّ القياس عند الرّضي لايعنى أنّ لكلّ فِعْلٍ غير ثلاثي مصـــدرًا يخصّه، كما ذكرت . ولكنّ الغالب عنده في كل صيغ غير الثلاثى، أنْ يأتـــي المصدر " بكسر أول الماضي ، وزيادةِ ألف قبل الآخر ، فيكون للجميـــع قياس واحد "(٣) . وهذا الذي قال به الرّضي ماهو إِلا صدًى لما قاله الفراء، فيما سيأتى عند الحديث عن مصدر (فَعَّل) عند أهل اليمن .

أمّا مصادر الفعل الثلاثى فكثيرة ، حتّى إِنّ بعضهم قال(٤): " لاتكـاد تنضبط " ، وما ذكره الصرفيون من أوزان لها للتقريب ، والرجوع إِليهـــا عند الحاجة (٥) .

---

(١) كافية ابن الحاجب وشرح الرضي عليها ، ١٩١/٢ .
(٢) ينظر : القياس فى اللغة العربية ، ص ٥١ .
(٣) شرح الشافية ، ١٦٣/١ .
(٤) شرح التصريح على التوضيح ، ٧٤/٢ .
(٥) ينظر : تصريف الأسماء للطنطاوي ، ص ٥١ .

ومن هنا نجد أنّ العلماء انقسموا فى القول بالقياسيّة ، وعدم القياسيّة ، ومفهوم القياسيّة فى مصادر الثلاثى إلى أقسام ثلاثة :

(١) فسيبويه يُجيز القياس على الأكثر(١) ، والمراد بالقياس عنده : " أنّه إذا ورد شيء ولم يُعْلَم كيف تكلموا بمصدره، فإنّك تقيسه على هذا ، لا أنّك تقيس مع وجود السماع "(٢) .

وقد قال بهذا الرّأي الأخفش (٣) ، وهو مذهب الفراء أيضًا ، على الرّغم مما نسب إليه من أنّه يقيس مع وجود السماع ، وسيأتى تفصيل القول فى مذهبه قريبا .

(٢) أمّا أبوزيد أحمد بن سهل (ت ٣٢٢)، فإنه يرى(٤) أنّ مصادر الأفعال الثلاثية لاتدرك إلا بالسّماع ، ولا يجوز إجّراء القياس فيها . ووافقه أبوعبدالله إبراهيم بن محمد نفطويه (ت ٣٢٣)(٥) . وتبعهما أبوبكر محمد بن عمر، المعروف بابن القُوْطِيّة (ت ٣٦٧)(٦) ، وأبوالقاسم بن جُودي (ت ٤٣٤)(٧) ، وابن الحاجب (ت ٦٤٦)(٨) ، وسار على مذهبهم أحمد الفيّوميّ (ت ٧٧٠)(٩) .

---

(١) ينظر : الكتاب ، ٨/٤ .
(٢) شرح الأشموني ، ٣٤٦/٢ ، ٣٤٧ .
(٣) فى التذييل والتكميل (مخطوط) حـ ٥ ق ٥ نص كلام الأخفش وهو : " إذا ورد عليك الشيء من هذه لايُدْرى كيف قيل فَقِسْه على هذا ، إلا أنْ يكون قد سمعتَ فيه بشيء خالف الباب " . قال أبوحيان : " يعنى فتقف مع السماع ولا تقيس " . وكأنّي بالأشمونيّ ـ رحمه الله ـ قد فسّر القياس عند سيبويه بعبارة الأخفش هذه، مع شيء من التصرف .
(٤) ينظر : تذكرة النّحاة ، ص٥٥ .
(٥) ينظر : كتابه المقصور والممدود ، ص٢٧ .
(٦) ينظر : كتابه الأفعال ، ص٢ .
(٧) ينظر : ارتشاف الضرب ، ٢٢٣/١ ، وهمع الهوامع ، ١٦٧/٢ .
(٨) ينظر : الكافية بشرح الرضي ، ١٩٢/٢ .
(٩) ينظر : خاتمة المصباح المنير ، ص٦٩٤ .

(٣) والقسم الثالث من العلماء يتوسّع في فهم القياسيّة ، فيُجيز القياس في مصادر الثلاثي، حتى وإنْ سُمِعَ غيره " فيكون للفِعْل الواحد مصدران ؛ مصدر ثابت بطريق السّماع ، ومصدر ثابت بطريق القياس "(١) .

وتكاد تُجمع كتب المتأخّرين ، ومن تابعهم من المحدثين على أنّ هذا الرّأي هو مذهب الفراء. ولنا وقفة مع هذه النّظرة عند الكلام على قياس مصدر الثلاثيّ عند الفراء .

وقد ساق (٢) الأستاذ عباس حسن نصوصا عن ابن جني، فهم منها أَنَّه يرى جواز القياس مع وجود السماع ، وحين تدبّرتُها لم أجدها قاطعة بذلك . بل وجدت ابن جني يتوقف عند المسموع ، استمع إليه يقول(٣) : " اعلم أنّك إذا أدّاك القياس إلى شيء مّا ، ثم سمعت العرب قد نَطَقَتْ فيه بشيء آخر، على قياس غيره ، فدع ماكنتَ عليه ، إلى ماهم عليه . فإنْ سمعت من آخر مثل ما أجزته، فأنت به مُخيّر ، تستعمل أيّهما شئت . فإنْ صحّ عندك أَنَّ العرب لم تنطق بقياسك أنت، كنت على ما أجمعوا عليه البتة ، وأعددت ماكان قياسك أدّاك إليه لشاعر مولد ، أو لساجع ، أو لضرورة ، لأنّه على قياس كلامهم . بذلك وصّى أبوالحسن " .

ويَنْسُب (٤) إلى الزمخشري، أَنَّه يرى القياس مع وجود السماع أيضًا . ولم أَعْثُر على رأي الزمخشري هذا في كتبه . ونَسَبَ (٥) الدكتور مصطفى النّماس – بعد أَنْ نقل ماسبق من الأستاذ عباس حسن – إلى أبي حيان أَنَّه يرى رأي ابن جني، والزمخشري .

---

(١) القياس في اللغة العربية ، ص ٥٢ .
(٢) ينظر : النحو الوافي ، ٥٩٦/٢ ، ١٨٩/٣ .
(٣) الخصائص ، ١٢٥/١ – ١٢٦ .
(٤) ينظر : النحو الوافي ، ١٩٠/٣ . وحل المعقود من نظم المقصود ، ص ١٩ . والسماع والقياس ، ص ١٣ .
(٥) ينظر : الضياء في تصريف الأسماء ، ص ٤٦ .

مع أنَّ أباحيان يسير على مذهب سيبويه، ويختاره ، حيث يقول(١) :

" أمَّا (فَعَلَ) المتعدى ، فالمختار أنَّه إنْ سُمِعَ له مصدر وقف مع ذلك المسموع . وإنْ لم يُسمع له مصدر جعلنا مصدره (فَعْلًا)، قياسا على الأكثر . وبعض النحويين أجاز (فَعْلًا) مع المسموع . وبعضهم لم يُجِز (فَعْلًا)، وإنْ كان لم يُسمع مصدر . هذان المذهبان طرفا نقيض . والمختار ماتقدَّم من القياس عند عدم السماع ، وعدمه عند وجوده ".

القياس في مصادر الثلاثي عند الفراء :

المشهور عند سيبويه، ومن تبعه من جمهور النحاة، أن صيغة (الفَعْل) – بفتح فسكون – هى الصيغة القياسية لمصادر الثّلاثي المتعدي، كضَرْبٍ ، ولَقْمٍ ، وأنَّ (الفُعُول) – بضمتين – هى الصيغة القياسية لمصادر الثلاثي اللازم، المفتوح العين، كقُعُود ، وسُكُوت ، وأنَّ (الفَعَالَة) و (الفُعُولَة) – بفتح الفاء فى الأول وضمها فى الثانى – هى القياس لمصادر الثلاثي اللازم، المضموم العين، كنَظَافَة ، ويُبُوسَة ، وأنَّ هذه الصيغ القياسية لايُلجأ إليها إلّا عند فقد السماع .

أمَّا الفراء، فقد نُسب إليه-كما سبق-أنَّه لايربط القياس في مصادر الثُّلاثيّ بالتّعدي واللُّزوم ، كما أنَّه يُجيزه، ولو وُجِدَ السّماع بغيره ، فالعِلْم – مثلا – بكسر حرف العين – مصدر سماعيّ ، والعَلْم – بفتح حرف العين – قياسي، وإنْ لم يُسمع ، فلا مانع من استعماله، وإنْ لم يسمع ، هذا عند الحجازيين ، وأمَّا عند أهل نجد فالقياس (فُعُول) .

---

(١) ينظر : الضياء فى تصريف الأسماء ، ص٤٦ .

(٢) النكت الحسان ، ص٢١٣ ، وينظر : أبوحيان النحوى ، ص٤٠٣، والقياس فى النحو ، ص١٦٤ .

- يقول (١) الرَّضي عن مذهب الفراء في إهدار وصف التّعدى واللزوم عند القياس : " يَعْنِي قياس أهل نجد أن يقولوا في مصدر ما لم يُسمع مصدره من (فَعَلَ) المفتوح العين (فُعُول) متعدّيًا كان، أو لازما ، وقياس الحجازيين فيه (فَعْل) متعدّيًا كان،أو لا " .

- ويقول (٢) الشيخ الطنطاويّ : " وخالفهم الفراء إذْ جعل القياس عند عدم السماع غير منوط بالتعدّي واللزوم، بل جعله مطلقا، فَعْلًا عند الحجازيين ، وفُعُولًا عند النجديين " .

- ويقول(٣) أبوحيان ناسبًا للفراء أنَّه يقيس مع وجود السماع : " وذهب الفراء إلى أنَّه يجوز القياس على (فَعْل) مع ورود السماع بغيره " . ويقول (٣) في القياس على (فُعُول) في مصدر اللازم : " وكون القياس فيه (فُعُول)،هو مذهب سيبويه، والأخفش،والجمهور ، والخلاف فيه كالخلاف في (فَعْل) هل هو مقيس فيما سمع، وما لم يُسمع ؟ أو مقيس فيما لم يسمع ؟ أو يُقتصر فيه على مورد السماع ؟ " .

- ووافقه ابن عقيل عند كلامه على المذاهب في قياسيّة المصدر على (فَعْل) من المتعدّي ، فقال (٤) : " والثّاني: أنَّ القياس جائز، وإنْ سُمِع غيره ، وهو ظاهر قول الفراء " . وقال (٤) في قياسية (الفُعُول) في اللازم : " وفيه المذاهب الثلاثة " .

---

(١) شرح الشافية ، ١٥٧/١ .

(٢) تصريف الأسماء ، ص ٥٧ .

(٣) ارتشاف الضرب ، ٢٢٣/١ ، وينظر : التذييل والتكميل(مخطوط) ج ٥ ق ٥.

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ، ٦٢٢/٢ ، ٦٢٣ .

وتبعهما ابن جَمَاعَة (١) ، والصّبّان (٢) ، والخُضَرِي (٣) ، .. ، ومن المحدثين : الأستاذ عبّاس حسن (٤) ، والدكتور مصطفى النّماس (٥)، والدكتور أحمد كُحيل (٦) .

غير أنّنَا باستقراء كتب الفراء التي تيسّرتْ لنا ، وما نُسِب إليه من تلامذته ، والقريبين من عصره، وجدنا الأمر على خلاف مانُسِب إليه سابقًا .

أولا : ارتباط القياس بالتعدي :

- ثعلب :- وهو قريب من عصره- عبارته عامة حين قررت أن مذهبه في قياس مصدر الثلاثي هو (الفَعْل) بفتح فسكون ، و (الفُعُول) بضمتين ، ولم يصف هذا الثلاثي بتعدٍّ ولا لزوم ، يقول (٧) : " إذا لم يُسمع في المصدر شيء، يشترك في الفَعْل والفُعُول " .

- الفَارَابي (ت ٣٥٠) : صَرّح بأنّ مذهب الفراء في قياسية (الفَعْل) و (الفُعُول) ، أنّ (الفَعْل) للحجاز ، و (الفُعُول) لنجد ، ولم يُشر إلى التعدّي، أو اللزوم أيضًا ، فقال (٨) : " ماورد عليك من باب (فَعَل يَفْعُل) و (فَعَل يَفْعِل) ، ولم تَسمع له بمصدر، فاجعل مصدره على

---

(١) ينظر : مجموعة الشافية ، ٦٢/١ .
(٢) ينظر : حاشيته على الأشموني ، ٣٠٩/٢ ، وقد نقله عن الدماميني .
(٣) ينظر : حاشيته على ابن عقيل ، ٢٩/٢ .
(٤) ينظر : النحو الوافي (الهامش) ، ١٨٩/٣ .
(٥) ينظر : الضياء في تصريف الأسماء ، ص ٤٦ .
(٦) ينظر : التبيان في تصريف الأسماء ، ص ٣٥ ، ونقل عنه الدكتور محمد على ابراهيم في كتابه : المصدر بين النحو والتصريف ، ص ١٢٩ .
(٧) مجالس ثعلب ، ٢٢٧/١ .
(٨) ديوان الأدب ، ١٣٩/٢ .

(الفَعْل)، أو على (الفُعُول) . (الفَعْل) لأهل الحجاز، و (الفعُول) لأهل نجد " .

ـ ابن القُوطيّة (ت ٣٦٧) : صرّح بأنّ (الفَعْل)، و (الفعُول) قياس المتعدّي عند الفراء ، وذلك حيث يقول (١) : " وقد قال الفراء : كلُّ ماكان متعدّياً من الأفعال الثلاثية فإنّ (الفَعْل)، و (الفُعُول) جائزان فى مصدره " .

ـ المُؤدّب (ت القرن الرابع) : أيّدَ ماقاله الفارابي ، وخصّ القياسيّة في (الفَعْل) و (الفُعُول) بالتّعدّي، كابن القُوطيّة ، وعبّر عن المتعدى بالواقع ، حيث قال (٢) : " فإذا ورد عليك فِعْلٌ واقع ... " .

ـ ابن الحاجب (ت ٦٤٦) : عبارته أيضاً عامّة، كثعلب ، فلم يُشر فيها إلى التّعدّي، أو اللزوم ، ولكنّه اكتفى ـ كالفارابي ـ بأنّ (الفَعْل) للحجاز ، و (الفُعُول) لنجد عند الفراء ، حيث يقول (٣) : " وقال الفراء : إذا جاءك (فَعَلَ) ممّا لم يُسْمع مصدره فاجعله (فَعْلًا) للحجاز ، و (فُعُولا) لنجد " .

وبناءً على ذلك، لايَسَعُني إلا أَنْ أعتمد كلام المُؤدِّب، وابن القوطيّة ، فى أَنّ رَأْي الفراء فى قياسيّة (الفَعْل) و (الفُعُول) خاصّ بالمتعدي .

---

(١) كتاب الأفعال لابن القوطية ، ص٢ .

(٢) دقائق التصريف ، ص٤٤ . وأود أَنْ أنبّه إلى أَنّ المؤدّب قد نَسَبَ ـ على لسان الفراء ـ (الفَعْل) لأهل نجد ، و (الفُعُول) لأهل الحجاز، وهو خطأ لم يتنبّه إليه محقّقو كتابه : دقائق التصريف .

(٣) الشافية وشرح الرّضي عليها ، ١/١٥١ ـ ١٥٢ .

فنحمل ما أطلقه ثعلب،والفارابيّ،وابن الحاجب على ماقيّده المُؤدِّب،وابـــن القوطيّة .

ثانيا : القيـاس مـع وجود السماع :

أوّل من نَسَب إلى الفراء أنَّه يقيس مع وجود السماع ـ حسب استقرائي فيما توافر لديّ من مصادر،وهى بحمد الله كثيرة ـ هو أبوحيان فـــي الارتشاف وغيره ، وقد ذكرت كلامه فيما سبق (١) .

وكذلك نَسَبَه إليه ابن عقيل فى المساعد،كما أشرت إلى ذلـــك ، وتبعهما من المتأخرين،ابن جماعة ، والصبّان ، والخضرى ، ومن المحدثيـن : الأستاذ عبّاس حسن ، والدكتور مصطفى النمّاس،وغيرهم . وكلّ ذلك سبقـــت الإشارة إليه (١) .

أما ماورد فى كتاب المعانى للفراء نفسه ، وما نقله القريبـــون من عصره فإنَّها تختلف عن ذلك بكثير اذ هو على منهج سيبويه نفسه فـــي القياس ، يدل على ذلك مايلى :

ـ ورد فى المعاني قوله (٢) ـ عند حديثه عن كلمات وردت فى صيغـــة الزّمان،أو المكان بالكسر،وكان القياس فيها الفتح ، ومنها : مَطْلِـــع ، ومشرِق .... "ـوربما فتحه بعض العرب فى الاسم ... وقد سمعنا المسجِـــد ، والمسجَد وهم يريدون الاسم ، والمطلَع ، والمطلِع ، والنصب فى كله جائـــز وإنْ لم تسمعه فلا تنكرنّه إنْ أتى " .

---

(١) ينظر : ص (٩٧ فما بعدها) .
(٢) معاني القرآن ، ١٤٩/٢ .

وقد اختزل عبارة الفراء صاحب القاموس (١) ، مما أوقع غيره في الخلط (٢) .

ونقل عن الفراء تلميذه سلمة أنَّه قال (٣) : " يقال : حَجَجْت حِجَّةً وحِجَّتَيْن ، قال : ولم أر العرب تقول:حَجَّة،وهو قياس إذا أردت مرّةً واحدة " .

فأبوزكريا يتوقف عند السماع في اسم المرة،ويقول : " ولم أر العرب تقول " فينقل ماجاء عنهم ولو كان مخالفا للقياس ويقدمه عليه .

ومعلوم أنَّ (حِجَّة) بكسر الحاء،مما شذ من أسماء المرة ،وستأتي في موطنها .

ويدل ـ أيضًا ـ على أنَّ الفراء يسير على منهج سيبويه في القياس ماروا‌ه تلميذه ثعلب ، وما نَسَبَه إليه الفارابي ، والمُؤَدِّب ، وابن الحاجب، فيما سبق من نصوص . فالجميع قيّد قياسيّة المصدر عند الفراء بعدم السماع ، وعباراتهم تتردد بين : " إذا لم يُسمع (٤) ، و " ولم تَسْمع له بمصدر "(٥) ، و " مما لم يُسْمع مصدره "(٦) .

---

(١) ينظر : القاموس المحيط (سجد) ، واقتصر فيه صاحب القاموس على " والفتح جائز وان لم نسمعه " .

(٢) وهما : الأستاذ عباس حسن ، والدكتور مصطفى النّماس ، وكلاهما استدل بما جاء في القاموس على جواز القياس مع وجود السماع ، وهي عبارة الفراء إلا أنَّ الفراء قيّدها بقوله : " إنْ أتَى " ، وينظر كلام الأستاذ عباس حسن،والدكتور النَّماس في : النحو الوافي، ١٩٢/٣ ، والضياء في تصريف الأسماء ، ص٤٦ ، ٤٧ .

(٣) شرح القصائد السبع ، ص٢٤١ .

(٤) مجالس ثعلب ، ٢٢٧/١ .

(٥) ديوان الأدب ، ٢٩٣/٢ . ودقائق التصريف ، ص٤٥ .

(٦) شرح الشافية ، ١٥٢/١ .

ومن المُحْدَثِيْن اعتمد الدكتور صبيح التَّمِيمي (١) رواية ثعلب ، ورفض رواية الصبّان بحجة أَنَّ ثعلبًا " هو أثبت نقلًا من غيره لآراء شيخه الفراء " . وقد ذكرت مايعضّد رواية ثعلب ممّا لم يذكره الباحث .

ولا أظنّني في حاجة بعد كلام الفراء نفسه ، وتلميذه ، ومن نقل عنه ، من أَنْ أقرّر أَنَّ مذهب الفراء لايختلف عن مذهب سيبويه، في القياس على الأكثر (٢)، عند فقد السماع . بيد أَنَّه يختلف عن سيبويه في الصّيغة المقيس عليها ، إِذْ اعتمد سيبويه صيغة أهل الحجاز، وهي (الفَعْل) بفتح فسكون للمتعدّي ، لكثرة ورودها في القرآن الكريم ، فقد ورد للمتعدّي في القرآن ست وعشرون ومائة مثال، حسب إِحْصَاء الدكتور المُخْتار (٣) .

أَمَّا الفراء، فقد ضمَّ إِليها (الفُعُول) بضمتين، في المتعدّي أيضًا ، وهي صيغة أهل نجد ، لِمَا رآه من شيوعها لديهم . فقد اعتبر الفراء صيغة (فُعُول) قياسيّة كثيرة عند أهل نجد ، على حين اعتبرها سيبويه من النادر (٤) . ومن الأمثلة التي ذكرها الفراء : دَحَرْتُه دُحُورًا ، ونُصُوحًا ، وشُبُورًا (٥) .

وبعد أَنْ وضح موقفه من القياس، فإِنَّنا نجد في بعض نصوصه مايساعدنا على أَنْ نستخلص قاعدة أخرى، وهي قضيّة الغالب، من حيث الدّلالة على المعاني المختلفة :

---

(١) ينظر : مجلة المورد ، مجلد ٧ عدد ٣ ، ص١٣٧ فما بعدها .

(٢) ينظر : معاني القرآن ، ١٥٣/٢ ، في كلامه على قياسية المصدر الميمي واسمَيْ الزمان والمكان مما زاد على الثلاثي .وينظر : أبوعلي الفارسي ، ص٢٦٥ ، والقياس في النحو العربي ، ص١٩٧ .

(٣) الصرف الميسر ، ص٣٨ ، ٣٩ .

(٤) يقول سيبويه ـ عند حديثه عن مصادر المتعدي : " وقد جاء بعض ماذكرنا من هذه الأبنية على (فُعُول) ، وذلك : لَزِمَه يَلْزَمُه لُزُومًا ، ونَهَكَه يَنْهَكُه نُهُوكًا .. " ، الكتاب ، ٥/٤ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ، ٣٨٣/٢ ، ١٦٨/٣ ، ٢٦٣/٢ .

قياسية (الفَعَلان) :

يشترط سيبويه لقياسية مجيء المصدر على (الفَعَلان) أنْ يدل على حركة واضطراب ، وأنْ يكون فعله لازمًا ، كالغَلَيان ، والغَثَيان ...

ومجيئه من المتعدي شاذ عنده ، يقول سيبويه (١) : " وأكثر مايكون الفَعَلان فى هذا الضَّرْب (يعنى مادلّ على حركة واضطراب) ،ولا يجيء فعله يتعدّى الفاعل إلا أنْ يَشِذّ شيء نحو : شَنِئْتُه شَنَآنًا " .

ويردد النحويون من بعده (الشَنَآن) ، وكأنّه لم يرد غيره من فعل متعدٍ على (الفَعَلان) ، حتّى إنّ ابن يعيش يقول (٢) : " ولا نعلمه جاء متعديا إلا فى هذا الفعل لاغير " . فاذا ماوصلنا إلى الصّغانى (ت ٦٥٠) وجدناه قد أورد (٣) من هذا الصّنف من المصادر مايربُو على العشرة ، أفعالُها متعدّية .

غير أنّ الفراء قد أطلق القياسيّة فى (الفَعَلان) دون نظرٍ إلى تعدية فعله، أو لزومه ، يقول (٤) : " إذا كان الفعل فى معنى الذهاب والمجيء مضطربا، فلا تَهابَنّ فى مصدره الفَعَلان " .

---

(١) الكتاب ، ٩/٤ .

(٢) شرح المفصل ، ٤٧/٦ .

(٣) منها : السَّلَجَان : مصدر قولك : سَلَج اللقمة .. أي: بلعها . اللَّمَحَان : مصدر قولك : لَمَحَه .. إذا أبصره بنظر خفيف . الحَظَلان : مصدر قولك : حَظَل المشيَ .. إذا كف بعض مشيه ، وهى مَشْي الغضبان . العَيَلان : مصدر قولك : عِلْتُ الضّالة .. إذا لم تدر أي وجهة تبغيها . الزَّفَيان : مصدر قولك : زَفَتْه الرِّيح .. أي: طردته . ينظر : نقعة الصّديان فيما جاء على الفَعَلان .

(٤) المصباح المنير ، ص ٤٥٢ (غلا) .

ولو نظرنا فى الأمثلة التي وردت عن الفراء ممّا كان على هذا الوزن فإنّنا نلحظها متفقة مع ماقرّره فى النّصّ السّابق .

جاء فى معاني القرآن عند تفسيره قول الله تعالى ﴿وَلَايَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ﴾(١) " وقد ثقّل الشّنآن بعضهم ، وأكثر القرّاء على تخفيفه ... ، فالوجهُ إنْ كان مصدرًا أنْ يُثقّل "(٢) .

ويقول فى موضع آخر عند تفسيره قول الله تعالى ﴿تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾(٣) : " يقال : لَقِفْتُ الشيء،فأنا أَلْقَفُه لَقْفًا ، يجعلون مصدره لَقَفَانًا "(٤) .

بما تقدم يتّضح لنا أنّ الفراء لايرى شذوذ المصدر على (الفَعَلَان) من المتعدّي . ولكنّ مجمع اللغة العربيّة(٥) بالقاهرة،اعتمد مذهب سيبويه فأقرّ قياسية (الفَعَلَان) من (فَعَلَ) اللازم مفتوح العين،إذا دلّ على تقلّب واضطراب .

قياسية (الفَعِيْل) في الاصوات :

يقول أبوزكريا الفراء (٦) : " أكثر الأصوات بُنِيَ على (فَعِيْلٍ) ، مثل هَدَر هَدِيرًا ، وصَهَل صَهِيلًا ، ونَبَح نَبِيحًا ، وقَلَخ قَلِيخًا " .

(١) من الآية (٨) من سورة المائدة .

(٢) معاني القرآن ، ٣٠٠/١. وقرأ بالتثقيل:ابن كثير،وأبوعمرو،وحمزة ، والكسائى وحفص،وبالتخفيف ابن عامر وأبى بكر . كتاب السبعة ص ٢٤٢.

(٣) من الآية (١١٧) سورة الأعراف .

(٤) معاني القرآن ، ٣٩٠/١ .

(٥) ينظر : مجلة المجمع ، ٤١٧/١ .

(٦) الصحاح ، ٤٢٩/١ (قلخ) ، وفيه أيضا : " قَلَخَ الفحلُ قَلْخًا وقَلِيخًا : هدر " .

أما (الفُعَال) بضم الفاء ، و (الفِعَال) بكسرها ، فهو مسموع ، وبالفتح نادر ، يقول فى كلمة (الغَوَاث) : " ولم يأت فى الأصوات شيء بالفتح غيره ، وإنَّما يأتي بالضّم،مثل البُكَاء والدُّعَاء ، أو بالكسر مثل النِّداء والصِّياح " .

(التِّفْعَال) فرع عن (التَّفْعِيل)(١) :

قال الفراء (٢) : " والتِّبْيان جاء مكسور الأول ، وهو مصدر بيَّنْت تَبْيِيْنًا وتِبْيَانًا ، مثل كرَّرْتُه تَكْرِيرًا وتكْرَارًا . ولا يكون فى الكلام (التِّفْعَال) إلا اسمًا موضوعًا ، مثل التِّمْثال ، والتِّقْصَار ، والتِّلْقاء"(٣).

ومما يوضح مذهبه فيما جاء على (التِّفْعَال) من المصادر،ماقاله أثناء كلامه على العلامات التي يُعرف بها المنقوص والممدود ، فقد جاء عنه : " ومن ذلك أن يُصْرف (التَّفْعِيْل) إلى (التِّفْعَال) فتمدّه كقولك : التِّقْضَاء "(٤) .

ومن المعروف أنَّ الكوفيّين يجعلون المصدر الّذي على (التَّفْعَال) بمنزلة (التَّفْعِيل) ، الألف تعويض من الياء،فتكون ألف التَّرداد والتَّكرار

---

(١) لمزيد تفصيل فى هذه المسألة ينظر : الاشتقاق لعبدالله أمين ، ص ٢٣١ فما بعدها .

(٢) أدب الكاتب ، ص ٦٠٤ .

(٣) المشهور بين الصرفيين هو أن (التلقاء) من المصادر التى جاءت مكسورة التاء ، ينظر : شرح الشافية ، ١٦٧/١ ، وتصريف الأسماء للطنطاوى ، ص ٧٣ . ويرى الزجاج وابن عطية أن (التِّبْيان) بكسر التاء اسم لا مصدر . ينظر : معانى القرآن واعرابه ، ٢١٧/٣ ، والمحرر الوجيز ، ٤٩٣/٨ .

(٤) المنقوص والممدود ، ص ١٢ .

بمنزلة ياء التّرديد والتّكرير . وقد صرّح بعض النحويين (١) بأنّ هذا هو مذهب الفراء . وقد ضعّفه السيرافيّ بوجود (التَّفْعَال) بدون (التَّفْعِيل) فـ " يقال : التَّلْعَاب ولا يقال : التَّلْعِيب "(٢) . ولكنّ الشيخ الطنطاوي يقويه بـ " تَوَافُق المصدر وفِعْلِه في المعنى،كما هو الشّأن فيهما "(٣) .

وقد رجّح بعض المحققين (٤) مذهب سيبويه، الذي يرى أنّ (التَّفْعَال) تكثير لمصدر الثلاثي ، فيصير التَّهْذار بمنزلة الهَذْر الكثير (٥) .

(الفِعِّيْلَى) لايُمَدّ :

ويرى الفراء أنّ المصدر إذا جاء بزنة (الفِعِّيْلَى) لايكون إلا مقصورًا ، ولا يجوز مدّه (٦) . وقد خالفه بما قال شيخه الكسائيّ، إذ يرى جواز المدّ في (الفِعِّيْلَى) قياسًا على ماسمع فى خِصِّيْصَاء ، وفَيْضُوضَاء .

ومن أمثلة هذا النوع من المصادر : الهِزِّيْمَى والخِطِّيْبَى والخِلِّيْفَى .

---

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي (مخطوط)، المجلد الخامس ورقة ١٠١ ، وارتشاف الضرب ، ٢٢٨/١ ، وهمع الهوامع ، ١٦٨/٢ .
(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافى ، المجلد الخامس ، الورقة ١٠١ .
(٣) تصريف الأسماء ، ص ٧٣ .
(٤) ينظر : الصرف الميسر ، ص ٤٢ ، هامش ١ .
(٥) ينظر : الكتاب ، ٨٤/٤ .
(٦) ينظر : المنقوص والممدود ، ص ١٦ .

((مصادر غير الثلاثي))

مصدر (أَفْعَلَ) المعتل :

للفراء رأى مشهور فى مصدر (أَفْعَل) المعتل كإِقَامة ، وإِنْ كان المازني والمبرد (١) يَنْسُبَانِه إِلى الأخفش ، وسواء سَبَقَه فيه الأخفش ، أم لا، فقد قال به أبوزكريّا في كتابه معاني القرآن (٢) .

ورأيه فى إِقامة، وما ماثلها، يتلخص في أَنَّه يزنها بـ " إِفَالَة " بحذف العين، وتعويض التاء عنها ، والإِبْقَاء على ألف الإفعال ، لأَنَّها جاءتْ لمعنًى .

وله رَأْي خاصّ في حذف التاء من "إِقامة" ، وسيأتى حديثه عنها في مبحث الحذف إِنْ شاء الله .

مصدر (فَعَّلَ) :

من المعلوم ـ عند الصرفيين ـ أَنَّ قياس مصدر (فَعَّل) مضعّف العين ، هو (التَّفْعِيْل) كهذَّب تهذيباً ، وعَلَّمَ تعليما .

وقد جاء عن بعض فصحاء اليمن، أَنَّهم يقولون في مصدر (فَعَّل) (فِعَّالًا) بكسر الفاء وتضعيف العين . ومنه ماجاء في الكتاب الكريم ﴿ وَكَذَّبُوْا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾(٣) .

---

(١) ينظر : تصريف المازني فى المصنف ، ٢٩١/١ ، والمقتضب ، ١٠٥/١ .

(٢) ينظر : ٢٥٤/٢ .

(٣) الآية (٢٨) من سورة النبأ .

وقد تعرّض (١) الفراء لهذه الآية ، وقال عن المصدر (كِذَّابـا) بأنّه لغة يمانية فصيحة ، " وكلُّ (فَعَّلْت) فمصدره (فِعَّال) في لغتهم مشدد " . وقد أورد من الشّواهد على هذه اللغة، قولَ بعضهم : " آلْحَلْقُ أَحَبُّ إليك، أم القِصَّار ؟ " . وقولَ الشاعر :

وَلَقَدْ طَالَ مَاثَبَّطْتَنِيْ عَنْ صَحَابَتِي وَعَنْ حِوَجٍ قِضَّاؤُهَا مِنْ شِفَائِيَا (٢)

.. ثمّ إنّ الرّضي يرى-كما سبق-أنّ كِذّابًا هو القياس في مصدر كَذَّبَ ، وإنْ لم يكن مطّردًا كالتّكْذيب (٣) ، ولم يذكر أنّها لغةٌ يمانيةٌ . وهذا الرّأي سبقه إليه الفراء فيما رواه عنه الفارابي (ت ٣٥٠) ، حيث يقول (٤) : " ومصدر هذا الباب على (مُفَاعَلَة) و (فِعَال) . وأهل اليمن يقولون (فِيْعَالًا) ، وقال الفراء : هو أقيس من قول العامّة ، لأنّهم أرادوا أنْ تثبت الألف في المصدر،كما ثَبَتَتْ في (فَاعَل) و(تَفَاعَل). غير أنّهم صيّروها ياء لكسرة ماقبلها . والذين ألقوا اكتفوا بالكسرة التي تلزم أول الفعل من الياء . وأصل المصدر من هذين المثالين (فِعَّال) تعرف ذلك باستواء حروف (فاعَل) و (فعَّل) و (أَفْعَل) في العِدَّة، والبِنَاء، واستواء حروف الإِفْعال والفِعَّال والفِعَال إذا رُدّت إليه الياء التي حُذفت منه " .

---

(١) ينظر : معاني القرآن ، ٢٢٩/٣ .

(٢) البيت من الطويل وهو من شواهد الفراء ، ٢٢٩/٣ . ونسبه ابن السكيت في تهذيب الألفاظ ، ص٥٦٦ إلى الأعور بن براء الكلابي . ويروى مكان (ثَبَّطْتَني) (لَبَّثْتَني) ينظر : المحكم ، ٢٩٩/٦ . والحِوَج كالعوج،جمع سماعي للحاجة .

(٣) ينظر : شرح الشافية ، ١٦٥/١ .

(٤) ينظر : ديوان الأدب ، ٣٩٣/٢ . ودقائق التصريف ، ص ١٥٧ .

وقد عاب أبوجعفر النّحاس على الفراء ، أو على بعض الكوفيين ـ كما قال ـ توجيه (كِذَّابًا) على أنّها لغة يمانية وقال (١) : " لايحصل منه كثير فائدة " . لذلك أخذ بقول سيبويه فى توجيه ذلك المصدر ، وما جاء على منواله ، حيث وجّه سيبويه قول من قال : كَلّمْته كِلّامًا على أنّهم " أرادوا أنْ يجيئوا به على (الإفْعال) فكسروا أوله ، وألحقوا الألف قبل آخر حرف فيه ، ولم يريدوا أنْ يُبْدلوا حرفًا مكان حرف ، ولم يَحذفوا " (٢) .

على أنّه لا تنافيَ بين كلام الفراء ، وكلام سيبويه فى نسبتها إلى اليمن . فسيبويه يعلّل لقول من قال : كَلّمْتُه كِلّامًا ، والفرّاء يفسّر لنا مَنْ قال هذا .

---

(١) إعراب القرآن ، ١٣٢/٥ .

(٢) الكتاب ، ٧٩/٤ .

((المصـــدر الميمـــى))

" هو مادلّ على الحدث ، وبُدىء فيه بميم زائدة،على غير بناء (المُفَاعَلة) "(١) ٠

لم يستخدم الفراء هذا المصطلح ، ولم يَعْرِفه (٢) بهذه التّسمية ، كما هو شأن المتقدّمين ، ولكنّه يُدخل أمثلة هذا النّوع ضمن أمثلة المصادر ، متّفقا بذلك مع سيبويه (٣) ٠ ويصرّح (٤) بأنّه مصدر ، ولا يرى مارآه بعض المتأخرين (٥) من أنّه اسم مصدر ٠

وقد تحدث أبوزكريا عن صياغة هذا المصدر بالتّفصيل ، موضحًا بالأمثلة ماكان من الثلاثي ، أو مِنْ غيره ، سائرًا على منهج سيبويه (٦) فى تفصيله ٠

وسيكون الكلام فى هذا الموطن مقتصرا على مواضع الاختلاف بينهما ، فى بعض قضايا ذات صلة بهذا المصدر :

(١) يقول الفراء (٧) ـ فى مصدر الأجوف اليائى ـ : " وإذا كان

---

(١) تصريف الأسماء للشيخ الطنطاوي ، ص ٧٤ ٠

(٢) ينظر : أبوزكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ، ص ٢٦٢ ٠

(٣) ينظر : الكتاب ، ٨٤/٤ ، وفيه " فإذا أردت المصدر بنيته على (مفْعَل) "٠وينظر : معانى القرآن ، ١٤٨/٢ ، وفيه : " ومن أراد المصدر فتح العين " أى من (مَفْعَل) ٠

(٤) إضافة إلى النص السابق فى هامش (٢) ، ينظر : معاني القرآن ، ١٤٨/٢ ـ ١٥٣ ٠ والمقصور والممدود للفراء بتحقيق نبهان ، ص ٣٢ ٠

(٥) ينظر : المقرب ، ص ٤٩٢ ، وارتشاف الضرب ، ١٧٨/٣ ، وشرح التصريح على التوضيح ، ٦١/٢ ، ٦٢ ، وشرح الأشموني ، ٣٣٦/٢ ٠

(٦) لمراجعة ماتطابقا فيه من قواعد فى المصدر الميمي ينظر : الكتاب ، ٨٧/٤ ـ ٩٤ ، ومعاني القرآن ، ١٤٨/٢ ـ ١٥٣ ٠

(٧) معانى القرآن ، ١٤٩/٢ ٠

(المَفْعَل) من كال يكيل وشبهه من الفِعْل ، فالاسم منه مكسور ، والمصدر مفتوح . من ذلك مَالَ مَمِيْلًا ومَمَالًا ، تذهب بالكسر إلى الأسماء ، وبالفتح إلى المصادر ، ولو فتحتهما جميعًا ، أو كسرتهما في المصدر والاسم، لجاز ، تقول : المَعَاش ، وقد قالوا : المَعِيْش ، وقال رؤْبة بن العجّاج :

إِلَيْكَ أَشْكُو شِدَّةَ المَعِيْشِ وَمرَّ أَعْوَامٍ نَتَفْنَ رِيْشِي

نَتْفَ الحُبَارَى عَنْ قَرا رَهِيْشِ (١)

القَرَا : الظَّهْر .

وقال الآخر :

أَنَا الرَّجُل الّذِي قَدْ عِبْتُمُوهُ وَمَا فِيْكُمْ لِعَيَّابٍ مَعَابُ (٢)

ومثله : مَسَار ومَسِير ، وما كان يشبهه فهو مثله " .

من النّص السابق يتّضح لنا الآتي :

(أ) يجعل الفراء القياس في مصدر الأجوف اليائي (مَفْعَلًا) بفتح الميم والعين ، كغيره من الصحيح .

(ب) يجيز كسر عين (مَفْعِل) .

وبهذا يكون ماقرّره الفراء متّفقًا مع ماورد في الكتاب

---

(١) الأبيات من الرجز ، في ديوانه ، ص٧٨ ، ٧٩ وفيه (جُهْد) مكان (مَرّ) ، و (بَدَيْن) مكان (نَتَفْن)،وينظر : المنصف ،٣٠٨/١، وجاء في المصباح (حبر) : " الحبارى : طائرٌ معروف وهو على شكل الأوزّة ، برأسه وبطنه غُبْرة ، ولونُ ظَهْره وجناحيه كلون السّمّانى غالبا " . وفي اللسان ، ٣٠٨/٦ (رهش) : " الرّهيش من الإبل : المهزولة .. وقيل : القليلة لحم الظَّهْر " .

(٢) البيت من الوافر ، وهو في المنصف ، ٥٧/٣ . واللسان ، ٦٣٤/١ ، والتاج (٤٠٢/١ (عيب) وفيهما (فيه) مكان (فيكم) . ولم أعثر على قائله .

العزيز(١) كما في : المَصير - المَحِيض - المَحِيص ...، ولا غرابة في ذلك ، فأبوزكريا يضع القرآن الكريم نصب عينيه ، ويعدّه أكثر حجة من كلام العرب فيقول (٢) : " الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر " .

ومما ينبغي الإشارة إليه أنّ سيبويه لم يتعرّض لصوغ مصدر الأجوف اليائي ، وأنّ ابن مالك (٣) قد أجاز الفتح والكسر في مصدر الأجوف ، وكأنّه قد أخذ ذلك من قول الفراء .

(٢) ويقول (٤) الفراء أيضا : " وما كان من (مُفْعَل) مشتقّا من (أفْعَلْتَ) فلك فيه ضم الميم من اسمه ومصدره ، ولك أنْ تُخرجه على أوّليّته قبل أنْ تُزاد عليه الألف ، فتقول : أخرجته مُخْرجا ومَخْرجا ، وأنزلته مُنْزلا ومَنْزلا " .

في هذا النص ينزّل الفراء مزيد الثلاثي منزلة مجرده كالأخفش (٥) ، فيُجيز فيه الفتح، على حين سيبويه لم ينص على أنّ غير الثلاثي يعامل معاملة الثلاثي في المصدر الميمي .

وإذا كان الفِعْل المزيد فيه لم يرد له مجرد ثلاثيّ ، فإنّ الفراء

---

(١) يقول أستاذي الدكتور المختار - بعد استقراء - " ماورد بكسر العين يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام : ... ، الثاني : قياس على الرّأي الثاني الذي أورده ابن مالك في التسهيل، وأبوحيّان في الارتشاف ، وهو الذي يُجوّز في الأجوف اليائيّ فتح العين وكسرها " ، الصرف الميسر ، ص ٧١ .

(٢) معاني القرآن ، ١٤/١ .

(٣) ينظر : تسهيل الفوائد ، ص ٢٠٨ .

(٤) معاني القرآن ، ١٥١/٢ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للأخفش ، ٢٣٤/١ بتحقيق الدكتور فائز فارس .

يُرْوى (١) عن بعض العرب أنّهم قد يُجْرون (المَفْعَل) بفتح الميم والعين – على الثُّلاثيّ المفقود ، ومن ذلك قول الشّاعر :

بِمَصْبَحِ الْحَمْدِ وحيثُ يُمْسِي (٢)

وقولُ أُمَيّة بن أَبي الصّلت :

الحَمْدُ لِلّه مُمسَانا ومُصْبَحَنَا　　بالخَيْر صَبَّحَنا ربّي ومَسَّانا (٣)

وقولُ امرىء القيس :

وأَعْدَدْتُ للحَرْبِ وَثّابَةً　　جَوادَ المَحَثَّةِ وَالمَرْوَد (٤)

فالمَصْبح ، والمَمْسى ، والمَرْود جاءت من الإصباح ، والإمساء ، والإرواد ، وليس لها فِعْلٌ ثلاثيّ تُبْنَى عليه ٠

(٣) ويقول أيضًا (٥) : " وما كان مصدرًا مؤنّثا فإنّ العرب قد ترفع عينه، مثل المَقْدُرة وأشباهه ، ولا يفعلون ذلك فى مذكر ليست فيه الهاء ....فاجتنبوا الرّفعة فى (مَفْعُل) ... فأمّا قول الشاعر :

لِيَوْمِ رَوْعٍ أو فَعَالٍ مَكْرُم (٦)

فإنّه جمع مَكْرُمة ....

---

(١) ينظر : معاني القرآن ، ٢٦٤/١ ،ودقائق التصريف ،ص ٦١ ٠

(٢) فى الصحاح ، ٣٨٠/١ (صبح) يقول الجوهرى بعد أن أنشد البيت :" وهذا مبني على أصل الفِعْل قبل أَنْ يُزاد فيه ،ولو بُنِي على أَصْبَح لقيل مُصْبَح بضم الميم " والبيت من الرجز ٠

(٣) البيت من البسيط ، ينظر ديوانه ، ص ٥١٦ ، والبيت فى الكتاب ، ٩٥/٤ ٠

(٤) البيت من المتقارب ،ينظر: ديوانه ،ص ١٨٧ ٠ واللسان ، ١٨٩/٣ (رود) وفيه : " الجواد هنا : الفرس السريعة ،والمحثّة : من الحث ٠ يقول : إذا استحثثتها فى السير ،أو رفقت بها أعطتك مايرضيك من فعلها... والإرواد : الإمهال " ٠

(٥) معاني القرآن ، ١٥١/٢ ، ١٥٢ ٠

(٦) البيت من الرجز ، لأبي الأَخْزَر الحِمّانيّ وهو راجزٌ إسلاميٌّ اسمه ==

ومثله قولُ الآخر :

بُثَيْنُ الْزَمِي (لَا) إِنَّه إِنْ لَزِمْتِـهِ عَلَى كَثْرَةِ الوَاشِيْن أَيّ مَعُـوُنِ (١)

أراد جمع مَعونة ، وكان الكسائي يقول : هما (مَفْعُل) نادران،لايقاس عليهما ، وقد ذهب مَذْهبًا ، إلا أنّي أجد الوجه الأول أجمل للعربيّة ممّا قال " .

مما سبق ذكره يتّضح أنّ الفراء ينكر مجيء المصدر الميمي على (مَفْعُل) بضم العين ، كما هو مذهب سيبويه، والكسائى،وما جاء من ذلك فهو جمع عنده ، بَيْدَ أنّ سيبويه (٢) ينكر أنْ يَجِيءَ في الكلام (مَفْعُلا) مفردًا أو جمعًا .

وقد أجَاز ابن جني (٣) مجيء (مَفْعُل) جمعًا كالفراء . ويرى (٤) السيرافيُّ أنّ هذه الكلمات مفردة، أصلها الهاء، رُخّمت ضرورة، إذ لم يُحفظ إلاّ فى الشّعر . أمّا ابن خالويه (٥) فقد استدرك على الجميع مجيء أربعة

== قتيبة . ينظر : شرح شواهد الشافية ، ص ٧٠ . والروع : الفزع ، ينظر : اللسان ، ١٣٥/٨ (روع) . والبيت أيضًا فى المنصف ، ٣٠٨/١ . والاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ، ٤١٩/٣ فما بعدها .

(١) البيت من الطويل ، لجميل بن عبدالله بن معمر العذري ، يقول : " إنْ سألك سائل : هل بينك وبين جميل صلة ؟ فقولي : لا . فإنّ فيها عَوْنا على الواشين ، ودفعًا لشرّهم " . ينظر : الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ، ٤٢١/٣ . وديوان جميل ، ص ٤٤ ، وفيه (إنّ لَا) مكان (إنه) .

(٢) الكتاب ، ٩٠/٤ وعبارته " لأنّه ليس فى الكلام (مَفْعُل) " . وفسّر الرّضى كلام سيبويه بقوله : " يعنى لا مفردًا ولاجمعًا " ينظر : شرح الشافية ، ١٦٨/١ .

(٣) ينظر : المنصف ، ٣٠٨/١ ، والمحتسب ، ١٤٤/١ .

(٤) ينظر : المزهر ، ١١/٢ .

(٥) ينظر : ليس فى كلام العرب ، ص ٤٧ .

مصادر على (مَفْعُل)، منها اثنان ممّا أنكره الفراء، ومن تبعه وهمـــا : مَكْرُم ، ومَعْوُن . وزاد (أعني ابن خالويه) مَيْسُرًا ، ومَأْلُكًا (وهي الرسالة)، وأضاف ابن مالك (١) مَهْلُكًا .

---

(١) ينظر : تسهيل الفوائد ، ص٢٠٨ .

((اسم المرة))

" هو الاسم المصوغ على وزن خاص للدلالة على حصول الحدث مَرَّة واحدة "(١) .

وكان الفراء يدلّ على مفهومه بالميزان الصرفي (الفَعْلَة) ، أو لفظ (المَرَّة) ، يقول (٢) : " وأمّا المَرَّة من الفِعْل ، فلا يختلف فيها أنْ يُفتح أوّلها ، ويُسَكَّنُ ثانيها ، كقولك : لَقِم لَقْمَة ، وقَطَع قَطْعَة ومنه الحَسْوَة ، وهي المَرَّة الواحدة " .

ويقول (٣) أيضًا معبّرا بالميزان الصرفي عن اسم المرة :" والغَرْفَة (الفَعْلَة) " .

وقد نبّه إلى شذوذ حرفين لم يأتيا على (فَعْلَة) ، وهما : حِجَّة ، ورُؤْيَة (٤) ، بكسر فاء الأولى، وضم فاء الثانية .

وقد يستخدم لفظ المرّة، للدلالة على مفرد اسم الجنس الجمعي حيث يقول (٥) : " ومنه قول العرب : أتَيْنا فُلانًا فكنّا في لَحْمَة ، ونَبِيذَة،

---

(١) الصرف الميسر ، ص ٨٣ .

(٢) المذكر والمؤنث ، ص ١١٩ ، ١٢٠ . وينظر : معاني القرآن ، ١٥٢/١ ، ١٩٠/٢ ، ٢٧٨ .

(٣) معاني القرآن ، ١٩٠/٢ .

(٤) ينظر : ليس في كلام العرب ، ص ٣٥ . ونوادر أبي مسحل ، ص ٥٠٤ ، والأشباه والنظائر ، ٢٠/٨ . وقد انفرد سيبويه بذكر غَزَاة – بفتحتين – لِمَا شذّ من أسماء المرة . ينظر : الكتاب ، ٤٥/٤ . والمصادر واستعمالها في القرآن الكريم (رسالة دكتوراة) ، ١٧٠/١ .

(٥) المذكر والمؤنث ، ص ١٢٠ .

وسَمْنة ، وعَسَلة ، إنَّما يريدون المرّة الواحدة ، وهذا يُشبه حَصَاة من الحَصَى ، وشاة من الشَّاء ، وبقرة من البَقَر " .

((اسم الهيئة))

" هو ماصِيْغَ على وزن خاص للدّلالة على نوعٍ من الحَدَث ، لفَاعِلِه وَصْفٌ خاص ، وهيئةٌ معيّنة عند وقوعه "(١) .

وقد دلّ الفراء على مفهومه بالميزان الصرفي (الفِعْلَة) بكسر الفاء ، حيث قال (٢) : " فالفَعْلَة منصوبة الفاء ، لأنَّها مرّة واحدة ، ولا تكون وهى مرّة فِعْلَة . ولو أُريد بها مثل الجِلْسَة ، والمِشْيَة جاز كسرها " .

وسبقت (٣) الإشارة إلى أنَّ أبازكريا قد استخدم كلمة (الفِعْل) للدلالة على اسم الهيئة .

---

(١) الصرف الميسر ، ص ٨٨ .
(٢) معانى القرآن ، ٢٧٨/٢ .
(٣) ص (٩٠) .

((المصدر الصّناعي))

" هو اللفظ المصنوع بزيادة ياء مشدّدة ، وتاء على الاسم ، للدّلالة على حقيقته ، وما يُحيط بها من الهيئات والأحوال "(١) .

وهو من المصطلحات المتأخّرة ، وأمثلته قليلة الشيوع عند المتقدمين بالنسبة لكثرته فى عصرنا الحاضر .

ويعد الفراء من أَقْدَم من دل على مفهومه ، وصياغته ، وأوزانه ، وله تسمية خاصّة عنده .

استمع إليه وهو يقول (٢) : " فما جاءك من مصدر موضوع،فلك فيه (الفُعُولة) و (الفُعُولِيَّة) ، وأَنْ تجعله منسوبًا على صورة الاسم . من ذلك أَنْ تقول : عَبْدٌ بَيِّن العُبُودِيَّة ، والعُبُودَة ، والعَبْدِيَّة " .

وبهذا يكون مفهوم المصدر الصناعي عند الفراء واضحًا . ويمكن لنا أَنْ نستخلص من كلامه السّابق النقاط الآتية،وهى ذات علاقة بالمصدر الصناعي :

(١) تسميتُه : مصدر لاسم مَوْضُوع ، يشمل الصِّناعي،ومالافِعْلَ له .

(٢) أوزانُه عنده : (الفُعُولَة) ، و (الفُعُولِيَّة)،وأضاف ـ بالمثال ـ (الفَعْلِيَّة) .

(٣) صياغتُه : من الأسماء بالنَّسَب إليها .

ويبدو أَنَّ الفراء أدخل هذا المصدر في باب بعنوان (حُكْمٌ في المصادر التي لا أَفْعَالَ لها) . فهذا المؤدّب يطالعنا تحت هذا العنوان

---

(١) تصريف الأسماء للطنطاوي ، ص ٨٠ .

(٢) معاني القرآن ، ١٣٧/٣ .

بقوله (١) : " هذا باب قد ذكره الفراء ـ رحمه الله ـ فى غير موضع من كتبه ، فأحببت أنْ أنقل ماذكره فيها " .

وقد أدخل فى هذا الباب ماسمّي أخيرًا بالمصدر الصناعي ، مثل قوله (٢) : رجل بيّن الرُّجُولة والرُّجُولِيّة ، وفارس على الدّابة بَيِّن الفُرُوسَة والفُرُوسِيَّة .

كما أدخل فيه ماجاء على غير هذا الوزن نحو : امرأة هَجَان(٣) بيِّنَة الهجانة ، وفرس حَصَان بَيِّن التَّحْصِيْن والتَّحَصُّن ...

وَبَعْدُ فإنّ كتب اللغة(٤) من بعد الفراء تكاد تَغْفُل عن هذا النّوع من المصادر إلا من إشارات عابرة،نجدها عند بعض المتقدمين،كابن السكيت (٥) ، وابن قتيبة (٦) ، وثعلب (٧) ... إلى أنْ نصل إلى ابن درستويه (٨)فنجده قد تناول مفهوم المصدر الصناعي بتحليل صرفي عميق (٩) . وما جاء بعد ذلك ليس فيه إلا إضافات يسيرة .

---

(١) دقائق التصريف ، ص ٥٩ ، ٦٠ .

(٢) السابق نفسه ، ص ٥٩ ، ٦٠ .

(٣) فى اللسان ، ٤٣٢/١٣ (هجن) : " وامرأة هجان : كريمة .. وهي الكريمة الحسب " .

(٤) تَتَبّعتْ الدكتورة وسمية المنصور ـ تأريخيًا ـ مصطلح المصدر الصناعي ، وفصّلت القول فيه عند القدماء والمحدثين ، للاستزادة ينظر كتابها : أبنية المصدر فى الشعر الجاهلى ،ص ٣٠٦ فمابعدها.

(٥) يقابله عند ابن السكيت : باب ماجاء على (الفَعَالة) و(الفُعُولة). ينظر : اصلاح المنطق ، ص ١١٠ .

(٦) ذكر أمثلته تحت عنوان : ومن المصادر التي لا أفعال لها . ينظر : أدب الكاتب ، ص ٣٤٢ ، ٣٤٣ .

(٧) ذكر أمثلته تحت عنوان : باب من المصادر . ينظر : الفصيح ،ص ٢٨٢.

(٨) ينظر : تصحيح الفصيح ،٣٩٧/١، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٨، ٤١١، ٤١٢ .

(٩) ينظر : أبنية المصدر فى الشعر الجاهلي ، ص ٣١٥ .

وما قرّره مجمع اللغة العربية بالقاهرة من قياسيّة المصدر الصناعي،له مستند قوي فيما قاله أبوزكريا الفراء ، وما نُقِل عنه .

فلو تأمّلنا فى نهاية حديثه عن هذا النّوع من المصادر،وجدناه يقول : " فقس على هذا " (١) .

ومن المعروف أنّ قرار المجمع نصّ على أنّه " إذا أُريد صنع مصدر من كلمة، يُزاد عليها ياء النّسب والتّاء "(٢) .

---

(١) معاني القرآن ، ١٣٧/٣ .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ، ٣٥/١ . وينظر : أسباب القرار مفصلة ، ص ٢١١ فمابعدها .

المصدر واسم المصدر

من الواضح أَنَّ المصدر لايكون مصدرًا إِلاَّ بدلالته على مجرد الحدث ، ومجاراته لفعله ، ومجيئه على الصّيغ المعروفة للمصدر ، فإِذَا انتقض شيء من هذه العناصر لم يدخل في إِطار مايسمّى بالمصدر .

ويرى بعضهم أَنَّ هذه الصّيغ نابتْ عن اسمَي الفاعل والمفعول ، كالوَسْوَاس بمعنى المُوَسْوِس ، والذِّبْح بمعنى المذبوح ، والضُّحْكَة بمعنى المَضْحوك عليه . غير أَنَّهم لم يحدّدوا انتماء هذه الصيغ إِلى أي باب صرفي . فيقولون مثلاً : مجيء فُعْلَة بمعنى اسم المفعول الخ ..

ويرى (١) أستاذي الدكتور المختار المهدى أَنَّ كلَّ ذلك داخل في إِطار اسم المصدر ، إِذْ يشمل تعريفه عنده مادلّ على الحدث ، وعلى شيء آخر/لايدخله في الأبواب الصرفيّة ، كما يشمل مالم يجر على فِعْله ، كالخِيَرة ، والعَطَاء، والمَتَاع .

وحين نستعرض ما أورده الفراء في معانيه حول هذه الظاهرة، فإِنَّنا نجده :

يقول (٢) عن (الفِعْلال) بالفتح وبالكسر : " الزِّلْزَال بالكسر : المصدر ، والزَّلْزَال بالفتح : الاسم ، كذلك القَعْقَاع ، الذي يُقعقع : الاسم ،

---

(١) ينظر : اسم المصدر بين أقوال النحاة ، واستعمال القرآن ، بمجلة كلية اللغة العربية ــ جامعة أمّ القرى بمكة المكرمة . العدد الأول ١٤٠١/١٤٠٢ هـ .

(٢) معاني القرآن ، ٣/٢٨٣ .

والقِعْقَاع : المصدر ، والوَسْوَاس : الشيطان ، ومَاوسوس إليك ، أو حدّثك ، فهو اسم ، والوِسْوَاس : المصدر " .

ويقول عن :

السَّوْء ، بالفتح : المصدر .

السُّوء ، بالضم : الاسم ، وفسره بقوله : " البلاء والعذاب "(١) .

قَرْح ، بالفتح ، فسّره بقوله : " الجِراح بأعيانها " .

قُرْح ، بالضم . فسّره بقوله " أَلَم الجراحات " .

وحمل على مافسّره في (قَرْحٍ) و (قُرْحٍ) :

وَجْدًا ، بالفتح ، ووُجْدًا بالضم . وجَهْدًا ، بالفتح ، وجُهْدًا بالضم ، ووَسْعًا بالفتح ، ووُسْعًا بالضم (٢) .

وفي موطن آخر قال : " الكُرْهُ : الاسم ، والكَرْهُ : المصدر "(٣) .

شَقّ ، بالفتح . فسّره بقوله : " وكأَنَّ الشَّق فِعْل " . وسبق أَنْ عرفنا أنَّ الفراء يُطلق على المصدر فِعْلًا .

شِقّ ، بالكسر . فَسّره بقوله : " وكأنّه اسم "(٤) .

مما سبق يتضح لنا أَنَّ الفراء يطلق على مادل على أثر الحدث اسمًا . ويطلق على مادل على الحدث مصدرًا . فالاسم ـ هنا ـ يعني اسم المصدر .

---

(١) معاني القرآن ، ٤٥٠/١ .
(٢) السابق نفسه ، ٢٣٤/١ .
(٣) السابق نفسه ، ٩٧/٢ .
(٤) السابق نفسه ، ٩٧/٢ .

المشتقات

تمهيد :

يُقْصد بالمشتقّات هنا المشتقّات الصرفيّة، التي لها قاعدة مستقرّة يمكن القياس عليها . وتشمل أنواعًا سبعة، هى اسم الفاعل وتدخل فيه صيغ المبالغة ، واسم المفعول ، والصّفة المشبهة ، وأسماء : الزمان ، والمكان ، والتفضيل ، والآلة .

والمشتق فى اصطلاح الصرفيين البصريين " ما انتزع من المصدر للدّلالة على ذات مطلقا ، وحدث يتنسب إليها على وجه مخصوص " (١).

وسبق الكلام على أنّ الكوفيين يَرْجعون أصل المشتقات إلى الفعل .

---

(١) تصريف الأسماء للطنطاوى ، ص ٨٥ .

" اسـم الفاعـل "

مصطلـح اسـم الفاعـل :

يطلق عليه الكوفيون (١) مصطلح الفعل الدّائم ، أمّا أبوزكريا الفراء فتارة يسمّيه (الفاعِل) كما سيأتى فى المبحث التالى لهذا ، وتارة يطلق عليه (الفِعْل) دون أَنْ يصفه بالدائم • ومع أَنَّه يطلق عليه الفعل لم يخرجه من باب الاسميّة كما سيأتى عند عرض كلامه فيما يخصّ المصطلح •

يقول (٢) الفراء في أثناء تفسيره قول الله تعالى ﴿ولا تَكُوْنُوا أَوّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾(٣) : " فوحّد الكافر وقبله جمع ، وذلك من كلام العرب فصيح جيد فى الاسم إِذا كان مشتقّا من فِعْل،مثل الفاعل والمفعول يراد به : ولا تكونوا أوّل مَنْ يكفر،فتحذف مَنْ ويقوم الفِعْل مقامها ، فيوّدي الفعل عن مثل ما أدّت مَنْ عنه،من التّأنيث والجمع وهو لفظ توحيد ••• ألا ترى أَنَّك قد تقول : الجيش مُقْبِلٌ ، والجند مُنْهَزِمٌ فتوحّد الفعل لتوحيده ، فإِذا صرت إِلى الأسماء قلت : الجيش رجال والجند رجال " •

فياترى ماوجه تسمية اسم الفاعل بالفِعْل ، أو الفِعْل الدّائم ؟ ! •

يجيبنا عن ذلك ثعلب عندما قال له المبرد : إِنَّ تسمية الفراء لاسم الفاعل

---

(١) ينظر : مجالس ثعلب ، ٢٣١/١ ، ٢٧١ ، ٣٩٥/٢ ، ٤٤٧ ، وشرح القصائد السبع ، ص ٢٤٤ ، ٢٨٥ ، ٣٥٢ ، ٤٣٤ • ومجالس العلماء ، ص ٢٤٤ • والإيضاح فى علل النحو ، ص ٨٦ ، ودقائق التصريف ، ص ٢٦٤ ، والنحو والصرف فى مناظرات العلماء ومحاوراتهم ، ص ١٥٩ • والجمل فى النحو (رسالة ماجستير) تحق على سلطان ، ص ٢٢٨ •

(٢) معاني القرآن ، ٣٢/١ – ٣٣ •

(٣) من الآية (٤١) من سورة البقرة •

فعلا دائما تناقض . حيث يجيب ثعلب قائلا (١) : " الفراء يقول : قائم فعل دائم ، لفظه لفظ الأسماء ، لدخول دلائل الأسماء عليه ، ومعناه معنى الفعل ؛ لأنَّه ينصب " .

فهذا وجه تسميته فِعْلا عند الكوفيين،على لسان إمامهم ثعلب .

غير أنَّني قد ألمح في كلام الفراء السابق،أنَّه يُحلل الآية على أساس ماذهب إليه الكوفيون (٢) بعده،من إمكان حذف الموصول،واقامة الصّلة مقامه ، ثم حذف الفِعْل،وإنابة اسم الفاعل مكانه ، ذلك أنَّه يقول : " يراد به : ولا تكونوا أوّل مَنْ يكفر . فتحذف مَنْ،ويقوم الفعل مقامها ، فيؤدّي الفعل عن مثل ما أدت مَنْ عنه . فكأنَّ كلمة كافر أدّت ماتؤدّيه يكفر ؛ لأنَّها تعمل عملها ، وقد حُوِّلتْ يكفر إلى كافر ، لتَصِحَّ إضافتها إلى اسم التفضيل (أوّل) . وكلمة (يكفر) وهي فعل الصِّلة نابت عن الموصول (مَـنْ) ، وبما أنَّ (مَنْ) تصلح للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد،جاءت كلمة (كافر) كذلك .

على أنَّ مصطلح (الفعل) بدل اسم الفاعل،قد ورد في عبارته (٣) حيث قال " ألا ترى أنَّك قد تقول : الجيش مقبل ، والجند منهزم ، فتوحّد الفعل لتوحيده " .

وهو يفرق بين اسم الفاعل المشتقّ هنا،الذى يُطلق عليه اسم (الفعل)،وأسماء الأجناس التي لاتنوب عن الأفعال،ولم تشتق من غيرها،

---

(١) ينظر : مجالس العلماء ، ص ٢٦٥ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب ، ٦٢٥/٢ .

(٣) وينظر أيضا على سبيل المثال : معاني القرآن ، ١٤٢/١ ، ٤٣/٢ ، ٨٠ - ٨١ ، ٤٢٠ ، ١٤٦/٣ ، ٢٠٨ .

كالرَّجل . فيقول " فإذا صرت إلى الأسماء قلت : الجيش رجال ، والجند رجال " .

وقد ارتضى تسميته فعلا إذا كان عاملا من المحدثين الدكتور إبراهيم السّامرائيّ (١) ، ورفض تسميته دائما ، وعاب على الدكتور مهدي المخزومي دفاعه وأخذه بتسميته الدّائم ، لأنَّ هذه التّسمية تدل على استمرار الحدث " وليس الأمر كذلك فهو ينصرف إلى الحال وإلى الاستقبال في حال نصبه للمفعول، وإلى الماضي في حال إضافته، كما ذهب الفراء نفسه "(١) .

وقد ساير الدكتور محمد حسن عوّاد (٢) الدكتور إبراهيم السّامرائيّ في ردّه على المخزوميّ .

على أنَّ البصريّين يرفضون تسمية الكوفيّين، ويعيبونها عليهم، حتّى لاتختلط المصطلحات ، وقد ذكرنا طرفًا من المحاورة الّتي دارت بين أبي العبّاس المبرد، وأبي العبّاس ثعلب .

وقد وضع بعض المُحْدَثِين مصطلحًا جديدًا لاسم الفاعل ، فالدّكتور تمّام حسّان (٣) يصنّفه ضمن قسم جديد من أقسام الكلمة، يقال له : الصفة ، على الرّغم من أنّ النحاة الأقدمين قد أدمجوا الصفات في باب الأسماء، حيث تشتمل الصّفة على الحدث والذات، فهي جزء لايتجزّأ من الأسماء غير أنَّها مشتقّة تعمل عمل الأفعال .

---

(١) ينظر : الفعل زمانه وأبنيته ، ص٤٠ ، ٤١ ، ٤٤ .

(٢) ينظر : رسالة في اسم الفاعل ، مقدمة المحقق ، ص١٦ .

(٣) ينظر : اللغة العربيّة معناها ومبناها ، ص٨٦ ، ٨٨ .

أمَّا الدكتور فاضل السّاقي (١) فأطلق عليه مصطلح القَرين ؛ لاقترانه بخصائص من الأسماء، وخصائص من الأفعال .

.. والحقُّ أنَّ المسألة اصطلاح ، ولا مشاحّة في الاصطلاح ، غير أنَّ لكلّ مصطلح ظلالاً من المقصود الأعظم لدى كلّ فريق ، فمن سمّاه بالفعل نظر إلى نيابته عن الفعل في العمل، وإلى مشابهته له في الحركات والسكنات ، وإلى دلالته على الحال والاستقبال كالمضارع . ومن سمّاه اسم الفاعل نظر إلى أنّه يدلّ على الحدث، وعلى مَنْ فَعَلَه، أو قام به . ومن سمّاه بالقَرين فقد بيّن وجهة نظره .

صوغ اسم الفاعل :

تقرّر عند الصرفيين أنَّ القياس الغالب في صوغ اسم الفاعل من الثلاثي أنْ يكون بزنة (فاعل) ، إذا كان الفعل مفتوح العين مطلقًا ، سواء أكان متعدّياً أم لازمًا ، وأيضًا إذا كان الفعل متعديا مكسور العين .

والفرّاء – وإنْ لم يصرّح بهذه القاعدة – نجد في كلامه وما مثّل به مايدل على ما استقرّ عليه الصرفيون ، حيث يقول (٢) عند كلامه على قول الله تعالى ﴿ لاتجِدُوا لَكُمْ علينا به تَبِيْعًا ﴾(٣) : " .. فتَبِيْع في معنى تابع " .

ويقول (٤) عند كلامه على قول الله عزَّ وجل ﴿ أَوْ أَجِدُ عَلَى

---

(١) ينظر : اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية ، ص ١٣١ – ١٣٢ .
(٢) معاني القرآن ، ١٢٧/٢ .
(٣) من الآية (٦٩) من سورة الإسراء .
(٤) معاني القرآن ، ١٧٥/٢ .

النَّـــارِ هُـــدًى﴾(١) : " يعني هَادِيًا . فأجْزَأ المصدر من الهادي ".

أمّا غير الثُّلاثيّ فقاعدته عند الصرفيّين أنْ يكون بزنة مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة ، وكسر ماقبل الآخر .

والفراء والصَّرفيون من بعده لم يخرجوا عمَّا قرّره إمام النُّحاة سيبويه من قبلهم في صوغ اسم الفاعل من غير الثلاثي (٢) . استمع إلى الفراء يقول (٣) : " وما كان من ميم زائدة،أدخلتها على فعل رباعي،قد زِيْد على ثلاثيّه شيء من الزيادات ، فالميم منه في الفَاعِل ... مضمومة ، من ذلك قولك : رجل مُستضرِب ... ومُستطعِم ... وكذلك المضارب هو الفاعل " .

ماخالف هذا القياس :

بعد أنْ ذكر أبوزكريّا القياس في صوغ اسم الفاعل من غير الثلاثي، قال : " وكلُّ الزيادات على هذا،لاينكسر ، ولا يختلف فيه في لغات ولاغيرها، إلَّا أنَّ من العرب ـ وهم قليل ـ من يقول في (المُتَكَبِّر):مُتَكَبَّر بنوه على يتكبَّر . وهو من لغة الأنصار،وليس ممَّا يُبْنَى عليه " .

ثُمَّ قال : " وحُدِّثْتُ أنَّ بعض العرب يكسر الميم في هذا النّوع إذا أُدغم ، فيقول : هم المِطَّوِّعة والمِسّمّع للمُسْتَمع . وهم من الأنصار وهي من المرفوض " .

---

(١) من الآية (١٠) من سورة طه .
(٢) ينظر : الكتاب ، ٢٨٠/٤ فما بعدها .
(٣) معاني القرآن ، ١٥٣/٢ .

هكذا ينقل لنا الفراء لهجتين تختلفان عن القياس العام لصوغ اسم الفاعل من غير الثلاثيّ :

أُولاهما : يعبّر عنها تعبيرًا يحتمل المخالفة من حيث فتح الميم مع كسر ماقبل الآخر ، كما يَحتمل فتح ماقبل الآخر مع ضم الميم . ذلك أَنَّه يقول : " بَنَوه على يتكبّر " والفِعْل هنا أوله مفتوح، وما قبل آخره كذلك . غير أَنَّ من المرجّحات لإِرادة فتح ماقبل الآخر أَنَّ الزّمخشريّ(١) يَنْسُبُ إِلى تميمٍ أَنَّهم يقولون في المُسَيْطِر بكسر الطّاء : مُسَيْطَر بفتحها ، على أَنَّ سيطر متعدٍّ عندهم ، ويدلّ عليه فعل المُطَاوعة وهو تَسَيْطَرَ .

فتلحق كلمة (مُتكبَّر) وما ذكره الزمخشريّ، بمثيلاتها مما شذّ عن الصياغة القياسية لاسم الفاعل من غير الثلاثيّ مع الكلمات المشهورة مُحْصَن ومُلْفَج ومُسْهَب .

---

(١) ينظر : الكشاف ، ٢٠٧/٤ ، والبحر المحيط ، ٤٦٤/٨ .
وينبغي التنبيه على أَنَّ الدكتور صبحي عبدالحميد أطلق عبارة توهم بأَنَّ فتح ماقبل الآخر فى اسم الفاعل من غير الثلاثي ظاهرة فى لغة تميم ، حيث يقول - معلّقا على كلام الفراء - " ولكنّه (يعنى الفراء) ذكر أَنَّ الأنصار يفتحون ماقبل الآخر فى اسم الفاعل أيضًا، فيقولون هذا رجل متكبَّر ، ولقد رأينا الزمخشري ينسب ذلك إلى تميم " .
ينظر : اللهجات العربية فى معاني القرآن للفراء ، ص ٢٤٣ .
ومن تراث لُغَوِيّ مفقود للفراء ، للدكتور أحمد الجندي ، ص ٧٤ (الهامش) ففيه عبارة تقارب عبارة الدكتور صبحي وقد كان ذلك مدعاة للرجوع إلى الدراسات التى عُنيتْ بلغة تميم ، ولكنّي لم أجد - فيما اطلعت عليه - من يقول: إِنّها ظاهرة فى لغتهم . ينظر : خصائص لغة تميم : أصواتا ، وبنية ، ودلالة (رسالة ماجستير) للدكتور محمد العمري . ولهجة تميم وأثرها فى العربية الموحدة ، لغالب المطلبي . ولغة تميم - دراسة تاريخية وصفية - ، للدكتور ضاحي .

ثانيتهما : كسر الميم فى اسم الفاعل للأنصار كذلك ، ولكنّ الفراء لم يرتض القياس عليها كسابقتها ، وفى ذلك تأييد لِمّا سبق أنْ قِيْلَ في قياس الفراء من أنّه يسير على منهج سيبويه - فى الغالب - الّذي يقيس على الأكثر . وفيه أيضًا تصحيح لِمّا استقرّ فى أذهان كثير من الدارسين مِنْ أنّ الكوفيّين - هكذا بهذا التعميم - كانوا يصوغون قواعدهم على البيت والبيتين .

نعم إِنّ الفراء وغيره من نحاة الكوفة، قد يقيسون على الشاذ أَحْيانًا " ولكنّهم لاينهجون هذا المنهج دائما ، ففي كثير من الأحيان سَلّمُوا بما كان شاذًّا ولم يجعلوه أصلًا يقاس عليه "(١) .

صوغ أمثلة المبالغة :

يرى الصرفيون، والفراء معهم، أنّ أبنية المبالغة لاتصاغ إِلّا من الثّلاثيّ . وبناؤها من غير الثُّلاثيّ شاذ ، لذلك شذّ عندهم (فَعّال) من (أَفْعَلَ) .

يقول (٢) الفراء - مستطردا - عند تفسيره قول الله تعالى ﴿ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ ﴾(٣) : " والعرب لاتقول (فَعّال) من (أَفْعَلْت) ، ولا يقولون : هذا خَرّاج، ولادَخّال، يريدون مُدْخِل، ولا مُخْرِج من أَدْخَلْت وأَخْرَجْت . إِنّما يقولون : دَخّال من دَخَلْت ، وفَعّال من فَعَلْت . وقد

(١) مناهج الصرفيين ومذاهبهم فى القرنين الثالث والرابع ، ص ٢٥٥ . وينظر ماساقه المؤلف من أمثلة على صحة مانقلناه عنه ص ٢٥٦ فما بعدها .

(٢) معاني القرآن ، ٨١/٣ .

(٣) من الآية (٤٥) من سورة ق .

قالت العرب : درّاك من أدْرَكْت وهو شاذ • فإنْ حملت الجَبّار على هذا المعنى فهو وجه • وقد سمعت بعض العرب يقول : جَبَرَه على الأمر، يريد أجْبَرَه (١) ، فالجَبّار من هذه اللغة صحيح يراد به يقهرهم ولا يجبرهم " •

إذن كلمة جبّار للمبالغة، على اللّغة التي ذكرها الفراء قياسيّة ، لصوغها من الثلاثي •

وبذلك يتّضح أنّ أبا زكريا لايقيس على القليل في كل حال • كما هو شائع بين الدارسين من أنّ الكوفيين يقيسون على البيت والبيتين والقليل •

ومن أبنية المبالغة غير المشهورة التي ذكرها الفراء، الكُبّار والكُبَار • ورجل حُسّان جُمّال بالتّشديد • وحُسَان جُمَال بالتخفيف في كثير من أشباهه (٢) •

---

(١) ينظر : كتاب فعلت وأفعلت للزجاج ، ص ١٧ • وما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد ، ص ٣٢ •

(٢) ينظر : معاني القرآن ، ٣/١٨٩ ، ٢/٣٩٨ •

((اســـم المفعـــول))

يسمّيه الفراء باسمه الصحيح (المفعول به)(١)،ذلك أنّه اســـم مصوغ لذات وقع عليها الفعل (٢) . وليس هو المفعول الحقيقي الذي هـــو الحدث ، وإنّ كان المتأخرون قد تجوّزوا في التّسمية من باب الحـــذف والإيصال .

صوغـــه :

يصاغ من الثلاثي على زنة (مَفْعُول) . ومن غير الثلاثي علـــى وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة ، وفتح ماقبل الآخر .

والفراء لم يخرج عن منهج سيبويه (٣)،ومن تابعه فى تقرير هـــذه القاعدة . فقد أورد من الثلاثي كلمات على وزن (مفعول) مثل : مَكْذُوب ، ومَضْعُوف ، ومَعْقُود .

وقال (٤) ـ فيما جاء من اسم المفعول من غير الثلاثى ـ : " ومـــا كان من ميم زائدة أدخلتها على فعل رباعي،قد زيد على ثُلاثِيِّه شيء مـــن الزيادات ، فالميم منه فى الفاعل ، والمفعول به ، والمصدر مضمومـــة . من ذلك قولك : رجل مُسْتَضْرِب ومُستضرَب ، ومُستطعِم ومُستطعَم . يكون المستطعَم ـ بالفتح ـ مصدرا ورجلا (٥) . وكذلك المُضارِب هو الفاعل ، والمُضـــارَب ـ بالفتح ـ مصدر ورجل . وكل الزيادات على هذا،لاينكسر .. " .

---

(١) ينظر : معاني القرآن ،١٥٣/٢ ، ١٦٦ ، والمذكر والمؤنث للفـــراء ، ص ٦٠ .

(٢) ينظر : تصريف الأسماء للطّنطاويّ ، ص ٩٠ .

(٣) ينظـــر تفصيل كلام سيبويه فى صوغه من الثلاثي ومن غير الثلاثـــي : الكتاب ، ٢٨٠/٤ فما بعدها .

(٤) معاني القرآن ، ١٥٢/٢ .

(٥) يقصد : اسم المفعول . وإطلاقه كلمة (رجل) فى مقابلة المصدر ، تعني مقابلة اسم الذات باسم المعنى .

إتمام اسم المفعول من الأجوف اليائي :

ذكر الفراء أَنّ العرب تقول : " مَهِيل ومَهْيُول ، ومكِيْد ومَكْيُود ، ومَدِين ومَدْيُون "(١) . فاللغة الشائعة إعلال اسم المفعول من الأجوف اليائي فيقال : مَهِيل ، ومَكِيد ، ومَدِين .

ولغة بني تميم – كما نصّ على ذلك العلماء(٢) – تصحيح اسم المفعول فيقال : مَهْيُول ، ومَكْيُود ، ومَدْيُون .

ولم يوجّه الفراء لغة التميميين كما فعل سيبويه عندما قال (٣) – بعد أَنْ ذكر اللغة الشائعة في اسم المفعول من المعتل – : " وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول : مَخْيُوط ، ومَبْيُوع . فشبّهوها بصَبُور وغَيُور، حيث كان بعدها حرف ساكن ، ولم تكن بعد الألف فتُهمز " .

إتمام اسم المفعول من الأجوف الواوي :

عدّ الفراء مجيء (اسم المَفْعُول) مصحّحًا من الأجوف الواوي مما شَذّ ولا يُقاس عليه . حيث حكى عنه ابن السِّكِّيت قوله (٤) : " وليس يأتي مَفْعُول من ذوات الثلاثة ، من ذوات الواو بالتّمام إِلاّ حرفان وهو : مِسْكٌ مَدْوُوْف(٥)،

---

(١) ينظر : معاني القرآن ، ١٩٨/٣ . وفيه أيضا " المَهِيل : الذي تحرك أسفله فينهال عليك من أعلاه " .

(٢) ينظر ماقاله المازنيّ في : المنصف ، ٢٨٣/١ . وينظر : المقتضب لابن جني ، ص ٢١ . والبحر المحيط ، ٣٦٤/٨ .

(٣) الكتاب ، ٣٤٨/٤ .

(٤) إصلاح المنطق ، ص ٢٢٢ .

(٥) في القاموس ، ١٤٦/٣ (دوف) : " مسكٌ مَدُوف ، ومَدْوُوفٌ ، أي: مبلول ، أو مسحوق " .

وثوب مَصْوُون . فإنّ هذين جاءا نَادِرَيْن . والكلام مَصُون ، ومَدُوف " .

وماذهب إليه الفراء هو المشهور عند جمهرة الصَّرْفِيِّين . أمَّا شيخه الكسائي فقد روى عنه أنَّه حكى : خاتم مَصْوُوغ . وأجاز في (اسم المفعول) الأجوف الواويّ أنْ يأتي على الأصل قياسًا على هذا المثال(١).
وأجاز المبرد القياس عليه أيضًا عند الضَّرورة(٢) . ودافع بعض المحدثين عن رأي الكسائيّ منتصرا له(٣) .

اسم المفعول من النَّاقص الواويّ :

عَزَا الفراء إلى الحجازيين تصحيح لام (مَفْعُول) من الناقص الواوي . وذكر ذلك عند تفسيره قول الله تعالى ﴿وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا﴾(٤) ،فقال(٥): " ولو أتت مَرْضُوًّا كان صوابا ، لأنَّ أصلها الواو . ألا ترى أنَّ الرِّضْوان بالواو . والذين قالوا مَرْضِيًّا ، بنوه على رَضِيْتُ . ومَرْضُوٌّ لغة أهل الحجاز " .

يظهر من كلام الفراء أنَّه يُجيز في اسم المفعول من الناقص الواوي، مكسور العين،وجهين :

الأول : تصحيح اللام فيقال : مَرْضُوّ ، بواوين مدغمتين .

---

(١) ينظر : شرح الشافية ، ١٤٩/٣ – ١٥٠ . وينظر رد العلماء على هذا المذهب في : المنصف ، ٢٨٥/١ . والممتع ، ٤٦١/٢ .
(٢) ينظر : المقتضب ، ١٠٢/١ – ١٠٣ . وينظر تعليق الشيخ عضيمة على رأي المبرد ، وَوَهْم من نقل عنه من العلماء في المصدر السابق (الهامش) .
(٣) ينظر : مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع ، ص ٢٥١ فما بعدها .
(٤) من الآية (٥٥) من سورة مريم .
(٥) معاني القرآن ، ١٦٩/٢ – ١٧٠ .

والآخر : إعلال اللام فيقال : مَرْضِيّ ، بقلب الواو ياء،وإدغام الياء في الياء .

وقد قال سيبويه عن لغة من يقول (مَرْضُوّ) : " فجاءوا به على الأصل والقياس "(١) . والصرفيون من بعده يرجّحون الإعلال على التّصحيح(٢) . ويعلّل أبوحيان رجحان الإعلال بقوله(٣) : " لأنَّه أُعِلّ في رَضِي ، وفي رِضَيَان تثنية رِضًى " .

وقد طرح أحد الباحثين تساؤلا حول عبارة الفراء " والذين قالوا مَرْضِيّا بنوه على رَضِيْت " فقال(٤) : " وعبارة الفراء لاتخلو من إشارة إلى أنَّ الذين قالوا مَرْضُوّ لم يبنوه من رَضِيَ المكسور العين ، لأنَّه خَصّ اللغة الثانية بذلك البناء ... الخ ماقال .

ويقول في استفهامه : " فهل معنى ذلك أنَّ الحجازيين لم يكسروا عين رَضِيَ،فضمُّوها مثلا،وقالوا:رَضو فهو مَرْضُوٌّ ، أو أنَّهم فتحوا العين ؟ . وكيف يحكم سيبويه بقياسية مرضوٍّ ، ويخالفه هذا العدد من النُّحاة ؟ " .

أقول : أغلب الظنّ أنَّ سيبويه ـ وهو رأس في البصريين ـ يرى أنَّ أصل الاشتقاق هو المصدر ، وبناء عليه فهو ينظر في القياس إلى أنَّ المصدر وهو الرِضْوَان واويّ،فحقّ اسم المفعول أنْ يكون بالواو ، لكنَّ بعض العرب خالفتْ هذا الأصل لمعنى آخر،وهو أنَّهم نظروا إلى الفِعْل وهو

---

(١) الكتاب ، ٣٨٥/٤ .
(٢) ينظر مثلا : تسهيل الفوائد ، ص٣٠٩ . وشرح ابن عقيل ، ٤٥٢/٢ .
(٣) البحر المحيط ، ١٩٩/٦ .
(٤) النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ، ص٢١٧ .

مكسور العين وأعلّت لهذه الكسرة واوه ، وكذلك الفعل المبنيّ للمجهول منه ، فَطَرْدًا للباب جاء اسم المفعول مُعَلًّا عندهم . ولا يقتضى أَنْ يكون للفعل صيغةٌ أخرى مضمومة العين، أو مفتوحتها ، لأَنَّ الاشتقاق ليس من الفعل عندهم . ولا يُنكر البصريُّون، ولا الكوفيُّون أَنَّ اللام واو .

((أَفْعَلُ التَّفضيل))

يقصد به – عند الصرفيين – " اسم مصوغ على (أَفْعَلَ) ولو تقديرًا ، للدّلالة على أنّ شيئين اشتركا فى صفة ، وزاد أحدهما على الآخر فيها "(١) .

شروط صوغ (أفعل) التفضيل :

اشترط الصرفيون فى الفعل الذي يصاغ من مصدره (أَفْعَلُ) التّفضيل مباشرة أنْ يكون : ثلاثيّا ، تامّا ، مُثْبتًا ، مُتصرّفا ، قابلا للتَّفاوُت ، ليس الوصف منه على (أَفْعَلَ) (فَعْلاء) ، مبنيّا للمعلوم ، ولابُدّ من وجود فعل مستعمل لأَفْعَلِ التَّفضيل .

وقد تطرق الفراء لأسلوب التفضيل بشيء من التفضيل،عند كلامه على قول الله تعالى ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَـٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ (٢) ، حيث قال (٣) : " والعرب إذا قالوا : هو أَفْعَلُ منك،قالوه : فى كلّ (فَاعِلٍ) و (فَعِيلٍ) ، وما لايُزَاد فى فعله شيء على ثلاثة أحرف " .

واضح من هذا النّص أنّ الفراء قد عرض لشرطين من شروط أَفْعَل التفضيل ، أَوْمأَ لأحدهما بقوله : " قالوا : فى كل فَاعلٍ وفَعيلٍ " ، وصرّح بالآخر بقوله : " ومالايُزاد فى فعله شيء على ثلاثة أحرف " .

أمّا الذي أشار إليه فهو : كون فِعْلِ (أَفْعَلَ) التَّفضيل مبنيًّا

---

(١) الصرف الميسر ، ص ١٢٥ .

(٢) من الآية (٧٢) من سورة الإسراء .

(٣) معاني القرآن ، ١٢٨/٢ .

للمعلوم ؛ لأنّ اسم الفاعل ومنه صيغ المبالغة ، والصّفة المشبهة يصاغان من الفعل المبني للمعلوم .

والذي صرّح به من الشروط هو : أنْ يكون الفعل ثلاثيّا . وهكذا عمّم الفراء حكمه فى اشتراط الفعل الثلاثي لصياغة أَفْعَل التفضيل مباشرة . وهو بهذا يخالف سلفه سيبويه، حيث أجاز صياغته من الثلاثي ، ومن صيغة (أَفْعَل) من غير الثلاثي ، يقول (١) فى باب التّعجب : " وبناؤه أبدًا من (فَعَل) و (فَعِل) و (فَعُل) و (أَفْعَل) " وقال بقوله ابن مالك (٢)، معلّلا بكثرة وروده عن العرب ، وبأنّ (أَفْعَل) يُشْبه فَعِل وفَعَل وفَعُل فى كون مضارعه رباعي اللفظ، بخلاف غيره من ذوات الزيادة . غير أنّ المبرد قد تابع الفراء فى رأيه هذا ، فقال (٣) فى باب التّعجب أيضًا : " واعلم أنّ ماجاوز الثلاثة بغير زيادة لم يجز أنْ يقال فيه : ماأَفْعَلَه " .

وكذلك مكي بن أبي طالب حيث يقول(٤): " وإنّما يجيء (أَفْعَل) من كذا ، أبدًا من الثّلاثي ، ولايأتي من الرباعي البتة إلّا فى شذوذ " .

أمّا ابن يعيش فقد ورد عنه فى شرحه على المفصل نصوص ثلاثة :

<u>أولهما</u> : يوحي أنّ صياغة التّعجب ـ (ومعروف أنّ صياغة التّفضيل والتّعجب واحدة) ـ من أَفْعَل شاذّة عند سيبويه ، وبه أخذ ، حيث يقول (٥):

---

(١) الكتاب ، ٧٣/١ . تقول دكتورة خديجة " ولم نعثر على رأي لسيبويه بهذا الصدد وأنّ كل الأمثلة التي ذكرها كانت من الثلاثي " أبنية الصرف ، ص ٢٨٥ .

(٢) ينظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ص ٧٤٦ .

(٣) المقتضب ، ١٨٠/٤ .

(٤) كتاب مشكل إعراب القرآن ، ٣٧/٢ .

(٥) شرح المفصل ، ١٤٤/٧ .

" وجملة الأمر أنّ الأفعال التى لايجوز أنْ تُستعمل فى التّعجب على ضربين : أحدهما : مازاد ، وسواء كانت الزيادة على الثلاثة أصلًا ، أو غير أصل .
والآخر : الأفعال المشتقّة من الألوان والعيوب ؛ لأنّ فعلها زائد على الثلاثة أصلًا وغير أصل ، فلو زدت عليه همزة التّعدى لخرج عن بناء أَفْعَل ، وقد قالوا : ما أعطاه الدّرهم ، وأولاه للخير ، فهذا ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه، لا يجيز منه إلّا ماتكلّمت به العرب " .

ويعبّر ابن يعيش عن رأيه فيقول(١) : " فالتعجب من (فَعَل) قياس مطرد ، ومن (أَفْعَل) مسموع لايجاوز ماورد عن العرب " .

وقد اعترض عليه الشيخ عضيمة(٢) في نسبة هذا الرّأي إلى سيبويه ، ولم يشر إلى الموضعين الآتيين .

<u>ثانيهما</u> : يصرّح فيه ابن يعيش بأنّ سيبويه يجيز بناء التعجب من (أَفْعَل) ، وذلك قوله(٣) : " اعلم أنّ سيبويه يجيز بناء (أَفْعَل) من كلّ فعل ثلاثي – قياسًا... وبعضهم يجيزه أيضًا مما كان من (أَفْعَل) وهو مذهب سيبويه " .

<u>ثالثهما</u> : يؤيّد نسبة الشذوذ إلى سيبويه ، وذلك عند تعليقه على بيتين يستشهد بهما من يجيز التعجب من الألوان بلا واسطة ، فقد قال(٤) : " ومن علّل بأنّ المانع من التّعجب كَوْن أفعالها زائدة على

---

(١) شرح المفصل ، ١٤٤/٧ .
(٢) ينظر : هامش المقتضب ، ١٨٢/٤ .
(٣) شرح المفصل ، ٩٢/٦ .
(٤) السابق نفسه ، ٩٣/٦ ، ٩٤ .

الثلاثة فهما (أي: البيتان) شاذّان عند سيبويه، وأصحابه، من جهة القياس والاستعمال : أمّا القياس فإنّ أفعالها ليست ثلاثيّة، على (فَعَل) ولا على (أفْعَل) " .

وهكذا يضطرب ابن يعيش في هذه المسألة، فمرة ينقل عن سيبويه الإجازة، كما هو واضح من كلامه في الكتاب . وتارة ينقل عنه أنّ ذلك مسموع فقط . ومرة ثالثة ينسب إليه القول بشذوذ ماورد .

ويأتي فريق ثالث يفصّل في مسألة صوغ (أفْعَل) من الثلاثي المزيد بالهمزة ، فيقول : إنْ كانت الهمزة للتّعدية ، فلا يجوز أنْ يصاغ منه (أفْعَل) التفضيل مباشرة ، وإذا كانت الهمزة لغير التّعدية فإنّه يجوز أنْ نبني (أفْعَل) منه مباشرة . ومن الذين قالوا بهذا الرّأي ابن عصفور (١) .

ويطرق الفراء شرطًا ثالثًا عندما يقول(٢) : " وإنّما جاز في العمى ، لأنّه لم يُرِدْ به عَمَى العين، إنّما أراد - والله أعلم - عَمَى القلب ، فيقال : فلان أعمى من فلان، في القلب . ولا تقل : هو أعْمَى منه، في العين . فذلك أنّه لما جاء على مذهب أحمر حمراء تُرك فيه (أفْعَلُ) منك ، كما تُرك في كثيره " .

وهذا الشرط هو : أنْ لايكون الوصف من الفعل على زنة (أفْعَل) الّذي مؤنّثه (فَعْلاء) ، وذلك فَرْقٌ بين عَمَى العين، وعَمَى القلب . فَعَمَى

---

(١) ينظر : المقرب ، ٧٥/١ .

(٢) معاني القرآن ، ١٢٧/٢ ، ١٢٨ . وينظر ماذكره سيبويه فيما يتعلق بهذا الشرط : الكتاب ، ٩٨/٤ ، ٩٩ .

العين عيب خَلْقِي ظاهر، قياسُ الوصف منه (أَفْعَل) (فَعْلَاء) كأَعْرَج عَرْجَاء . وأَمَّا عَمَى القلب فهو عيب باطِنِيّ، قياسُ الوصف منه على (فَعِلٍ) و (فَعِلَة) كعَمٍ وعَمِيَة .

ثم يشير الفراء إلى رأي بعض النحويين بجواز صياغة التفضيل مما الوصف منه على (أَفْعَل) (فَعْلَاء) ، إِذا كان له فعل ثلاثيّ مثل : عَمِي ، وزَرِق ، وعَشِي . أَمَّا إِذا لم يرد له فعل ثلاثي، مثل : صَفِرَ ، وحَمِرَ ، وبَيِضَ . فلا يجوز عندهم .

ويرد عليهم بأَنَّ المنع لم يكن مترتبًا على الفعل الثُّلاثيّ ، أو غير الثلاثي ، إِنّما هو مترتب على أَنَّ هذا النوع لايكون فيه تفاوت ، فيقول (١) : " وليس ذلك بشيء ، إِنّما ينظر في هذا إلى ماكان لصاحبه فيه فعل، يقلّ أو يكثر، فيكون (أَفْعَل) دليلا على قلّة الشَّيء وكثرته " .

وهذا مايؤكِّد نظرته إلى الشَّرط الّذي استنبطناه من قوله " عمى القلب وعمى العين " ، حيث إِنّ عمى القلب يتفاوت ، أَمَّا عمى العين فلا .

وفى حالة الضرورة الشعرية، يستوى فيها ماله ثلاثيّ، وما ليس له ، يقول (٢) : " فإِنْ جاءك منه فى شعر، فأجزته، احتمل النّوعان الإِجازة " أي: ماله فعل ثلاثي وما ليس له فعل ثلاثيّ .

وكلامه هذا عن التّفاوت يقودنا إلى شرط رابع هو : أَنْ يكون الفعل في معناه قابلًا للتفاضل بالزيادة والنقصان . وكأَنَّه يعتبره الشرط الشَّامل

---

(١) معاني القرآن ، ١٢٨/٢ .
(٢) السابق نفسه ، ١٢٨/٢ .

لِمَّا كان الوصف فيه على (أَفْعَل) (فَعْلَاء) ، ولغيره مما لايقبل التّفاوت كمَاتَ وفَنِيَ . وذلك قوله (١) : " ولا تقول لأعميين : هذا أَعْمَى مِنْ هذا ، ولا لميّتين : هذا أَمْوَتُ من هذا " .

وينسب إليه أبوحيان - حكاية عن غيره - رأيًا ذا علاقة بشرط خامس ، وهو أنّ الفراء يجيز التعجب من النّاقص نحو : كان وظلّ ، وكاد ، ونحوهن(٢) . ويصرّح أبوبكر بن الأنباريّ(٢) بالأخذ بهذا المذهب ، فلعلّه من آراء الكوفيين .

أسلوب التفضيل من فاقد الشّروط :

ذكر الفراء كيف يصاغ (أَفْعَل) التفضيل ممّا كان زائدًا على ثلاثة أحرف ، ومما كان على (أَفْعَل) (فَعْلَاء) بطريق الواسطة ، وينصب بعده المصدر الصّريح للفعل المراد التفضيل منه على التّمييز . يقول (٣) : " فإذا كان (أي:الفعل) على فَعْلَلْت مثل زَخْرَفْت ، أو افْعَلَلْت،مثل احْمَرَرْت واصْفَرَرْت ، لم يقولوا : هو أَفْعَلُ منك ، إلا أَنْ يقولوا : هو أشدّ حُمرة منك ، وأشدّ زخرفة منك " .

ويقول(٤) أيضا : " فذلك أنّه لما جاء على مذهب أحمروحمراء،ترك فيه أَفْعَلُ منك،كما ترك في كثيره " .

وممّا يحسن الإشارة إليه أنّ أباحيان نقل عن بعض الكوفيّين تجويزَهُمْ

---

(١) معاني القرآن ، ١٢٨/٢ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ، ٤٣/٣ .

(٣) معاني القرآن ، ١٢٧/٢ . وينظر ماقاله سيبويه في ذلك : الكتاب ، ٩٧/٤ .

(٤) معاني القرآن ، ١٢٨/٢ .

التّعجب من الألوان مباشرة ، كلّها، أو اللّونين الأبيض والأسود،دون سائر الألوان(١) .

ونقل عن بعضهم أيضًا تجويزهم التّعجب من العيوب الظّاهرة بلا واسطة(٢) . وينقل مكي بن أبي طالب عن الفراء أنّه حَكَى ما أَعْمَاه،وما أَعْوَرَه (٣) .

وأقول : إنّ مذهب الفراء صريح فى منع صوغ (أفعل) التفضيل من الألوان والعيوب ، إذ سبق أنْ قال : " فذلك لمّا جاء على مذهب أحمر وحمراء،ترك فيه أفعل منك،كما ترك فى كثيره " . أي فيما زاد عن الثّلاثة.

ونجده يوجّه كلمة (أعمى) ـ فى الآية الكريمة (فَهُوَ في الآخِرَةِ أَعْمَى) ـ إلى العيب الباطني ، وهو عمى القلب ، وهو ما أجازه سيبويه من قبله في العيوب غير الظاهرة،مثل : ما أَرْعَنَه ،،وما أَحْمَقَه،ونحوهما(٤) .

وأخذ به ابن مالك من بعدهما (٥) .

وقد يفهم كلام أبي حيان،على أنّ القائل بهذا بعض الكوفيين غير الفراء . لكنّ ما مستند مكّيّ في نقله عن الفراء ؟ فلعلّه قد رآه منسوبًا إليه في كتاب لم أطّلع عليه !! .

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ، ٤٥/٣ . وينظر حجتهم فى جواز التفضيل من اللونين الأبيض والأسود في : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ١٤٨/١ مسألة رقم (١٦) . وديوان أبي الطيّب بشرح العكبريّ ،٤/ ٣٥ . وينظر تفصيل مذهب الكوفيين فى هذه المسألة فى : خزانة الأدب ، ٢٣٨/٨ فما بعدها .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ، ٤٥/٣ .

(٣) ينظر : كتاب مشكل إعراب القرآن ، ٣٣/٢ .

(٤) ينظر : الكتاب ، ٩٨/٤ .

(٥) ينظر : شرح الكافية الشافية ، ١٠٨٧/٢ ـ ١٠٨٩ .

(أَفْعَلُ) التّفضيل بمعنى (فَاعِلٍ) و (فَعِيلٍ) :

إِنّ ممّا دعا للكلام على هذه المسألة قول أبي زكريا فى صوغ (أَفْعَل) التّفضيل " قالوه : فى كل (فَاعِلٍ) و (فَعِيلٍ) " . فقد سبق القول : إنَّ هذه العبارة أشارتْ إلى أحد شروط صياغة أسلوب التفضيل . فهل يمكن أنْ تَحمِل العبارة معنى آخر ؟ . أعني : هل الفراء مِمّنْ يُجيز مجيء (أَفْعَل) بمعنى (فَاعِلٍ) و (فَعِيلٍ) ؟ .

وللاجابة عن هذا الاحتمال أقول : إِنَّ النُّحاة انقسموا إلى فريقين في هذه المسألة ، فريق يجيز ذلك كأبي عُبَيْدة ، وذلك عند كلامه على قول الله تعالى ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ (١) ، إِذْ يقول(٢) " وذلك هيِّن عليه ، لأنَّ (أَفْعَل) يوضع في موضع الفَاعِل " ويستشهد على ذلك بأبيات،ويخرجها على مذهبه .

ويقول(٣) فيما جاء من (أَفْعَل) على (فَعِيل) : " وفي الأذان : اللّه أكبر، أي الله كبير " .

ويتبعه فيما ذهب إليه أبوالعبَّاس المبرّد(٣) ، وابن فارس (٤) .

وفريق آخر : يمنع ذلك ، ويرى أنَّ (أَفْعَل) التّفضيل ، لاتنفك عن معنى التّفضيل ، وهو رأي الجمهور " وإِنْ كان يوجد في كلام بعض المتأخّرين، أنَّ (أَفْعَل) قد يخلو من التّفضيل ...،حتّى إِنّ بعضهم ذكر فى جواز اقتياسه

---

(١) من الآية (٢٧) من سورة الروم .

(٢) مجاز القرآن ، ١٢١/٢ .

(٣) ينظر : المقتضب ، ٢٤٣/٣ . والكامل ، ٨٧٦/٢ فما بعدها .

(٤) ينظر : الصاحبي ، ص ٤٣٤ .

خلافًا ، تسليمًا منه أَنّ ذلك مسموع من كلام العرب ، فقال : واستعماله عاريًا، دون مِنْ،مجرّدا عن معنى التّفضيل،موّولا باسم الفاعل ، أو صفة مشبهة،مطّرد عند أبي العباس ، والأصحّ قصره على السماع "(١) .

فإلى أي الفريقين يذهب الفراء ؟ .

الذي أميل إليه،وأرجّحه،هو أَنّ أبازكريا مع جمهرة النحاة ، بدليل ماجاء عنه فى تأويل قول الله تعالى ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ . عندما قال(٢) : " والقول فيه أَنّه مَثَلٌ ضربه الله ، فقال : أتكفرون بالبعث ؟!! فابتداء خلقكم من لاشىء أشدّ . فالإنشاءة من شيء عندكم ياأهل الكفر، ينبغي أَنْ تكون أهون عليه " .

ويوضّح الزّجاج كلام الفراء وإِنْ لم يُشر إليه - بقوله : " أَنّهَ خاطب العباد بما يعقلون،فأعلمهم أَنّه يجب عندهم أَنْ يكون البعث أسهل، وأهون من الابتداء،والإنشاء "(٣) .

ودليل آخر يعضّد ماترجح لديّ وهو مانسب (٤) إلى الفراء وشيخه الكسائى ومعاصره هشام ، فى معنى (أكبر)،من (الله أكبر) : " أكبر من كلّ شيء " . ولم يقولوا : إِنّ أكبر بمعنى كبير .

---

(١) البحر المحيط ، ١٤٤/١ . وينظر : ارتشاف الضرب ، ٢٢٥/٣ . وشرح الكافية الشافية ، ١١٤٣ .
(٢) معاني القرآن ، ٣٢٤/٢ .
(٣) معاني القرآن واعرابه ، ١٨٣/٤ .
(٤) ينظر : الزاهر فى معاني كلمات الناس ، ١٢٣/١، وخزانة الأدب ، ٢٤٤/٨ .

((اسما الزّمان والمكان))

وهما - عند الصرفيين - " اسمان مصوغان لزمان وقوع الفعل، أو مكانه "(١) .

وكان الفراء يعبّر عنهما بالاسم فى مقابلة المصدر الميميّ . ويصرّح أحياناً بالموضع ، كقوله(٢) : " والمَنْسك فى كلام العرب : الموضع الذي تعتاده وتألفه " . وبالمكان كما فى قوله(٣) : " والمقام، بفتح الميم أجود في العربيّة ؛ لأنّه المكان " .

صوغهما :

تحدّث أبوزكريا بالتّفصيل عن صوغهما ، موضّحًا بالأمثلة ماكان منهما من الثُّلاثيّ، أو من غيره . وكان يسير - في كل ماقال - بوجه عام على منهج سيبويه ، وإليك ماجاء عنه :

أولا : صوغهما من الثُّلاثيّ :

(أ) صوغهما على زنة (مَفْعِل) بكسر العين :

يقول (٤) الفراء - فى معرض كلامه على (مَهْلِك) بفتح الميم وكسر اللام - : " ... فمن أراد الاسم مما (يَفْعِل) منه مكسورُ العين، كسر (مَفْعِلاً) . ومن أراد المصدر، فتح العين مثل : المَضْرِب والمَضْرَب ، والمَدِبّ والمَدَبّ ، والمَفِرّ والمَفَرّ " .

---

(١) تصريف الأسماء للطنطاوي ، ص ١٢٤ .

(٢) معاني القرآن ، ٢/٢٣٠ .

(٣) السابق نفسه ، ٣/٤٤ ، ١/٧٦ .

(٤) السابق نفسه ، ٢/١٤٨ ، وينظر : الكتاب ، ٤/٨٧ - ٨٨ .

ويقول (١) ـ فيما كان من المثال،سواء أكان مفتوح العين في المضارع،أم مكسورها ـ : " ... وما كان أوّله واو مثل وزَنْت وورِثْت ووَجِلت ، فالمَفْعل فيه اسما كان،أو مصدرًا مكسور .. " .

ويقول(٢) ـ فيما كان من الأجوف اليائي ـ : " وإذا كان (المَفْعل) من كال يكيل،وشبهه من الفعل ، فالاسم منه مكسور ، والمصدر مفتوح . من ذلك : مال مَميلا ومَمَالا . تذهب بالكسر إلى الأسماء وبالفتح إلى المصادر، ولو فتحتهما جميعًا ، أو كسرتهما ، في المصدر والاسم لجاز ... " .

بما تقدم من نصوص يكون الفراء قد أبان ماقرّره الصرفيون فيما بعد،من أنّ القياس في صوغ اسمَيْ الزمان،والمكان،على زنة (مَفْعِل) ـ هو أن يكون فعلهما مضارعا مكسور العين ، أو مثالا غير معتلّ اللام . وقد أشرنا في المصدر الميمي إلى ماأورده الفراء هنا من جواز مجيئه من الأجوف على الصّيغتين .

(ب) صوغهما على زنة (مَفْعَل) بفتح العين :

يقول (٣) الفراء ـ فيما كان من المضارع مضموم العين ـ:
" فإذا كان (يَفْعُل) مضموم العين ، مثل يدخل ويخرج،آثرت العرب في الاسم منه والمصدر فتح العين ، إلاّ أحرفًا(٤) من الأسماء،ألزموها كسر العين في (مَفْعِل) " .

---

(١) معاني القرآن ، ١٥٠/٢ ، وينظر : الكتاب ، ٩٢/٤ ـ ٩٣ .
(٢) السابق نفسه ، ١٤٩/٢ .
(٣) السابق نفسه ، ١٤٨/٢ ، وينظر : الكتاب ، ٩٠/٤ .
(٤) ستأتي قريبا . وينظر : الكتاب ، ٩٠/٤ .

ويقول (١) ـ فيما كان من المهموز الصَّحيح ـ : " وما كان من الهمز فإنّه مفتوحٌ في الوجهين " .

ويقول (٢) ـ فيما كان من المضارع مفتوحَ العين ـ : " فإذا كان (يَفْعَل) مفتوح العين، آثرت العرب فتحها في (مَفْعَل) اسمًا كان، أو مصدرا " .

ويقول (٣) ـ فيما كان من الأجوف اليائي، أو الواوي، مفتوح العين ـ : " وإذا كان (يَفْعَل) مفتوحًا، من ذوات الياء، والواو، مثل يخاف ويهاب فالاسم والمصدر منه مفتوحان، مثل المخاف والمهاب " .

ويقول (٤) ـ فيما كان من الأجوف الواوي مضموم العين ـ : " وماكان من الواو مضموما، مثل يقوم، ويقول، ويعود، ويقود، وأشباهه ، فالاسم، والمصدر فيه مفتوحان " .

ويقول (٥) ـ فيما كان من النَّاقص اليائيّ، أو الواوي ـ : " وماكان من ذوات الياء، والواو، من دَعَوْتُ وقَضَيْتُ، فالمَفْعَل منه فيه مفتوح، اسمًا كان أو مصدرًا " .

يتضّح لنا مما سبق من نصوص، مدى استيعاب كلام الفراء لكلّ مايتعلق بصوغ اسْمَي الزمان، والمكان على زنة (مَفْعَل) بفتح العين . والذي قرر

---

(١) معانى القرآن ، ٢/١٥٠ .

(٢) السابق نفسه ، ٢/١٤٨ ، وينظر : الكتاب ، ٤/٨٩ .

(٣،٤) السابق نفسه ، ٢/١٥٠ .

(٥) السابق نفسه ، ٢/١٤٩ ، وينظر : الكتاب ، ٤/٩٠ ، ٩٢ .

فيما بعد عند الصرفيين في أنّهما يصاغان على (مَفْعَل) ان كان المضارع مضموم العين ، أو مفتوحها ، أو معتلّ اللام مطلقا .

بَقي أنْ نَذْكر ماخرج عن القياس من اسمَيْ الزّمان،والمكان من الثلاثي،مما ذكره الفراء أيضًا ، وهى على النحو الآتى :

(١) سُمع عن العرب بعض كلمات من المضارع مضموم العين ـ بكسر عين (مَفْعِل) فيها . والقياس فتحها ـ وهذه الكلمات هي : المَسْجِد ، والمَطْلِع ، والمَغْرِب ، والمَشْرِق ، والمَسْقِط ، والمَفْرِق ، والمَجْزِر ، والمَسْكِن ، والمَرْفِق من (رَفَقَ يَرْفُقُ) ، والمَنْسِكُ من (نَسَكَ ينسُك)، والمَنْبِت .

وبعد أنْ ذكر الفراء هذه الكلمات،قال (١) : " فجعلوا الكسر علامة للاسم ، والفتح علامة للمصدر . وربما فتحه بعض العرب فى الاسم . وقد قرئ(٢) (مَسْكِن) و (مَسْكَن) . وقد سمعنا المسجِد والمسجَد،وهم يريدون الاسم ، والمطلِع والمطلَع . والنّصب في كلّه جائز،وان لم تسمعه،فلا تنكرنّه إنْ أتى " .

ومما شذّ أيضًا ـ ممّا ذكره الفراء من معتلِّ اللّام ـ كلمتا : المَأْقِي (٣) ، والمَأْوِي . والقياس فيهما، المأقَى والمأوَى،بفتح عينيهما .

---

(١) معاني القرآن ، ١٤٨/٢ ـ ١٤٩ ، وينظر : الكتاب ، ٩٠/٤ .

(٢) من قول الله تعالى ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ فى مَسْكَنِهِمْ آيةٌ جنَّتَانِ ﴾ من الآية (١٥) سورة سبأ . قرأ بفتح الكاف : حمزة وحفص عن عاصم . وقرأ بكسرها : الكسائيّ . ينظر : كتاب السبعة ، ص ٥٢٨ .

(٣) أكثر العلماء على أنّ ميم (مأقي) أصلية .وتبع ابن عصفور الفراء، فقال : انها بزنة (مَفْعِل) .

(٢) وقد قرئ (١) (مَجْمِع)، بكسر العين، وهي من المضارع مفتوح العين ، وقياسه أَنّ يكون مفتوح العين . بيد أَنّ الفراء يقول (٢) - عن كسر عين (مجمِع) - " وهو القياس وإِنْ كان قليلًا " .

" وكأنّه يريد بالقياس أَنَّ الأصل الفرق بين المصدر والاسم ، فالفتح للمصدر ، والكسر للاسم . فهذا هو القياس في الأصل . ولكن خُولف في بعض المواطن "(٣) .

وذكر أيضًا - ممَّا شذّ من المثال، وجاء مفتوح العين - مَوْجَل ومَوْحَل، نقلا عن شيخه الكسائيّ . ومَوْضَع فيما سمعه عن العرب (٤) .

وكل مامضى من اختلاف في فتح عين (مَفْعَل)، أو كسرها " ليس ذلك إِلا من اختلاف اللهجات "(٥) .

ثانيا : صوغهما من غير الثلاثي :

لم يعرض أبوزكريا لصوغ اسمَيِ الزمان، والمكان من غير الثُّلاثيّ ، وإِنَّما تحدّث عن صوغ اسم المفعول ، والمصدر الميميّ، من غير الثلاثي، كما تقدّم ذلك في بابيهما .

---

(١) من قول الله تعالى ﴿ .. لا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴾ من الآية (٦٠) سورة الكهف . قرأ بكسر الميم الثانية من (مَجْمع): عبدالله بن مسلم بن يسار . ينظر : المحتسب ، ٣٠/٢ .

(٢) معاني القرآن ، ١٤٨/٢ . ويقول ابن جني عن (مجمع) بكسر عين الكلمة : " فقياسه مجمع ، لولا ماذكرنا من الحمل على نظيره " . ينظر : المحتسب ، ٣٠/٢ .

(٣) معاني القرآن ، (الهامش) ، ١٤٨/٢ .

(٤) السابق نفسه ، ١٥٠/٢ .

(٥) اللهجات العربية في معاني القرآن للفراء ، ص ٢٨٢ .

ومعروف أن صيغة اسمى الزمان والمكان من غير الثلاثى على زنة اسم المفعول كالمصدر الميمى . إذ القياس فى الجميع أن تكون على زنة المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ماقبل الآخر .

(مَفْعَلَة) للسّبب أو الكثرة :

عرض الفراء لهذه الصّيغة عند كلامه على قول الله تعالى ﴿ وآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً ﴾(١) . على قراءة(٢) (مَبْصَرة)، بفتح الميم والصاد ، حيث قال (٣) : " فإذا وُضِعَتْ (مَفْعَلة) في معنى (فَاعِل)، كَفَتْ من الجمع، والتّأنيث، فكانت موحّدة، مفتوحة العين، لايجوز كسرها .

العرب تقول : هذا عُشْبٌ مَلْبَنَةٌ مَسْمَنَةٌ ، والولد مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ ، فما ورد عليك منه فأخرجه على هذه الصورة . وإنْ كان من الياء والواو، فأَظْهِرهما . تقول : هذا شراب مَبْوَلَة ، وهذا كلام مَهْيَبَةٌ للرِّجال ، ومَتْيَهَةٌ ، وأشباه ذلك " .

في هذا النّص يطالعنا الفراء بألفاظ على زنة (مَفْعَلَة) بفتح الميم والعين . مقرّرا أَنَّ ماكان على هذه الصّيغة بمعنى (فَاعِل)، يلزمه الإفراد، والتأنيث، وفتح العين .

وإذا أَنْعَمْنا النّظر فيما أورده أبوزكريا من كلمات على هذه الصّيغة فإنّنا نلحظ أَنَّها تدل على بيان سبب الفعل، لا على كثرته . واحتمل

---

(١) من الآية (٥٩) من سورة الاسراء .
(٢) قرأ بذلك : قتادة وعلى بن الحسين . ينظر : المحتسب ، ٢/١٣٦ ، والكشاف ، ٣/١٣٩ .
(٣) معاني القرآن ، ٢/١٢٦ .

بعضها الدّلالة على الكثرة،مع الدّلالة على السبب،كما في مَلْبَنَة ومَسْمَنَة ومَبْولَة .

وأمّا دلالة (مَفْعَلَة) على الكثرة فقط،كالمَأْسَدَة ، والمَسْبَعَة ، والمَقْثَأَة ، وما شابهها،ممّا صيغ من أسماء الأعيان على هذا البناء فإنّ القدماء لم يصرّحوا بقياسيَّتها على الرّغم من كثرتها (١) .

وقد أقرّ مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة قياسيّة هذه الصيغة من أسماء الأعيان حيث جاء فيه " تصاغ (مَفْعَلَة)-قياسًا-من أسماء الأعيان الثلاثيّة الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان،سواء أكانت من الحيوان، أم من النّبات،أم من الجماد "(٢) .

ويستوقفني أثناء البحث في هذه المسألة قول البغدادي،صاحب الخزانة عندما تحدّث عن كلمات جاءت على وزن (مَفْعَلَة) كالمَخْبَثَة والمَبْخَلَة والمَجْبَنَة : " ولم يتكلّم علماء التّصريف على هذه الصّيغة "(٣) .

ولا أعلم تفسيرا لمقولته ، وهو من هو من علماء العربية المحققين. فإنْ كان الفراء ممن سبق بالحديث عن هذه الصّيغة كما تقدم . فهذا ابن جني يتحدث (٤) عن (المَفْعَلَة)،مبيّنًا دلالتها،ومن أي شيء تصاغ .

ولكنْ يغلب على ظنّي أنّ البغدادي يقصد بمقولته تلك أنّ أحدًا من الصرفيين لم يتكلّم عنها منفردة في مبحث مستقلّ،والله أعلم .

---

(١) ينظر : تصريف الأسماء للطنطاوي ، ص ٤٧ .
(٢) مجلة المجمع ، ٣٥/٢ .
(٣) خزانة الأدب ، ٣٣٦/١ .
(٤) ينظر : المحتسب ، ١٣٦/٢ .

((اســــم الآلــــة))

عبّر الفراء عن مفهوم اسم الآلة بقوله (١) : " وما كان مما يعمل من الآلة " . وعبّر عنه سيبويه بقوله (٢) : " وكلّ شيء يُعالج به " .

واصطلح الصَّرفيّون على تعريفه بأَنَّه " اسم مصوغ من المصدر لما وقع الفعل بوساطته "(٣) .

صوغــــه :

لاسم الآلة ثلاثة أوزان مشهورة عند الصرفيين، ذكرها سيبويه (٤) هي : (مِفْعَل) و (مِفْعَال) و (مِفْعَلَة) بكسر الميم، وفتح العين، في الجميع . وقد وافق الفراء الصرفيين في هذه الأوزان ، وزاد (فِعَالًا) بكسر الفاء .

ومن مجموع نصوص الفراء الّتي بين أيدينا يتّضح لنا مدى استيعاب كلامه لكلّ مايتصل باسم الآلة من ضوابط وضعها الصرفيّون فيما بعد ، وإليك ماجاء عنه :

(١) ماجاء من أسماء الآلة على (مِفْعَل) و (مِفْعَلة) :

يقول الفراء (٥) : " وما كان ممّا يُعمل به من الآلة مثل : المِرْوحة والمِطْرقة ، وأشباه ذلك ممّا تكون فيه الهاء ، أو لاتكون ، فهو مكسور الميم، منصوب العين ، مثل : المِدْرع ، والمِلْحف ، والمِطْرق ، وأشباه ذلك " .

---

(١) معاني القرآن ، ١٥١/٢ .
(٢) الكتاب ، ٩٤/٤ .
(٣) تصريف الأسماء للطنطاويّ ، ص ١٣٤ .
(٤) ينظر : الكتاب ، ٩٤/٤ ، ٩٥ .
(٥) معاني القرآن ، ١٥١/٢ .

فنراه في هذا النّص يحدّد – بالمثال – بناء اسم الآلة على (مِفْعَل) و (مِفْعَلَة) مضبوطا بقوله : " فهو مكسور الميم،منصوب العين ".

(٢) ماجاء من أسماء الآلة على (مِفْعَال) :

ويقول أيضا(١) : " وواحد المفَاتِح مَفْتَح ، إذا أردت به المصدر ، وإذا كان من المفاتيح التي يُفتح بها – وهو الإقليد – فهو مِفْتَح ومِفْتَاح " .

(٣) ماصيغ من أسماء الآلة على (فِعَال) :

ويقول(٢) الفراء في موطن ثالث : " ويقال : الخِيَاط والمِخْيَط،ويراد الإبرة ...،ومثله يأتي على هذين المثالين ، يقال : إزَار،ومِئْزر ، ولِحَاف،ومِلْحَف ، وقِنَاع،ومِقْنَع (٣) ، وقِرَام،ومِقْرَم (٤) " .

وفي ضوء الأمثلة الّتي ذكرها الفراء في هذا النّص ، يمكن لنا أن نخرج بالآتي :

(أ) جمع بين صيغتي (فِعَال) و (مِفْعَل) ، وكأنّه يرى اشتراكهما في اسم الآلة معًا ، ولعلّ فيما نقل عن بعضهم مايؤيّد ذلك ، فقد قال(٥) الاستاذ محمد صالح حسين : " قال ابن هانئ : مارأيتها

---

(١) معاني القرآن ، ٢٦١/٢ .
(٢) السابق نفسه ، ٣٧٩/١ .
(٣) في القاموس ، ٧٨/٣ (قنع) " المِقْنَع والمِقْنَعة بكسر ميميهما : ماتقنع به المرأة رأسها . والقِنَاع بالكسر أوسع منها " .
(٤) في القاموس ، ١٦٥/٤ (قرم) " القِرَام ككتاب : السّتر الأحمر ، أو ثوب ملوّن من صوف،فيه رقم ونقوش .. كالمِقْرم والمِقْرمة " .
(٥) الحصن الرّصين في علم التصريف ، ص٤٥٢ . وقد يكون في تعميم هذا الحكم مجازفة ، فقد ورد سِلَاح ولم يرد مِسْلَح – مثلا – .

(أي المِفْعَل) إلّا مشروكة مع الفِعَال ، وأمّا منفردًا فلا " .

(ب) يظهر من قول الفراء " ومثله يأتي على هذين المثالين " أنّه يرى قياسيّة (فِعَال) مع (مِفْعَل) .

(جـ) إنّ كلمتي (إزار ومِئْزَر) يؤخذ منهما أنّه قد يصاغ اسم الآلة من غير الثلاثي ، ولكنْ يُقتصر فيه على المسموع، كما قال الصرفيون (١).

أمّا مجيء اسم الآلة على (فِعَال) فقد عدّه الصرفيون من الشّاذ ، فمِنْ قائلٍ(٢) : " ولا يطّرد (فِعَال) في الآلة " . ومِنْ قائلٍ(٣) : " ...... و (الفِعَال) بالكسر يحفظ، ولا يقاس عليه " . وقائلٍ (٤) : " وممّا شذّ أيضًا كلمات على زنة فِعَال ... " .

ويضيف الصرفيون إلى الشّاذ من أسماء الآلة ماجاء على (مُفْعُل) بضم الميم والعين . وهي خمس كلمات حكاها سيبويه (٥) . وهي : المُدُقّ (آلة الدّق) ، والمُنْخُل (مايُنْخَل به الدّقيق) ، والمُدْهُن (مايُجْعل فيه الدّهن) ، والمُسْعُط (وعاء السّعوط : الدّواء الذي يُصبّ في الأنف) ، والمُكْحُلة (وعاء الكُحْل) .

وذكر منها الفراء(٦) : المُكْحُلة ، والمُسْعُط ، والمُدْهُن ، والمُدُقّ . ثمّ ذكر ممّا كسرت ميمه، وعينه : المِنْخِر والمِنْتِن .

---

(١) ينظر : تصريف الأسماء للطنطاوي ، ص ١٣٧ ، والنحو الوافي ٣، ٣٣٧/٣.
(٢) ارتشاف الضرب ، ٢٣٢/١ .
(٣) همع الهوامع ، ١٦٨/٢ .
(٤) تصريف الأسماء للطنطاويّ ، ص ١٣٧ .
(٥) ينظر : الكتاب ، ٩١/٤ ، ٢٧٣ .
(٦) ينظر : معاني القرآن ، ١٥٢/٢ ، والنَّتَنُ : الرّائحة الكريهة . اللسان ، ٤٢٦/١٣ (نتن) .

(مِفْعَلَة) بين اسم الآلة واسم المكان :

روى الفراء عن بعض العرب مجيء بعض الكلمات على (مِفْعَلَة) بكسر الميم ، و (مَفْعَلَة) بفتحها . كالمِطْهَرة والمَطْهَرة ، والمِرْقاة والمَرْقاة ، والمِسْقاة والمَسْقاة ، وقد وجّه أبوزكريا تلك الكلمات على البناءين فقال (١) : " فمن كسرها شبهها بالآلة التي يُعمل بها ، ومن فتح قال : هذا موضع يُفعل فيه ، فجعله مخالفًا بفتح الميم . ألا ترى أنّ المِرْوحة،وأشباهها آلة يُعمل بها . وأنّ المَطْهَرة والمَرْقاة فى موضعهما لاتزولان يُعمل فيهما " .

وقد تناقل العلماء من بعد الفراء هذا التّفريق ، فعبّر بعضهم عن إعجابه بقوله (٢) : " وهو فَرْقٌ لطيف،قلّ من نبّه عليه،أو تنبّه له ". وأوضح بعضهم عبارة الفراء بقوله (٣) : " إنّ المرْقاة والمسْقاة والمطْهرة لها اعتباران : أحدهما : أنّها أمكنة ، فإنّ السُّلّم مكان الرّقي من حيث إنّ الرُّقي فيه . والآخر : أنّها آلة ، لأن السُّلّم آلة الرُّقي . فمن نظر إلى الأول فتح الميم ، ومن نظر إلى الثاني كسرها . فالمفتوح والمكسور إنّما يقالان لشيء واحد ، لكنّ النّظر مختلف " .

---

(١) معاني القرآن ، ١٥١/٢ .

(٢) شرح درّة الغوّاص ، ص٢٠٢ . وينظر ماقاله الحريريّ في : درة الغواص ، ص٢١٣ .

(٣) ينظر : شرح التفتازاني على العزي ، ص١٩٠ . ورسالتان في علم الصرف ، ص٨٥ ، ٨٦ .

التّبادل بين المصدر واسمي الفاعل والمفعول

قضيّة مهمّة، أثيرت كثيرًا فى كتب النحاة، قديمها وحديثها ، بدأتْ برفض سيبويه مجيء المصدر على زنة اسم المفعول ، ذلك أنّ استقرار القواعد والصّيغ ضرورة من ضرورات اللّغة المتميزة، التي يُراد تعليمها للبشر جميعا . فاختلاف الصّيغ يوّدي إلى انصراف الدّارسين ، وإلى ارتباك المقاييس، ومن هنا لجأ سيبويه إلى تأويل ماورد من ذلك، بما يعيده إلى اسم المفعول، فقال (١) : " وأمّا قوله : دَعْهُ إلى مَيْسُوره ، ودع مَعْسُوره ، فإنّما يجيء هذا على المفعول ، كأنّه قال : دعه إلى أمر يُوسر فيه ، أو يُعسر فيه ، وكذلك المرفوع، والموضوع ، كأنه يقول : له مايرفعه ، وله مايضعه ، وكذلك المَعْقُول ، كأنّه قال : عُقِل له شيء ، أى حُبِس له لُبّه وشُدِّد ... " .

وجاء آخرون (٢) من بعد سيبويه، رأوا أنّه مادام المَعْنَى هو الذي يحكم على الصّيغة ، فلا مانع من مجيء المصدر على زنة اسم الفاعل ، أو على زنة اسم المفعول ، ولا داعي للتّأويل ، فمن القواعد المقرّرة أنّ مالايحتاج إلى تأويل خير ممّا يحتاج ...

وقد اختار أستاذى الدكتور المختار المهدي في كتابه الصّرف الميسّر للأسماء (٣) موقفًا وسطًا بين سيبويه وهوّلاء ، إذ رأى أنّ الحفاظ على

---

(١) الكتاب ، ٩٧/٤ ، وينظر: شرح الشافية ١٧٦/١ - ١٧٧ . وتصريف الأسماء، ص ٩٧ .
(٢) ينظر على سبيل المثال : الشافية وشرح الرضي عليها، ١٧٤/١ - ١٧٦ .
(٣) ينظر : ص ٨٠ .

استقلال كل باب بصيغته أمر ضروريّ فِعْلًا،كما يرى سيبويه ، غير أَنَّ التّأويل أيضا قد يقودنا إِلى التّكلّف ، وباب النِّيابة فى اللّغة مفتوح على مصراعيه ، كما ينوب المصدر عن الفعل فيعمل عمله ، ولا يقول أحد إِنَّ الفعل جاء على زنة المصدر ، فلماذا لا نعد التّناوب هنا حلّا لهذه القضيّة، بمعنى أَنَّ المصدر – على رأى البصريين – هو الأصل . وكلّ من اسم الفاعل، واسم المفعول،فرعان عنه ، فلا مانع من أَنْ ينوب الأصل عن الفرع،فيقع المصدر موقع اسم الفاعل،واسم المفعول ، كما يقع اسم الفاعل،واسم المفعول موقع المصدر ، بل لا مانع من أن يقع كلّ من اسم الفاعل، واسم المفعول موقع الآخر .

وحين نستعرض ماورد فى معاني القرآن للفراء ، فإِنّنا نرى عباراته مجملة فى عمومها،تحتمل الرّأي الثاني،كما تحتمل الرأي الثالث .

فهو فى تعليقه على قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ ﴾(١) يقول (٢) : " .. وقد تكون الخالصة مصدرًا لتأنيثها ، كما تقول : العاقِبة والعافِية " .

ويقول (٣) : " ويقولون : هذا أمر ليس له مَعْنِيّ ، يريدون مَعْنًى ".

ففى هذين النّصين يقرر أَنَّ العرب يريدون من المَعْنِيّ (اسم المفعول) المَعْنَى (المصدر) ، وأَنَّ الخالصة والعاقبة والعافية قد تكون مصدرًا، أي قد يُراد منها المصدر .. وهذا الكلام محتمل للرّأيين الثاني والثالث .

---

(١) من الآية (١٣٩) من سورة الأنعام .

(٢) معاني القرآن ، ١/٣٥٩ .

(٣) السابق نفسه ، ٣٨/٢ .

على أنَّه حين يتعرّض لقوله تعالى ﴿ بِأَيِّكُمُ المَفْتُونُ ﴾(١) يخيّرنا بين اعتبار (المَفْتُون) مصدرا ، واعتباره اسم مفعول ، ويؤوّل كما أوّل سيبويه ، فيقول (٢) : " وإنْ شئت جعلت (بِأَيِّكم) في أَيِّكُمْ ، أى في أيّ الفريقين المجنون ، فهو حينئذ اسم ليس بمصدر " .

وأمّا مجيء المصدر بمعنى اسم الفاعل،واسم المفعول،فهو واضح في أنّ ماجاء على صيغة المصدر لايقال عنه أنَّه اسم فاعل،أو اسم مفعول ، ولكنْ أجزأ المصدر عنهما :

- فنراه يقول في هُدًى : " يعني هاديًا ، فأَجْزَأَ المصدر من الهادي "(٣).
- وفى الكَذِب والضَّعْف والعَقْد ، يقول (٤) : " والعرب تقول للكَذِب : مكذوب ، وللضّعف : مضعوف ، وليس له عَقْد رأي ، ومعقود رأي ،فيجعلون المصدر في كثير من الكلام مفعولاً " .
- وتعليقا على قول الله تعالى ﴿ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ)(٥) يقول (٦) : " أهل الحجاز أَفْعَلُ لهذا من غيرهم ، أنْ يجعلوا المفعول فاعلًا ، إِذا كان فى مذهب نَعْت ، كقول العرب : هذا سِرٌّ كَاتِم ، وهَمٌّ ناصب ، وليلٌ نائمٌ ، وعِيْشَةٌ راضيةٌ " .

---

(١) من الآية (٦) من سورة القلم .
(٢) معاني القرآن ، ١٧٣/٣ .
(٣) السابق نفسه ، ١٧٥/٢ .
(٤) السابق نفسه ، ٣٨/٢ .
(٥) من الآية (٦) من سورة الطارق .
(٦) معاني القرآن ، ٢٥٥/٣ .

المذكَّر والمؤنَّث

تمهيـــــــد :

يعد كتاب المذكر والمؤنث للفراء أقدم مؤلف فى هذا الموضوع(١) ، وقد عوَّل عليه جمهرة من العلماء الذين كتبوا فى المذكَّر والمؤنَّث .

يقول(٢) الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب - عن كتاب مختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة : " وإن من يقارن هذا الكتاب بكتاب الفراء فى المذكَّر والمؤنَّث يرى أن المفضل يلخص عبارة الفراء فى كثير من الأحيان ، وإن لم يذكره إلاَّ في مواضع قليلة " .

ويحصى الدكتور طارق عبد عون الجنابى المواطن التى أخذها أبوبكر الأنباريّ فى كتابه المذكّر والمؤنّث عن أبى زكريا الفراء ، فيقول (٣) : " نقل عنه أبوبكر فأكثر النَّقل ، فقد ذكره وأفاد منه مباشرة فى أربعة وخمسين ومائتى موضع ، ونقل عنه عن طريق ثعلب عن سلمة فى سبعة وأربعين موضعاً ، وعن طريق أبيه القاسم بن بشار عن محمد بن الجهم السَّمَّرِيّ عن الفراء فى ثلاثة مواضع ، وعن طريق عبد الله بن شبيب عن يعقوب بن السِّكِّيت عن الفراء فى موضعين " .

---

(١) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ، ص ٣٩ . وينظر قائمة مؤلفات علماء العربية فى المذكر والمؤنث فى : مقدمة تحقيق كتاب أبى موسى الحامض ، والمفضل بن سلمة فى المذكر والمؤنث للدكتور رمضان عبد التواب . ومقدمة تحقيق كتاب المذكر والمؤنَّث لابن التسترى للدكتور أحمد هريدى . ومقدمة تحقيق كتاب المذكر والمؤنث لابن جنّي للدكتور طارق نجم عبد الله .

(٢) ص ٢٢ .

(٣) ص ٣٣ .

ويشير الدكتور أحمد عبدالمجيد هريدى إلى اعتماد ابن التسترى فى كتابه المذكر والمؤنث على من سبقه من المؤلفين مثل الفراء وغيره ، فيقول (١) : " فقد أشار اثنتى عشرة مرة إلى الفراء " .

وكذلك نجد ابن فارس فى كتابه المذكر والمؤنث يعول على الفراء فى بعض ماجاء فى كتابه ، كأخذه بقول الفراء فى أن الألف الممدودة والألف المقصورة يختصان بالمؤنث ، ولا يكونان فى مؤنّث أبدًا . وسيأتى الكلام على هذه المسألة .

ولكتاب الفراء أهمية كبيرة ـ ليس لكونه أقدم مؤلّف فحسب ـ بل لأنّ مؤلفه عُنِي كثيراً بتوثيق مايذكره بالشواهد القرآنية والشعرية والحديث والأمثال . " فوضع الأصول العامة بعد التّقصي والاستقراء "(٢) . ناهيك عن عبارته السهلة الواضحة ، ومعالجاته الدقيقة لكثير من المسائل ذات العلاقة بالمذكر والمؤنث .

وكتابه حافل بالمسائل الصرفية التى تتعلق بجموع التكسير ، والتصغير وخاصّة فى القسم الّذي خصّه بالمؤنّثات السماعيّة .

ويُبْرِز لنا أحد المحدثين جانباً ذا أهمية من قيمة هذا المؤلف حينما يستعين بما قعّده الفراء فى كتابه على تفسير السر فى تطور كثير من المؤنثات السماعية إلى ناحية التذكير في اللغة ، وإلى قبولها علامة التّأنيث .

---

(١) ص ٣٨ .
(٢) أبوزكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ، ص ٢٤٠ .

يقول (١) الفراء : " والعرب تجترىء على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء " .

ويقول(٢) الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب معقباً على قول الفراء : " فهو يفسر لنا بهذه القاعدة السرّ فى تطوُّر كثير من المؤنثات السَّماعيَّة إلى ناحية التذكير فى اللُّغة ، بسبب خلوها من علامة التأنيث ، وهذا هو السرّ فى أنّ كثيرا من تلك المؤنثات السَّماعيَّة قد روى لنا فيها التذكير كذلك عن العرب ، فمثلا : الريح مؤنثة إلَّا عند بني أسد " وكأنهم اجترأوا على ذلك ، إذ كانت الريح ليس فيها هاء ، كما يقول الفراء .

ويقول(٣) أيضا ـ مفيداً ممّا قعده الفراء ـ : " ومثل ذلك أيضا تعليله لدخول الهاء على المؤنث السماعي ، فذلك " منهم إراده تأكيد المؤنث ، واذهاب الشَّكِّ عن سامعيه " . وهو هنا يفسر لنا السر فى تطور بعض المؤنثات السَّماعيَّة فى العربيَّة ، إلى قبول علامة التأنيث مثل قولهم فى الفصحى : " عجوزة وفرسة " ، وقولنا فى العاميَّة : " خمرة وكبدة وسكِّينة " وغير ذلك . كما يفسّر لنا دخول الهاء على المؤنث الذى لايشركه فيه المذكر ، مثل ناقة ونعجة ، وغير ذلك " .

ثم يقول(٤) : " وأوضح مثال على ثبوت هاتين الظاهرتين فى العربية ، وصدق تعليل الفراء لهما ماحكاه من أنّ " الحال أنثى ، وأهل الحجاز يذكِّرونها ، وربما أدخلوا فيها الهاء "فهم يجترئون على تذكيرها لخلوها من علامة التأنيث ، فإنْ أرادوها مؤنَّثة ، أو بمعنى آخر إنْ أرادوا تأكيد التَّأنيث فيها قالوا : حالة " .

وسنقف قليلا مع أبى زكريَّا فى ضوء كتابه المذكَّر والمؤنَّث فى بعض قضايا تناولها بالدَّرس .

---

(١) كتابه المذكر والمؤنث ، ص ٨١ .

(٢) ، (٣) ، (٤) السابق نفسه ، ص ٤٢ .

العلامات التي يستدل بها على المؤنثات السماعية :

يعد الفراء من أوائل الصرفيين الذين ذكروا العلامات التي يستدل بها على المؤنث وهي: الضمير والوصف ،واسم الاشارة ،ولحوق تاء التأنيث الفعل عند الإسناد ،والتصغير ،والجمع . وكان يعول عليها كثيرا عند كلامه على المؤنثات السماعية لتكون دليلا على تأنيث تلك اللفظة في كلام العرب ، وإليك بعض ماجاء عنه .

يقول(١) في الاستدلال على المؤنث بضميره ،ووصفه " والذهب أنثى يقال: هي الذهب الحمراء ... " .

ويقول(٢) في الاستدلال على المؤنث بإشارته " الهدى مذكر إلاَّ أَنَّ بني أسد يؤنثونه ويقولون هذه هدى حسنة " .

ويقول(٣) في الاستدلال على المؤنث بلحوق تاء التأنيث الفعل " والأضحى أنثى ، تقول : دنت الأضحى " .

ويقول(٤) في الاستدلال على المؤنث بظهور التاء في تصغيره " والفَخِذ أنثى ، والسّاق أنثى ، والعَقِب أنثى ، وهي عقب الرِّجْل . وتصغيرهنّ جميعاً بالهاء ، تقول : فُخَيْذَة ، وعُقَيْبَة ، وسُوَيْقَة " .

---

(١) المذكر والمؤنث ، ص ٨٣ .
(٢) السابق نفسه ، ص ٨٧ . وينظر : الصفحات ٨٥ ، ٨٦ ، ٩٢ .
(٣) السابق نفسه ، ص ٨٢ . وينظر : ص ٧٤ ، ٨٤ .
(٤) السابق نفسه ، ص ٧٥ — ٧٦ . وهذه العلامة من أكثر العلامات التي وجه بها الفراء المؤنثات السماعية ، ينظر على سبيل المثال : الصفحات ٧٣ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩١ .

ويقول(١) فى الاستدلال على المؤنّث بحذف التاء من عدده " العين أنثى ، تحقيرها عيينة ، وتجمعها ثلاث أعين " .

وهذه العلامات يحتاج إليها لتوجيه تأنيث ماكان مؤنّثاً غير حقيقيٍّ مجرداً من علامة التأنيث التى سنذكرها قريبا .

(١) المذكر والمؤنث ، ص٧٣ ، وينظر على سبيل المثال ؛ الصفحات ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩١ ، ٩٨ .

علامـات التأنيـث (التـاء والألـف المقصـورة والممـدودة) :

ذكر الفراء للأسماء المؤنثة ثلاث علامات ، فقال(١) : " للمؤنث علامات ثلاث : منها الهاء التى تكون فرقاً بين المؤنث والمذكر ، مثل فلان وفلانة ، وقائم وقائمة . ومنها المدة الزائدة التى تراها فى الضراء ، والحمراء ، والصفراء وما أشبه ذلك . ومنها المدة التى تراها في حُبْلَى وسَكْرى وصغرى " .

فهذه العلامات الثلاث ـ مع اختلاف فى تسميتها ـ هي التي اشتهرت عند الصّرفيّين .

ونقل عن الفراء أيضا خمس علامات أخر تكون فى الأسماء . فلعله يقصد بالعلامات الثلاث فى النّص السابق العلامات الموجودة فى الأسماء المفردة المعربة ، والعلامات الخالصة للتأنيث .

والعلامات الخمس التى نقلت عنه هى : " تاء الجمع فى الهندات ، و ... الكسرة فى أنت ، و ... النون فى أنتنّ وهنّ ، و ... التاء فى أخت وبنت ، و ... الياء فى هذى "(٢) .

وهذه العلامات التى ذكرها ، إمّا فى جمع المؤنث وهو مفرّع عن المفرد ، أو حركة وليست حرفاً ، أو من المبنيات .

إلّا أَنَّ بعضهم لايرى قياسية هذه العلامات ـ أعني الثّلاثة المشهورة ـ ويرى أنّ المعوّل عليه فى المذكر والمؤنث هو السماع ، كابن التّسْتَرِيّ

---

(١) كتابه المذكر والمؤنث ، ص٥٧ .

(٢) الأشباه والنظائر ، ٢٧٤/٣ . بتحقيق عبد العال مكرم .

الذى يقول(١) : " ليس يجرى أمر المذكر والمؤنث على قياس مطّرد ، ولا لهما باب يحصرهما كما يدعى بعض الناس ، لأنهم قالوا : إنَّ علامات المؤنث ثلاث : الهاء في قائمة وراكبة . والألف الممدودة فى حمراء وخنفساء . والألف المقصورة مثل حبلى وسكرى . وهذه العلامات بعينها موجودة فى المذكر . أما الهاء ففى مثل قولك : رجل بَاقِعَةٌ ونَسَّابة وعَلَّامة ورَبْعَة ورَاوِيَة للشعر وصَرُورَة للذى لم يحج وفروقة للجبان وتلْعَابة وضُحَكَة وهُمَزَة ولُمَزَة مما حكى الفراء أنَّه لايحصيه (٢) .

" وأما الألف الممدودة فمثل : رجل عَيَاياء وطَبَاقاء(٣) .... وأمَّا الألف المقصورة ففي مثل : رجل خُنْثَى ، وزِبَعْرَى للسيئ الخلق ، وجمل قبعثرى إذا كان ضخماً شديداً ... " . إلى أنْ يقول(٤) : " ووصفوا أن المذكر هو الذى ليس فيه شئ من هذه العلامات مثل زيد وسعد . وقد يوجد على هذه الصُّورة كثير من المؤنَّث مثل هند ودعد وأتان ورخل " (٥) . إلى أنْ يقول(٦) : " فلهذه العلَّة قلنا إنَّه ليس يجب الاشتغال بطلب علامة تميز المؤنث من المذكَّر إذ كانا غير منقاسين ، وإنَّما يعمل فيهما على الرواية ، ويرجع فيما يجريان عليه إلى الحكاية " .

---

(١) كتابه المذكر والمؤنث ، ص٤٧ - ٤٨ .

(٢) ذكر الفراء بعض الكلمات التى أوردها ابن التّستريّ فى معرض كلامه على صيغة (مفعال) بكسر الميم ، ورأى أن ماجاء منها بالهاء فهو على غير القياس . ثم علل لإدخال العرب الهاء على المذكر بأحد وجهين : أحدهما المدح والمبالغة ، والآخر الذم . ينظر : كتابه المذكر والمؤنث ، ص ٦٧ .

(٣) رجل عياياء: إذا عى بالأمر والمنطق ، ومثلها طباقاء . ينظر الصحاح ، ٤/١٥١٢ (طبق) و ٦/٢٤٤٣ (عيى) .

(٤) كتابه المذكر والمؤنث ، ص ٤٩ .

(٥) فى اللسان ، ١١/٢٨٠(رخل) "الرخل والرخل : الأنثى من أولاد الضأن " .

(٦) المذكّر والمؤنّث لابن التّستريّ ، ص ٥٦ .

وهذه الأمثلة وإنْ بدت كثيرة تساعد ابن التستري على رأيه ، هما بالنسبة لمجموع ماورد في اللغة منقاساً على علامات التأنيث تعد من القليل النادر الذي يحفظ ولا يقاس عليه . ومعروف أنَّ القياس على الأكثر .

العلامة الأولى : تاء التأنيث (هاء التأنيث) :

إذا ماعدنا إلى كلام الفراء على هذه العلامة فإنَّنا نجده يُؤْثر التعبير بالهاء دون التَّاء . وقد كرَّر ذلك في أكثر من موطن(١) . ومن ثم ظهر لبعض الباحثين (٢) أنَّ هذا التعبير عند جميع الكوفيين ، إذ يرون أَنَّ الهاء أصل التاء .

ولست معه فيما ذهب إليه من قصر هذا التعبير على الكوفيين وحدهم . ولست معه أيضاً فيما نقله عن الرضي(٣) من أنَّ الكوفيين – بهذا التعميم – يرون أنَّ الهاء أصل التاء .

ولبيان ماذكرت آنفاً أقول : إنَّ التعبير بهاء التأنيث مستخدم عند سيبويه حيث جعله عنواناً لباب من كتابه فقال(٤) : " هذا باب هاءات التأنيث " . وقال تحت هذا الباب : " اعلم أنَّ كل هاء كانت في اسم للتأنيث فإنَّ ذلك الاسم لاينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة " .

---

(١) كتابه المذكر والمؤنث ، ص٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٧ ، ٨٠ ، ٨٨ ، ١١٦ . ومعاني القرآن ، ١٢٧/١ ، ١٢٩ .

(٢) ينظر : النحو والتصريف عند الفراء (رسالة دكتوراة) ،ص ٣٤٨ .

(٣) ينظر : شرح الكافية ، ١٦١/٢ .

(٤) الكتاب ، ٢٢٠/٣ . وينظر : ٣٨/٢ ، ٥٩٨/٣ .

واستعمله أيضا بعده أبو العباس المبرد ، فقال(١) : " وكل ما كانت فيه هاء التأنيث ـ من أي باب كان ـ فغير ممتنع جمعه من الألف والتاء لحيوان أو غيره لمذكر أو مؤنث ، قلّت حروفه أو كثرت " .

ويتابع الزّجاج سيبويه فيقول(٢) : " كل مادخلته هاء التأنيث وكان معرفة لم ينصرف ، فإنْ كان نكرة انصرف ... " .

والتعبير نفسه جعله أبوبكر الزبيدى جزءاً من عنوان باب قال فيه (٣) : " باب جمع ماكان من هذا آخره هاء التأنيث " .

وبعد فيمكن القول ـ بوجه عام ـ إنّ هذا التعبير شائع عند جمهرة النحاة بصريهم وكوفيهم (٤) .

وأقول أيضا : ليس جميع الكوفيين يرون أنّ الهاء أصل التاء ، فالفراء الكوفيّ لايرى ذلك فيما نقله عنه الرضى نفسه (٥) . وفيما نقله عنه أبوبكر الأنبارى فى معرض كلامه على التاء فى أخت وبنت ، وكيفية الوقف عليهما ، يقول(٦) الفراء : " وإنّما وقفوا فى أخت وبنت على التاء ، ولم يقفوا على الهاء ، لأنّ الحرف الذى قبل التاء ساكن . وكل حرف يسكن ماقبله ينوى به الابتداء والاستئناف . فلمّا كان فيه هذا المعنى

---

(١) كتابه المذكر والمؤنث ، ص ٨٨ . وينظر : ص ١١٦ ، ١٢٣ . والمقتضب ٢٤٢/١ ، ٢٦٢/٢ . والكامل ، ٩٦٤/٢ .
(٢) ماينصرف ومالاينصرف ، ص ٣٨ .
(٣) الواضح فى علم العربية ، ص ٢١٨ . وينظر: ١٥٦، ٢١٨، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٦ .
(٤) ينظر على سبيل المثال : المذكر والمؤنث لابن التسترى ، ص ٤٧ . وكتاب الأزهية فى علم الحروف ، ص ٢٤٩ . والتبصرة والتذكرة ، ٦١٤/٢ .
(٥) ينظر : شرح الشافية ، ٢٨٨/٢ .
(٦) المذكر والمؤنث للأنبارى ، ص ١٧٩ ـ ١٨٠ .

أخرج على أصله ، لأنّ التاء هى الأصل والهاء داخلة عليها " .

أما ماذكره أبوبكر الأنباري الكوفي في أثناء كلامه على أخت وبنت إذا سُمّي بهما رجل من حيث الصرف ومنعه ، فليس فيه مايفيد أنّ الأصل هى الهاء . استمع إليه يقول(١) : " ... وذلك أنّ التاء فى أخت وبنت هى هاء جعلت تاء لسكون ماقبلها فهما بمنزلة حمزة وطلحة " .

والذى يفهم من هذا النص هو أنّ التاء فى أخت وبنت كالهاء فى حمزة وطلحة كلاهما للتأنيث غير أنّ ما فى طلحة وقف عليها بالهاء لتحرك ماقبلها ، وفى أخت وقف عليها بالتاء لسكون ماقبلها كما علل بذلك الفراء سابقا .

وما نسب إلى الكوفيين من أنّ الأصل هو الهاء، لم أعثر فيما توافر لدى من مراجع لعالم منهم على نص صريح فى ذلك . وكل من نقل هذا الرأى نسبه إلى الكوفيين على العموم(٢) ، ومنهم الرضي كما أشرت إلى ذلك غير أنّه أشار فى موطن آخر(٣) أنّ هذا الرأى منقول عن ثعلب . وإذا كان هذا الرأى لثعلب فهو لايمثل رأى الكوفيين جميعاً ، فالأولى أنْ ينسب إلى ثعلب فقط .

ويعلل الرضيّ لما نقله عن الكوفيين بأنّ الهاء قريبة الشبه بالألف (٤) . فكأنّ العلامة الأصليّة للتأنيث ـ عندهم ـ هي الألف مقصورة وممدودة ، والهاء شبيهة بها .

---

(١) المذكر والمؤنث للأنبارى ، ص ١٧٧ .
(٢) ينظر : شرح المفصل ،٥/٨٩ . وشرح الكافية ،٢/١٦١ . والجنى الدانى ،ص ٥٨ . والأشباه والنظائر ،١/١١٢ ، وشرح الأشمونى على ألفية بن مالك ، ٣/٦٤٥ .
(٣) ينظر : شرح الشافية ، ٢/٢٨٩ .
(٤) ينظر : شرح الكافية ، ٢/١٦١ . وحاشية الصبان ، ٤/٦٩ .

التـاء فـي أخـت وبـنـت :

الذى عليه أكثر النحاة (١) هو أنَّ التاء فى أخت وبنت ليست للتأنيث الخالص .

وهو مذهب سيبويه كما ظهر لابن يعيش (٢) ، والمالقى (٣) .

والتّاء على رأي أكثر النحاة – فى أخت وبنت عوض عن لام الكلمة ، وأصلهما أخوة وبنوة بفتحات ثلاث فيهما ، " حذفوا منهما هاء التأنيث ، ثم حذفوا الواو التى هى لام الكلمة ، وضموا أول أخت ، وكسروا أول بنت ، وعوضوا التاء من محذوفهما ، فألحقوهما بقفل وجذع " (٤) .

وكان اختيارهم للتّاء حرفاً للتعويض عن الواو المحذوفة لِما فيها من معنى التّأنيث . يقول (٥) الزمخشرى : " إلاَّ أنَّ اختصاص المؤنث بالإبدال دون المذكر قام علماً للتأنيث فكانت هذه التاء مؤنثة لاختصاصها كتاء التأنيث " .

وقد علق براجشتراسر على حديث الزّمخشرى عن أخت وبنت " لأنَّ تاءهما بدل من الواو التى هى لام " . بقوله (٦) : " وذكر الزمخشرى أنَّ التاء فى

---

(١) ينظر : الايضاح فى شرح المفصل ، ٦٠٠/١ . وشرح المفصل ، ٦٠/٥ . والأمالى الشجرية ، ٧٠/٢ . والأحاجى النحوية ، ص ٢٩ ، وعمدة الحفاظ للسمين ، ص ١٣ ، ٦٤ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ، ٦/٥ . وشرح الملوكى فى التصريف ، ص ٤٠١ .

(٣) ينظر : رصف المبانى ، ص ٢٤٠ . ويرى الأستاذ الدكتور ابراهيم بركات فى كتابه التأنيث فى اللغة العربية ص ٦٠ – ٦١ أن أقوال سيبويه فى تاء أخت وبنت مضطربة . وليس ثمت اضطراب كما وضحه ابن جنى فى الخصائص ، ٢٠٠/١ وابن يعيش والمالقى فيما ذكرت .

(٤) الأمالى الشجرية ، ٧٠/٢ بتصرف .

(٥) الأحاجى النحوية ، ص ٢٩ .

(٦) التطور النحوى للغة العربية ، ص ٥١ .

الأخت والبنت أبدلت من الواو ، وذلك أنّه ظنّ أنّ مادتهما أخو وبنو ، وأنّ التاء أصلية لام الفعل قامت مقام الواو . ونحن نعرف أنّ الأخ والابن من الأسماء القديمة جداً التى مادتها مركّبة من حرفين فقط لا من ثلاثة أحرف ، وأنّ التاء وإنّ لم تسبقها فتحة هى تاء التأنيث فهى فى غير العربية وخصوصاً فى الأكادية والعبرية كثيرا لا فتحة قبلها " .

مع أنّ الزمخشرى يصرح فى كلامه السابق بتعليل اختيارهم التاء دلالة على التأنيث .

وتبع براجشتراسر فيما ذهب اليه الأستاذ الدكتور رمضان عبدالتواب ، وذهب إلى أبعد من ذلك عندما نسب إلى النحاة العرب - كما يقول - أن هذه التاء الساكن ماقبلها ليست للتأنيث . وبعد أنْ نقل نصاً عن ابن جنى قال(١) : " وهذه الفكرة الخاطئة هى إحدى نتائج الجهل باللغات الساميّة " .

وقياس العربية على غيرها من اللغات السامية واعتبارها تابعة لغيرها ظاهرة وافدة على الفكر العربى فى عصر الضعف والاستعمار . ومن ذلك ظاهرة الأصل الثنائي ذلك الذى حاول بعض النحاة الأوائل كابن جنى تطبيقه على العربية فلم يستطع . هذا وعلماء العربية لم يقولوا: إنّ أصل هذه الأسماء التى تبدو ثنائيّة ثلاثة أحرف إلاّ بدليل حيث يظهر الحرف الثالث فى بعض تصاريف الكلمة مثل أخوات ، وأخوة ، فلماذا لا تكون هذه اللغات هي التابعة للغتنا العربيّة؟وبخاصة أنّه قد ظهر من الدراسات

---

(١) ينظر : المذكر والمؤنث لابن فارس ، ص ٣٣ هامش ١ .

المقارنة على يد المستشرقين أنفسهم أنَّ العربيَّة هي التى احتفظت بسمات اللُّغات السَّاميّة الأم . وأن مفرداتها أوسع وأشمل (١) .

على أَنَّ علماء العربية لهم فى هاتين الكلمتين ثلاثة آراء متميزة :

أحدهــــا : أَنَّ التاء عوض عن الواو المحذوفة ، وأَنَّ العرب قد اختارت التَّاء بالذات لتكون – مع إفادتها للتعويض – دليلا على تأنيث الكلمة ، حيث لاتدخل فى المذكَّر . وهذا ماعليه سيبويه ومن تبعه من جمهور النحاة كما يقول ابن يعيش والمَالِقيّ .

والثانـــي : أَنَّها علامة للتأنيث وليست عوضاً ، وأَنَّ ثالث الكلمة محذوف في المذكَّر والمؤنَّث معاً ، ولا يظهر فى المفرد .

يقول(٢) أبوبكر الأنباريّ : " وأمَّا تاء التأنيث فى الأسماء فهى التى تكون فى الوصل والوقف تاء ، كقولك : بِنْتٌ وأُخْتٌ " .

ويقول(٣) ابن يعيش نقلاً عن السّيرافيّ : " وقد ذهب السّيرافى إلى أَنَّ التَّاء فى بِنْت ونحوها علم التأنيث ، قال : ولذلك تسقط فى جمع السلامة فى أَخَوات وَبَنَات " .

ويقول(٤) ابن مالك : " تاء أخت تاء تأنيث ، لأَنَّها تثبت لثبوته وتنتفى لانتفائه . ولذلك قيل فى التصغير والجمع بالألف والتاء : أُخَيَّة ، وأَخَوات ، ولم يقل أُخَيْتَة ولا أُخْتَات " .

---

(١) ينظر : محاضرات فى تاريخ فقه اللغات السامية للاستاذ حامد عبد القادر عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة . والعربية أم اللغات السامية ،السيد محمد بدر الدين ،بمجلة مجمع اللُّغةالعربيّة بدمشق ، ع٦ ،ص ٥٢٩ ، ١٩٢٦ م .

(٢) كتابه المذكّر والمؤنّث ، ص ١٧٩ .

(٣) شرح المفصّل ، ١٠/٤٠ .

(٤) عمدة الحافظ وعدّة اللافظ ، ص ٨٩٥ .

والثالث : قريب من الأول فى اعتبار التاء عوضاً عن الأصل ، ولكنه لايرى أَنَّ اختيار التاء للتعويض هو الّذى دلَّ على التأنيث ، ولكن تحويل الصيغة من أخو وبنو على وزن (كَرَم) إلى أخت على وزن (قُفْل) وَبِنْت على وزن (جِذْع) هو الّذي ميَّز المذكَّر من المؤنَّث .

يقول(١) ابن جنّى : " فَإِنْ قِيْل : فَمَا علامة التأنيث فى أُخْت وبِنْت ؟ فالجواب أَنَّ الصِّيغة فيهما علم تأنيثهما ، وأعني بالصيغة فيهما بناءهما على فُعْل وَفِعْل ، وأصلهما فَعَل . وإبدال الواو فيهما لاماً ، لأَنَّ هذا عمل اختصَّ به المؤنَّث . ويدلُّ أيضا على ذلك اقامتهم إياه مقام العلامة الصريحة ، وتعاقبهما على الكلمة الواحدة ، وذلك نحو ابنَة وَبِنْت . فالصيغة فى بنت قامت مقام الهاء فى ابنة ، فكما أَنَّ الهاء علم تأنيث لامحالة ، فكذلك صيغة بنت علم تأنيثها " .

ولمَّا كان هذا الرأى قريباً جداً من رأى سيبويه السابق فى أَنَّ التاء للعوض وليست للتأنيث ، لم يجد ابن يعيش غضاضة فى أَنْ يؤيِّد ابن جنّي فى موضع آخر من كتابه فيقول(٢) : " وإِنَّما علم التأنيث فى بِنْت وأُخْت بناؤهما على هاتين الصيغتين ونقلهما عن بنائهما الأوّل . ولذلك تتعاقب الصيغة وتاء التَّأنيث فيقال : بنت وابنة ، فتكون الصيغة فى بنت مقابلة لتاء التأنيث فى ابنة " .

وكأنَّه بذلك يقول لامانع من الجمع بين الرأيين ، حيث استفيد التأنيث من الصيغة ، ومن اختيار التاء عوضاً عن المحذوف .

---

(١) سر صناعة الاعراب ، ١٦٦/١ طبعة البابي الحلبى .

(٢) شرح المفصل ، ٣٩/١٠ – ٤٠ .

وأخذ بهذا القول ابن هشام قائلا (١) : " وتقول فى أُخْت : أَخَوِيّ ، كما تقول فى أَخٍ . وتقول فى بِنْتٍ: بَنَوِيّ ، كما تقول فى ابنٍ ، إذا رددت محذوفَهُ . لقولهم : أَخَوات وبَنَات ، بحذف التّاء والرّدّ فى صيغة المذكّر الأصليّة . وسِرّه أنّ الصيغة كلّها للتّأنيث".

وبناء على ماسبق يتبيّن أنّ حكم الأستاذ الدكتور رمضان عبدالتواب بأنّ النحاة العرب ـ على حدّ تعبيره ـ يرون أنّ التّاء ليست للتأنيث حكم لم ينبن على استقراء تامّ . وأنّه فيه تابع لغيره من القائلين بالثنائية .

العلامة الثانية : ألف التأنيث الممدودة :

عبّر الفراء عن هذه العلامة بقوله (٢) : " ومنها المدّة الزّائدة الّتى تراها فى الضّرّاء والحمراء والصفراء ، وما أشبه ذلك " .

وقد ذكر الشيخ الطّنطاويّ (٣) ثلاثة آراء للصرفيين فى الدال على التأنيث فى المؤنث بألف التأنيث الممدودة وخلاصة تلك الآراء هى :

(١) يرى فريق منهم أنّ الدّال على التأنيث هو الألف الممدودة ، والهمزة بعدها مزيدة ليفرق بها بين مؤنث (أَفْعَل) ومؤنث (فَعْلان) .

(٢) يرى الأخفش أنّ الدّال على التأنيث الألف والهمزة معاً .

(٣) يرى البصريون والكوفيون والزجاج أنّ الدّال على التأنيث هو

---

(١) أوضح المسالك ، ٣٣٧/٤ .
(٢) كتابه المذكر والمؤنث ، ص ٥٧ .
(٣) ينظر : تصريف الأسماء ، ص ١٥٦ .

الهمزة الواقعة بعد الألف الزائدة ، إلاَّ أن البصريين يــــرون أن الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث المقصورة . والكوفيون والزجــاج يرون أَنَّ الهمزة ليست منقلبة عن حرف آخر .

ومن نسبة هذه الآراء إلى أصحابها يتضح الآتى :

- أَنَّ الهمزة هى علامة التأنيث عند البصريّين والكوفيّين .
- وأَنَّ القائل إِنها الألف التى قبل الهمزة لم يسمِّه الشيخ الطنطاوى ولا من نقل عنهم ممن اطلعت عليه كابن جنّي (١) وابن يعيــش (٢). بل إِنَّ الصَّبَّان والخضرى يقولان(٣) : لم يقل بذلك أحد .
- وأَنَّ القائل إِنَّ الألف والهمزة هما علامة التأنيث هو الأخفش كمــا نُسِب إليه .

غير أَنَّه ينسب إلى الكوفيين أَنَّ الهمزة ليست منقلبة عن ألف ، وإِنَّما هــى أصل بذاتها ، وقد تبع الشيخ الطّنطاويّ - فى هذا - ماقاله السيوطيّ (٤) .

وأَمَّا عبارة الفراء بأَنَّها مَدَّةٌ زائدةٌ . فأرى أَنَّه يقصد بها الهمزة المتولّدة عن مد الألف الأولى وقد عبَّر أبوبكر الأنباري عن هذه الهمــزة بقوله (٥) : " مَدَّة التأنيث " وهي عبارة الفراء نفسها .

---

(١) ينظر : المنصف ، ١/١٥٤ .
(٢) ينظر : شرح الملوكي فى التّصريف ، ص ٢٦٩ . وشرح المفصّل ، ٩/١٠ .
(٣) ينظر : حاشية الصبان ، ٤/٧١ . وحاشية الخضرى ، ٢/١٤٦ .
(٤) ينظر : همع الهوامع ، ٢/١٧٠ .
(٥) كتابة المذكّر والمؤنّث ، ص ١٧٧ .

ومن الملاحظ أنَّ الصبَّان(١) والخضرى(١) ومن بعدهما الشيخ الطَّنطاوى نقلاً عن أبي حيان(٢) ينسبون إلى الزجاج أنَّه يرى أنَّ الهمزة غير منقلبة عن أصل كالكوفيين ٠ مع أنَّ عبارته صريحة فى أنَّه مع البصريين ، حيث يقول(٣) : " فإنَّما الأصل فى حمراء أنَّ الثانية التى قد أُبدِلَت همزة لحقت بعد ألف ٠ فالتقى ساكنان ٠ فلم يَجُز حذف الأُولى ؛ لأنَّك لو حذفت من حَمْراء لبقي حَمْرَى مثل سَكْرَى ، فلم يكن بين الممدود والمقصور فرقٌ فأُبْدِلَتْ من الألف الثانية همزة وَمُنِعَ هذا البناء الصرف ، لأنَّك تُرِيد بالهمزة ماتريد بالألف " ٠

والصحيح من الآراء السابقة هو رأي سيبويه ومن تبعه من البصريين٠ وأمَّا الآراء الأخرى فمردود عليها بالآتي (٤) ٠

أمَّا قول من قال : إنَّ الألف هى علامة التأنيث ، والهمزة بعدها للفرق بين مؤنَّث (أَفْعل) ومؤنث (فَعْلان) فمردود بأنَّ علم التأنيث لايكون إلاَّ طرفاً ، ولا يكون حشواً البتَّة ٠

وأمَّا قول الأخفش وهو أنَّ الدَّالَّ على التأنيث فى الاسم الممدود هما الألف والهمزة معاً ، فمردود بأنَّه لايعلم علامة تأنيث على حرفين ٠

وأمَّا قول الكوفيين : إنَّ الدَّال على التأنيث هى الهمزة ، وليست

---

(١) ينظر : حاشية الصبان ، ٧١/٤ ، وحاشية الخضرى ، ١٤٦/٢ ٠
(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ، ٢٩٣/١ ٠
(٣) ماينصرف وما لاينصرف ، ص ٣٢ ٠
(٤) ينظر : سر صناعة الاعراب ، ٩٤/١ طبعة البابي الحلبى ، وشرح الملوكي فى التصريف ، ص ٢٦٧ – ٢٦٨ ٠ وشرح المفصل ، ١/ ٩٥ – ٩٦٠ وتصريف الأسماء للطنطاوي ، ص ١٥٦ – ١٥٧ ٠

منقلبة عن شيء ، فَيَرِدُ عليه أَمْران :

الأول : أَنَّ المعهود دلالته على التأنيث إنَّما هو التاء ، أو الألف دون الهمزة . والألف إلى الهمزة أقرب من التاء فتكون الهمزة منقلبةً عنها .

والآخر : إبدالهم من هذه الهمزة ياء عند جمع الكلمة قالوا : صحراء وصحارى ، ولو كانت أصلا في الكلمة لبقيت في الجمع كما بقيت الهمزة الأصليَّة نحو قُرَّاء وقَرَارِيء . وإبدالهم لها واواً في المثنَّى وجمع المؤنَّث السالم حيث قالوا : صحراوَانِ وصحراوَات . ولو كانت أصلاً لَبَقِيَتْ مثل إنْشَاءَان وإنْشَاءَات .

العلامة الثالثة : ألف التأنيث المقصورة :

عَبَّر الفراء عن هذه العلامة بقوله (١) : " ومنها الياء التي تراها في حُبْلَى وَسَكْرَى وَصُغْرى " . وهي ألف التأنيث المقصورة ، بيد أنَّها تكتب بالياء كما صرَّح بذلك عندما قال(٢) : " وما كان من نعت الذَّكر على (فَعْلَان) ، فالأُنثى فيه مقصورة وتُكْتَبُ بالياء مثل سَكْرى ... " .

وقد استخدم التعبير نفسه المفضَّل بن سلمة (٣) ، وأبوبكر الأنباريّ (٤) . وقد يكون ممَّا شجَّعَهُمْ على ذلك أنَّها مِمَّا يُمَال .

---

(١) كتابه المذكر والمؤنث ، ص ٥٧ .
(٢) المنقوص والممدود ، ص ١٥ .
(٣) ينظر : مختصر المذكر والمؤنث ، ص ٤٣ .
(٤) ينظر : كتابه المذكر والمؤنث ، ص ١٧٤ .

ويختم الفراء كلامه على علامات المؤنث بقوله (١) : " فأمَّا المدة والياء فلا يقعان لمذكر فى حال أبدًا " .

وتبعه - فيما قال - المفضل بن سلمة (٢) ، وأبوبكر الأنباريّ (٣) ، وابن فارس (٤) .

ويرد عليهم جميعًا ماسبق أَنْ ذكرناه من إيراد ابن التّستريّ أسماء مذكرة لحقتها الألف المقصورة ، والألف الممدودة .

---

(١) كتابه المذكر والمؤنث ، ص٥٧ .
(٢) ينظر : مختصر المذكر والمؤنث ، ص٤٣ .
(٣) ينظر : كتابه المذكر والمؤنث ، ص ١٨٠ .
(٤) ينظر : كتابه المذكر والمؤنث ، ص٤٦ .

علة تجرد بعض صفات المؤنثة من التاء :

يقول الفراء (١) : " وأمَّا الهاء فلها ضروب تقع فيها ،فأوَّل ذلك قولهم للرَّجل : (أنت جالس) ، وللمرأة : (أنت جالسة) ، فالهاء هاهنا أدخلت للتأنيث لا يكون غيره ، والقياس فيه مستمر ، أَنْ يفرق بين الفعل (٢) المذكر والمؤنث بالهاء ، إلاَّ أَنَّ العرب قالت : (امرأة حائض) و (طاهر) ، و (طالق) ، و (شاة حامل) ، و (ناقة عائذ) لِلَّتي عاذ بها ولدها ، فلم يدخلوا فيهنَّ الهاء . وإنَّما دعاهم إلى ذلك أَنَّ هذا وصف لاحظَّ فيه للذَّكر ، وإنَّما هو خاص للمؤنث ، فلم يحتاجوا إلى الهاء ، لأَنَّها إِنَّما أدخلت فى (قائمة) و (جالسة) لتفرق بين فعل الأنثى والذكر . فلما لم يكن للذَّكَر فى الحيض والطَّمْث وما ذكرنا حظ ، لم يحتاجوا إلى فرق " .

إذن العلة عند الفراء – لتجرد (حائض) ونحوها من التاء – هى اختصاص المؤنَّث بتلك الصفات ، وهذا التعليل هو تعليل شيخه الكسائيّ(٣) وهو مذهب الكوفيّين (٤) ، وتبعهم أبوحاتم السجستانى (٥) ، وأبوبكر الزبيدى (٦) .

ويجعل الفراء هذه العلة لكلِّ نعت اختُصَّ به المؤنَّث ، فتراه يعلل

---

(١) المذكر والمؤنث ، ص ٥٨ .
(٢) يلاحظ أنه أطلق لفظ (الفعل) على اسم الفاعل كما سبقت الاشارة اليه .
(٣) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ، ٣٠١/٣ .
(٤) ينظر : التبصرة والتذكرة ، ٦٢٩/٢ ، والإنصاف فى مسائل الخلاف ، ٧٥٨/٢ (مسألة ١١١) .
(٥) ينظر: المذكر والمؤنث ،لابن الأنبارى ،ص ١٥٣ – ١٥٤ .
(٦) ينظر : الواضح فى علم العربية ، ص ٢٤٢ .

لبعض ماجاء على (فعول) خالياً من التاء بأنَّه مِمَّا لاحظ للمذكر فيه مثل : نعجة رغوث وحلوبٌ (١) .

ويعلِّل بالعِلَّة نفسها لبعض ماجاء على (مُفْعِل) ـ بضم فسكون ـ بلا تاء نحو امرأة مُذْكِر ومُحْمِق ومُطْفِل (١) .

أَمَّا الخليل (٢) ومن تبعه كالأخفش (٣) ، فيرون أَنَّ علَّة خلو مثل تلك الصفات من التاء هى تأدية هذه الصفات معنى النَّسب ، كلَابِن وتامِر . فحائض وطالق ـ عندهم ـ بمعنى : ذات حيض وذات طلاق . فلو أردت : حاضت أمس ، أو تحيض غداً ، لأدخلت عليه علامة التأنيث . كما تدخلها في قائمة وقاعدة .

ويرى سيبويه (٤) أنَّ هذه الصفات ليست لمؤنث فى الحقيقة ، بل لمذكر مقدر ، فحائض ومرضع ـ عنده ـ على تقدير : إنسانٌ حائضٌ ، وشيءٌ مُرْضِعٌ . وأَمَّا قولهم " زيد نُكَحَة " فعَلَى معنى : زيد نَسَمَةٌ نُكَحَةٌ .

ولم تسلم هذه الآراء من الاعتراضات : فأخذوا (٥) على الفراء وأصحابه أَنَّ ذلك غير مطرد فيما كان مختصًّا بالمؤنث ، لمجيئه فيما يشترك

---

(١) ينظر : المذكر والمؤنث ، ص ٦٤ ، ٦٥ .
(٢) ينظر : الكافية بشرح الرضى ، ١٦٥/٢ .
(٣) ينظر : المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ، ص ١٥٢ .
(٤) ينظر : الكتاب ، ٢٣٧/٣ .
(٥) ينظر : المذكر والمؤنث لابن الأنبارى ، ص ١٤٠ ، ١٤٣ ، والانصاف فى مسائل الخلاف ، ٧٧٧/٢ (مسألة ١١١) ، وشرح الرضي على الكافية ، ١٦٥/٢ ، والنحو الكوفي فى شرح القصائد السبع ، ص ٤٧٣ فما بعدها .

فيه المذكر والمؤنث ، فقالوا : جملٌ بازلٌ وناقةٌ بازلٌ ، ورجلٌ بالغٌ وامرأةٌ بالغٌ ، ورجلٌ سافرٌ وامرأةٌ سافرٌ ، ورجلٌ أيِّمٌ ، وامرأةٌ أيِّمٌ ، ورجلٌ عاشقٌ ، وامرأةٌ عاشقٌ .

وتصدّى أبوبكر الأنباري لدفع هذه الشبهة عن رأي أصحابه الكوفيين ، بأنَّ التّاء التي في (النّاقة) لا توجب التأنيث الحقيقي ، ونظيرها التاء التي في (الشاة) و (العظاءة)(١) ، إذ يُطلقان على المذكر والمؤنّث . فلمّا كان كذلك ، كانت النّاقة بمنزلة البعير . وأنَّ بالغا وسافرا وعاشقاً نعوتٌ مذكّرةٌ وُصِفَ بهنّ الإناث فلم يؤنّثن . وأنَّ أيِّماً وما شاكله كعانِس ، أغلب إطلاقه على النساء ، فصار بمنزلة طالق وحائض . فأخرج أبوبكر ذلك على التغليب . واستدل على التغليب بقولهم : أمير بني فلان امرأة ، وفلانة وصيٌّ بني فلان . وقال : لأنَّ الغالب على الإمارة والوصية أَنْ تكون للرِّجال .

وأخذوا على الفراء أيضاً : أنَّ الاختصاص لو كان سبباً لحذف علامة التّأنيث من اسم الفاعل لوجب أن يكون ذلك سبباً لحذفها من الفعل ،فيقال: المرأة طلقَ ، كما يقال : طالِق .

وتصدّى أبوبكر أيضاً لهذه الشبهة ، ودفعها بأنَّ التّاء لو حذفت من الماضي فقيل : حاض هند . لترتّب عليه أَنْ نقول في المضارع : يطلق هند . وهذا لايجوز ، لأن الياء علامة المذكر فلا يجوز أَنَّ تدخل علامة المذكّر في فعل المؤنّث . لذلك وفّقوا بين الماضي والمضارع .

---

(١) العظاءة : دُوَيْبَّة أكبرُ من الوزغة . ينظر : الصحاح ،٢٤٣١/٦(عظا).

وعلّل غيره بأنّ ذلك " لايلزمهم ، لأنّهم لم يُعمموا فى الأسماء فضلا عن الأفعال " .

وأخذوا على الفراء وأصحابه أيضاً دخول التّاء على بعض تلك الصفات كمُرْضِعة ، وهى من الصفات التى تخص المؤنث . وأجاب عن ذلك ابن الحاجب فقال (١) : " لايلزمهم أيضا لأمرين : أحدهما : انما جعلوه مجوّزا لا موجباً ... الثانى : أنّهم إنّما علّلوا الواقع فى كلام العرب من حائض وطامث فلا يلزمهم التعميم " .

على أنّ الفراء يقول (٢) : " وربما أتى بعض هذا بالهاء فى الشعر، وليس بحسنٍ في الكلام .. " ، ولكنّه عندما عرض لقول اللّه تعالى ﴿ يَوْمَ تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴾(٣) ، قال (٤) : " والمُرْضِعَةُ : الأمُّ . والمُرْضِعُ : الّتي معها صَبِيٌّ تُرْضِعُهُ . ولو قيل في الأمّ مُرْضِعٌ ،لأنّ الرّضاع لايكون إلاّ من الإناث فيكون مثل قولك : طامثٌ وحائضٌ . ولو قيل فى التي معها صبيٌّ مُرْضِعَة،كان صواباً " .

فلعلّ الفراء رجع عن قوله " وليس بحسن فى الكلام " .

وبناء على ماتقدم من كلام الفراء على الآية الكريمة ، يمكن توجيه ماجاء من تلك الصفات بالتاء،فمتى قصد عدم لزوم الصفة للموصوف جاز دخول التاء ، ومتى قصد الوصف الملازم سقطت التاء .

---

(١) الإيضاح فى شرح المفصل ، ٥٥٩/٢ .
(٢) المذكّر والمؤنّث ، ص ٥٨ .
(٣) من الآية (٢) من سورة الحج .
(٤) معاني القرآن ، ٢١٤/٢ .

وأخذ على مذهب الخليل ومن تبعه أَنَّه يلزمهم أَنْ يقولوا : هند قائمٌ ، على معنى هي ذات قيامٍ " فيكون في (قائم) عندهم وجهان ، كما كان في (حائض) وجهان • إذا بني على الفعل قيل : هذه امرأةٌ قائمةٌ ، كما يقال : امرأة حائضة • وإذا لم يُبْنَ على الفعل قيل : هذه امرأة قائم ، على معنى هذه ذات قيام ، كما يقال هذه امرأة حائض ، على معنى هذه ذات حيض • ومن أجاز هذه امرأة قائم فقد خرج عن العربيّة "(١) •

وأُخِذَ على مذهب سيبويه أَنَّه يلزمه أَنْ يقول : هذا امرأة جالس ، ويلزمه أَنْ يقول : الحائض يحيض • على معنى الشخص يحيض • ويلزمه أَنْ يقول : زيد قائمة على معنى : زيد نسمة قائمة •

يقول أبوبكر الأنباريّ : " وهذا كله محال "(٢) •

وبعد فَإِنَّ الجميع مُتَّفِقون على هذه الصفات إِنْ قُصِدَ بها الحدث لحقتها التاء فتكون بمعنى (فعلَتْ) أو (تَفْعَل) • وأراني أميل إلى مذهب الكوفيين لبعده عن التكلف •

مذهب الفراء في نعت المذكر المختوم بالتاء :

يرى الفراء (٣) أَنَّ كلَّ نعت لمذكر دخلته تاء التأنيث لايخلو من أحد أمرين : فإِمَّا أَنْ يكون مدحا فهو مشبَّهٌ بالداهية ، فتكون التاء للمدح

---

(١) المذكّر والمؤنّث ، لابن الأنباريّ ، ص ١٥٢ •
(٢) ينظر : السّابق نفسه ، ص ١٤٩ •
(٣) ينظر : المذكّر والمؤنّث للفراء ، ص ٦٧ •

والمبالغة فى نوعه الّذي وصف به ، نحو راوية وعلّامة . وإما أَنْ يكون ذَمًّا فهو مشبه بالبهيمة ، فتكون التاء للمبالغة في ذمِّه ، نحو قولهم " إِنَّه لَجَخَابَةٌ هِلْبَاجَةٌ فَقَاقَةٌ "(١) .

تعليل الفراء لتساوى بعض الصيغ فى المذكَّر والمؤنَّث :

(أ) صيغة (فعيل) :

يقول الفراء (٢) : " رجل كريم ، وامرأة كريمة ، فيمر القياس بهذا لاينكسر ، حتى ينتهى إِلى امرأة قتيل ، وكف خضيب ، وعنز رمىّ ، طرحوا الهاء من هذا ، لأَنَّه مصروف عن جهته ، وكان ينبغى أَنْ يقول : كف مخضوبة . وامرأة مَقْتُولة ، فصرف إِلى (فعيل) ، وطُرِحت الهاء منه ليكون فرقاً بين ماهو مفعول به ، وبين ماله الفعل . أَلا ترى أَنَّ قولك : كف خضيب ، معناها : خضبت . وامرأةٌ كريمةٌ ، معناها : كرمت . وإِنَّما حُذِفَتِ الهاء أيضا ، إِذا كان وصفاً قد ذكرت قبله أنثاه ، فإِذا أفردت فقلت : مررت بقتيل . وأنت تريد امرأة ، قلت : مررت بقتيلة . وإِنْ أضفتها قلت : قتيلَة بني فلان . ولا تذكرن قبلها اسماً مؤنثاً (هذه) ولا غيرها ، إِنَّما يقولونها إذا أفردوا ، كما قال اللّه عزَّ وجلَّ : ﴿ والنَّطيحة ﴾(٣).."

وهكذا نجد الفراء قد أتى على ماقُرِّر عند الصرفيّين فيما يتعلَّق بصيغة (فَعِيل) ، والّتي بمعنى (فَاعِل) ، وأَشار إِلى ذلك بقوله " وبين

---

(١) الألفاظ الثلاثة بمعنى : الرجل الأحمق الّذي لاخير فيه . ينظر : لسان العرب ، ٢٥٤/١ (جخب) ،و ٣٩٢/٢(هلج)،و ٣٠٩/١٠ (فقق) .

(٢) المذكَّر والمؤنّث ، ص ٦٠ .

(٣) من الآية (٣) من سورة المائدة .

ماله الفعل " ، والتى بمعنى (مفعول) وقد صرَّح بها .

غير أن الطريف فى كلامه أَنْ يعلِّل لتجرُّد الألفاظ الّتي على (فعيل) من التاء ، بأَنَّها صرفت عن جهتها ، لذلك خلت من التاء . وتبعه – فى ذلك – أبوبكر الأنباريّ (١) ، والقاسم المؤدب (٢) .

(ب) صيغة (فعول) :

يقول الفراء (٣) : " ثم يأتى نوع آخر من قولهم : صَبُور ، وشَكُور . فيمرّ فى هذا أنثاه كذكره بغير الهاء . وإِنَّما ألقيت من أنثاه الهاء ، لأَنَّه عدل صابر إِلى صبور ، فلم يكن له فعل يُبنَى عليه ، فترك كالمذكر ، أَلا ترى أَنَّك لاتجد للصبور فعلا ، فَإِنْ قلت : قد صبر ، فذلك للصابر " .

وهذا تعليل آخر يطالعنا به الفراء لتجرد الوصف على (فعول) من التاء للمؤنث . والمراد من تعليلهو" أَنَّ فعولاً بمعنى فاعل كالصبور ،يدل على المبالغة . وبهذا الاعتبار ليس له فعل يبنى عليه ، أَي:يشتقّ منه ابتداءً ، لأَنَّ الوصف المشتقّ من الفعل رأساً يجب أن تكون دلالته على المعنى مساوية لدلالة فعله ، لا أقوى منها ، وإِلاَّ لم يصح أن يكون مشتقاً منه ابتداء ، فلذلك لم يكن للصبور ونحوه فعل يُبْنَى عليه ، لأَنَّ (صَبَرَ)لايدُلُّ على المبالغة الَّتي تدلّ عليها صبور . فكان معدولاً عن صابر "(٤) .

---

(١) ينظر : المذكر والمؤنث ، ص ٤٥١ .

(٢) ينظر : دقائق التصريف ، ص ٨٢ .

(٣) المذكر والمؤنث ، ص ٦٣ .

(٤) السابق نفسه ، ص ٦٣ (هامش ٢) .

وعلّل غير الفراء بقوله (١) " إنّما حذف علم التأنيث منه ، لأنّ العلم لما ظهر فى التركيب الأول وهو صابر ، لم يحتاجوا إلى تبينه فى التركيب الثانى وهو صبور " . وقد أخذ المؤدب بقول الفراء .

وما ذكره الفراء من قاعدة لصيغة (فعول) بمعنى (فاعل) هو الشائع عند الصرفيين . وأمّا إنْ كانت بمعنى (مفعول) فتلحقها التاء كناقة رَكُوبة ، وحَلُوبة . وقد أبَان الفراء عن ذلك بقوله (٢) " ألَا ترى أنّ قولهم : ماعندى حَلُوبة ... تجد معناها ماعندى شاة تَحلُبُ ... وأنّ قولهم : صَبُور وشَكُور ، معناه هو الّذي يصبر ويشكر ، فكرهوا أنْ يُدْخِلوا الهاء فيما له الفِعْل ، وفيما ليس له الفعل ، ففرّقوا بالهاء بينهما " .

(ج) صيغة (مِفْعَال) :

يقول الفراء (٣) : " ثُمّ تقول فى (مِفْعَال) من هذا القول وغيره : امرأة مِحْمَاق ، وَمِذْكَار ، وَمِئْنَاث ، تَلِد الإناث ... ولا يقال من هذا شيء بالهاء ، وذلك أنّه انعدل عن الصفات انعدالاً أشدّ من انعدال صَبُور وشَكُور ، وما أشبهها من المصروف عن جهته ، لأنّه شبيهٌ بالمصادر ، إذَا كان مكسورا ، ولزيادة هذه الميم فيه ، ولأنّه مبنيّ على غير فِعْل " .

وهذا تعليل طريف من الفراء لما جاء من الصفات للمؤنث على (مِفَعالٍ) بغير تاءٍ ، يشارك ماسبقه في كونه مصروفًا عن جهته ، يوافقه

---

(١) دقائق التصريف ، ص ٧٣ – ٧٤ .
(٢) المذكر والمؤنث ، ص ٦٣ .
(٣) السابق نفسه ، ص ٦٧ .

فى أنه مبنى على غير فعل . ويزيد عليه فى أنه " أشبه مصادر الرّباعيّ فى الوزن ، والمصادر تلزم حالة واحدة ، فكذا ماأشبهها "(١) .

ويرى الفراء أَنَّ لحاق التّاء لما جاء على (مفعال) ، ممّا جاء على غير قياس، مثل مطرابة . ولكنّه يوجهه بإرادة المدح أو الذم . وقد سبق أن ذكرناه فى مذهبه فى نعت المذكر المختوم بالهاء .

أما ماجاء على (مُفْعِل) فقد مضى كلام الفراء عليه عند الحديث عن (حائض) وماماثلها .

---

(١) المذكر والمؤنث ، ص ٦٧ (الهامش) .

المقصور والممدود

تمهيـــــد :

أفرد أبوزكريّا المقصور والممدود بكتاب مستقل . وكتابه هذا هـو أقدم(١) مصدر وصل إلينا في هذا الباب كما كان المذكر والمؤنث كذلك . وقد مزج فيه الفراء بين القياسي والسماعي من المقصور والممدود ، وإن كان السماعيّ منهما قد حظي بالقسم الأكبر من مؤلفه . وهذا المنهج هو الذي سار عليه من جاء بعده . ويبدو أنّ هذا المنهج كان يسير عليه أيضاً من تقدّم الفراء كسيبويه الّذي أفرد(٢) مبحثاً للمقصور والممدود تكلم فيه - بإيجاز - عن القياسي منهما ، ثمّ ذكر بعض أمثلة للمسموع .

غير أنّ الفراء،وقد توسع في البيان والتوضيح ، وأكثر من المقيس والمسموع،كان المنبع الذي استقى منه من جاء بعده . إذ عوّل عليه كثير من العلماء في مختلف العصور وبخاصة من أفرد منهم كتابا في المقصور والممدود حيث بدا تأثير الفراء في مؤلّفاتهم جليًّا لايحتاج إلى تدليل . فبعضهم يستخدم عبارات الفراء نفسها كابن السكيت وأبي الطيب الوشاء ، وابن سيده . ناهيك عن ابن ولاد الذي أكثر من النقل عنه وتأثر به أيما تأثر ، حتى جاوز نيفاً وثلاثين موضعا مِمَّا أحصيته . وسنؤيد ماقلناه بالنّصوص فيما يأتي من صفحات .

ومِمَّا ينبغي التنبيه عليه أنّ كتاب أبي زكريا في المقصور

---

(١) ينظر قائمة المؤلفات في المقصور والممدود التي أوردها الأستاذ الدكتور رمضان عبدالتواب في مقدمة تحقيقه لكتاب الممدود والمقصور لأبي الطيب الوشاء .

(٢) ينظر : الكتاب ، ٣/٥٣٦ - ٥٤١ .

والممدود كان حافلا بالمسائل الصرفية التى تتعلق بهما . فقد تحدث عن القياسيّ منهما وهو موضع اهتمام الصرفيّ ، وعرض لكيفيّة تثنيتهما .

وكثيراً ماكان يعرض لبعض مسائل فى جمع التّكسير يذكر مايتصل بها من ضوابط . وسيأتى ذكر أمثلة على ماسبق فى موضعه .

وتتردد كثيرا فى كتابه بعض القواعد الإملائيّة التى تتصل بكتابة المقصور خاصة ، كقوله (١) : " وما كان من المنقوص فكتابه على أصله . إنْ كان من الياء كتبته بالياء ، وجاز كِتَابُهُ بالألف مثل : قَضَى ، يُكْتَبُ بالياءِ والألِف . وما كان من الواو كَتَبْتَهُ بالألف لاغير مثل : خلا ودعا "(٢) .

وقوله (٣) : " والحَيَا : الغيث والخصب مقصور يكتب بالألف وهو من الياء فراراً أنْ يجمعوا بين ياءين ، وذلك أنّ العرب لاتكاد تكتب مثل هذا بالياء ، لأنّ قبله ياء ألا ترى أنّ قولهم خَطَايا وَدَوَايا وَحَوَايا وَمَنَايَا يُكْتَبْنَ بالألِف لِمَكَان الياء التّى قبلها " .

وفي الكتاب كثير من الشواهد يؤيد بها الفراء مايقرره من قواعد . وتتناثر في أثنائه جملة من الأصول(٤) التى عنى بها الفراء ، نحو قوله (٥) : " كلّ صنوف المشى والسير إذا رأيت فى آخره ألفاً فهي مقصورة " . وقوله (٥) : " وكلّ حروف الهجاء ماكان منها على حرفين الثانى منهما ألف يمدّ ويقصر ، من ذلك : الباء والتاء .. " .

---

(١) المقصور والممدود ، ص ٢٣ .

(٢) مثل فى كتابة المقصور بِكِتَابَةِ الفِعْلِ المعتلّ الآخر .

(٣) المقصور والممدود ، ص ٤٠ .

(٤) ينظر : أبوزكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ، ص ٢٦٤ .

(٥) المقصور والممدود ، ص ٣٤ ، ٥٩ .

مصطلحا المنقوص والمقصور :

معلوم أَنَّ مصطلحات (١) المقصور والممدود والمنقوص استقرت على أَنَّ ما آخره ألف لازمة من الأسماء المعربة سُمِّيَ مقصورا ، وما كان آخره منها ياء لازمة مكسوراً ماقبلها سُمِّيَ منقوصاً . وماختِم بهمزة بعد ألف زائدة فهو الممدود .

لكنَّنا سنقف عند مصطلحي المقصور والمنقوص لسببين : الأول: أَنَّ القدماء كانوا يطلقون المنقوص على المقصور وهذا يقتضي البحث عن المراد بالنقص عندهم . والسبب الآخر : أَنَّ ابن ولاد النحوي (٣٣٢ هـ) يرى(٢) أَنَّ المقصور يسمى منقوصاً إذا كان آخره ألفاً منقلبة عن واو أو ياء فقط . أَمَّا المقصور فيطلق على المختوم بألف زائدة أو غير زائدة .

ولتوضيح الأمرين السابقين كان لابد لنا من تتبع المصطلحين منذ زمان سيبويه إلى أن استقرا على ماذكرنا . فسيبويه من النحاة الذين أكثروا (٣) من إطلاق المنقوص على المقصور . ويبيّن وجه تسمية المقصور منقوصاً بقوله (٤) : " وإنَّما نقصانه أَنْ تبدل الألف مكان الياء والواو ، ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر " .

ويتابع (٥) ابن ولاد سيبويه في هذا التعليل . إلاَّ أَنَّ أبا سعيد

---

(١) ينظر على سبيل المثال : شرح المفصل ، ١/٥٥ – ٥٦ ، ٣٦ ، ٣٨ ، وشرح الكافية الشافية ، ١/٢١٥ ، ٢١٦ ، ٤/١٧٦٠ .

(٢) ينظر كتابه : المقصور والممدود ، ص ٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ، ٢/٩٢ – ٩٤ ، ٣/٣٤٢ ، ٣٨٦ ، ٥٣٦ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

(٤) الكتاب ، ٣/٥٣٦ .

(٥) ينظر : كتابه المقصور والممدود ، ص ٤ .

السيرافى (٣٦٨ هـ) يطالعنا بتعليل آخر يقول فيه (١) : " ويقال للمقصور أيضا منقوص ، فأمَّا قصره فهو حبسه من الهمزه ، وأمَّا نقصانه فنقصان الهمزة منه " .

وبعد الاستقراء التام للمواطن التى سمَّى سيبويه فيها المقصور منقوصاً اتضح أنَّ سيبويه ليس على ماقال ابن ولاد من أنَّ المنقوص يطلق على نوع من المقصور . فقد أطلق المنقوص على المختوم بالألف الزائدة والألف المبدلة أيضاً . استمع إليه يقول(٢) : " هذا باب تثنية ماكان منقوصاً وكان عدَّة حروفه أربعة أحرف فزائدا إنْ كانت ألفه بدلاً من الحرف الَّذى من نفس الكلمة ، أو كان زائداً غير بدل : أمَّا ماكانت الألف فيه بدلاً من نفس الحرف فنحو أَعْشى ومَغْزى ومَلْهى ... وأَمَّا ماكانت ألفه زائدة فنحو حُبْلى ومِعْزى ودِفْلى " .

وإذا ماانتقلنا إلى أبي زكريا الفراء فَإِنَّنا نجده قد التزم بالمصطلح الذى استنتجه منه ابن ولاد وهو إطلاق المنقوص على بعض المقصور . وذلك بعد استقراء كتابيه (المقصور والممدود) و (معانى القرآن) . ذلك أنَّه يطلق المنقوص على (عشى وعمى وطوى وصدى ومقتضى ومدعى)(٣) ، أمَّا المقصور فكما يُسَمِّي به (سكرى وغضبى وكسالى وسمانى)(٤) نراه يطلقه أيْضا على (كِوى وقِوى وقُرى وأَسى ورشى)(٥) مِمَّا ألفه مبدلة من أصل .

---

(١) الكتاب ، ٥٣٦/٣ ، هامش ١ .

(٢) السابق نفسه ، ٣٨٩/٣ .

(٣) ينظر : المقصور والممدود للفراء ، ص ٧ ، ٨ ، ١٢ . بتحقيق ماجد الذهبي .

(٤) ينظر : السابق نفسه ، ص ١٢ .

(٥) ينظر : السابق نفسه ، ص ٨ ، ٩ .

ولم يأت فى كتبه المطبوعة أَنَّه أطلق المنقوص على ما آخره ألف زائدة إِلَّا فى مواضع أربعة من كتابه المقصور والممدود ، وهى :

(١) قوله " وما جمعته على (فَعَالَى) أَوْ (فُعَالَى) أَوْ (فَعْلَى) فهو منقوص " .

(٢) وقوله " فَإِنْ كان على (فُعَالَى) وهو اسم واحد فهو منقوص ، يكتب بالياء مثل الحُبَارَى وَجُمَادَى " .

(٣) وَعَلَّق على قول الشَّاعِر : لابدَّ مِنْ صَنْعا وإِنْ طَالَ السَّفَر ، فقال : " نقصها حين احتاج إلى ذلك لِضَرُورَةِ الشِّعْر وهي ممدودة " .

(٤) وقوله : " وكذلك إِن شددت العين منه ينقص مثل الحوّارى وشقّارى وخبَّارى وشبهه " .

ويحدثنا (١) الأستاذ الدكتور أحمد مكى الأنصاريّ عن نسخةٍ تركيَّةٍ لكتاب الفراء المقصور والممدود ، تحمل عنوان (رسالة المنقوص والمقصور والممدود) ، " هكذا بإثبات الكلمتين (المنقوص المقصور) وبدون عاطف بينهما "(٢) . وباستقراء المواضع الأربعة نلاحظ الآتي :

فى الموضعين الأول والثانى عَبَّر الفراء بالنقص فى التحقيقين اللذين اعتمدا على نسخة الظاهرية(٣) ، ولا ندرى ما فى النسخة التركية التى نقل عنها الأستاذ الدكتور أحمد الأنصارى . ولكنَّ النسخة التى اعتمدها الأستاذ الميمنى وردت بعبارة القصر(٤) .

---

(١) ينظر : أبو زكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ، ص ٢٤٩ فما بعدها .
(٢) السابق نفسه ، ص ٢٥١ .
(٣) ينظر : المقصور والممدود ، ص ٤٦ بتحقيق الذهبي . و ص ٣٢ ، ٣٣ بتحقيق عبد الاله نبهان وزميله .
(٤) ينظر : المنقوص والممدود ، ص ١٥ .

وفى الموضع الثالث على الرَّغم من اتفاق النسخة الظاهرية (١) ، وما نقله (٢) الأستاذ الدكتور أحمد الأنصارى من النسخة التركية على التعبير بالنقص ، نرى نسخة الأستاذ الميمنى (٣) أيضاً وردت فيها العبارة بالقصر ، كما أَنَّ أَبا سعيد السيرافي (٤) نقل عن الفراء أَيضاً بعبارة القصر .

أَمَّا الموضع الرابع فقد اتفق تحقيقا النسخة الظاهرية (٥) ، والأستاذ الميمني (٦) مع ماجاء فى كتاب ابن السكيت (٧) من أَنَّ الحوّارى وماشابهها منقوصة . بيد أَنَّ أَبا الطيب الوشاء وابن ولاد أورداها (٨) بالقصر .

فإذا أَضفنا إلى ماسبق :

(١) أَنَّ كتب الفراء كلها كانت مملاة ، كما عبَّر عن ذلك تلميذه سلمة بن عاصم فى قوله (٩) " أَمْلَى الفراء كتبه كلها حفظاً ، لم يأخذ بيده نسخة إلَّا فى كتابين : كتاب (ملازم) ، وكتاب (يافع وَيَفَعَة) .

---

(١) ينظر : المقصور والممدود للفراء ، ص ٤٦ بتحقيق الذهبي . و ص ٦٠ بتحقيق عبدالإله نبهان وزميله .
(٢) ينظر : أبوزكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة ، ص ٢٦٣ .
(٣) ينظر : المنقوص والممدود ، ص ٢٨ .
(٤) ينظر : ضرورة الشعر ، ص ٩٦ .
(٥) ينظر : المقصور والممدود للفراء ، ص ١٣ بتحقيق الذهبي . و ص ٣٣ بتحقيق عبدالإله نبهان وزميله .
(٦) ينظر : المنقوص والممدود ، ص ١٥ .
(٧) ينظر : المقصور والممدود لابن السكيت ، ص ٦٨ . بتحقيق محمد محمد سعيد .
(٨) ينظر : الممدود والمقصور للوشاء ، ص ٣٨ . والمقصور والممدود لابن ولاد ، ص ١٢٩ .
(٩) وفيات الأعيان ، ١٨١/٦ .

وما يتبع الاملاء من إمكان تعبير المملى عليه بعبارة تتفق

وما تأثر به من مصطلح سيبويه .

(٢) أَنَّ منهج الفراء تعميم الحكم على القضايا المتشابهة في أيّ

مصطلح يراه .

... كان إيثارنا لاعتماد ما استنتجه ابن ولّاد قائماً على أساسٍ علميّ ...

وعلى فرض أَنَّ الناسخ كان على صواب ، وأَنّ المملى عليه كان دقيقاً ، وأَنّ

الفراء هو الّذى عبّر في الموضع الرابع بالنقص ، فليس بعيداً أَنْ يكون

أبوزكريا قد سها عن مصطلحه الجديد وعبّر بما شاع من مصطلح سيبويه ،

وهذا شيء نراه كثيراً عند غيره من العلماء ، ولا يقدح في أَنّ الفراء

هو صاحب مصطلح التفريق ولم يسبقه أحد فيه .

... وإذا ماوصلنا إلى ابن جنّي ، فَإِنَّنا نجد بداية الفصل بين مصطلحي

المنقوص والمقصور بما استقر عليه المصطلح الآن ، حيث يقول(١) : " الاسم

المعتل على ضربين : منقوص ومقصور : فالمنقوص : كل اسم وقع في آخره

ياء قبلها كسرة نحو القاضي ... وأَمَّا المقصور : فكل اسم وقعت في آخره

ألف مفردة مفتوح ماقبلها نحو عصا " .

وبذلك يكون ابن جنّي أَوّل من أطلق هذه التفرقة حسب ماتوصلت

إليه . ولعلّه قد أَفاد من إشارة ابن السكيت التى عبّر فيها بالمنقوص

عمّا آخره ياء لازمة ، فعندما تحدث عن قواضٍ جمع قاضية وغواد جمع غادية

وزوان جمع زانية ، قال(٢) : " يكتب هذا كلّه في النّكرة بغير ياء ،

---

(١) اللمع في العربية ، ص ٩٦ ، ٩٩ بتحقيق الدكتور حسين محمد شرف .

(٢) المقصور والممدود لابن السكيت ، ص ١٢٢ .

وفى المعرفة بالياء إذا أدخلت عليه الألف واللام أدخلت الياء فى جميع ذلك المنقوص " .

ولكنّنا نجد أبامحمد الصيمريّ (القرن الرابع) عند تقسيمه للاسم المعتل يصرح بالاسم المقصور ، ويعبّر عن المنقوص بمفهومه ، فيقول (١) : " الأسماء المعتلة ثلاثة أقسام : أحدها ماكان آخره ألف مقصورة نحو عصا ... والثاني من المعتلة : ماكان فى آخره ياء قبلها كسرة نحو : القاضي ... والثالث من المعتلة هى : ستة أسماء مضافة .." .

... ثم استقر بعد ذلك المصطلح على ماصرح به ابن جني ، عند ابن الخشاب (٥٦٧ هـ) (٢) ، وابن يعيش (٦٤٣ هـ)(٣) وابن مالك (٦٧٢ هـ)(٤) وغيرهم (٥) .

وممّا ينبغى التنبيه عليه أنّ أحد الباحثين(٦) فى المصطلح النّحويّ يرى أنّ مصطلح المنقوص كان واضحاً تماماً عند سيبويه ، وقد اجتزأ عبارة سيبويه – ماآخره ياء تلي حرفاً مكسوراً – ليدعم بها رأيه .

وما ذكره من وضوح المنقوص عند سيبويه يصدق على ماكان آخره

---

(١) التبصرة والتذكرة ، ٨٣/١ – ٨٤ . وينظر : ٥٩٧/٢ ، فقد عبّر عن المنقوص بمفهومه .
(٢) ينظر : المرتجل ، ص٤٠ ، ٤٥ .
(٣) ينظر : المفصل ، ٥٥/١ – ٥٦ .
(٤) ينظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ص١١٣ .
(٥) ينظر : النكت الحسان ، ص١٩٤ . وارتشاف الضرب ، ٢٣٥/١ . وشرح التّصريح على التّوضيح ، ٢٢٨/٢ ، ٢٩١ ، وهمع الهوامع ، ٥٣/١ ، ١٧٣. وتصريف الأسماء للطنطاوي ، ص١٦٢ .
(٦) ينظر : المصطلح النحوي ، ص١٤٤ – ١٤٥ .

ألفا . أمّا ما آخره ياء فلم يسمّه سيبويه منقوصاً ، بل جعله تحت عنوان مستقل قال(١) فيه " هذا باب إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً إلى هذه الياء " .

قصر الممدود ومد المقصور :

يقول(٢) أبوزكريا الفراء : " وأمّا قول الشّاعر :

سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غَنَاءُ (٣)

فَإِنَّهُ إِنَّمَا احتاج إليه في الشِّعر فَمَدَّهُ .

وكذلك قوله :

قد علمت أمّ بني السّعلاء

وعلمت ذاك مع الجراء

أن نعم مأكولا على الخواء(٤)

فمدّ جميع هذه الحروف وهي مقصورة لضرورة الشّعر .

---

(١) الكتاب ، ٤١٤/٣ .

(٢) المقصور والممدود للفراء ، ص ٤٤ - ٤٦ بتحقيق الذهبي .

(٣) البيت من الوافر ، ولا يعرف قائله . ينظر : المقصور والممدود لابن ولاد ، ص ١٣١ . والموشح ، ص ٨٤ بتحقيق محب الدين الخطيب . وضرائر الشعر ، ص ٤٠ .

(٤) الأبيات من الرجز ونسبها أبوعبدالله اليزيديّ - في أماليه ص ٦٠ - الى أبي توبة ميمون بن حفص .
وفي القاموس ٤٠٧/٣ (سعل) " السّعلاة والسّعلاء بكسرهما : الغول ، أو ساحرة الجن " وفي ٣١٣/٤ ، ٣١٤ (جرى) " والجارية الشمس والسفينة والنّعمة من الله تعالى والسفينة من النّساء ... وجارية بَيِّنَةُ الجراية والجرى ،والمعنى:مع ذوات الجَرَى ، أي: الصِّبا . على حذف مضاف . وفي ٣٢٨/٤ (خوى) : " الخَوَى : خلو الجوف من الطعام ، ويمدّ ... وَخَوَى كَرَمَى خوىً وخواء : تتابع عليه الجوع ".

وكذلك قوله :

قَدْ كحلت عينــي بِمَلْمُول السَّهــر لابُدَّ مِنْ صَنْعا وَإِنْ طَالَ السَّفَر(١)

نقصها حين احتاج إلى ذلك لضرورة الشعر وهي ممدودة ".

ويقول أيضا(٢): " والبكاء يمد ويقصر ، فمن قصر أخرجه على(فُعَل) ، ومن مَدَّه أَخرجه على(فُعَال). وقَدْ مَدَّه الشَّاعِرُ في بيت وقصره ، فقال :

بَكَتْ عَيْنِـي وَحُـقَّ لَهَـا بُكَاهَـا وَمَا يُغْنِي البُكَاءُ وَلَا العَوِيلُ(٣).

هكذا يتضح أَنَّ الفرَّاء قد أورد من المقصور الغِنَى والجَرَى والخَـوَى وهي مصادر ، وذكر أَنَّها تُمَدُّ فِي الشِّعر فقط . كما أورد السِّعْلى وهي اسـم للغول أو ساحرة الجن ، وذكر أَنَّها تُمَدُّ فِي الشِّعر فقط .

أَمَّا الممدود فقد ذكر منه البكاء مصدراً ، وأجاز فيه القصر فـي السَّعـة حملاً لِ(فُعَال) على (فُعَل) ، ولم يذكر أَنَّ ذلك خاص بالشِّعر . كما ذكـر منه صنعاء اسما ، وخصّ قصره بالشِّعر .

وبناء على ذلك نستنبط أَنَّ مدَّ المقصور عنده خاص بالضرورة الشِّعرية ، سواء أكان هذا المقصور مصدراً أم اسماً . أَمَّا قصر الممدود عنده فهو خاص بالشعر إِنْ كان هذا الممدود اسماً ، وهو جائز إِنْ كان مصدراً وكان له بعـد قصره وزن مستعمل في بابه كالبكاء . فَإِنْ لم يكن له بعد قصره وزن مستعمل في بابه كان ضرورة .

ومن هذه النقطة الأخيرة وهي اشتراطه في قصر الممدود أَنْ يكـــون

---

(١) البيت من الرَّجز ، ولا يعرف قائله . ينظر : المقصور والممدود لابن ولاد ، ص٦٥ . وضرورة الشِّعر ، ص٩٢ ، ٩٦ . وضرائر الشِّعر ، ص١١٦ ، واقتصرت المصادر السابقة على ذكر عجز البيت . وفي القامـــوس ٥٣/٤ (ملل) " المَلْمُول : المكحال " .

(٢) المقصور والممدود للفراء ، ص٤٣ بتحقيق الذهبي .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لكعب بن مالك الأنصاري ، حين بكى حمـزة ينظر : ديوانه ، ص٢٥٢ . ونسب إلى غيره : ينظر : المقصـــور والممدود للفراء ، ص٤٣ (الهامش) بتحقيق الذهبي .

بعد قصره موافقاً لوزن مستعمل فى بابه استنبط العلماء بعده أنّه لايجيز قصر حمراء ، لأنّ مذكرها أحمر ، كما فعل أبوسعيد السيرافي(١) ، وابن الأنباريّ (٢) ، وابن عصفور (٣) ، والآلوسي (٤) .

وأورد عليه ابن الأنبارى (٥) وغيره (٦) قصر الأطباء والعدّاء (بتشديد الدال) والالتواء والاهداء فى الشّعر ، وكلها قياسية فى أبوابها بالمدّ .

كما أورد عليه البغداديّ (٧) قصر صهباء فى الشّعر أيضاً ، إذ مذكرها فى الأصل أصهب مع أنّها اسم للخمر .

وما أوردوه على الفراء مردود ، حيث أجاز هو فى الضرورة قصر الأسماء كصنعاء . والأطباء والعدّاء والصّهباء ـ بعد نقلها من الصفات ـ من الأسماء ، أمّا الالتواء وما بعده فهي مصادر .

وابن سيده (٨) ينسب إلى أبي زكريا أنّه يرى قصر البُكاء خاصاً بالضرورة الشّعرية ، مع أنّ كلام الفراء صريح فى جواز ذلك فى السّعة والشّعر على سواء .

---

(١) ينظر : ضرورة الشعر ، ص ٩٢ .
(٢) ينظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ، ٧٤٦/٢ مسألة رقم (١٠٩) .
(٣) ينظر : ضرائر الشعر ، ص ١١٨ .
(٤) ينظر : الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر ، ص ٥٧ .
(٥) ينظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف ، ٧٥٣/٢ مسألة رقم (١٠٩) .
(٦) ينظر : ضرورة الشّعر ، ص ٩٥ ، ٩٦ . وضرائر الشّعر ، ص ١١٩ .
(٧) ينظر : خزانة الأدب ، ٤٨٦/٤ .
(٨) ينظر : المخصص ، ١١٠/١٥ .

أمَّا مانسبوه إليه في مَدِّ المقصور من أنَّه لايجيز مدّ مثل سكرى وغضبى لأن مذكرهما سكران وغضبان يوجبان قصر مؤنثهما . بعكس مَدّ الرحا والعصا لوجود مثلهما كسماء وعطاء . فلا أجد فيما وقفت عليه من كلام الفراء مايصحح هذه النسبة ، على الرَّغم من أنَّ أباسعيد السيرافيّ وابن سيده وابن الأنباريّ يثبتون ذلك (١) . بل يفرع الألوسي(٢) والشيخ الطنطاوي (٣) على ذلك أنَّه يجيز مدّ مالايخرجه المدّ إلى ماليس في أبنيتهم فيجيز مدّ مِقلى بكسر الميم لوجود مفتاح ، ويمنع مدّ مُولَى لعدم (مَفْعَال) بفتح الميم . ويجيز مَدّ لِحى بكسر اللام لوجود جِبَال وهي جمع . ويمنع مَدّ لُحى بضم اللام لِندرة (فُعَال) جمعاً .

وقد يكون ذلك منهم قياساً على قصره الممدود واشتراطه فيه . فهل وجد هؤلاء العلماء كلاماً للفراء في غير مارجعنا إليه ؟ .

على كل حال ، الفراء يخالف النحاة كما سبق في قصر الممدود، وليس الأمر كما ذكر(٤) الأستاذ الدكتور أحمد الأنصارى من أنَّ الفراء لم يخرج على إجماع النّحاة في هذه المسألة ، وأنَّ البغدادي ومن روى عنهم قد التبس عليه أو عليهم رأى الفراء بمن سواه . إلى أن يقول (٤) : " إن كان هناك مروى حقا، إذ إنّنى لم أعثر عليه حتى الآن على كثرة ما استقصيت" .

فالبغداديّ لم يكن الوحيد الذى نسب إلى أبي زكريا الاشتراط في

---

(١) ينظر : ضرورة الشعر ، ص ٩٤ . والمخصص، ١١١/١٥ . والإنصاف في مسائل الخلاف، ٧٤٦/٢ مسألة رقم (١٠٩) .

(٢) ينظر : الضرائر ومايسوغ للشّاعر دون الناثر ، ص ١٨٢ .

(٣) ينظر : تصريف الأسماء ، ص ١٨٠ .

(٤) ينظر : أبوزكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة،ص٢٦٣ - ٢٦٤ .

قصر الممدود ، بل سبقه أبوسعيد السّيرافيّ وابن سيده وابن الأنباريّ وابن عصفور كما سبق بيانه ٠

أمّا مدّ المقصور فأصحاب الفراء الكوفيون يجيزونه بلا اشتراط مؤيّدين مذهبهم بالقياس والسّماع ٠ ولم يجزه جمهرة البصريين(١) ٠ وعزي إلى الأخفش (٢) وابن خروف (٣) القول بمذهب الكوفيين ٠

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٧٤٥/٢ مسألة رقم (١٠٩) ٠

(٢) ينظر : ضرورة الشعر ، ص ٩٤ ٠

(٣) ينظر : ضرائر الشعر ، ص ٤١ ٠

المقصور والممدود القياسيان :

وضع الفراء لهما مصطلحا خاصا حيث أطلق عليهما اسم " مايعرف بالتحديد والعلامات " . وذكر عدداً من الضوابط التى يعلم بها القياسي من المقصور والممدود . وإن كانت – بوجه عام – لم تخرج عما قرره سلفه سيبويه ، ثم تلقفها النحاة من بعدهما .

وهاك نصوص أبي زكريا فيما يتعلق بالمقصور القياسى :

(١) " من ذلك المصدر فى (أَفْعل) الَّذى أنثاه (فَعلاء) فهو منقوص . من ذلك : عَمِى عَمىً ، وَعَشِي عَشَىً ، وطَوِى طَوىً ، وصَدِى – من العطش – صدىً . فعلى هذا أكثر الكلام "(١) .

كان المنتظر من الفراء فى هذا النص أَنْ يسير على نسق سيبويه (٢) فى التقعيد لهذا الموضع فيذكر مصدر الفعل الثلاثى المكسور العين المعتل اللام سواء كان الوصف منه على (أفعل) (فعلاء) أو (فعلان) (فعلى) ، أو على (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين . ثم يمثل بما مثل به ... غير أَنَّه نَصَّ على مصدر الفعل الذى وصفه على (أفعل) (فعلاء) ثم مثل له بعَمِى عمىً ، وعَشِي عشىً . وليته توقف عند هذا بل عطف عليهما طَوِى طوىً ، وصَدِى صَدىً ، وهما غير داخلين فى الضابط الذى صَدَّر به كلامه فليس الوصف منهما على (أفعل) (فعلاء) . ولا يعدو أَنْ يكون مردّ ذلك إما لسهو ، وإما لسقط فى المخطوطة بين تمثيله بعشىً ، وتمثيله بطوىً .

---

(١) المقصور والممدود ، ص٢٣ ، ٢٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ، ٥٣٧/٣ ، ٥٣٨ .

على أننا نلمح من قوله " فعلى هذا أكثر الكلام " أنه يحترز بهذه العبارة عمّا خرج على هذا الضابط من نحو " خَزِي يخزى خزياً فهو خزيان ، وَرَوِيَ يَروى ريّا فهو رَيّان " مِمّا ذكره الرَّضِي (١) بعده .

(٢) " وما كان من اسم مؤنث من الواو مثل : إسوة وأُسىً ، ورشوة ورُشىً فإنك تجمعه منقوصاً ، وتردّه فى الجمع إلى ضم أوله فتقول : رِشوة ورُشىً ، وَكِسوة وَكُسىً يكتب بالياء مقصوراً ، وأصله الواو للضمة التى فى أوّله . وربما كسروا أوّله فى الجمع فيقال : كِسىً ، وَرِشىً فيبنى جمعه على واحدته ويكتب بالياء . وما كان من ذوات الياء ، فإنْ كان أول واحدته مضموماً ضممت أوّله فى الجماع وكتبته بالياء مثل : مُدْيَة ومُدىً ... فإنْ كان أول واحدته مكسوراً جمعته بكسر أوله وكتبته بالياء مثل : حلية وحلى ولحية ولحى ... "(٢) .

وفى هذا النّص يذكر من قواعد المقصور ماجمع على (فُعَل) - بضم الفاء وكسرها مع فتح العين - من معتل اللام ، وكان مفرده على (فعلة) بضم الفاء وكسرها مع سكون العين وإعلال اللام . وهكذا ترى أبازكريا قد فصل الكلام فيما يتعلق بهذه القاعدة حتى تناقلها بنصها تقريباً من جاء بعده كابن السكيت (٣) ، وأبى الطيب الوشاء (٤) ، وابن ولاد (٥) .

ثم إننا نجد الفراء يردد - فى غير موضع - دلالة الحركة على

---

(١) ينظر : شرح الشافية ، ٣٢٦/٢ .
(٢) المقصور والممدود ، ص ٢٧ .
(٣) ينظر : كتابه المقصور والممدود ، ص ٥١ .
(٤) ينظر : كتابه الممدود والمقصور ، ص ٣٥ .
(٥) ينظر : كتابه المقصور والممدود ، ص ١٢٨ .

الحرف المحذوف كما فى قوله : " وأصله الواو للضمة التى فى أوله ".
وسنعرض له فى مبحث الحذف إنْ شاء الله .

(٣) " وما كان من اسم فيه ميم مفتوحة زائدة فهو من الواو والياء مقصور يكتب بالياء فى النوعين مثل : المقضى والمثوى . وكذلك كل مصدر فيه زيادة من الفعل إذا كانت فيه الميم فهو منقوص مثل : مقتضى ومدّعى ومستقضى ومستدعى ومنتهى . وكل ميم مضمومة وإنْ لم يكن فى فعلها زائد غيرها فهو منقوص مثل : معطى ومقصى . وكذلك كله لا اختلاف فيه يكتب بالياء "(١) .

يبين الفراء هنا أنَّ اسم الزمان والمكان من الثلاثى الناقص مقصور ، وكذا اسم المفعول والزمان والمكان والمصدر الميمى من غير الثُّلاثىّ الناقص . كما أوضحه سيبويه (٢) من قبله .

وإنْ لم نجد عند الفراء ولا عند سيبويه تصريحا بتلك المصطلحات لعدم استقرارها كما بيّنّا ذلك فيما سبق .

ويتابع أبازكريا فى عبارته ابن السكيت (٣) ، ونفطويه (٤)، وابن ولاد (٥) .

(٤) " وما كان من نعت ، المذكر منه (فعلان) ، والأنثى منه

---

(١) المقصور والممدود ، ص ٣٢ .
(٢) ينظر : الكتاب ، ٥٣٦/٣ .
(٣) ينظر : كتابه المقصور والممدود ، ص ٤٧ .
(٤) ينظر : كتابه المقصور والممدود ، ص ٢٣ .
(٥) ينظر : كتابه المقصور والممدود ، ص ١٢٦ .

(فعلى) فهو مقصور يكتب بالياء مثل : سكرى وغضبى وعطشى "(١) .

ويتابعه نفطويه (٢) .

(٥) " وما جمعته على (فَعالى) ، أو (فُعالى) ، أو (فَعْلى)
فهو مقصور يكتب بالياء . من ذلك : كَسالى وكُسالى ، وسَكَارى وسُكارى ، وصَرْعَى وأَسْرى وأَسَارى " (٣) .

ويبيّن قاعدة الجمع على هذه الصيغ فى موضع آخر سنتحدث عنه عند كلامنا على الجموع، إنْ شاء الله . ويتابع الفراء أبو الطيب (٤)، وابن سيده (٥) الذى استدرك هذه القاعدة على سيبويه نقلا عن الفراء ، وكذا القاعدة التى تليها .

(٦) " فإنْ كان على (فُعَالى) وهو اسم واحد فهو مقصور يكتب بالياء مثل : حُبَارى وجمادى وذُنَابى الطّائر ، وسُمَانى - خفيف - وهو واحد ، يقال للواحد سماناة ، وسمانى واحدة وتكون جمعا . وكذلك إنْ شددت العين منه ينقص مثل : الحوّارى وشقّارى وخبّازى وشبهه تقول : خُبّازى فاعلم "(٦) .

(٧) " وكل صنوف المشى والسير إذا رأيت فى آخره ألفاً فهى

---

(١) المقصور والممدود ، ص ٣٢ .
(٢) ينظر : كتابه المقصور والممدود ، ص ٢٣ .
(٣) المقصور والممدود ، ص ٣٢ .
(٤) ينظر : كتابه المقصور والممدود ، ص ٣٨ .
(٥) ينظر : المخصص ، ١٠٩/١٥ .
(٦) المقصور والممدود ، ص ٣٣ .

مقصورة تكتب بالياء مثل القَهْقَرى وهى مِشْيةٌ إلى خلف ، والخَوْزَلى - والبَشَكَى، والهيذبى ، فالخَوْزَلى مشية فيها تفكك والبَشَكى والهيذبى السرعة "(١) .

يطالعنا الفراء فى هذا النص بقاعدة لم أجدها عند سابقيه - فيما اطلعت عليه - وتناقلها بعض النحاة من بعده كأبى الطيب (٢) ، وابن ولاد (٣) ، والرضى (٤) .

(٨) " وما كان من مصدر على مثال (الفعّيلى) مثل الهِزّيمى والخِطّيبى فهو مقصور يكتب كله بالياء .. "(٥) .

سبق الكلام على هذا المصدر فى موضعه من مبحث المصادر،ورأى الفراء وشيخه الكسائى فيما جاء على هذا الوزن .

... هذه مجمل الضّوابط الّتي ذكرها الفراء للمقصور القياسى .

أما الضوابط التى ذكرها للممدود القياسيّ فقد توسّع فيها أكثر من سيبويه ، وإليك ماذكره :

(١) " إذا كان المصدر من فعل زائد مثل (الانفعال) ، و (الاستفعال) ، و (الافتعال) ، و (الإفعال) ، فكله ممدود . من ذلك : الاستخفاء ، والانتهاء ، والادّعاء ، والإعطاء ، والإرجاء " (٦) .

---

(١) المنقوص والممدود ، ص ١٦ .
(٢) ينظر : كتابه الممدود والمقصور ، ص ٣٩ .
(٣) ينظر : كتابه المقصور والممدود ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .
(٤) ينظر : شرح الشافية ، ٣٢٧/٢ .
(٥) المقصور والممدود ، ص ٣٤ .
(٦) السابق نفسه ، ص ٢٤ .

ويلاحظ أَنَّ الفراء أهمل(١) مثال (الانفعال) كالانجلاء والانقضاء .

(٢) " ومن ذلك أَنْ يصرف (التفعيل) إلى التفعال) فتمده كقولك : التقضاء ، والترماء ، والتّمشاء "(٢) .

وأبوزكريا يؤكّد هنا مذهبه ومن تبعه من الكوفيين فيما جاء من المصادر على (التَّفعال) مما سبق بيانه فى المصادر .

(٣) " وما كان من الأصوات اسماً موضوعاً ، فأكثر ماجاء ممدوداً مضموماً أوّله ، وربما كُسِر . من ذلك : الدعاء ، والرغاء ، والبكاء ، والمكاء وهو الصفير . ومن مكسوره : النّداء والغِناء من الصَّوت . وقد سمعنا النُّداء ـ بضم النون .. "(٣) .

فالاسم الموضوع الذى أطلقه الفراء يريد به المصدر ، وقد سبق ـ كما بينّا ـ أَنْ أطلقه على المصدر الصناعى ، وعلى ماجاء من المصادر بزنة (التفعال) كالتلقاء . أما سيبويه(٤) فيصرح بمصدريَّة ماكان من الممدود مضموم الأول .

ويتابع الفراء ابن السِّكِّيت (٥) في العبارة نفسها .

(٤) " وما كان من جمع من الواو والياء على (أَفْعال) فهو

---

(١) نبّه إلى ذلك الأستاذ عبدالعزيز الميمنى بحاشية المنقوص والممدود، ص ١٢ هامش ١ .

(٢) المقصور والممدود ، ص ٢٤ .

(٣) السابق نفسه ، ص ٢٥ .

(٤) ينظر : الكتاب ، ٥٤٠/٣ .

(٥) ينظر : كتابه المقصور والممدود ، ص ٧٨ .

ممدود مثل : آباء وأبناء وأحياء "(١) ٠

ويتابعه ابن ولاد (٢) ٠

(٥) " وما كان من جمع (فَعْلة) من الياء والواو على (فِعَال) كان ممدوداً مثل ركوة وركاء ، وشكوة وشكاء ، وفروة وَفِرَاء ، وغلوة وَغِلاء ... "(٣) ٠

وما ورد من هذا الجمع مقصوراً فهو من المسموع كقَرية وَقُرى " جاءت على غير القياس بضم القاف ، وكان ينبغى أَنْ تجمع قِراء "(٣) ٠

والفراء هنا يسير مع سيبويه (٤) فيما قال ٠ ويتابعهما ابن السكيت (٥) وابن خالويه (٦) ٠

ثم يواصل أبوزكريا كلامه على الجمع بزنة (فِعال) فيقول(٧) : " وماجمع من (فعيل) ، أو (فعال) ، أو (فعول) على (فعال)مد أيضا مثل قولك: قصير وقصار وكريم وكرام ، مثال هذين من الياء والواو ممدود يكتب بالألف".

يلاحظ ـ فيما سبق ـ أَنَّ الفراء قصر حديثه على جمع (فعيل) على (فِعَال) مِمَّا كان صحيح الآخر ٠ ولم يمثّل لمعتل اللام (٨) ٠

---

(١) المقصور والممدود ، ص ٢٥ ٠

(٢) ينظر : كتابه المقصور والممدود ، ص ١٣٤ ٠

(٣) المقصور والممدود ، ص ٢٦ ٠

(٤) ينظر : الكتاب ، ٥٧٨/٣ ، ٥٩٣ ٠

(٥) ينظر كتابه : المقصور والممدود ، ص ٥٠ ٠

(٦) ينظر : ليس فى كلام العرب ، ص ٨٢ ٠

(٧) المقصور والممدود ، ص ٢٧ ٠

(٨) ينظر : المنقوص والممدود ، ص ١٣ (هامش ٤) ٠

ثمَّ عاود الحديث مرَّة أخرى عن جمعين آخرين لـ (فَعِيل) ، قال فيهما (١) " وأكثر ما يجمع من الواو والياء على (أَفْعِلاء) يمدّ ويكتب بالألف ، من ذلك : وَليّ وأَولياء ، وغَنيّ وأَغْنِياء ، ودعيّ وأَدْعياء . وإنْ جمع على (فُعَلاء) مدَّ أيضاً وكتب بالألف مثل : شُركاء وضُعَفاء ، وقلّ ما يأتى على هذا الجمع من الياء والواو وقد قالوا : نفىّ ونُفَواء من نفيت الشىء أنفيه نفياً ونفوا فترد ياءه إلى الواو " .

ولن نناقش الفراء فيما قرر من قواعد جمع التكسير فى هذا الموطن، وسيأتى فى بابه إن شاء الله .

وما يعنينا هنا هو أنَّ أبا زكريا قد عرض لأنواع ثلاثة من جموع التكسير كلها من الممدود القياسىّ هى (فِعَال) و (فُعَلاء) و (أَفْعِلاء) جمعاً لـ (فَعِيل) إذا كان معتل اللام .

(٦) " وَإِذَا كانت (فُعَلاء) اسماً واحداً ليس بجمع كانت ممدودة من السالم ومن الياء والواو مثل : النُّفَساء ، والعُشَراء ، والمُطَواء، والعُرَواء (وهى الرِّعدة) . والعُشَراء : النَّاقة أتى عليها من يوم حملت عشرة أشهر . والمطواء من الحمى التى تأخذ فى الظهر فيتمطى صاحبها . والعرواء : الرِّعدة التى تعتريه شيئا بعد شىء .. "(٢) .

ثم يختم كلامه بقاعدة لهذا النوع من الممدود القياسىّ فيقول : " وكل ما جاءك فى آخره ألف مضموماً أوله على هذا المثال فهو ممدود ،

---

(١) المقصور والممدود ، ص ٢٨ .

(٢) السابق نفسه ، ص ٢٨ ، ٢٩ .

إلاَّ ثلاثة أحرف جئن نوادر من ذلك : الأُرَبى : وهى الداهية ، مقصـــورة ، والأُدَمَى : اسم موضع ، وشُعَبى : بلدة ، مقصورات "(١) .

يتلخص هذا الموضع من قواعد الممدود القياسى فى أنَّ ماكان مـــن الأسماء المفردة مضموم الأول على مثال (نُفَساء) و (مُطَواء) فَإنَّــــه ممدود . باستثناء بعض ألفاظ ، ذكر الفراء منها ثلاثة ، وتابعه ابـــن ولاد(٢) .

وزاد غيره(٣) ألفاظاً آخرى مثل : جُنَفى اسم موضع ، وَجُعَبى وهى النملـــة العظيمة التى تعض ... الخ .

(٧) " وما كان من اسم على مثال (حمَّاد) و (عبَّاد) ،وَ(فَعَال) ، أَوْ (فِعَال) ، أو (فُعَال) فهو ممدود يكتب بالألف مثل : الحــــذَّاء ، والشَّواء ، والسَّقاء ... و (الفَعَال) مثل غطاء ورجاء . و (الفِعـــال) مثل غطاء وخفاء . و (الفعال) مثل الدُّعاء والرُّغاء "(٤) .

فى هذا النص عرض أبوزكريا لعدد من قواعد الممدود القياسى هى :

- النسب على زنة (فعَّال) من معتل اللام . وقد فهم من تمثيله أنَّـه يريد النسب لا صيغ المبالغة . ويتابعه ابن السكيت وغيره(٥) .

---

(١) المقصور والممدود ، ص٢٩ .
(٢) ينظر كتابه : المقصور والممدود ، ص١٣٥ .
(٣) ينظر : اصلاح المنطق ، ص٢٢١ ، والمخصص ، ١١٠/١٥ ، وخزانـــة الأدب ، ١٨٩/٢ .
(٤) المقصور والممدود ، ص٣١ ، ٣٢ .
(٥) ينظر : المقصور والممدود لابن السكيت ، ص٥٦ ، والممدود والمقصور للوشاء ، ص٣٣ ، والمقصور والممدود لابن ولاد ، ص١٣٦ .

- مفرد (أَفْعِلَة) ، سواء أكان المفرد (فعالا) مفتوح الفاء أم مكسورها . وإنْ لم يصرح الفراء بهذه القاعدة إلَّا أَنَّ أبا الطيب الوشاء أبان عنها بقوله(١) : " وكذلك كل ماكان على مثال (فِعَال) و (فَعَال) وجمع على (أَفْعلة) فهو ممدود " .

- مصدر الفعل اللازم الدَّال على صوت كالرغاء ، وقد سبق الحديث عنه .

(٨) " ما كان من نعت لذكر على (أفعل) فَإِنَّ أنثاه إِذا كانت على (فَعْلاء) ممدودة يكتب بالألف مثل حمراء وسوداء وبيضاء وأشباه ذلك "(٢) .

تابعه ابن ولاد(٣) . ويلاحظ أَنَّ الفراء احترز بقوله : إِذَا كانت أنثاه على (فعلاء) مما ورد مؤنثه على غير (فعلاء) نحو أَرْمل وأرملة مِمّا مؤنثه بالتاء . وَآدَر وأَمْرد مِمّا لا مؤنث له .

(٩) " ماكان جمعاً واحدته تؤنث مثل : شجرة وقصبة ... يجمع بزيادة الألف فى آخره فهو ممدود يكتب بالألف مثل :شجرة وشجراء ، وقصبة وقصباء ... "(٤) .

وسار على طريقته أبو الطيب الوشاء(٥) ، حيث أطلق الجمع على

---

(١) الممدود والمقصور ، ص٣٣ .
(٢) المقصور والممدود للفراء ، ص ٣٢ .
(٣) ينظر كتابه : المقصور والممدود ، ص ١٣٥ .
(٤) المقصور والممدود ، ص٣٣ .
(٥) ينظر كتابه : الممدود والمقصور ، ص ٣٤ .

(شَجْراء) و (قَصْباء) ، على الرَّغم من أَنَّهما اسما جمع (١) لا جمع .
والفراء هنا يعبر عن مذهبه إذ يرى أَنَّ " كلّ ماله واحد من تركيبه سواء أكان اسم جمع كباقر وركب ، أو اسم جنس كتمر وردم فهو جمع وإلا فلا " (٢).

والأخفش (٢) يذهب إلى ذلك أيضاً إلاَّ أَنَّه يطلق الجمع على اسم الجمع فقط .
وكلاهما - أعنى الفراء والأخفش - يخالف سيبويه (٣) فيما ذهبا إليه .

... وبعد فهذا ماوقفنا عليه من قواعد المقصور والممدود القياسيين ، ولا ندعى أَنَّ الفراء قد حصرهما فذاك أمر لم يفعله نحوى من قبله ولا من بعده . ولكنهم يكتفون بذكر القاعدة العامّة فى المقيس منهما كما فعل ابن ولاد عندما قال (٤) : " وملاك هذا الباب (يعنى المقيس من المقصور والممدود) أَنْ تقيس النظائر والأشباه فتحمل الحرف على ما قاربه فى المعنى كما فعلت فى الأصوات والأدواء . وتحمله على ماشاكله فى الوزن كما فعلت فى المصادر . وإِنْ كان جمعا نظرت ماواحده . وإِنْ كان واحداً نظرت ماجمعه . وإِنْ كان مؤنثاً نظرت إِلى مذكره كما فعلت فى (أَفْعَل) و (فَعْلاء) ، و (فَعْلان) و (فُعْلى) . وإِنْ كان مصدراً نظرت إِلى فعله وفاعله فَإِنَّك تستدل بذلك على الحرف إن كان مقصورا أو ممدوداً إِنْ شاء الله " .

وما فصَّله ابن ولاد كان يشير إِليه الفراء حينما ينظر المقيس من المقصور والممدود بالصحيح كما مر بنا .

---

(١) ينظر : الممدود والمقصور ، هامش (٤) .
(٢) شرح الكافية ، ٣/٣٦٧ بتحقيق يوسف حسن عمر .
(٣) ينظر : الكتاب ، ٣/٦٢٤ . وأبنية الصرف فى كتاب سيبويه ، ص ٣٣٥ - ٣٣٦ .
(٤) كتابه : المقصور والممدود ، ص ١٣٦ .

المقصور والممدود السماعيان :

خصّص الفراء قسماً كبيراً من مؤلفه في المقصور والممدود بالمسموع عن العرب ، ولأنّ هذا القسم يحظى باهتمام اللغويّين فنحيل إلى ماذكره في كتابه .

ومن أمثلتهما السماعيّة فيه : الفَتَى ، والثَّرَى ، والحَيَا . ومن الممدود السماعي : الفَتَاء ، والثَّرَاء ، والحَيَاء .(١)

(١) ينظر : المقصور والممدود ، ص (٣٦ ، ٣٧ ، ٤٠) .

الجمع

كثيرًا مايشير ابن مالك،وغيره إلى مخالفة الفراء الصرفيين في باب الجمع ، من حيث جواز القياس عنده على المسموع من كلام العرب • فنجد ابن مالك يردّد عبارة (خلافًا للفراء) في أكثر من موطن •

وفهم من ذلك تفرّد أبي زكريا بآراء في جموع التكسير ، منها مايتعلّق بالأوزان ، فقد أضاف أوزانًا أُخَر لأبنية جموع القِلّة ، ومنها مايتعلّق بالقياس على ما ورد من كلام العرب •

وقبل أَنْ نشرع في ذلك يَجْمُل بنا أَنْ نتعرّف مفهوم الجمع عند الفراء،فله دلالة خاصة عنده • فالجمعية (١) – عنده – تثبت بالدّلالة على أكثر من اثنين ، وأَنْ يكون له واحد من لفظه ، لذلك لايلتفت إلى التّسْميات ، والتّقْسيمات التي عُرفت عند الصرفيين ، كاسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي ••• إلخ •

فبدلالته على أكثر من اثنين ، وله واحد من لفظه ، يطلق عليه مصطلح (الجمع) •

استمع إليه وهو يتحدّث عن كلمة السحاب فيقول(٢) : " السّحاب وإنْ كان لفظه واحدًا ، فإنّه جمع ، واحدته سحابة " • ويطلق(٣) الجمع أيضًا على البقر،والحصى،ممّا له واحد من لفظه •

---

(١) ينظر : تسهيل الفوائد ،ص٢٦٧ ،وشرح المفصل ،٧١/٥ ،ونسبه ابن يعيش إلى الكوفيين • وبغية الطّالب في الردّ على تصريف ابن الحاجب ٨٥/٢ ،وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ، ١٠٢٨/٣ •

(٢) معاني القرآن ، ٦٠/٢ •

(٣) ينظر : المذكر والمؤنث ، ص٦٩ •

أما نحو رَكْب ، وصَحْب ، فاسم جمع عند سيبويه (١) ، ويصغّره على لفظه ، وأمّا الأخفش (٢) فيسمّيه جمعًا،ويصغّره على مفرده ، وأمّا الفراء فيسمّيه جمعًا كالأخفش ، غير أنّه يصغّره على لفظه،كسيبويه .

ويعبّر عمّا لا مفرد له،بنحو قوله (٣) : " التّراب لا واحد له " .

مصطلح الجمع عند الفراء

يستخدم الفراء مصطلح (الجمع) في أكثر كلامه على الجموع ، ويعبّر بالجِمَاع أحيانًا ، كقوله (٤) " الكِسَفُ الجِمَاعُ " . كما فعل ذلك سيبويه (٥) مِنْ قبله ، والأخفش (٦) معاصره ، وابن السكيت (٧) من بعده .

ويعبّر عن جموع القِلّة بمشتقات القِلّة ، كما يعبّر بالكثرة ومشتقّاتها،عن جموع الكثرة . فيقول(٨) : " والجمع القليل : آحاد "، ويقول(٨) : " وأَرْمِضَة،لأقلّ العدد " ، وفي جمع الكَبِد جمع كثرة يقول(٩) :

---

(١) ينظر : الكتاب ، ٣/٣٧٨ ، ٤٩٤ ، ٦٢٤ .
(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش ، ٢/٢٨٩ - ٢٩٠ ، ٥٠٤ ، والتّبصرة والتّذكرة ، ٢/٦٧٩، وشرح المفصل ، ٥/٧٧ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ٣/٦٩٧ - ٦٩٨ .
(٣) معاني القرآن ، ٢/١٢٥ ، ١٧١ .
(٤) السابق نفسه ، ٢/١٣١ ، وينظر : ص ٥ ، وكتابه المقصور والممدود، ص ٢٧ .
(٥) ينظر : الكتاب ، ٣/٢٣٩ ، ٣٧٩ ، ٤١١ .
(٦) ينظر : معاني القرآن للأخفش ، ٢/٢٨٩ .
(٧) ينظر : إصلاح المنطق ، ص ٣٦٣ .
(٨) الأيام والليالي والشهور ، ص ٣٣ ، ٤٥ ، وينظر : المذكر والمؤنث للفراء ، ص ٧٦ .
(٩) المذكر والمؤنث للفراء ، ص ٧٥ ، ٧٦ ، ٩٦ .

" والكثيرة : الكُبُود " . وعن جمع السَّاق - مؤنثة - يقول(١) : " فإذا كثُرت فهى السُّوق " . ، ويقول (٢) : " ورَمَاضِين،لأكثر العدد " . وعن جمع السبت يقول (٢) : " والكثير السُّبُوت ، وهي أكثر من العشرة " .

ومن تعبيراته عن صيغ منتهى الجموع " غاية الجمع "(٣) .

أولا : مايتعلّق بجموع القِلّة :

لجموع القِلّة أربعة أبنية ، (أَفْعُل) بضم العين ، و (أَفْعَال) و (أَفْعِلَة) بكسر العين ، و (فِعْلَة) بكسر الفاء وسكون العين .

ولكنّ ابن مالك ، ومن نقل عنه ، والرّضي،ينسبون إلى الفراء القول بأوزان أخرى،عدّها من جموع القلة . أورد منها ابن مالك (٤) (فُعَلًا) بضم الفاء،وفتح العين ، كظُلَم وغُرَف ، و (فِعَلًا) بكسر الفاء، وفتح العين ، كنِعَم وسِدَر ، و (فِعَلَة) بكسر الفاء،وفتح العين ،كقِرَدَة .

ولم يوافق ابن مالك الفراء على كلامه ، وكذا من نقل عنه (٥) .

وانفرد الرَّضي بذكر (فَعَلَة) بفتحات ، وأنَّها من أوزان جموع القِلّة عند الفراء ، فقال (٦) : " وجمع القِلّة من المُكَسّر أربعة ....،وزاد الفراء

---

(١) المذكر والمؤنث للفراء ، ص ٧٥ ، ٧٦ ، ٩٦ .
(٢) الأيام والليالي والشهور ، ص ٤٥ ، ٣٤ .
(٣) ينظر : السابق نفسه ، ص ٣٣ .
(٤) ينظر : تسهيل الفوائد ، ص ٢٦٨ .
(٥) ينظر : شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ٦٧٠/٣ ، وشرح التّصريح على التوضيح ، ٣٠٠/٢ .
(٦) شرح الكافية ، ١٩١/٢ .

(فَعَلَة) ، كقولهم : هم أَكَلَة رَأْسٍ ، أي: قليلون ، يكفيهم ، ويشبعهم رأس واحد " .

وردّ كلام الفراء بقوله : " وليس بشيء ؛ إذ القِلّة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد ، لا من إطلاق (فَعَلَة) " .

والأبنية التي عدّها الفراء من جموع القلة - فيما نُسب إليه - هي أبنية لجموع الكثرة عند الجمهور . ولم أجد في كلام الفراء نفسه ما يفيد بأَنَّ أبنية (فَعَلَة) بفتحات ، و (فُعَل) بضم ففتح ، و (فِعَل) بكسر ففتح ، من جموع القلة . وسيأتي كلامه قريبا .

أضف إلى ذلك أَنَّ الفراء كان ينصّ - أحيانًا - على جمع القلّة عند حديثه عن جمع كلمة مّا ، كما فعل في كتابيه : المذكّر والمؤنث (١)، والأيّام والليالي والشّهور . كما مرّ بنا .

الجمع على (أَفْعُل) بضم العين :

يطّرد عند الجمهور بناء (أَفْعُل) في كلّ اسم ، ثلاثي ، على وزن (فَعْل) بفتح فسكون ، صحيح الفاء والعين ، غير مضعّف ، كَفَلْس وأَفْلُس ، وظَبْي وأَظْبٍ .

ويطّرد أيضًا في كلّ اسم ، رباعيّ ، مؤنّث بغير علامة ، قبل آخره مدّ ، كذِرَاع وأَذْرُع .

---

(١) ينظر : الصفحات ٧٥ ، ٧٨ ، ٩٠ ، ٩٦ . فقد ذكر في هذه المواضع بعض أوزان جموع القلة ، ونصّ على جموع الكثرة بعدها . وقد ذكرنا بعض نصوص من كلامه قريبا .

هذا هو القياس المطرد عند من سبق الفراء ، ومن لحقه . غير أَنّ سيبويه قد ذكر فى كتابه (١) جمع (قِدْر) على (أَقْدُر) ، وأنكره أبوعمر الجرمي ، وقال (٢) : " وسيبويه أَعْلَمُ بما حكى ، وهو غير متّهم فيما نقله " .

كما أَنّ يونس ابن حبيب (٣) يرى جمع (فَعَل) بفتحتين على (أَفْعُل) يطرد بشرط أَنْ يكون دالّا على مؤنّث ، ويقول : إِذْ التّأنيث سبب اطّراده على (أَفْعُل) .

فإِذَا ماتأمّلنا فيما وصل إِلينا من كلام الفراء ،وما نسب اليه فاننا نراه يسير على مذهبهم بجمعه (دَلْوًا)(٤) على (أَدْلٍ) ، و (ذِرَاعًا) و (عَنَاقًا) على (أَذْرُع) و (أَعْنُق)(٥) . ثمّ يتوسّع في القياس بالنّسبة لجمع الثلاثي ، فما ذكره سيبويه فى جمع قِدْر على أَقْدُر يجعله قياسًا ، وكذلك مارآه يونس في قياسيّة (فَعَل) المؤنّث يتابعه فيه ، فيُجيز (٦) جمع السّاق (عند من يؤنّثها) على أَسْوُق ، والنّار على أَنْوُر . ويزيد عليهما وزن (فَعِل) المؤنّث بفتح فكسر ، و (فِعْل) المؤنّث بكسر فسكون ، ونَلْمح ذلك حين أجاز(٧) جمع العَقِب (عَقِب الرِّجْل) على أَعْقُب ،

---

(١) ينظر : ٥٧٦/٣ .

(٢) ينظر : النّكت فى تفسير كتاب سيبويه ، ٩٩٧/٢ . وشرح المفصل ، ١٩/٥ .

(٣) ينظر : الكتاب ، ٥٩١/٣ ، ويونس البصرى ، ص ٢٩٢ .

(٤) ينظر : المذكر والمؤنث ، ص ٩٢ .

(٥) ينظر : السابق نفسه ، ص ٧٧ ، ٩٩ .

(٦) ينظر : السابق نفسه ، ص ٧٥ ، ٨٤ .

(٧) ينظر : السابق نفسه ، ص ٧٦ ، ٩١ .

والبِكْر على أَبْوُر . ثمّ يقول (١) : " وكذلك تفعل بكلّ مؤنث " .

وينسب إليه ابن مالك (٢) أنّه يجمع (فُعْلاً) بضم فسكون،كغُوْل على (أَفْعُل) أيضاً ، كأَغْوُل ، و (فُعُلاً) بضمتين،كعُنُق على أَعْنُق ، و (فَعُل) بفتح فضم،كعَجُز على أَعْجُز ، و (فِعَل) بكسر ففتح،كضِلَع على أَضْلُع .

هذا كلُّه في الثُّلاثيّ ، أمّا الرّباعيُّ فلم يخالف أبوزكريا الجمهور في شروط جمعه ، وعبّر عن ذلك بالأمثلة ، وبالقاعدة ، فقال (٣): " وماجاء على مثال عَنَاق ، وعُقَاب مؤنّثا فاجمعه على (أَفْعُل) " .

الجمع على (أَفْعَال) بفتح فسكون :

ينقاس الجمع على (أَفْعَال) في كلّ اسم ، ثلاثيّ ، لم يطّرد فيه (أَفْعُل) السّابق . وعليه فيشمل معتلّ العين ، وصحيحها ، كبَيْت وأَبْيَات ، وثَوْب وأَثْواب ، وباب وأبواب ، وحِمْل وأَحْمَال ، وصُلْب وأَصْلَاب ... الخ .

وينسب ابن مالك (٤) إلى الفراء مرّة أخرى أنّه يرى قياسيّة (أَفْعَال) فيما فاؤه همزة ، أو واو ، كأَنْف وآناف ، ووَقْف وأَوْقَاف . واستحسن ابن عقيل (٥) ماذهب إليه الفراء لكثرة وروده .

---

(١) ينظر : المذكر والمؤنث ، ص٧٦ .
(٢) ينظر : تسهيل الفوائد ، ص٢٦٩ ، وشرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ، ٦٧٣/٣ .
(٣) المذكر والمؤنث ، ص٩٩ .
(٤) ينظر : تسهيل الفوائد ، ص٢٦٩ .
(٥) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ، ٤٠٣/٣ .

على أنّ ابن مالك يقول (١) عن (أَفْعَال) فيما فاؤه واو بأَنَّه " أكثر من (أَفْعُل) في (فَعْل) الذي فاؤه واو " وذكر من أمثلته مايربو على العشرة ، وعلّل لقِلّته في (أَفْعُل) وكثرته في (أَفْعَال) بقوله "استثقلوا ضَمّ عين (أفعُل) بعد الواو فعدلوا إلى (أفعَال)،كما عدلوا إليه فيما عينه معتلّة " ، وحكم بشذوذ (أوجُه)،ونحوه فيما فاؤه واو .

ثانيا : مايتعلق بجموع الكثرة :

الجمع على (فُعْل) بضم فسكون :

ينقاس الجمع على (فُعْل) في (أَفْعَل) ومؤنّثه (فَعْلَاء) وَصْفَيْن متقابلين ، كأحمر وحمراء،فإنَّهما يجمعان على حُمْر . وكذا أبكم وبكماء، يجمعان على بُكْم .

وينقاس ـ أيضا ـ في (أَفْعَل) و (فَعْلَاء) وصْفَيْن منفردين لمانع خَلْقِي . فيشمل (أَفْعَل) الذي لا مؤنث له أصلًا،كآدَر لعظيم الخصية ، ويشمل (فَعْلَاء) الذي لا (أَفْعَل) له كرَتْقَاء .

ويجوز تحريك عين هذا الوزن بالضّم ، بشرط أَنْ تكون حرفًا صحيحًا . ولا يجوز ذلك إِنْ كانت واوًا كسُوْد ، وسُوْر ، وعُوْن في غير ضرورة الشّعر .

بيد أَنَّه يُنسب إلى الفراء أَنَّه يُجيز تحريكها بالضم اختيارًا، حيث ينقل عنه السيوطيّ (٢) قوله : " وربّما قالوا عُوُن كرُسُل ، فرقًا بين جمع العَوَان والعَانَة " .

---

(١) شرح الكافية الشافية ، ١٨١٨/٤ ، ١٨١٩ .
(٢) همع الهوامع ، ١٧٦/٢ .

وهكذا يجعل الفراء الحركة دليلًا يُفرّق بها بين جمعين لكلمتين مختلفتين . ويبقى استنتاج السيوطي من عبارة الفراء المنقولة عنه محتاجا إلى نظر ، حيث لم يصرّح بالجواز اختيارًا كما قال السيوطي ، ولكنّ عبارته تدلّ على أنّ ذلك قليل عند العرب .

الجمع على (فُعَل) بضم ففتح :

ينقاس الجمع على (فُعَل) في اسم بزنة (فُعْلَة) بضم فسكون ، كغُرْفَة وغُرَف ، ومُدْيَة ومُدًى . وفي (فُعْلَى) بضم فسكون ، أنثى (أفْعَل)، ككُبْرى وكُبَر .

ومرّ بنا قريبا أنّ الفراء - فيما نُسب إليه - يعدّ هذا البناء من أوزان جموع القِلّة . ولم يذكر ذلك عندما تحدّث عن هذا الجمع ، حيث يقول (١) : " وما كان من اسم مؤنّث من الواو مثل : إِسْوة وأُسًى ، ورِشْوَة ورُشًى ، فإنّك تجمعه منقوصًا وتردّه في الجمع إلى ضم أوله .... وربما كسروا أوّله في الجمع ، فيقال : كِسًى ورِشًى ، فيُبنى جمعه على واحدته ... وما كان من ذوات الياء فإنْ كان أول واحدته مضموما ضَمَمْت أوّله في الجمَاع ... مثل مُدْيَة ومُدًى .. " . ويؤخذ من كلامه " وربّما كسروا أوّله .. " أنّ ذلك قليل .

ويقول(٢) : " ومن نادره قَرْية وقُرًى ، جاءت على غير القياس ، بضمّ القاف ، وكان ينبغي أن تجمع قِرَاء " .

---

(١) المقصور والممدود للفراء ، ص ٢٧ .
(٢) السابق نفسه ، ص ٢٦ .

وينسب ابن مالك (١) إلى الفراء أيضًا ، أنَّه يرى القياس في نحو رُؤْيا ورُؤًى ، ونَوْبة ونُوَب ، فـ " يقيس عليهما ، فيجمع ماكان مصدرًا على (فُعْلى) على (فُعَل) قياسًا ، كرُجْعَى ، ورُجَع ، وكذا ماكان على (فَعْلَة) ممّا ثانيه واو ساكنة ، نحو جَوْزَة وجُوَز " (٢) .

الجمع على (فِعَل) بكسر ففتح :

يطّرد الجمع على (فِعَل) في اسم على وزن (فِعْلَة) بكسر فسكون، ككِسْرَة وَكِسَر ، وفِرْيَة وفِرًى .

وقد مضى ـ قريبا ـ القول إنّ الفراء يعدّ هذا البناء ـ فيما نُسب إليه ـ من أوزان جموع القِلّة . ولم يذكر ذلك حين تحدّث عن هذا الجمع ، حيث يقول(٣) : " وما كان من اسم موّنّث .... فإنْ كان أوّل واحدته مكسورًا جمعته بكسر أوّله ... مثل حِلْية وحِلًى ، ولِحْية ولِحًى ، وقد سمعنا لُحًى ، وحُلًى،بالضَّمّ في هذين الحرفين خاصّة ، ولا يقاس عليهما ، إلاّ أنْ تسمع شيئا من بدويّ فصيح ، فتقوله ، فتكتبه " .

لم يجز الفراء القياس على (لُحى وحُلى) على الرّغم من سماعه إيّاهما ، لقِلّته ، فالقياس ـ عنده ـ في الغالب على الأكثر كما مضى في غير هذا الموضع .

---

(١) ينظر : تسهيل الفوائد ، ص ٢٧٢ .
(٢) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، ١٠٣٧/٣ .
(٣) المقصور والممدود للفراء ، ص ٢٧ .

على أنَّ ابن مالك (١) ينسب إليه أيضًا ، أنّه يرى قياس (فِعَل) في (فِعْلَى) اسمًا، كذِكْرَى، فتجمع على ذِكَر ، وفي (فَعْلَة) اليائيّ العين ، كضَيْعَة وضِيَع ، وخَيْمَة وخِيَم ، وفي (فُعْلَى) كحُبْلَى وحبل .

الجمع على (فَعَلَة) و (فُعَلَة) بفتحات ، وبضمّ ففتح :

يطّرد الجمع على (فَعَلَة) بفتحات، في وصف ، لمذكّر ، عاقل ، صحيح اللام ، على وزن (فاعل) ، ككامل وكَمَلَة ، ووارث ووَرَثَة .

وينقاس الجمع على (فُعَلَة) بضم ففتح، في وصف ، لمذكّر ، عاقل ، معتلّ اللّام ، على وزن فاعل . وهذا البناء مختصّ ـ عند الجمهور ـ بمعتلّ اللّام .

يقول(٢) الفراء : " والبَرَرَة : الواحد منهم في قياس العربية بارّ ؛ لأنّ العرب لاتقول : فَعَلَة ينوون به الجمع إلاّ والواحد منه فَاعِل ، مثل كافر وكفرة ، وفاجر وفجرة . فهذا الحكم على ما واحده بارّ ، والذي تقول العرب : رجل بَرّ ، وامرأة بَرَّة ، ثم جُمِع على تأويل فَاعِل ، كما قالوا : قوم خَيَرَة بَرَرَة . سمعتها من بعض العرب ، وواحد الخَيَرَة : خَيِّر ، والبَرَرَة : بَرّ . ومثله قوم سَرَاة ، واحدهم : سَرِيّ . كان ينبغي أنْ يكون سَارِيًا . والعرب إذا جمعت ساريا جمعوه بضم أوله ، فقالوا سُرَاة وغُزَاة . فكأنّهم إذْ قالوا : سَرَاة كرهوا أنْ يضموا أوّله ، فيكون الواحد كأنّه سارٍ ، فأرادوا أنْ يفرّقوا بفتحة أوّل سَرَاة بين السَّرِيّ والسَّارِي " .

---

(١) ينظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللّافظ ، ص ٩٢٤ . وتسهيل الفوائد ، ص ٢٧٢ .

(٢) معاني القرآن ، ٢٣٧/٣ .

نخلص مما تقدّم إلى أنّ الفراء يسير مع الجمهور،فيما قاله من اطّراد الجمع على (فَعَلَة) بفتحات ، وفي أمثلته إشارة إلى ما اشترطه الصرفيون فى مفرد (فَعَلَة) . وقد تؤخذ القاعدة من المثال .

كما أنّه وجّه ماجاء على هذا البناء ، ومفرده ليس على (فَاعِل) ، بأنّه فى معنى (فَاعِل) ، كبَرَرَة وخَيَرَة فى جمع بَرّ وخَيِّر . وأمّا جمع (سَرِيّ) على (سَرَاة) بفتح الفاء ، فأرادوا أنْ يفرّقوا بين المفردات ، ففتحوا فى (سَرِيّ) ، وضموا في (سَارٍ) .

لم أجد فى كلام الفراء مايفيد بأنّه يعدّ بناء (فَعَلَة) من جموع القِلّة كما ذكر الرّضي .

أمّا حديث الفراء عن الجمع على (فُعَلَة) بضم ففتح ، فلم يخالف الصرفيين - أيضًا - فى المفرد الذي يطّرد فيه . غير أنّه يختلف معهم - فيما نُسب إليه (١) - في وزن وأصل (قُضَاة) ونحوها ، فعلى حين يقررون أنّ وزنها (فُعَلَة) ، وأصلها (قُضَيَة) ، يقرّر هو أنّ أصل (غُزَاة) و (قُضَاة) غُزّى ، وقُضّى ، بزنة (فُعّل) بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة ، عُوِّض بالتاء عن أحد المثلين .

ويبدو أنّ الذي دعا الفراء إلى القول بأنّ أصل (قُضَاة) على (فُعّل) هو أنّ الصحيح منه كذلك ، وينبغى أنْ يكون الصحيح هو الأصل . وفي ذلك - على رأيه - استقرار لأوزان جموع التّكسير .

---

(١) ينظر : شرح الشّافية ، ١٥٦/٢ ، ١٧٦ ، والممتع فى التّصريف ، ٥٠٠/٢ - ٥٠١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ، ٤٤٢/٣ .

ويضاف إلى ذلك محاولة أبي زكريا طَرْد القواعد على باب واحد ، فيكون (فُعّل) مقيسا (لفَاعِلٍ) الصّحيح والمعتلّ .

وممّا يمكن أَنْ يَعْضُدَ مذهب الفراء موقف الصرفيين من مصدر المضعّف الصّحيح والمعتلّ ، فالصّحيح على (تَفْعِيل) ، والمعتلّ على (تَفْعِلَة)، ومع ذلك قالوا : إنّ التّاء في (تَفْعِلة) عِوّض عن الياء في (تَفْعِيل)، وعليه يكون الأصل ـ عندهم ـ (التَّفْعِيل) ، والتّاء جاءت عِوَضا عن ياء (تَفْعِيل) . فلا مانع أَنْ تكون التّاء في قضاة عِوَضا عن أحد المثلين .

ويرى الجمهور أنّ المعتلّ قد يختصّ ببعض الأوزان ، كما في سيّد وغزاة ، ولذلك رُدّ على مذهب الفراء بـ " أنّ إبدال الألف من أحد المضعّفين ليس بقياس ، واطّراد غزاة ورماة يدلّ على بُطْلان ماذهب إليه ، إذ لو كان كما ذهب إليه لم يطّرد "(١) .

الجمع على (فَعْلَى) بفتح فسكون :

وضع الفراء ضابطًا لِمَا يُجمع على (فَعْلَى) ، فقال(٢) : " والعرب تذهب بفَاعِلٍ ، وفَعِيلٍ ، وفَعِلٍ ، إذا كان صاحبه كالصريض ، أو الصّريع ، أو الجريح ، فيجمعونه على الفَعْلَى ، فجعلوا الفَعْلَى علامة لجَمْع كلّ ذي زَمَانة ، وضَرَر ، وهلاك . ولا يُبَالون أكان واحده فَاعِلًا ، أم فَعِيلًا ، أم فَعْلَان " .

---

(١) الممتع في التصريف ، ٢/٥٠١ .

(٢) معاني القرآن ، ٢/٢١٤ - ٢١٥ .

وعليه حمل قراءة حمزة ، والكسائي ، (وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُمْ بِسَكْرَى) (١) ، فقال : " وهو وجه جيّد فى العربيّة ، لأنّه بمنزلة الهَلْكَى ، والجَرْحَى " .

ويرى سيبويه (٢) قياسيّة (فَعْلَى) فى (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) ، كجَرِيح ، وقتيل ، وفيما عدا ذلك،فجمعه على (فَعْلَى) سماعي من باب الحمل على المعنى،لكل مافيه معنى البلاء ، فالهَلْكَى ، والزَّمْنَى ، سماعيّة (٣) عنده ، على الرّغم من أنّه ساق منها أمثلة كثيرة ، وكرّر فيها المعنى الذي جاءت من أجله على هذا الوزن ، فقال فى نهاية حديثه عن (فَعْلَى) : " فالحمل على المعنى فى هذه الأشياء ليس بالأصل ، ولو كان أصلًا لقبح هالكون ، وزَمِنُون ، ونحو ذلك " .

والعلماء (٤) من بعد الفراء يقتفون أثره ، فيجعلون (الفَعْلَى) قياسًا فى (فَعِيل) المذكور ، وذلك فى (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل) ، كمريض ومرضى ، و (فَعِل) بفتح فكسر ، كزَمِن وزَمْنَى ، و (فَاعِل) ، كهالك وهَلْكى ، و (فَعْلَان) بفتح فسكون ، كسَكْرَان وسَكْرَى ، و (فَيْعِل) بفتح الفاء وكسر العين ، كميّت ومَوْتَى .

---

(١) من الآية (٢) من سورة الحج . وهى فى المصحف (سُكَارى) فى الموضعين من الآية .
(٢) ينظر : الكتاب ، ٦٤٧/٣ .
(٣) السابق نفسه ، ٦٤٨/٣ ، ٦٥٠ . وينظر : أبنية الصرف فى كتاب سيبويه ، ص ٣٢٨ .
(٤) ينظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ص ٢٢٩ ، وشرح الشافية ، ١٤١/٢ - ١٤٢ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ٦٨٣/٣ .

الجمع على (فِعَال) بكسر ففتح ، و(فُعَلاء) بضم ففتح ، و(أَفْعِلاء) :

كلّ ذلك مرّ بنا عند الكلام على المقصور، والممدود القياسيين ، وجميع ماذكره الفراء من أمثلة لهذه الأوزان متّفقة مع المقرّر عند الصّرفيين . فقد ذكر أنّ (فَعِيلًا) الصّحيح يجمع على (فِعَال) ، كقصير وقِصَار ، و (فَعْلة) بفتح فسكون مما اعتلّت لامه ، كرَكْوَة ورِكَاء ، وشَكْوَة وشِكَاء . وشذّ جمع قَرْيَة على قُرى كما تقدّم .

أمّا (أَفْعِلَاء) فإنّه جمع لـ (فَعِيل) معتلّ اللام ، كغَنِيّ وأَغْنِيَاء ، ودَعِيّ وأَدْعِيَاء .

الجمع على (أَفَاعِل) و (أَفَاعِيل) :

يقول (١) الفراء : " ماكان مثل أُمْنِيَّة ، ومثل أُضْحِيّة ، وأُغْنِيّة ، ففي جمعه وجهان : التّخفيف ، والتّشديد ، وإنّما تشدّد ؛ لأنّك تريد الأفاعيل ، فتكون مشدّدة ، لاجتماع الياء من جمع الفعل ، والياء الأصليّة ، وإنْ خفّفت (٢) حذفت ياء الجمع فخفّفت الياء الأصليّة ، وهو كما قال : القَرَاقير ، والقَرَاقِر . فمن قال الأَمَانِي بالتّخفيف،فهو الذي يقول القَرَاقِر ، ومن شدد الأَمَانِيّ،فهو الذي يقول القَرَاقِير " .

مفرد أَنَاسِيّ :

ويحدثنا عن مفرد أَنَاسِيّ فيقول(٣) : " واحدهم إِنْسِيّ ، وإنْ شئت

(١) معاني القرآن ، ٤٩/١ .

(٢) يقصد بالتخفيف ـ هنا ـ تسكين الياء الأصليّة بعد أنْ كانت متحرّكة .

(٣) معاني القرآن ، ٢٦٩/٢ .

جعلته إِنْسَانًا ، ثم جمعته أَنَاسِيّ ، فتكون الياء عوضا من النّون " .

وبقوله " واحدهم إِنْسِيّ " يكون موافقا للأخفش (١) . وينفرد عنه بإِجازته أَنْ يكون مفرده إنسانا ، ويتابعه في ذلك ابن عصفور(٢) . وقد ساق ابن خالويه (٣) الرّأيين .

مفـرد الأحاديـث :

ونسب إليه الجوهريّ قوله : " نُرَى أَنّ واحد الأحاديث أُحْدُوثَة ، ثمّ جعلوه جَمْعا للحديث "(٤) .

جمعٌ لا واحد له عند الصرفيين،والتمس له مفردًا :

يقول(٥) الفراء : " أبابيل لا واحد لها ، مثل الشَّمَاطيط ، والعَبَاديد ، والشَّعَارير . كلّ هذا لا يُفرد له واحد . وزعم لي الرّوّاسي ـ وكان ثقة مأمونًا ـ أَنَّه سمع واحدها إِبَّالة لا ياء فيها . ولقد سمعت من العرب من يقول : ضِغْثٌ على إِبَّالة ، يريدون:حَضَبٌ على حَضَب،(٦) وأَمّا الإِيْبَالة فهي الفضلة،تكون على حِمْل الحمار ، أو البعير من العَلَف ، وهو مثل الحَضَب على الحَضَب (٦)،وحِمْل فوق حِمْل . فلو قال قائل : واحد الأبابيل إِيْبَالة كان صوابًا ، كما قالوا : دِيْنَار ودنانير ... " .

---

(١) ينظر : معاني القرآن للأخفش ، ٤٢٢/٢ .
(٢) ينظر : الممتع في التصريف ، ٣٧٢/١ .
(٣) ينظر : إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، ص ٤٣ .
(٤) الصحاح ، ٢٧٨/١ (حدث) .
(٥) معاني القرآن ، ٢٩٢/٣ . وينظر : معاني القرآن ، للأخفش ، ٢٧٢/٢ ، ٥٠٠ ، ٥٤١ .
(٦) في المطبوع (خصب) ، وهي تحريف والصّواب ما أثبته ، والحَضَب : الحطب ، وبه قرأ ابن عباس (حَضَب جهنّم) .

وأيضًا تحدث عن جمع الجمع الّذي ليس له مفرد، فقال(١) : " والأثاث، لا واحد له ، كما أنّ المتاع لا واحد له ، والعرب تجمع المتاع على أَمْتِعَة ، وأَمَاتِيع ، ومُتُع . ولو جمعت الأثاث لقلت: ثلاثة آثّة ، وأُثُث ، لاغير " .

ونراه - هنا - يتوقّف عند السّماع في جمع آثاث على صيغتين فقط ، عكس متاع .

---

(١) معاني القرآن ، ١٧١/٢ .

جمع (أَفْعَل) و (فَعْلَاء) جمعًا سالمًا :

نَسَب أبوحيان إلى الفراء أَنَّه يجيز جمع (أَفْعَل) ومؤنثه (فَعْلَاء) جمعًا سالمًا فقال : " آجاز الفراء : أَسْوَدُون وسَوْدَاوَات ، وحكاه مسموعًا " (١) .

ومنع سيبويه ومن تبعه من البصريين ذلك ، فقال (٢) : " وأَمَّا (أَفْعَل) إذا كان صفة فإنَّه يُكسَّر على (فُعْل) ... وذلك : أحمر وحُمْر ، وأخضر وخُضْر ، وأبيض وبِيْض ، وأسود وسُوْد ، وهو مما يُكسَّر على (فُعْلَان) وذلك : حُمْرانٌ وسُوْدانٌ وبِيْضانٌ ... والمؤنّث من هذا يُجمع على (فُعْل) ، وذلك : حمراء وحُمْر ، وصفراء وصُفْر .... ولا يُجمع بالواو والنّون (فَعْلان) ، كما لا يجمع (أَفْعَل) ... ولا يجمع مؤنّثه بالتاء، كما لا يُجمع مذكره بالواو والنُّون ... إلَّا أَنْ يُضطرّ شاعر " .

وما ورد من ذلك فى الكلام فشاذ عندهم ، وفى الشّعر ضرورة .

ويبدو أَنّ الفراء بنى مذهبه على ماجاء فى قول حكيم الأعور بن عيّاش الكلبيّ :

فَمَا وَجَدَتْ بَنَاتُ بَنِي نِـزَارٍ حَلَائِلَ أَحْمَرِينَ وَأَسْوَدِينَا (٣)

إذْ قد تبعه ابن كيسان (٤) مستندًا إلى هذا البيت .

---

(١) ارتشاف الضرب ، ٢٦٧/١ . وينظر : ابن كيسان النحوى ، ص ١١٠ .

(٢) الكتاب ، ٦٤٤/٣ ، ٦٤٥ .

(٣) البيت من الوافر . من قصيدة للشاعر هجا بها مضر . ذكر البغدادى مناسبتها وبعض أبيات منها . ينظر : خزانة الأدب ، ١٧٩/١ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ، ٦٠/٥ – ٦١ ، والكافية وشرح الرّضي عليها ، ١٨٢/٢ ، ١٨٧ ، وخزانة الأدب ، ١٧٨/١ ، ١٩/٨ .

سُرَادِقَات وسَفَرْجَلَات :

يرى الفراء – فيما نُسب إليه (١) – اطّراد الجمع بالألف والتاء في اسم الجنس المذكّر الذي لا يعقل إذا لم يأت له تكسير كحمّامات وسُرَادِقَات ، وفي كلّ خماسيّ أصليّ الحروف ، كسَفَرْجَلَات ، وهو غير مطّرد عند غيره .

وما نسبه الرضي إلى الفراء ، هو المنسوب إلى سيبويه أيضا (٢) .

---

(١) شرح الكافية ، ١٨٧/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ، ٦١٥/٣ .

((جمـــع المصـــدر))

لَمَّا كان المصدر كأسماء الأجناس يدل على القليل والكثير ، أثار جمعه نقاشا بين العلماء . فأجازه بعضهم إذا تعدّدت أنواعه ، ومنعه آخرون ، وأخذ يتأوّل ماجاء من المصادر مجموعا .

يقول سيبويه (١) : " واعلم أَنَّه ليس كلّ جمع يُجمع ، كما أَنَّه ليس كلُّ مصدر يُجمع ، كالأَشْغال ، والعُقُول ، والحُلُوم ، والأَلْبَاب . أَلا ترى أَنَّك لا تجمع الفِكْر ، والعِلْم ، والنَّظَر " .

يظهر من كلام سيبويه أَنَّه يجيز جمع المصدر على قِلّة فى بعض الأحيان .

والفراء يبيح جمع المصدر ، إِذا تعدّدت أنواعه . وإِنْ كان بعض المحدثين(٢) ينسب إِليه أَنَّه يرفض جمع المصدر، مستندا إِلى نصّ جاء في معاني القرآن .

ولكنْ باستقراء ماجاء فى معاني القرآن يتّضح أَنَّ الفراء على خلاف مانُسب إِليه ، فقد صرّح بجواز جمعه فى موضعين :

يقول(٣) فى الموضع الأول ـ عند تفسيره قول الله تعالى ﴿ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا ﴾ (٤) يقال : رجل حَرَضٌ ، وامْرأة حَرَضٌ ، وقوم حَرَضٌ . يكون موحّدا على كلّ حال، الذّكر والأنثى ، والجميع

---

(١) الكتاب ، ٦١٩/٣ .

(٢) ينظر : أبنية المصدر فى الشّعر الجاهلى ، ص٣٩٢ .

(٣) معاني القرآن ، ٥٤/٢ . وفيه أيضًا " الحارض : الفاسد فى جسمه وعقله " .

(٤) من الآية (٨٥) من سورة يوسف .

فيه سواء ... وأمّا حَرَض فترك جمعه ، لأنّه مصدر بمنزلة دَنَفٍ ، وضَنًى . والعرب تقول : قوم دَنَفٌ ، وضَنًى ، وعَدْل ، ورِضًى ، وزَوْر ... ، وضَيْف ، ولو ثني،وجُمع لكان صوابا ، كما قالوا : ضَيْف ، وأضْيَاف " .

ويقول(١) – فى الموطن الآخر – عند كلامه على قول الله عز وجل ﴿ بِمَفَازَتِهِمْ ﴾ (٢) : " وقوله : (بِمَفَازَاتِهِمْ) جَمْع ، وقد قرأ أهل المدينة (بِمَفَازَتِهِمْ) . وكلّ صواب . تقول فى الكلام : قد تبيّن أمر القوم ، وأمور القوم ، وارتفع الصوت والأصوات،ومعناه واحد ، قال الله ﴿ إِنَّ أَنْكَرَ الأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴾ . ولم يقل : أصوات . وكلّ صواب " .

ومنع الفراء جمع المصدر فى مواضع أُخَر ، منها قوله (٣) : "الثُّبُور مصدر،فلذلك قال:ثُبُورا كثيرًا ، لأنّ المصادر لاتُجمع ، ألا ترى أنّك تقول : قعدت قعودا طويلًا ، وضربته ضربًا كثيرًا ، فلا تجمع " .

ومنها قوله (٤) : " العرب تقول : ماء غَوْر ، وبئر غَوْر ، وماءان غَوْر ، ولا يثنّون ولا يجمعون " .

وليس ثَمّت تناقض فى كلام أبي زكريا ، فقد فسّر لنا المؤدّب فيما نقله عنه ، متى يُبيح جمع المصدر ، حيث يقول (٥) : " وقال الفراء

---

(١) معاني القرآن ، ٤٢٤/٢ .
(٢) من الآية (٦١) من سورة الزمر .
(٣) السابق نفسه ، ٢٦٣/٢ . وينظر : دقائق التصريف ، ص ٤٥ ، ٤٦.وفى معاني القرآن وإعرابه ، ٥٩/٤ فى معنى (ثبورا) " أي هلاككم أكثر من أن تدعوا مرة واحدة " .
(٤) معاني القرآن ، ١٧٢/٣ .
(٥) دقائق التصريف ، ص ٩٢ .

ـ رحمه الله ـ المَرَض لايُجمع ، لأنَّه (فِعْل) ، فإذا قلت : كثرت الأمراض ، فإنَّك قلت : كثُرت الأدواء " . أي إذا أريد به المعنى المصدري فلا يُجمع . وإذا أريد به معنى الاسميّة جُمع .

وجاء بعد الفراء ثعلب فأجاز(١) جمع المصدر على قلّة . وأجاز أيضًا أبوسهل الهرويّ جمع المصادر إذا اختلفت أنواعها(٢) .

أمّا الزّجاجي فقد صرّح بعدم جواز القياس على ماسمع من المصادر مجموعًا ، إذ يقول(٣) : " وقد جمعت من المصادر أحرف قليلة ، وليس يطّرد عليه الباب ، إلا أنَّه قد قيل : أمراض ، وأشعار ، وعقول ، وألباب ، وأوجاع ، وآلام . فلا يحملنّك هذا على أنْ تقيس فتجمع المصادر ، فتقول : ضربته ضربًا كثيرًا . ولا تقول : ضروبا كثيرة . ولو قلت ذلك لصارت أصنافا من الضرب " .

ويوضّح أبوالقاسم السُّهيليّ كلام الفراء ومن تبعه بأنَّ جمع المصدر مرفوض ، أمَّا الأسماء فهي التي تجمع ، فيقول(٤) : " وأمَّا الفِعْل ، أو مافائدته كفائدة الفِعْل من المصادر فلا تجمع ، ولا تثنّى " .

وما سُمع من جمعٍ للمصادر ، كالأشغال ، والأحلام ، ليس بجمع مصدر ، وإنّما هو جمع للاسم ، يقول(٥) : " فعلى هذا ليس الأشغال ، والأحلام ، بجمع

---

(١) ينظر : مجالس ثعلب ، ص٣٩٧ ، والفصيح ، ص٢٨٨ ، ٢٨٩ .
(٢) ينظر : التّلويح في شرح الفصيح ضمن كتاب فصيح ثعلب والشّروح التي عليه ، ص٤١ .
(٣) مجالس العلماء ، ص١٣٣ .
(٤) نتائج الفكر ، ص٣٦٢ .
(٥) السابق نفسه ، ص٣٦٣ .

المصدر ، إنّما هو جمع اسم ، والمصدر على الحقيقة لايُجمع ؛ لأنّ المصادر كلّها جنس واحد ، من حيث كانت كلّها عبارة عن حركة الفاعل ، والحركة تماثل الحركة ، ولا تخالفها بذاتها " .

ويرد على من قال بجواز جمع المصدر إذا تعدّدت أنواعه ، فيقول (١):
" وقولهم : إنّما جمعت الحلوم ، والأشغال ، لاختلاف الأنواع ، بل يقال لهم : وهل اختلفت الأنواع إلاّ من حيث كانت بمثابة الأسماء المَفْعُولة ؟ ألا ترى أن الشُّغْل على وزن (فُعْل) كالدُّهْن ، فهو عبارة عما يُشْتَغل المرء به ، فهو اسم مشتقّ من الفِعْل ، وليس الفِعْل مشتقّا منه ، إنّما هو مشتقّ من الشَّغْل ، والشَّغْل هو المصدر ، كما أنّ الجَعْل والجُعْل كذلك".

وتتبّع كلّ ماقيل إنّه مجموع من المصادر كالعقول ، والأفهام ، والظّنون وغيرها وتأوّلها على مذهبه (٢) .

وقد رأى مجمع اللغة العربية قياسيّة جمع المصدر إذا تعددت أنواعه (٣) .

وقد سبق أنّه إذا تعدّدت أنواعه ،ذُهِب به إلى معنى الاسميّة .

وأراني أميل إلى تفسير السُّهيلي،فهو يفضّ الاشتباك بين القائلين بجواز جمع المصدر إذا تعددت أنواعه،والقائلين بعدم جواز جمع المصدر مطلقاً ، إذْ يقرّرأنّ أى مصدر جمع هو في الحقيقة اسم،دال على ذات،خرج عن معنى الحدث المجرد،وهذا ماسبق التّنبيه عليه في باب اسم المصدر .

---

(١) نتائج الفكر ، ص ٣٦٢ .
(٢) ينظر : نتائج الفكر، ص ٣٦٥ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ .
(٣) ينظر نص القرار فى : مجلة المجمع ، ٧٥/٦ - ٧٦ .

التَّصغير

يستخدم الفراء(١) مصطلح التَّصغير ومرادفه التحقير كالخليل وسيبويه (٢) .

أغراض التَّصغير :

يكاد علماء الصرف يُجْمِعون على تحديد أغراض التصغير بالدلالة على :

(١) صغر الحجم كشُجَيرة .

(٢) تحقير مايتوهم عظمه كأُسيد .

(٣) تقليل مايتوهم كثرته كدريهمات .

(٤) تقريب مايتوهم بعد زمانه أو مكانه كقبيل .

(٥) التدليل والتمليح كهنيدة .

وزاد الكوفيون مجيء التصغير للتعظيم كدويهية (٣) . والفراء يضيف غرضاً سابعاً هو مجيء التصغير للمدح حيث يقول(٤) : " وقال الأَنصاريّ يوم سقيفة بني ساعدة : أَنا جُذَيلها المُحَكَّك ، وعُذَيْقها المُرَجَّب ، أَي المُعَظَّم المُكَرَّم . وإِنَّما صَغَّر فقال : جُذَيلها وعُذَيقها ، لأَنَّه ذهب بهما إِلى المدح " .

---

(١) ينظر : المذكر والمؤنث ، ص٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ، وأبوزكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، ص٤٤٠ .

(٢) ينظر : الكتاب ،٤١٧/٣ – ٤٢٠ ، ٤٢٣ ،٤٢٥ . والمصطلح النحوي ،ص١٠٩

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ،١٦٩/١ . وتصريف الأسماء للطنطاويّ ، ص ٣٣٣ فما بعدها . والصرف الميسر ، ص١٨ فما بعدها .

(٤) الأيّام والليالي والشهور ، ص٤٤ .

ويمكن جعل هذين غرضا واحدا ، حيث إِنَّ المدح يقتضى التعظيم، فالقائل يعظم نفسه بهذا التصغير وفى ذلك مدح له ... وذلك على رأي الكوفيين ، والفراء من رءوسهم ، وقد تبعه ابن خالويه (١) فيما قال. ومن المشهور أَنَّ البصريّين رَدّوا مجيء التصغير للتعظيم ، وأَوَّلُوا ما استدلّ به الكوفيون على المجاز .

كيفية التصغير :

يضم كتاب الفراء فى المذكر والمؤنث عدداً كبيراً من الكلمات المصغرة ، وعلى وجه الخصوص فى القسم الذى جعله للمؤنثات السَّماعية . وذلك أَنَّ التَّصغير أحد العلامات التى يستدل بها على التأنيث . كما نجد أباحيَّان ينسب إِليه طائفة من الآراء فى التصغير يخالف فيها غيره . وإِليك ماجاء عنه :

تصغير الثلاثي :

كغيره من الصرفيين يرى الفراء أَنَّ تصغير الثلاثى من الأسماء على زنة (فُعَيل) بضم الفاء وفتح العين ، كعُنَيق مصغر عُنُق (٢) .

وإِنْ كان مؤنثاً لحقته تاء التأنيث عند تصغيره كعيينة وأذنية مُصَغَّرَي عين وأذن (٣) ، واستثنى من ذلك كلمات منها حرب وقوس وذود (٤) .

---

(١) ينظر : ليس فى كلام العرب ، ص ١٩٢ .
(٢) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ، ص ٧٥ .
(٣) ينظر : السابق نفسه ، ص ٧٣ .
(٤) ينظر : السابق نفسه ، ص ٨٧ .

فإنَّ التَّاء لاتلحقها وإنْ كانت مؤنَّثة ، وذلك " لأنَّها فى الأصل مصادر " كما قال الفراء ، وقد تابعه المبرد(١) فى التعليل نفسه .

وماكان ثانيه ألفاً ردت إلى أصلها فى التصغير نحو(٢) نُيَيب وسُوَيقة ونُوَيرة مصغرات ناب وساق ونار .

أمَّا ماكان مثل طَيْف مخفف طيّف ، فالفراء يرى (٣) تصغيره على الأصل فيقول طويف ، وسيبويه (٤) يصغره على لفظه ولا يرد العين المحذوفة فيقول طييف .

وكذا يقال فى مَيْت مخفف ميّت ، فإنَّه يصغر على مييت عند سيبويه ، وعلى مويت عند الفراء .

ولهذه المسألة علاقة بمذهبيهما فى أصل ميت وما شابهها . حيث يرى سيبويه (٥) أنّ أصلها مَيوِت بزنة (فَيعِل) . وأصلها عند الفراء(٦) مَوِيت كطويل . وعند تصغيرها لم يردَّ سيبويه عين الكلمة المحذوفة ، لأنَّ الكلمة صالحة للتصغير بعد الحذف فلا داعى لرجوع المحذوف . أمَّا الفراء فيصغرها على أصلها .

وإذا كانت لام الكلمة محذوفة ردّت عند تصغيرها كيدية مصغر يد(٧) .

---

(١) ينظر المقتضب ، ٢٤٠/٢ .
(٢) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ، ص ٨٤ ، ٨٩ ، ٩٦ .
(٣) ينظر : شرح ديوان المفضليات للأنبارى ، ص ٣ .
(٤) السابق نفسه ، ص ٣ . والكتاب ، ٤٥٦/٣ .
(٥) ينظر : الكتاب ، ٤٦٨/٣ .
(٦) ينظر : الممتع فى التصريف ، ٥٠١/٢ . وشرح الشافية ، ١٥٤/٣ .
(٧) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ، ص ٨٠ .

من مخالفات الفراء للجمهور في تصغير الثُّلاثيّ :

ما نسبه اليه أبوحيان(١) من أَنَّه إِذا سميت امرأة باسم مذكر فإِنَّ هاء التَّأنيث لا تلحقه مثل اطلاق اسم حسن وزيد على أنثى ، فإِنَّه لايقول في تصغيرهما : حسينة ولا زبيدة . على خلاف مايرى الجمهور ، إِذ يرون أَنَّ الحكم على الاسم بأَنَّه مذكر أو مؤنث يرجع إِلى معناه ودلالته عند تصغيره .

تصغير الرباعي :

أما الاسم الرباعي فتصغيره على زنة (فُعَيعِل) بضم الفاء وفتح العين الأولى وكسر الثَّانية مثل فُرَيْسِن (٢) مصغر فِرْسِن . وَأُشَيجِع (٣) مصغر أشجع .

وإِذَا كان قبل آخره حرف مدّ قلبت الألف ياء وأدغمت في ياء التصغير مثل عناق تصغر على عُنَيِّق وذراع تصغر على ذُرَيِّع (٤) . وليس فيما ورد عنه في تصغير الرّباعيّ مايخالف الجمهور .

تصغير مايدل على الجمع :

تقرَّر عند علماء الصرف أَنَّ اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، واسم الجنس الإفرادي تصغر على ألفاظها وهو مانجده عند الفراء في ضوء الأمثلة

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ، ١٨٠/١ .
(٢) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ، ص ٨٧ .
(٣) ينظر : السابق نفسه ، ص ٧٨ .
(٤) ينظر : السابق نفسه ، ص ٧٧ . وفيه أيضا " .. وتصغيرها " ذُرَيِّعَة " ، وربما قالوا : ذُرَيِّع ، والهاء في التصغير أجود وأكثر في الذِّراع ، ويقال : ثلاث أَذْرُع " .

التى ذكرها . اذ يرى تصغير خيل وغنم على خييلة وغنيمة (١) . ونحل (بالحاء المهملة) ونخل (بالخاء المعجمة) على نحيل ونخيل(٢). وملح على مليحة (٣) . ونقل أبوبكر بن الأنبارى عن الفراء قوله : " كل جمع بينه وبين واحده الهاء فصغره على جمعه بطرح الهاء "(٤) ، فهذا يفسر لنا لم آنث الفراء - عند التصغير - خيلا وغنما ، ولم يؤنث نحلا ونخلا ؟.

أما جموع الكثرة فقد منع جمهرة العلماء (٥) تصغيرها بصيغتها ، لأنَّ تصغيرها يناقض معنى الكثرة . فما كان من جموع الكثرة له جمع قِلَّة صغر جمع القلة دون جمع الكثرة . أو يصغر مفرده ثم يجمع الجمع المناسب فيقال - مثلاً - فى تصغير حروف:أحيرف أو حريفات .

غير أنَّنا نجد ابن مالك ومن تابعه (٦) ينسب إلى الكوفيين عامَّة أنَّهم يجوّزون تصغير جموع الكثرة التى لها نظير من الآحاد مثل رغيفان مصغر رغفان كعثيمان مصغر عثمان . ولكن الرضي (٧) يخصّ الفراء وشيخه الكسائى بتجويزهما تصغير شقران وسودان ونحوهما على لفظيهما فيقال : شقيران وسويدان .

والذى يبدو لى أنَّ مانسب إلى الكوفيّين من أنَّهم يصغِّرون جموع الكثرة ممّا له نظير من الآحاد على لفظه ليس على إطلاقه بدليل أنَّ الفراء قال فى في شُقران وسُودان جمعي أشقر وأسود شقيران وسويدان كما تقدّم . ولم يقل

---

(١) ينظر : المذكر والمؤنث للفراء ، ص ٨٩ .
(٢) ينظر : السابق نفسه ، ص ٨٤ ، ٨٥ .
(٣) ينظر : السابق نفسه ، ص ٨٤ .
(٤) المذكر والمؤنث للأنبارى ، ص ٥٥٧ .
(٥) ينظر : التبصرة والتذكرة ، ٧٠٢/٢ . وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ص ٩٦١ . وارتشاف الضرب ، ١٧٠/١ .
(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية ، ١٩١٦/٤ . والمساعد على تسهيل الفوائد ، ٤٩٤/٤ . وارتشاف الضرب ، ١٧٠/١ .
(٧) ينظر : شرح الشافية ، ٢٦٨/١ .

ذلك فى حمر وشقر جمعى أحمر وأشقر مع أَنَّ لهما نظيراً وهو قفل بل قال : أحيمرون وأشيقرون إن عُنى بهما الرّجال وغيرهما من الذكور .وحُمَيراوات وشُقَيراوات إن عُنى بهما النساء أو غيرهما من الاناث كما يقول أبوحيان(١) .

وإذن فالذى يصغره الكوفيون وعلى الأخص الفراء من جموع الكثرة مِمَّا له نظير من الآحاد ما كان على زنة (فُعلان) دون غيره والله أعلم .

وقد بحثت في كتب الكوفيّين لعلى أجد هذا الرأى لأوثقه،فلم أعثر عليه .

تصغير المركبات :

إذا أريد تصغير المركب المزجى أو الإضافى صغرت الكلمة الأولى منها فيقال فى بعلبك وحضرموت وعبدالله وأبي بكر : بُعَيلَبك وحُضَيرموت وعُبَيدالله وأُبَىّ بكر (٢) .

بيد أَنَّ أباحيان(٣) ينسب إلى الفراء أَنَّه يرى جواز حذف العجز أو الصدر من المركب المزجى فيقال : بعيلة أو بكيكة . ويستحسن تصغير حضرموت على حَضْرمُوَيْتَة . بتصغير العَجُز .

ومذهبه ـ كما يقول أبوحيان (٤) ـ فى الكنى المصدرة بأب أو أم تصغير

---

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ، ١/١٨٤ .
(٢) ينظر : المقرب ، ٢/٤٣٧ ـ ٤٣٨ .
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ، ١/١٨٢ .
(٤) ينظر : السابق نفسه ، ص ١٩٠ .

الثانى . فيقال : أبوبُكَير وأمُّ بُكَير . وقد أورد(١) الأستاذ الدكتور محمد المختار المهديّ شاهدين يؤيدان ماذهب إليه أبوزكريا هما :

قول الشّاعر :

يَاليتَ أمّ خُلَيْدٍ وَاعَدَتْ فوفَتْ ... وَدَامَ لِى وَلَها عُمْرٌ فنصطحبا (٢)

وقولُ الآخر :

أعلاقةً أمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَمَا ... أفنانُ رأسِكَ كالثغامِ المُخْلِسِ (٣)

ويضاف إليهما قول العرب " جَاءَ بأُمِّ الرُّبَيْق على أُرَيْق "(٤).

وغيرهما مِمَّا أورد أبوهلال العسكريّ (٥) .

تصغير مثل وشبه :

منع الفراء تصغيرهما ـ كما نسب إليه أبوحيان(٦) ـ وأجازه

---

(١) ينظر : الصرف الميسّر ، ص ٦٢ ، ٦٣ .
(٢) البيت من البسيط وبلا نسبة فى المقاصد النحوية فى شرح شواهد الألفية للعينى بهامش خزانة الأدب ، ٣٨٩/٤ .
(٣) البيت من الكامل . وقائله المرار الفقعسى . وهو من شواهد سيبويه . ينظر : الكتاب ، ١١٦/١ و ١٣٩/٢ .
يقول ابن الشجرى فى أماليه ٢٤٢/٢ : " العلاقة : الحب .والأفنان : الأغصان الواحد فنن استعارها للشعر . والثغام : جمع ثغامة وهى شجرة بيضاء الزهر . المخلس من النبات الذى خالطت خضرته بياض زهره يقال أخلس رأسه : إذا خالط سواد شعره البياض " .
(٤) ينظر : مجمع الأمثال ، ٣٠٠/١ .
(٥) ينظر : جمهرة الأمثال ، ٤٥/١ ، ٤٧ . ومن الأمثلة التى أوردها العسكرى : أم الربيس وأم الدهيم ... .
(٦) ينظر : ارتشاف الضرب ، ١٨٤/١ .

سيبويه فقال (١) : " وأمّا قول العرب : هو مُثَيل هذا وأُمَيثال هذا . فإنّما أرادوا أَنْ يخبروا أنّ المشبه حقير كما أنّ المشبه به حقير " .

ولا أدري لم منع الفراء تصغير مثل وشبه ؟ ! ولعله رأى أنّ هذين اللفظين وماشابههما مبهمان شديدا الإيغال في الإبهام من حيث عدم تحديد وجه المثلية والمشابهة ، لذا نجد أباركريا يمنع تصغير غدوة في نحو أتيتك غدوة (مبهمة) . وأمّا ماجاء في قول الرّاجز :

إِذَا الثُّرَيَّا طَلَعَتْ غُدَيَّه

فَبِعْ لِرَاعِي غنم كُسَيَّه (٢)

فيعلّل الفراء تصغيرها بقوله (٣) : " لأنّ المراد طلوعه في أوّل الغداة ، فلمّا نوى صغر وقت صغره " .

أمّا رأي سيبويه الذى يجيز تصغير مثل فكأنّي به يشير إلى أنّها لا تصغر إلّا مع المُشَبَّه به الحقير .

تصغير مضعف اللام الرباعي :

مذهب سيبويه (٤) ومن تابعه في تصغير أصمّ ومُدُقّ وطِمِرّ بقاء

---

(١) الكتاب ، ٤٧٧/٣ .

(٢) لم أقف على نسبة البيتين، والمثبت في ارتشاف الضرب ، ١٧٠/١ "طلع النجم غدية وبع لراعي كسية" وهو تصحيف وتحريف،وما أثبتّه هنا من كتب الأضداد ، للأصمعي ، ص ٣٠ ، ولابن السكيت ، ص ١٨٥ ، ولابن الأنباري، ص ٧٥ مع اختلاف يسير في الرواية . و (بع) من ألفاظ الأضداد وهي في الرجز بمعنى (اشتر) .

(٣) ارتشاف الضرب ، ١٧٠/١ .

(٤) ينظر : الكتاب ، ٤١٨/٣ . والأصول في النحو ، ٤٠/٣ . وشرح جمل الزجاجي ، ٢٩٩/٢ .

الادغام عند التصغير فيقال فيها : أُصَيِّم ومُدَيِّق وطُمَيِّر . ويغتفر التقاء الساكنين لوجود ياء اللين ، ويغنى مدّ الياء عن حرف فاصل بينهما كما فى دابّة وطامّة .

ولكنّ أبازكريا الفراء يفصّل فى ذلك ـ كما نسب إليه أبوحيان(١) ـ فما أدّى فكّ إدغامه إلى الخروج عن كلام العرب بقى على حاله مثل حَوْصَلَّة وآجرّة تصغران على حُوَيْصِلَة وأُوَيجِرَّة وما كان له نظير من كلامهم فُكَّ إدغامه كطِمِرّ تصغر على طُمَيرِر، إذ نظيرها زِبْرِج إنْ قلت طِمْرِر ، ودرهم ان قلت طِمْرَر . على أنَّ أباحيَّان ينسب إليه فى كتاب آخر(٢) أنَّه يفكّ الإدغام دون أنْ يشير إلى هذا التفصيل ، وذلك أنَّه كان محكوماً بأمثلة لايخرج فكّ إدغامها عن كلام العرب .

تصغير التَّرخيم :

ينبنى هذا النوع من التصغير على أساس أنْ يجرى على الحروف الأصلية للكلمة فقط . نحو تصغير أحمد وحامد ومحمود ومحمد وحمود وحماد على حميد . بحذف الزوائد ثم تصغير الكلمة .

والمشهور عند البصريين (٣) أنَّه لا فرق فى هذا التصغير بين العلم

---

(١) ينظر : النكت الحسان ، ص٢٠٧ ـ ٢٠٨ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ، ١/١٩٠ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ، ٥/١٣٧ . وشرح الشافية ، ١/٢٨٣ . وشفاء العليل فى ايضاح التسهيل ، ٣/١٠٦٢ .

وغيره . إِلاَّ أَنَّ مذهب الفراء ـ كما نسب إليه (١) ونقل عنه (٢) ـ تخصيصه بالأعلام ، وتبعه ثعلب ، وعزى إلى الكوفيين .

ويعلِّل الرضي لتخصيص الفراء هذا النوع من التصغير بالأعلام بقوله (٣) :
" لأنّ ما أبقى منه دليل على ما ألقى لشهرته " .

وقد ردّ على الفراء ومن تبعه بقول العرب : " عُرَيْفُ حُمَيْقٌ جَمَلَه "(٤)، و " يَجْرِي بُلَيْقٌ وَيُذَمّ "(٥) ، و " جاءَ بِأُمِّ الرُّبَيْقِ على أُرَيْق "(٦)، إذ الأول تصغير أحمق ، والثاني تصغير أبلق ، والثالث تصغير أورق .

ولا حُجَّة لهم على الفراء في المثلين الأوَّلين فقد قال عنهما أبوهلال العسكريّ (٧) وغيره إِنَّ حميقاً اسم رجل ، وبليقاً اسم فرس . وأَمَّا الثالث فلعلّ السجع والتناسب كان هو السبب .

---

(١) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ، ٥٣٠/٣ . ومجموعة الشافية ، ٩٦/١ . وحاشية الخضرى ، ١٦٧/٢ .
(٢) ينظر : دقائق التصريف ، ص ٢٢٩ . ولسان العرب ، ٦٢/١٤ (أيا) . حيث نقل عنه ابن منظور من كتابه المفقود (المصادر) .
(٣) شرح الشافية ، ٢٨٣/١ .
(٤) ينظر : جمهرة الأمثال ، ٥٠/٢ ، ويضرب هذا المثل للرجل يأنس بالرجل حتى يجترئ عليه .
(٥) ينظر : السابق نفسه ، ٤٢٤/٢ ، ويضرب هذا المثل للرجل يحسن ويلام .
(٦) سبق تخريجه .
(٧) ينظر : جمهرة الأمثال ،٥٠/٢، ٤٢٤ . ومجمع الأمثال ، ٥٢٠/٣ .

النَّسَب

أكثر سيبويه من اطلاق اسم الإضافة على باب النسب (١) ، ويسميه أحياناً النسبة (٢) .

ويبدو أَنّ اطلاق النسبة على النسب كان معروفاً عند الكوفيين أيضاً ، فالفراء (٣) قد استخدمه وكذا ابن السكيت (٤) وثعلب (٥) .

ولاختلاف المسائل التي جمعتها من تراث الفراء في باب النسب فَإِنّ الحديث سيكون على صورة عناوين نتلمس بها – في ضوء النصوص – طريقة الفراء في معالجة تلك المسائل .

النَّسب إلى مافيه حذف :

يقول أبوزكريا (٦) : " ويقال لا تكن أحديّا أَي مِمّن يصوم الأحد ، ولا تكن اثنويّاً واثنيّاً . ورجل اثنوى واثنيي على ألّا تجعله اسماً واحداً وتنسب إِليه . ومن قال اثنوى حول الياء واواً لكثرة الياءات " .

ونسب إِليه الرضي وغيره في أثناء كلامه على كيفية النَّسب إلى محذوف الفاء أَنّه " يجعل الفاء المحذوفة في هذا الباب ، من الصحيح اللام كان

---

(١) ينظر : الكتاب ، ٣٣٩/٣ فما بعدها الى نهاية باب النسب .
(٢) ينظر : السابق نفسه ، ٣٣٥/٣ .
(٣) ينظر : الزاهر في معاني كلمات الناس ، ٦٢/٢ .
(٤) ينظر : ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت ، ص ١٨٥ .
(٥) ينظر : مجالس ثعلب ، ٣١٢/١ .
(٦) الأيام والليالي والشهور ، ص ٣٥ .

أو من المعتَّلة ، بعد الَّلام حتَّى يصير في موضع التغيير أي الآخر فيصح ردّها ، فيقول : عِدَويّ وزنويّ وشِيَويّ ، في عِدة وزِنة وشِية . وحمله على ذلك ماروِي عن ناس من العرب عِدَوي في عدة فقاس عليه غيره "(١) .

نحن - الآن - بصدد رأيين للفراء في حكم النَّسب إلى محذوف اللام ، وإلى محذوف الفاء . وسنقف عند كلا الرأيين : ماصرَّح به ، وما نسب إليه ، لنتبيَّن وجهة نظره، والأسس التي بنى عليها وانطلق منها :

أمَّا النَّص الأول فيطالعنا الفراء فيه بوجهين من أوجه النَّسب إلى كلمة اثنين ، وكلاهما يجمع بين همزة الوصل (العوض) ولام الكلمة (المعوض عنها) ، إلاَّ أنَّه يقلب لام الكلمة واواً في الوجه الأول معللاً قلبها بكثرة الياءات فيقول اثنوي . ويبقى لام الكلمة على أصلها في الوجه الثاني مع همزة الوصل فيقول اثْنَيِيٌّ .

ثم يُلمِح إلى وجه ثالث في النَّسب إلى كلمة اثنين بقوله : " على ألاَّ تجعله اسماً واحداً وتنسب إليه " . فكأنِّي به يريد النَّسب إلى كلمة اثنين مسمَّى بها ، فالوجه في ذلك أنْ يقال اثْنَيْنِيّ كزَيْدَاني .

أمَّا الوجه الأول (اثْنَوِيّ) فالمشهور بين العلماء اسقاط همزة الوصل فيقال ثَنَوِيّ ، لئلاَّ يجمع بين العوض والمعوض . ولعلّ الفراء اعتبر الهمزة التي في أوّل الكلمة للوصل فقط وليست للتَّعويض ، أو على جواز الجمع بين العوض والمعوض عنه .

---

(١) شرح الشافية ، ٦٣/٢ . وينظر : لسان العرب ، ٤٦٢/٣ (وعد) .

وقد تابع الفراء في هذا الوجه ابن الأعرابيّ فقال (١) : " لا تكن اثْنَوِيّاً أي مِمَّن يصوم الاثنين وحده " . وفي الوجه الثاني (اثْنَيِيّ) يبقى الفراء لام الكلمة على أصلها دون قلب مع إبقاء همزة الوصل دون حذف . ولا أعلم أحداً - فيما اطلعت عليه - يقول بهذا الوجه قبل الفراء ولا بعده . ولولا عبارته " على أَلَّا تجعله اسماً واحداً " لقلت إنَّ في النَّص تصحيفاً صوابه اثْنَيْنِيّ، على لغة من يعرب المثنى بالحركات، كما ذكر سيبويه (٢) . ومع ذلك نقول لعل العبارة صُحِّفت من اثْنِي بحذف لام الكلمة إلى اثْنَيِيّ بإثْبَاتِهَا . ويكون الفراء بذلك متفقاً مع ماذكره سيبويه معزواً إلى أبي عمرو بن العلاء بقوله (٣) : " فإذا تركته على حاله قلت ... اثْنِيّ في اثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ " .

وما أورده ثعلب بقوله (٤) : " النِّسبة إلى ابن: بَنَوِيّ، وابْنِيّ " واثْنَان وابن، من باب واحد ؛ إذ كلاهما عُوِّضَ عن لامه بهمزة الوصل .

ونخلص مِمّا سبق إلى القول بأَنَّ في النَّسب إلى اثْنَيْن وجوهاً ثلاثة (٥) متفقاً عليها هي :

اثْنِيّ بحذف لام الكلمة وإبقاء همزة الوصل . وثَنَوِيّ، بإعادة لام الكلمة، وقلبها واواً، وحذف همزة الوصل . واثْنَيْنِيّ بمعاملة المثنَّى معاملة الاسم المفرد المعرب بالحركات كغسلين .

---

(١) لسان العرب ، ١١٨/١٤ (ثنى) .
(٢) ينظر : الكتاب ، ٣٧٢/٣ .
(٣) السابق نفسه ، ٣٦١/٣ .
(٤) مجالس ثعلب ، ٣١٢/١ .
(٥) ينظر : الكتاب ، ٣٦١/٣ ، ٣٧٢ .

وانفرد أبوزكريا الفراء بإباحة الجمع بين همزة الوصل ولام الكلمة بوجهين هما إبقاء اللام على أصلها أو قلبها واواً .

وإذا عدنا إلى رأيِ الفراء المنسوب إليه فإننَّا نجده ينفرد مرة أخرى برأى فى كيفية النَّسب إلى محذوف الفاء ، إذ يرى إعادة الفاء المحذوفة بعد اللام لتصير فى موضع التغيير أَي الآخر كما قال الرضِي .

ولا فرق عنده بين ماصحت لامه وما اعتلّت . فيقول فى النَّسب إلى عِدَة عِدَوِىّ كقوله فى النَّسب إلى شِيَة شِيَوِىّ . والذى حمله على الجمع بين معتل اللام وصحيحها - كما قال الرضي - ماسمعه من العرب من قولهم عِدَوِىّ فى النَّسب إلى عِدَة .

ولم يتعرض الرضي لرأى الفراء بقبول أو رفض مكتفيا بإيراده مع رأى سيبويه (١) والأخفش (٢) لمخالفته إياهما ، فإنَّهما يتفقان فى أَنَّ فاء الكلمة تعود إلى مكانها إنْ كانت معتلة اللام ، ويختلفان فى أَنَّ سيبويه يقلب لام الكلمة واواً ويفتح عينها ، والأخفش يبقيها دون قلب ويعيد العين إلى أصلها من السكون . فيقال فى النَّسب إلى شِيَةٍ - على رأى سيبويه - وِشَوِىّ . وعلى رأى الأخفش وِشْيِىّ .

أَمَّا رأى الفراء - الذى سبق بيانه - فقد أنكر سيبويه على من يقول بمثله حتى قال (٣) : " ولا نعلم أحدا يوثق بعلمه قال خلاف ذلك " .

---

(١) ينظر : الكتاب ، ٣٦٩/٣ .

(٢) ينظر : شرح الشافية ، ٦٣/٢ . كما أن المبرد أورده أيضا فى المقتضب ، ١٥٦/٣ . والفارسى فى التكملة ، ص ٢٤٤ بتحقيق الدكتور المرجان .

(٣) الكتاب ، ٣٦٩/٣ .

لذلك رأى الشيخ خالد الأزهريّ (١) أنّ قول من قال عِدَويّ ليس ردّاً للفاء المحذوفة وإلّا لوجوب أنْ يقال وِعْدِيّ بل هو كالعوض عن المحذوف . ومن هنا ضعّف الأستاذ الدكتور محمد المفدّى رأى الفراء ، لأنّه قياس على نادر أو شاذ كما يقول(٢) .

على كل حال فإنْ كان أبوزكريا قد جانبه الصواب فى هذه المسألة ، فإنّه ينبغى التنبيه على أمر قد يخفى على بعض الباحثين ، ذلك أنّ أبازكريا يحاول طرد القواعد المتشابهة فى الأحكام ، لذا تجنب ـ هنا ـ أنْ يخصّ معتل اللام ممّا حذفت فاؤه بحكم ـ كما يرى الجمهور ـ دون صحيح اللام . وهذا أمرٌ ملموسٌ فى غير موضع عند الفراء ، وسيأتي الحديث عنه فى الكلام على باب سيد وميت وما شابههما من المعتلات .

النسب الى الممدود :

يقول الفراء(٣) : " ويقال رجل ثُلاثَاوِيّ ، ولا تكن ثُلاثَاوِيّاً أى مِمَّن يصوم الثُلاثَاء ، ولا تكن أرْبِعَاوِيّاً أي مِمَّن يصوم الأربعاء " .

مثل الفراء فى هذا النّص للممدود مِمَّا كانت همزته للتأنيث حيث قلبت واواً على الوجوب . وبذلك يسير مع ما قرره علماء الصرف . وقد نقل ابن الأعرابيّ مامثّل به الفراء فى النّسب الى أرْبِعاء بالعبارة نفسها .

---

(١) ينظر : شرح التصريح ، ٣٣٥/٢ .

(٢) ينظر : مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ع١١ ، ١٤٠١ هـ ، ص٢٥٦ .

(٣) الأيام والليالى والشهور ، ص ٣٥ .

النسب إلى ما آخره تاء التأنيث :

يقول الفراء(١) : " ولا تكن جُمُعِيًّا أي: ممّن يصوم الجُمُعَة " .

ومن قواعد النَّسب المعروفة عند الصرفيين أَنْ تحذف تاء التأنيث لياء النَّسب ، " لأنَّ علامة التأنيث لا تكون حشواً "(٢) . وكذلك ، لأن كُلًّا من ياء النَّسب وتاء التأنيث لاحقة للاسم لا يجمع بينهما .

وما قرّره الصرفيّون أمرٌ واضحٌ من المثال الّذي ذكره الفراء وتابعه بالعبارة نفسها ابن الأعرابيّ (٣) .

النسب بغير الياء :

أورد(٤) علي بن حمزة البصريّ اللغويّ (٣٧٥ هـ) أَنَّه روى عن الفراء قوله لصاحب اللُّؤْلُؤ: لآء ، وأَنَّه كره قول النَّاس لآل .

ثم عقَّب علي بن حمزة على كلام الفراء بقوله " خالف الفراء في هذا الكلام العرب والقياس ، لأَنَّ المسموع لَآَّلٌ ، والقياس لُؤْلُؤِيّ ، لأَنَّه لا يُبْنَى من الرباعي فَعَّال ، ولَآَّلٌ شاذ " .

وأقول : إنَّ ماذكره عليّ بن حمزة من قول الفراء لصاحب اللُّؤْلُؤ لَآَّءٌ من منقوله عن العرب كما نصَّ على ذلك ابن سيده وغيره (٥)، وليس من قياسه .

---

(١) الأيام والليالي والشهور ، ص ٣٥ .

(٢) اللمع في العربية ، ص ٢٧٢ بتحقيق حامد المؤمن .

(٣) ينظر : لسان العرب ، ٥٩/٨ (جمع) .

(٤) ينظر : التنبيهات على أغاليط الرواة ، ص ٢٦٤ .

(٥) ينظر : المخصص ، ٥١/٤ ، ولسان العرب ، ١٥٠/١ (لألأ) .

أمَّا اللغة الّتي كرهها الفراء فلعلَّه نظر إلى كونها لغة شاذة غير فاشِيَة . لاسيما أنَّه لم يغب عنه عدم صحة بناء (فعال) من غير الثلاثي ، كما صرَّح بذلك فى صيغ المبالغة فيما مرَّ بنا ، أو لأَنَّها ليست من لفظ لُؤْلُؤ . إذ أَنَّ لآلاً - كما يقول(١) أبوعلى الفارسي - ليس من لفظ لُؤلُؤ ، كما أَنَّ سِبَطْراً ليس من لفظ السَّبِط وإنْ كان فيه بعض حروفه، ومعناه كمعناه .

أمَّا أَنَّ الفراء لم يأت بالقياس فى النَّسب إلى لؤلؤ ، فلا أظن أَنَّه يجهل ذلك ، فكلامه منصبّ على المسموع من كلام العرب .

ويقول(٢) أبوزكريا أيضاً - وهو يستطرد عند تفسيره قول اللّه تعالى ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَر ﴾(٣) : " سمعت بعض العرب ينشد :

إِنْ تَكُ لَيْلِيًّا فَإِنِّي نَهِرُ ... مَتَى أَرَى الصُّبْحَ فَلاَ أَنْتَظِرُ(٤)

ومعنى نَهِر : صَاحِبُ نَهَار " .

كلمة نَهِر في البيت مِمَّا جاء من النَّسب بغير ياء وهذا مايعنيه الفراء حين فسَّرها بأَنَّ معناها صاحب نهار . وهي بصيغة (فَعِل) التى عَدَّها الصَّرفيُّون من الأوزان التي يأتي عليها النَّسب من غير ياء .

---

(١) ينظر: البغداديات ،ص ٢٣٢،وسر صناعة الاعراب ،٧٣٠/٢ ،والمخصص ، ٥١/٤،وفى الممتع فى التَّصريف ٥٤/١ " ..لآل ثلاثى ،ولؤلؤ رباعى ".

(٢) معانى القرآن ، ١١١/٣ .

(٣) الآية (٥٤) من سورة القمر .

(٤) البيت من الرَّجز ، ولم يعرف قائله . ينظر : تهذيب اللغة، ٢٧٦/٦ . وهو من شواهد سيبويه برواية مختلفة ،ينظر: الكتاب، ٣٨٤/٣ .

أَمَّا مجيء النَّسب بصيغة (فَاعِل) فقد فهم بعض الباحثين(١) من قول الفراء(٢) : " ولكن لو جعلت العاصم في تأويل معصوم كأنَّك قلت لا معصوم اليوم من أمر اللّٰه لجاز رفع (من) . ولا تنكرن أَنْ يخرج المفعول على فاعل أَلَا ترى قوله (مِنْ مَاءٍ دَافِق) فمعناه ـ واللّٰه أعلم ـ مدفوق . وقوله (فِي عِيْشَةٍ رَاضِيَة) معناها مرضية وقال الشَّاعِر :

دَعِ الْمَكَارِمَ لاَ تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا ... وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَاسِي(٣)

معناه المكسو تستدل على ذلك أَنَّك تقول : رَضِيْتُ هذه المعيشة ، ولا تقول رَضِيَتْ ، ودُفِقَ الماء ولا تقول:دَفَقَ . وتقول كسى العريان ولا تقول:كَسَا ..".

وقوله (٤): " أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم أن يجعلوا المفعول فاعلا إِذا كان في مذهب نعت ، كقول العرب : هذا سِرٌّ كاتِم،وهَمٌّ ناصِب،ولَيْلٌ نَائِم،وعِيْشَة راضية ... " .

فكما ترى عبارة الفراء واضحة في النَّصين في أَنَّ الألفاظ التي أوردها بزنة فاعل إِنَّما هي من باب الصيغ التي ينوب بعضها عن بعض المشتقّات ، وليس في كلامه مايمكن حمله على أَنَّه يريد بتلك الألفاظ النَّسب .

---

(١) ينظر : ماقاله محققو شرح الشافية ، ٨٨/٢ الهامش . وقد أحال الشيخ عضيمة إِلى هذا النَّص والَّذي بعده في فهرسه للمسائل النحوية في المعاني تحت مباحث النَّسب بعنوان : فاعل بمعنى مفعول على النَّسب .

(٢) معاني القرآن ، ١٥/٢ .

(٣) البيت من البسيط ، من قصيدة للحطيئة هجا بها الزبرقان بن بدر . ينظر : ديوانه ، ص٥٤ . وشرح شواهد الشافية ، ١٢٠/٤ .

(٤) معاني القرآن ، ٢٥٥/٣ .

من شاذّ النّسْبة :

وممّا ورد فى تراث الفراء ممّا خالف القياس مانسبه إليه أبوبكر الأنباري أنّه قال(١) : " الأعراب أهل البادية ، والعرب أهل الأمصار ، فإذا نسب الرجل إلى أنّه من أعراب البادية قيل أعرابيّ ... ولا تقول عربيّ ، لئلا يلتبس بالنّسبة إلى أهل الأمصار ... وإذا نسبت رجلاً إلى أنّه يتكلم بالعربية وهو من العجم قلت رجل عربانيّ " .

يلمح أبوزكريا فى هذا النّص إلى فروق معنوية فى النّسب إلى من يتكلم العربية ، فمن كان من أهل البادية قيل له أعرابيّ . ويقال لمن كان من أهل الأمصار عربي . أمّا الأعجميّ الذى يتكلم العربية فيقال له عَرَبانيّ . ومن هنا يظهر الفرق - بالنسب - بين المتكلم بالعربية من العرب وغير العرب .

وما ألمح إليه أبوزكريا من فروق معنوية فى هذا الباب قريبٌ ممّا جاء على لسان سيبويه عندما قال (٢) : " فمن ذلك قولهم في الطويل الجُمّة : جُمّانِيّ ، وفى الطويل اللّحية : اللِّحْيَانِيّ ، وفى الغليظ الرقبة : الرَّقَبَانِيّ . فَإِنْ سمّيت برَقَبَةٍ أَوْ جُمّةٍ أَوْ لِحْيَةٍ قلت : رَقَبِيٌّ ولِحْيِيٌّ وجُمِّيٌّ ولِحَوِيّ ، وذلك لأَنّ المعنى قد تحوّل ، إنّما أردت حيث قلت جُمّانيّ الطويل الجُمّة ... فلمّا لم تعن ذلك أُجْرِيَ مُجْرى نظائره التى ليس فيها ذلك المعنى " .

---

(١) ينظر : الزاهر فى معانى كلمات الناس ، ٦٢/٢ .

(٢) الكتاب ، ٣٨٠/٣ .

الفصل الثالث

في المشترك بين الأسماء والأفعال

وفيه

المبحث الأول : الإعلال

المبحث الثاني : الإدغام

المبحث الثالث : مسائل التمرين

المبحث الرابع : الوقف

الإعلال

((الإعـلال بالحـذف))

وهو عند الصّرفيين على ضربين : قياسي ، وغير قياسي • ويطلقون على الأوّل الحذف الإعلالي : وهو مايكون لعلّة موجبة، على سبيل الاطّراد • أمّا الآخر فيطلقون عليه الحذف التّرخيمي أو الاعتباطي، وغير المطّرد : وهو ماليس له علة تصريفيّة تقتضيه (١) •

أولا : الحـذف القـياسـي :

بين أيدينا من تراث الفراء ثلاث مسائل من أنواع الحذف الاعلالي، وهي : حذف فاء المثال الواوى ، وسنقف عندها طويلًا للحاجة إلى ذلك ، وحذف إحدى التّاءين المبدوء بهما المضارع ، وحذف عين المضعف •

(١) أما النّوع الأوّل، فواو المثال تحذف من المضارع والأمر والمصدر • واشترط جمهرة الصّرفيين لحذف الواو من المضارع أنْ يكون ماضيه ثلاثيًّا، مجردًا، والمضارع مكسور العين •

والأمر محمول على المضارع ، وكذا المصدر ، إلّا أنّهم أضافوا لسقوط فائه شرطين هما : أنْ تكون فاؤه مكسورة ، وألّا يدل على الهيئة (٢) •

---

(١) ينظر : الفصول الخمسون ، ص ٢٦٥ • وشرح الشّافية ، ٦٧/٣ • والقواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال ، ص ١٣٩ • وضياء السّالك ، ٤١٢/٤ •

(٢) ينظر : القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال ، ص ١٤٤ •

وعلّة الحذف عندهم استثقال وقوع الواو بين الياء والكسرة .

ويرى الكسائي(١) والفراء(٢)، ومن تبعهما أنّ علة الحذف هي التّعدي ، إذ اللّازم لا تسقط واوه .

وكما قلنا: إنّ عبارة الفراء في هذه المسألة جديرة بأنْ يُوقف عندها ، وإنْ نقل عن شيخه أنّه قال بالعلة نفسها . ويبدو أنّه مذهب الكوفيين عامّة .

لعلّ ما يأتي يكون فهمًا جديدًا لتعليل سقوط واو المضارع عند الكوفيين، في ضوء عبارة أبي زكريا الفراء .

يقول(٣) الفراء ـ معلّلا حذف الواو من المضارع الذي ماضيه واو : " وإنّما كسروا ما أوّله الواو(٤) ؛ لأنّ الفعل فيه إذا فتح يكون على وجهين : فأمّا الذي يقع، فالواو منه ساقطة، مثل وزن يزن ، والذي لا يقع تثبت واوه في يَفْعل ، والمصادر تستوي في الواقع وغير الواقع فلم يجعلوا في مصدريهما فرقا ... " .

كان هذا النّص ملبسًا، ففيه بعض الغموض ، ولذا اقتضى وقفة متأمّلة، وجهدا، كان هدفه محاولة كشف هذا الغموض ، فلجأتُ أوّلًا ـ إلى النسخة الخطية لعلّ سقطًا قد حدث في الكتاب المطبوع، غير أنّي وجدت تطابقًا بينهما، وتأكّدت من صحة نسبة هذه العبارة للفراء .

---

(١) ينظر : شرح القصائد السبع ، ص ٢٨٧ .
(٢) سيأتي نص كلامه .
(٣) معاني القرآن ، ٢/١٥٠ .
(٤) يعني في اسمي الزمان والمكان، وفي المصدر على (مَفْعِل) .

ووجه الغموض في هذا النّص هو أَنّ جمهور النّحاة (١) ـ كما قدّمنا ـ يرون أَنّ علّة حذف الواو من المضارع هي وقوع الواو بين ياء، وكسر، وحملوا على ذلك ماكان مبدوءًا بالهمزة أو النّون أو التّاء .

بيد أَنّ هذا النّص يعلّل حذفها بالتعدّي، واللّزوم فيما كان مفتوح العين في المضارع ، وكان المظنون أَنْ يأتي بمثال المتعدّي مفتوح العين، إلّا أَنّه جاء بالمثال (وزن يزن) ، على الرّغم من أَنّ هذا المثال مكسور العين، لا مفتوحها .

فكان لابدّ من الرجوع إلى مَنْ نقل، أو تأثّر، أو ردّ هذا الرأي ليتمّ الوقوف على مراد الفراء الحقيقي من هذا النّص ، فمن المستبعد أَنْ يُظَنّ في الفراء أَنْ يقع في مثل هذا الخطأ الواضح في التمثيل .

وبالرّجوع إلى المبرّد ـ والذي يُعَدّ من أوائل من تصدّى لهذا الرّأي بالرّفض ـ تبيّن أَنّه فهم رأي الفراء ـ وإِنْ لم يصرح بنسبته إليه ـ على خلاف ماتعطيه العبارة ، حيث استنتج من المثال المذكور (وزن يزن) أَنّ رأي الفراء عامّ في كل مضارع أوّله واو، سواء أكان مكسور العين، أم مفتوحها، مع أَنّ عبارة الفراء تحدّد مجال العلّة الجديدة، في المفتوح العين فقط ، والأمثلة التي ذكرها المبرد في معرض ردّه على هذا الرأي دليل واضح على أَنّه فهمه على عمومه . وسنقف عند تلك الأمثلة وغيرها فيما بعد إِنْ شاء الله .

---

(١) ينظر على سبيل المثال : المقتضب ، ٨٨/١ و ١٢٩/٢ ، والتصريف الملوكي ، ص٥٢ ، وشرح المفصل ، ٦١/١٠ ، وشرح الشافية ، ٨٩/٣ ـ ٩١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ، ١٨٤/٤ ، وشرح التصريح على التوضيح ، ٣٩٥/٢ ، وحاشية الصبّان على الأشموني ، ٢٥٦/٤ ، والمغني في تصريف الأفعال ، ص١٨٢ .

وعبارة المبرّد هي " فإنْ قال قائل:إنّما هذا ؛ لأنّ الفعل المتعدي تحذف منه الواو ، فإنْ كان غير متعدّ ثبتت،فقد قال أقبح قول ... "(١) إلى آخر ماقاله من أمثلة،يردّ بها ذلك الرأي .

... ثمّ ان ابن جني (٢) وأبا البركات الأنباري (٣) ، وابن يعيش (٤)، وابن عصفور (٥) ، ورضي الدين الاستراباذى (٦)،وغيرهم(٧) تبعوا المبرد في فهمه ، وانبرى كلّ منهم للردّ عليه بما ورد مكسور العين،لازمًا،وقد حذف منه الواو .

وكان من فضل الله ، ثمّ بفضل المعايشة التّامة لهذا النّص مع المشرف،أنْ وصلت إلى تفسير مقنع لعبارة الفراء ، هو أنّه لايختلف مع باقي النّحاة في المكسور العين،سواء أكان متعديا،أم لازمًا في أنّ علّة الحذف هي الكسر ، ولكنّه يعلّل لِمَا حذف من مفتوح العين،فيرى أنّ اللازم منه تبقى واوه،كوَجِلَ يَوْجَل ، أمّا المتعدّي فتسقط واوه،كوَضَع يَضَع،كسقوطها تمامًا في وزن يزن ، فذكره الفعل (وزن يزن)،ليس للتّمثيل لِمَا فتحت عينه،وكان متعدّيًا ـ فكسر عينه أمر بدهيّ،لايغيب عن الفراء ـ ولكنّه جاء بهذا المثال على أنّه ممّا اتّفق على حذف واوه ، فما كان مفتوح العين

---

(١) ينظر: الكامل ، ١١٥/١ .

(٢) ينظر : المنصف ، ١٨٨/١ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٧٨٢/٢ (مسألة ١١٢) .

(٤) ينظر : شرح المفصل ، ١٠/٥٩ .

(٥) ينظر : الممتع في التصريف ، ٤٣٥/٢ .

(٦) ينظر : شرح الشافية ، ٩٢/٣ .

(٧) ينظر : بغية الآمال ، ص٨١ . والمساعد على تسهيل الفوائد ، ١٨٥/٤ .

متعدّيا تحذف واوه، مثل حذفها في هذا المثال (وزن يزن)، المتّفق على حذف واوه عند الجميع .

وبهذا الفهم تسقط كل الرّدود، والاعتراضات التي أوردها المبرد، ومن تبعه على الرأي المزعوم للفراء .

وإليك الآن الأمثلة التي ردّ بها على الفراء

فالمبرد قد أورد عليه الأمثلة الآتية(١) :

(وَهَن يَهِن)، أورده على أنَّه لازم، وحذفت واوه . مع أنَّ كتب المعاجم تنص على أنَّه يجيء لازما، ومتعدّيًا . جاء في اللسان " ... وقد وَهَنَتْهُمْ حُمَّى يَثْرِب ، أي أضعفتهم "(٢) فالفعل (وَهَنَ) يتعدّى، ولا يتعدّى ، والمبرد أخذ جانب اللزوم فيه فقط . أضف إلى ذلك أنَّه مكسور العين في مضارعه، وليس داخلا في نطاق العلّة التي أوردها الفراء .

و (وَرِمَ يَرِمُ) أيضًا مما كُسرت عين المضارع فيه ، وشيء آخر يؤيّد رأي الفراء، وهو قول صاحب اللسان نقلًا عن المُحْكَم : " وَرِمَ يَرِم، بالكسر نادر، وقياسه يَوْرَم قال : ولم نسمع به ... "(٣) .

و (وَكَفَ البيتُ يَكِفُ) أي هَطَل، وقَطَر ، فالمضارع كما هو واضح، مكسور العين ، أمَّا مفتوح العين اللازم، فقد ورد في اللسان أيضًا ما يؤيّد رأي الفراء، وهو " وَكِفَ يَوْكَف "(٤) إذا أثم . فالواو لم تسقط حين فتحت عين المضارع والفعل لازم . تمامًا كما قرّر الفراء . وأمَّا (وَنَم الذباب يَنِم) فلا يرد على الفراء؛ لكسر عين مضارعه .

وزاد ابن جني(٥) من الأمثلة (وَقَع يَقَع) . والفعل هنا ـ بلا شك ـ مفتوح

---

(١) تنظر الأمثلة في الكامل ، ١/١١٥ .
(٢) ينظر : ١٣/٤٥٣ (وهن) .
(٣) ينظر : ١٢/٦٣٣ (ورم) .
(٤) ينظر : لسان العرب ، ٩/٣٦٣ (وكف) .
(٥) ينظر : المنصف ، ١/١٨٨ .

العين ولكن الفتح فيه عارض،لأجل حرف الحلق،فهو ممّا كسرت عين مضارعه في الأصل،إذ من المقرر صرفيًا أنّ الأصل مخالفة المضارع للماضي في حركة العين ، ومع هذا فقد ورد في المعاجم أنّ هذا الفعْل قد استعمل ماضيه مكسور العين،ومضارعه مفتوحها،وهو لازم،وثبتت فيه : الواو على قاعدة الفراء ، وإنْ كان معنى اللازم يختلف عن معنى المتعدّى كما في (وَكِف) السابق . جاء في اللسان " وَقِعَ الرَّجل،والفرس،يَوْقَع .... وَقِعَت الدّابة تَوْقَع "(١) . وما قيل في الفعل (وَقَع يَقَع) من أنّ الفتح عارض فيه،يمكن أنْ يقال في الفعل (وَضَع في السّير،يَضَع) . ويضاف إلى ذلك أنّ الفعل (وَضَع) يجيء أيضًا متعدّيا ، يقول(٢) ابن منظور : " وَضَع البعيرُ حكمتَه، إذا طأمن رأسه،وأسرع " فلا اعتراض على سقوط الواو مع المتعدّي .

وأما (وَقَدَت النارُ تَقِد) و (وَبَل المطرُ يَبِل) و (وَأَل - ممّا كان يحذره - يَئِل) ممّا ذكره ابن جني،فأمثلة لمكسور العين(٣) ولا يرد منها شيء على الفراء .

وأضاف أبو البركات الأنباري(٤) (وَجَد - في الحزن - يَجِد) وهو ممّا كسرت عينه أيضًا ، وكذلك مازاده ابن يعيش بقوله " وَخَد البعير يَخِد " (٥) ،

---

(١) ينظر : ٤٠٧/٨ (وقع) . والمعنى في (وَقِع الرَّجل ..) : حفي من الحجارة ، أو الشّوك . وفي (وَقِعت الدّابة ...) : إذا أصابها داء،ووجع في حافرها .

(٢) لسان العرب ، ٣٩٩/٨ (وضع) .

(٣) ينظر لسان العرب ، ٤٦٥/٣ (وقد)، ومعجم الأفعال المتعدّية بحرف، (وأل) و (وبل) ، وبالنّسبة للأخيرين . الأول يتعدّى بحرف،والآخر بنفسه،وبحرفه،والمضارع منهما مكسور العين .

(٤) ينظر الإنصاف ، ٧٨٣/٢ (مسألة ١١٢) .

(٥) ينظر شرح المفصل ، ٥٩/١٠ .

أى أسرع،ووسّع الخطو ، وابن عصفور يزيد " وَحِر صدره يَحِر " و " وَغِر يَغِر "(١) . ويمكن أن يُرَدّ عليه – زيادة على كسر عين المضارع – بما ذكر فى لسان العرب " وقد وَحِر صدرُه عليّ يَحِر ، ويَوْحَر أعلى "(٢) و" وَغِر صدرُه عليه يَوْغَر(٢)،ووَغِرَ يَغِر "(٣) وقد ذكر ذلك ابن يعيش أيضًا،حيث يقول – في معرض ردّه على الكوفيين عندما ربطوا حذف الواو بالتعدّي، وبقاءها باللزوم – : " ... وممّا يدلّ على ذلك أنّ من الأفعال مايجيء المضارع منه على يفعِل ويفعَل،بالكسر،والفتح،فتسقط الواو من يفعِل،وتثبت فى يفعَل ، وذلك فى نحو (وَحِرَ صدرُه يَحِر،ووَغِرَ يَغِر)،وقالوا : (يَوْحَر ويَوْغَر)،فأثبتوا الواو فى المفتوح،وحذفوها من المكسور،فدلّ على صحة علتنا،وبطلان علّتهم "(٤) . والشاهد من كلامه ثبوت الواو مع مفتوح العين، وإنْ كانت العلّة في ذلك تختلف عنده عن الكوفيين،فهو يرى – كغيره ممّن تبع سيبويه(٥) – أنّ السبب في عدم سقوط الواو،هو عدم وقوعها بين ياء، وكسرة .

وقد ذكر الرّضيّ(٦) من الأفعال التي يُرَدّ بها على الكوفيين،الفعل (وَجَد يَجِد) . وواضح أنّه مكسور العين فى المضارع،واللازم منه مفتوح

---

(١) ينظر الممتع فى التصريف ، ٤٣٥/٢ .
(٢) هذان المثالان يصلحان دليلًا للفراء على قاعدته .
(٣) ينظر : ٢٨١/٥ ، ٢٨٦ (وحر) و(وغر) .
(٤) شرح المفصل ، ٥٩/١٠ ، ٦٠ . وينظر : بغية الآمال ، ص٨٤ فما بعدها .
(٥) ينظر : الكتاب ، ٥٢/٤ .
(٦) ينظر : شرح الشافية ، ٩٢/٣ .

العين، ثابت الواو أيضاً، على مايرى الفراء ، جاء في لسان العرب " وَحِد فلان يَوْحَد، أي بقي وحده "(١) .

من هنا نجد أنّ كلّ من ردّ على الفراء، فهم رأيه على غير ماتعطيه عبارته ، وأنّ رأي الفراء قد سلم من الاعتراضات ، وهناك من الأمثلة التي وردت في المعاجم مايجعل علّته مطّردة، وقاعدته سليمة .

وقبل أنْ نستعرض ماورد في المعاجم من هذه الأمثلة ، نذكّر بأنّ القواعد، والعلل النّحوية تبنى على الأكثر، أخذاً برأي سيبويه شيخ الصّنعة، وبناء عليه، لو وجدنا مثالاً، أو مثالين قد شذّا عن القاعدة، فإنّ ذلك لايؤثّر فيها .

مع أنّ ماشذّ عن هذه القاعدة يدخل في إطار شرط آخر، نقله المؤدّب عن الفراء في قوله : " .. والقول الصّحيح الذي لايجوز غيره قول الفراء ـ رحمه الله ـ، وهو أنّ الواو إنّما سقطت، لخروج الدّائم منه على ميزان (فَاعِل)، نحو وَزَع يَزَع، فهو وازِع، ووسع، فهو واسع ، ولوقوعه على المفعول به أيضاً "(٢) .

وإذن فرأي الفراء ـ كما يرويه المؤدّب ـ أنّ المثال مفتوح العين في المضارع تسقط واوه، لإحدى علّتين هما : مجيء اسم الفاعل ممّا أوّله الواو على وزن (فَاعِل) ، أو تعديته .

---

(١) ينظر : ٣/٤٤٩ (وحد) .

(٢) ينظر : دقائق التصريف ، ص٢٢٣ .

وإليك ما استنبطّته ممّا ورد في المعاجم(١) :

أولاً : كلّ مضارع أوّله واو،وهو مفتوح العين،ولازم،أو اسم الفاعل منه على (فَاعِل) ، وَاوُهُ ثابتة بوجه عام،والأمثلة على ذلك كما تتبّعتها كالآتى :

" وقد وَبِئَتْ الأرضُ تَوْبَأُ وَبَأً "(٢) ، " وقد وَجَم يَوْجَم وَجَمًا،إذا التَجَأَ "(٣) .

" وَقَحَ الحافرُ،ككرُم،وفرِح،ووعَد،يَوْقَح،ويَوْقَح،ويَقِح "(٤) إذا صلب، واشتدّ ، وفيه أيضًا " وهو وَاقِح "(٤) " وَرِبَ العرقُ يَوْرَب "(٥) أي فسد . " وَصِب يَوْصَب وَصَبًا "(٦) " وقد ، وَكِبَ يَوْكَب وكبًا ...،والوَكَبُ:الوَسَخُ يعلو الجلد،والثوب "(٧) . " وقد وَرِخَ يَوْرَخ وَرَخًا ... الوَرِيْخَة:المُسْتَرخي من العجين،لكثرة الماء "(٨) " وَسِخَ الجلدُ يَوْسَخ " وفى التّاج " ويَاسَخ

---

(١) تتبّعت الأمثلة ـ مما أوّله الواو ـ فى كتب : الصّحاح ، لسان العرب، المصباح المنير ، التّاج ، واقتصرت على ماذكر ماضيه،ومضارعه معًا . ثم إنّي لن أذكر الأفعال التي سبق أَنْ ذكرتها أثناء مناقشة الأمثلة التي أوردها المبرد،ومن تبعه ، اكتفاء بذكرها في موضعها .

(٢) لسان العرب ، ١٨٩/١ (وبأ) وفيه " الوبأ : الطّاعون .. وقيل هو كل مرض عام " .

(٣) السابق نفسه ، ٦٢٩/٢ (وجم) .

(٤) التّاج ، ٢٤٨/٢ (وقح) .

(٥) لسان العرب ، ٧٨٦/١ (ورب) .

(٦) السابق نفسه ، ٧٩٧/١ (وصب) .

(٧) السابق نفسه ، ٨٠٢/١ (وكب) .

(٨) السابق نفسه ، (ورخ) .

ويَيْسَخ "(١) " وقد وَبِدَتْ حالُه تَوْبَد وَبَدًا ..... الوَبَدُ : سُوْءُ الحال من كثرة العيال،وقلّة المال "(٢) " وقد وَمِدَتْ الليلةُ ، بالكسر،تَوْمَد وَمَدًا .... الوَمَد والوَمَدَة بالتّحريك : شدّة حرّ الليل "(٣) " وَزِرَ يَوْزَر"(٤) " وَضِرَتْ القصعةُ تَوْضَر ... دَسِمَت "(٥) " وَعِرَ يَوْعَر،مثل وَلِعَ يَوْلَع "(٦) " وقد وَقِرَتْ أذنُه، بالكسر، تَوْقَر وَقْرًا ، أي صمّت "(٧) " وَبِطَ،بالكسر،يَوْبَط" (٨) أي رَأْي فُلَانٍ،بمعنى ضَعُفَ . " وَقِصَ يَوْقَص وَقَصًا .... الوَقَص بالتحريك : قِصَر العُنُق "(٩) " وقد وَجِعَ فلان،يَوْجَع ويَيْجَع ويَاجَع "(١٠) " وَتِغَ يَوْتَغ .. فَسَد ، وهَلَك،وأثم .... وَتِغَت المرأة،تَيْتَغ ...،ضيّعت نفسها في فرجها "(١١) .

" وقد وَحِفَ ووَحُفَ يَوْحَف ... الوَحَفُ من النّبات،والشعر:ماغَزُر وأُثّتْ أصوله واسودّ " (١٢) " وقد وَطِفَ يَوْطَف ... الوَطَف : كثرة شعر الحاجبين،

---

(١) لسان العرب ، ٦٦/٣ ، والتّاج ، ٢٨٤/٢ (وسخ) .

(٢) السابق نفسه ، ٤٤٣/٣ (وبد) .

(٣) السابق نفسه ، ٤٧٠/٣ (ومد) .

(٤) السابق نفسه ، ٢٨٣/٥ (وزر) .

(٥) السابق نفسه ، ٢٨٤/٥ (وضر) .

(٦) التّاج ، ٦٠٣/٣ (وعر) .

(٧) لسان العرب ، ٢٨٩/٥ (وقر) .

(٨) الصحاح ، ٣/ ١١٦٦ (وبط) .

(٩) لسان العرب ، ١٠٦/٧ (وقص) .

(١٠) السابق نفسه ، ٣٧٩/٨ (وجع) : وقال فيه نقلا عن ابن بري : " الأصل في يِيْجَع: يَوْجَع ، فلمّا أرادوا قلب الواو ياء،كسروا الياء التي هي حرف المضارعة،لتنقلب الواو ياء قلبًا صحيحًا ، ومن قال : يَيْجَل،ويَيْجَع فإنّه قلب الواو ياء قلبًا ساذجًا بخلاف القلب الأول ،لأنّ الواو الساكنة إنّما تقلبها إلى الياء الكسرةُ قبلها " وينظر : كتاب التّكملة ، ص ٥٦٩ – ٥٧٠ .

(١١) السابق نفسه ، ٤٥٨/٨ (وتغ) .

(١٢) السابق نفسه ، ٣٥٣/٩ (وحف) .

والعينين،والأشفار مع استرخاء وطول "(١) " وَبِقَ يَوْبَق ... هلك "(٢)" وقد وَدِقَتْ عينُه،كوَجِل،تِيْدَق (٣)،بكسر التّاء "(٤) " وَدِكَتْ يدُه تَوْدَك كوَجِل" (٥) " وَهِلَ عنه يَوْهَل ... غلط فيه ونسيه "(٦) " وَحِمَت المرأةُ تَوْحَم" (٧) " قد وَذِمَت الدّلوُ تَوْذَم .. إذا انقطع سُيُور آذانها "(٨) " وَغِمَ صدرُه يَوْغَم ... ورَجُلٌ وَغْمٌ :حقود "(٩) .

" وَهِمَ في الحساب يَوْهَم "(١٠) " وَسِنَ الرّجلُ يَوْسَن ... إذا نام نومة خفيفة "(١١) " وَبِهْتُ له أَوْبَه ... وهو الأمر تنساه،ثمّ تنتبّه له "(١٢) " وقد وَرِهت تَوْرَه ... الوَرَه : الحمق "(١٣) " وقد وَلِهَ يَوْلَه "(١٤) " وَجِيَت الدّابة تَوْجَى "(١٥) .

" وَرِي الزّند يَرِي،ووَرَى يَرِي،ويَوْرَى ... وقد يقال : وَرِيَتْ تَوْرَى " (١٦) أي الزّناد .

---

(١) لسان العرب ، ٣٥٧/٩ (وطف) .
(٢) السابق نفسه ، ٣٧٠/١٠ (وبق) .
(٣) الواضح أن الواو قلبت ياء لمناسبة الكسر .
(٤) التاج ،٨٥/٧ (ودق) وفيه " الودق .. نقط حمر تخرج فى العين ".
(٥) السابق نفسه ،١٨٩/٧ (ودك) وفيه " الودك محركة الدسم ،وفعل دسم اللحم " .
(٦) السابق نفسه ، ١٦٠/٨ (وهل) .
(٧) لسان العرب ، ٦٣٠/١٢ (وحم) .
(٨) السابق نفسه ، ٦٣٣/١٢ (وذم) .
(٩) السابق نفسه ، ٦٤١/١٢ (وغم) .
(١٠) المصباح ، ٦٧٤/٢ (وهم) .
(١١) لسان العرب ، ٤٤٩/٣ (وسن) .
(١٢) السابق نفسه ، ٥٥٥/١٣ (وبه) .
(١٣) الصحاح ، ٢٢٥٦/٦ (وره) .
(١٤) السابق نفسه ، ٢٢٥٦/٦ (وله) .
(١٥) التاج ،٣٨٤/١٠ (وجى) وفيه " الوجى : الحفا ،أو أشدّ منه " .
(١٦) لسان العرب ، ٣٨٨/١٥ (ورى) .

ثانيـــا : ماكان من تلك الأفعال متعدّيا سقطت واو مضارعه المفتوح العين،تماماً كما قرّر الفراء ، وإليك الأمثلة التي تتبّعتها :

" وَذَأَهُ يَذَؤُه ... عابه،وزجره،وحقره "(١) ، " وَزَأَ اللّحمَ يَزَؤُه كودَع ..:أيبسه "(٢) ، " وَطِئْتُ الشَّيءَ برجلي وَطْأً . ووَطِيءَ الرَّجلُ امرأتَه ، يَطَأُ فيهما "(٣) ، " وَسِعَه يَسَعُه ويَسِعُه "(٤) ، " وَدَعْتُ الثّوبَ بالثّوب،وأنا أَدَعُه "(٥) . " وَشَعَ الجبلَ،ووَشَع فيه يَشَعُ، بالفتح "(٦) " وَهَبَ لك الشيءَ يَهَبُه "(٧) .

أمّا البصريون فيعلّلون للحذف بأنّ الأصل كسر عين المضارع فيما مضى،وفُتِحَتْ لأجل حرف الحلق .

ثالثـــا : اللازم المفتوح العين الذي سقطت واوه،خلافاً لرأي الفراء في الظاهر،تجمعه القاعدة الأخرى التي نقلها المؤدب عن الفراء ، وسبقت الاشارة إليها،وهي : ورودُ اسم الفاعل من هذا الفعل على وزن فَاعِل. والمشهور أنّ اسم الفاعل يُصَاغ - قياساً - على هذا الوزن من باب فَعَل المفتوح العين،سواء أكان متعدّيا،أم لازماً ، وإليك الأفعال التي تدخل تحت هذه القاعدة :

---

(١) لسان العرب ، ١٩٢/١ (وذأ) .
(٢) التاج ، ١٣٣/١ (وزأ) .
(٣) الصحاح ، ٨١/١ (وطأ) .
(٤) لسان العرب ، ٣٩٢/٨ (وسع) .
(٥) السابق نفسه ، ٣٨٢/٨ (ودع) .
(٦) السابق نفسه ، ٣٩٥/٨ (وشع) .
(٧) السابق نفسه ، ٨٠٣/١ (وهب) .

" وَمَأَ إليه يَمَأُ، أي أشار "(١) ، " وَضَحَ الأمرُ والشيءُ يَضِحُ "(٢) ، " وَدَعَ الرَّجُلُ يَدَعُ، إذا صار إلى الدَّعَة والسُّكون ...، ويقال : نال فلان المكارم وادِعًا، أي من غير أنْ يتكلّف فيها مشقّة "(٣) ، " وَقَعَ الطائر يَقَعُ ... نزل عن طيرانه، فهو واقع "(٤) .

" وَلَغَ السَّبُعُ، والكلب، وكلُّ ذي خَطْم، ووَلِغَ، يَلَغُ فيهما ...: شَرِبَ ماءً، أو دمًا "(٥).

نقل ابن منظور عن الأزهري " وَأَبَ الحافرُ يَأَبُ "(٦) بفتح العين ، وبالرُّجوع إلى التّهذيب وجدت عبارته " وَأَبَ الحافرُ يَئِبُ " بكسر العين " إذا انضمت سَنَابِكُه "(٧) وفي التّاج(٨) مايؤيّد هذا .

رابعًا : في الصّحاح نص يوحي بانتفاع الجوهري بتعليل الفراء وهو :

قوله : " وَطِئْتُ الشيءَ برجلي وطأ، ووَطِئَ الرَّجلُ امرأتَه ، يَطَأُ فيهما ، سقطت الواو من يَطَأُ، كما سقطت من يَسَع، لتعدّيهما ، لأنّ فَعِلَ يَفْعَل ممّا اعتلّ فاؤه لا يكون إلاّ لازمًا ، فلمّا جاءا من بين أخواتهما متعدّيَيْن خُولف بهما نظائرهما "(٩) .

---

(١) لسان العرب ، ٢٠١/١ (ومأ) .
(٢) التاج ، ٢٤٧/٢ (وضح) .
(٣) لسان العرب ، ٣٨١/٨ (ودع) .
(٤) السابق نفسه ، ٤٠٤/٨ (وقع) .
(٥) السابق نفسه ، ٤٦٠/٨ (ولغ) .
(٦) السابق نفسه ، ٧٩١/١ (وأب) .
(٧) التهذيب ، ٦١٠/١٥ .
(٨) ٤٩٩/١ (وأب) وعبارته " وأب يئب كوعد يعد " .
(٩) الصحاح ، ٨١/١ (وطأ) .

يؤخذ من عبارة الجوهري أَنَّ التّعدية في الفعل (يَطَأ)،هي العلّة في سقوط الواو في المثالين .

لكنّ الجوهري صرّح في موطن آخر (١) بأخذه برأي البصريين في أَنَّ علّة سقوط الواو هي الكسر في الأصل،وأَنَّها فُتِحَتْ من أجل حرف الحلق .

ولكنَّه في هذا النّص يلجأ إلى تعليل الفراء بأَنَّ التّعدي هو سبب سقوط الواو ، ويدافع عن نفسه في موضع آخر أيضًا بقوله (١) : " وذلك لايوجب فساد ماقلناه في باب الهمزة ، لأَنَّه يجوز تماثل الحكمين مع اختلاف العلّتين " .

---

(١) ينظر : الصحاح ، ٢٩٥/١ (ورث) .

(٢) حذف إحدى التاءين المبدوء بهما المضارع :

يقول(١) الفراء : " وكلّ موضع اجتمع فيه تاءان،جاز فيه إضمار إحداهما،مثل قوله ﴿ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾(٢) ، ومثل قوله ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ ﴾(٣) " .

فكما ترى أجاز الفراء حذف إحدى التاءين دون تعيين . وهو موافق للمنقول عنه (٤) . ومتّفق مع ظاهر عبارة سيبويه ، إذْ يقول(٥) : " فإن التقت التاءان .... فأنت بالخيار،إنْ شئت أثبتّهما ، وإنْ شئت حذفت إحداهما " .

غير أنَّ سيبويه يعود مرّة ثانية فيقول(٥) : " وإنْ شئت حذفت التاء الثّانية .... ، وكانت الثّانية أَوْلَى بالحذف ، لأنَّها هي التي تَسكن،وتُدغم في قوله تعالى ﴿ فَادَّارَأْتُمْ ﴾ و ﴿ ازَّيَّنَتْ ﴾ ، وهي التي يفعل بها ذلك في(يذَّكرون) . فكما اعتلّت هنا كذلك تحذف هناك " .

هذه عبارة سيبويه،وظاهرها أنَّه لايمانع من حذف الأولى إلاَّ أنَّه خلاف الأَوْلى . على أنَّنا نجد النّحاة (٦) ـ بوجه عام ـ ينصّون على أنَّ مذهب

---

(١) معاني القرآن ، ٢٨٤/١ .
(٢) كما في الآية (١٥٢) من سورة الأنعام .
(٣) من الآية (٥٧) من سورة هود .
(٤) ينظر : شرح القصائد السبع ، ص١٤٣ . وشرح الشافية،٢٩٠/٣ . ذكر الرضي مذهب الفراء دون أنْ يصرّح باسمه .
(٥) الكتاب ، ٤٧٦/٤ .
(٦) ينظر على سبيل المثال : شرح الشافية ، ٢٩٠/٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ، ٢٧٩/٤ ، وحاشية الخضري ، ٢١٢/٢ .

سيبويه ـ في هذه المسألة ـ هو حذف التّاء الثّانية . ماعدا ابن خالويه . فإنَّه يقول (١) : " فإنْ قيل : فأيّ التّاءين السّاقط ؟ فقل : قال سيبويه : السّاقط الأول " .

وكلام ابن خالويه غريب ، ولعلّه سَبْقُ قلم منه . وبيان ذلك أنَّنَا لو أنعمنا النّظر في عبارة ابن خالويه نفسه لوجدناه يقول ـ بعد أنْ ذكر قول سيبويه ـ : " وقال هشام : الثّاني " . والمشهور في كتب الصّرفيين عكس ماقاله ابن خالويه ، فالقائل بحذف الأُولَى هشام ، وبحذف الثّانية سيبويه . أضف إلى ذلك ماتفيده عبارة سيبويه،من أنَّ المختار عنده حذف الثانية .

وخلاصة القول،إنَّ مذهب سيبويه ـ فيما يبدو ـ جواز الأمرين . " والمختار عند سيبويه حذف الثّانية "(٢) .

أمَّا رأي الكوفيين ، فنَسَبَ إليهم أبوالبركات الأنباري (٣) القول بحذف التّاء الأُولَى . وخصّ ابن مالك (٤) هِشَامًا بهذا الرَّأي . وأيًّا كان الأمر ، فالكوفيّون ليسوا مجمعين على مانُسِب إليهم ، فالفراء ـ كما تقدم ـ يجيز الأمرين دون تعيين . وظاهر عبارة أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري توحي بأنَّه يرى رأي الفراء ، حيث يقول (٥) " فاستثقل الجمع بين تاءين ، فحذف إحداهما " .

---

(١) الحجة في القراءات السبع ، ص٨٤ .

(٢) هذه عبارة الأستاذ الدكتور عبدالسميع شبانه في القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال ، ص١٤١ . واخترتها لدقتها .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ،٦٤٨/٢ (مسألة ٩٣) .

(٤) ينظر : تسهيل الفوائد ، ص٣٢٤ .

(٥) شرح القصائد السبع ، ص١٤٣ .

ونخلص ممّا سبق إلى أنّ ثمّت ثلاثة مذاهب في المحذوف من التّاءين المبدوء بهما المضارع :

أوّلها : جواز الأمرين دون تعيين،وهو مذهب الفراء،وظاهر كلام سيبويه .

وثانيها : أنّ المحذوف هي الثانية،وهو مذهب البصريين،والمختار عند سيبويه .

وثالثها : أنّ المحذوف هي الأولى،وهو مذهب هشام بن معاوية،والكوفيين بوجه عام،ماعدا الفراء،ومن تبعه .ولكلّ مذهب حجة ودليل :

أمّا الفراء فحجّته اتّفاق حركة التّاءين(١) ؛ لذلك لم يعيّن المحذوف منهما . وحجّة البصريين أنّ تاء المضارعة دخلت لمعنًى،والثّانية لم تدخل لمعنًى،فحذف مالم يدخل لمعنى أَوْلَى(٢) . ولأَنّ الثّقل حصل منها (٣)، ولقربها من الطّرف (٤) .

بالإضافة إلى ماعلّل به سيبويه فيما مضى من كلامه .

وحجّة الكوفيين(هشام وغيره) أن حذف الزائدة أولى من حذف الأصليّة ؛

---

(١) ينظر : شرح القصائد السبع ، ص١٤٣ .
(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٦٤٨/٢ .
(٣) شرح الشافية ، ٢٩٠/٣ . وشرح التفتازاني على مختصر التصريف العزّي ، ص٧٣ ، وحاشية الخضري ، ١١٢/٢ . والقواعد والتطبيقات فى الإبدال والإعلال ، ص١٤١ .
(٤) ينظر : القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال ، ص١٤١ .

لأنّ الزّائد أضعف من الأصليّ ، والأصليّ أقوى من الزّائد ، وحذف الأضعف أولى من حذف الأقوى (١) . وأنّ للثانية معنى، كالمطاوعة، وحذفها يخلّ به (٢) .

وقد رُدّ (٣) على حجة الكوفيين بأنّه ليس كل زائد ضعيفاً ، لأنّ الزّائد الضّعيف هو الذي لم يكن له معنى . أمّا التّاء الأولى فقد جاءت لمعنى، وهو المضارعة، وفي حذفها إسقاط لذلك المعنى .

ولذلك نظائر، منها ثبوت التّنوين، وحذف الياء من المنقوص، والألف من المقصور ، لأنّ التّنوين جاء لمعنى .

(٣) حذف عين المضعف :

يقول(٤) الفراء : " وقد تقول العرب ما أَحَسْتُ بهم أحداً ، فيحذفون السّين الأولى ، وكذلك في وَدِدْتُ ، ومَسِسْتُ ، وهَمَمْتُ ، قال أنشدني بعضهم :

هَلْ يَنْفَعَنْكَ اليومَ إِنْ هَمْتَ بِهَمّ

كثرةُ ماتَأْتي وتَعْقَادُ الرَّتَم (٥)

---

(١) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٦٤٨/٢ .

(٢) ينظر : شرح التّفتازاني على مختصر التصريف العزي ، ص٧٣، وحاشية الخضري ، ٢١٢/٢ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٦٤٩/٢ .

(٤) معاني القرآن ، ٢١٧/١ .

(٥) البيت من الرجز ، ولم يعرف قائله . وقد نبّه محققا الجزء الأول من المعاني على أنّ رواية البيت المعروفة (هَمَّتْ) بتشديد الميم ، وتاء التأنيث الساكنة . وهي كما ذكرا، فيما اطّلعت عليه في إصلاح المنطق ، ص٥٨ . والمعاني الكبير ، ٢٦٨/١ . والمخصص ، ٢٨/١٣ . واللسان (رتم) . والمعنى : كان الرّجل إذا خرج في ==

ويقول(١) : " وقوله ﴿ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا ﴾ (٢) و ﴿ ظِلْتَ ﴾(٢) ، و ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾(٣) و ﴿ فَظِلْتُمْ ﴾(٣) .
إنّما جاز الفتح، والكسر ؛ لأنّ معناهما: ظَلِلْتُم، فحذفت اللام الأولى : فمن كسر الظّاء، جعل كسرة اللام السّاقطة في الظّاء ، ومن فتح الظّاء قال : كانت مفتوحة، فتركتها على فتحها . ومثله مَسَسْتُ، ومَسِسْتُ . تقول العرب : قد مَسْتُ ذلك، ومِسْتُه . وهَمَمْتُ بذلك، وهَمْتُ . ووَدِدْتُ، ووَدَدْتُ ... (*) أنّك فعلت ذاك . وهل أحْسَسْتَ صاحبك ، وهل أحَسْتَ " .

ويقول(٤) : " قوله ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾(٥) من الوَقَار . تقول للرّجل : قد وَقَر في منزله يَقِر وُقُورًا . وقرأ عاصم، وأهل المدينة

== سفر، عَمَد إلى عقد بعض أغصان الشّجر ببعض، فإذا عاد من سفره فوجد ماعقد كما هو، قال : لم تخنّي امرأتي . وإنّ وجده قد انحلّ قال : قد خانتني .

إلاّ أنّ الفراء ساق هذا البيت شاهدًا على حذف عين المضعّف (هَمّ) بعد إسناده ، وعلى الرّغم من أنّني لم أجد-فيما تيسّر لي من المراجع-مَنْ رواها برواية الفراء، لا أستطيع أنْ أنسب الوهم إلى الفراء، فلعلّ المعنى المراد من روايته: لاينفعنك اليوم ماهَمَمْتَ به من كثرة ماتأتيه، وما تعقده، لتحتاط من خيانة زوجك . ذلك أنّه على الرّواية المشهورة، لا شاهد له في البيت . ويروى البيت أيضًا (توصي) مكان (تأتي) .

(١) معاني القرآن ، ٢/١٩٠ - ١٩١ .

(٢) من الآية (٩٧) من سورة طه . و (ظِلْت) بكسر الظاء، قراءة ابن مسعود . ينظر : إعراب القرآن ، ٥٧/٣ ، والبحر المحيط ، ١٧٢/٣ . وفي إتحاف فضلاء البشر ، ٢٥٦/٢ " عن المطوعي " .

(٣) من الآية (٦٥) من سورة الواقعة . وقرأ بالكسر أبوحيوة، ورواية عن أبي بكر . ينظر : البحر المحيط ، ٢١١/٨ . وفي إتحاف فضلاء البشر ، ٥١٦/٢ " عن المطوعى " .

(٤) معاني القرآن ، ٣٤٢/٢ .

(٥) من الآية (٣٣) من سورة الأحزاب .

(*) يظهر أن في النص سقطا تقديره : وَدِدْتُ ، ووَدَدْتُ (ودْتُ ، ودْتُ). وقد نبّه المحقق إلى ذلك في الهامش إذ قال " لم يذكر الصيغة بعد الحذف ، وهي : وِدْتُ ووَدْتُ " .

(وقَرْنَ) بالفتح . ولا يكون ذلك من الوقار،ولكنّا نُرى أنّهم أرادوا واقْرَرْنَ في بيوتكن،فحذفوا الرّاء الأولى،فحوّلت فتحها في القاف،كما قالوا : هل أَحَسْتَ صاحبك . وكما قال (فَظَلْتُمْ) يريد:فَظَلِلْتُم . ومن العرب من يقول : واقْرِرْن (١) في بيوتكن . فلو قال قائل : وقِرْن (٢) بكسر القاف،يريد : واقرِرْن بكسر الرّاء،فيحوّل كسرة الرّاء إذا سقطت إلى القاف كان وجهًا . ولم نجد ذلك في الوجهين مستعملاً في كلام العرب إلّا في فَعَلْت وفَعَلْتُم،وفَعَلْنَ . فأمّا في الأمر،والنّهي المستقبل فلا . إلّا أنّا جوّزنا ذلك ؛ لأنّ اللام في النّسوة ساكنة في فَعَلْنَ ويَفْعَلْن،فجاز ذلك . وقد قال أعرابي من بني نمير : يَنْحَطْنَ من الجبل . يريد يَنْحَطِطْنَ،فهذا يقوّي ذلك " .

هذه نصوص ثلاثة من كلام أبي زكريا الفراء،فيما يتعلّق بالمضعّف المسند إلى ضمير الرّفع المتحرّك . وسنتناولها جميعًا . ولكنْ قبل أَنْ نعرض لها،يحسُن بنا أَنْ نقدّم ماذكره الصرفيون من أوجه في الفعل المضعّف المسند إلى ضمير الرّفع المتحرك،ماضيًا كان،أو مضارعًا،أو أمرًا .

فقد أجازوا (٣) فى الماضي الثلاثي،مكسور العين،أو مضمومها،ثلاثة أوجه :

---

(١) هي قراءة لابن أبي عبلة . ينظر : الجامع لأحكام القرآن ،١٧٩/١٤، والبحر المحيط ، ٢٣٠/٧ .

(٢) هي قراءة للسّبعة ماعدا نافعًا،وعاصمًا . ينظر : كتاب السّبعة ، ص ٥٢٢ .

(٣) ينظر : المسائل الحلبيات ، ص ١٣٩ – ١٤٠ ،وشرح الكافية الشافية، ٢١٧٠/٤ . وشرح الشافية ، ٢٤٥/٣ . وأوضح المسالك ، ٤٠٨/٤ ،والمغني فى تصريف الأفعال ، ص ١٧٣ .

(١) الإِتْمام نحو ظَلِلْتُ،وظَلِلْنا، وظَلِلْنَ . ولَبُبْتُ،ولَبُبْنا، ولَبُبْنَ .

(٢) حذف العين،ونقل حركتها إلى ماقبلها نحو ظِلْتُ ولُبْتُ .

(٣) حذف العين من غير نقل لحركتها، فتبقى الفاء مفتوحة،نحو ظَلْتُ ولَبْتُ .

ومايعنينا من كلامهم في هذا الموطن،هما الوجهان الثاني،والثالث؛ لحذف العين منهما .

وأوجبوا في الماضي،مفتوح العين،الإتمام مثل شَدَدْت وهَمَمْت ، وشذَّ عندهم هَمْت من هَمَمْت . وكذلك عَدّوا من الشّاذ حذف عين الزّائد على ثلاثة،نحو أحَسْت .

أمَّا المضارع فأجازوا في مكسور العين منه،ومضمومها الوجهين الأوَّلَيْن . وكذا فعل الأمر .

وإِنْ كان المضارع،أو الأمر مَفْتُوحَيِ العين،فالحذف فيهما قليل .

هذا موجز ماذكره الصرفيون فيما يتعلق بحذف عين المضعّف عند إسناده . فما موقف الفراء من كلامهم ؟! هذا ماسنعرفه في السّطور الآتية :

إذا أنعمنا النّظر في كلام الفراء السابق وجدنا الآتي :

(١) لم يخالف جمهرة الصّرفيين في أنَّ المحذوف من الفعل المضعّف المسند إلى ضمير الرّفع المتحرّك،هو عين الكلمة،فقد نقل السيوطيّ (١) أنَّ بعض (٢) النّحاة يرى حذف اللام .

---

(١) ينظر : الأشباه والنّظائر ، ٨٧/١ .

(٢) ممن يرى حذف اللام الشيخ أحمد البنا . ينظر كتابه إتحاف فضلاء البشر ، ٢٧٥/٢ .

(٢) وافقهم أيضاً فى الوجهين اللّذين يجوزان في فاء المضعّف الماضي، مع حذف العين . كما أنّه وافق سيبويه (١)،ومن تبعه (٢) . في توجيه فتح الفاء،وكسرها .

(٣) أشار إلى علّة الحذف بالتقاء الساكنين عند توجيهه لقراءة (قِرْن) بكسر القاف ، متّفقا مع المفهوم من تعليل الحذف عند سيبويه،ومن تبعه،كالمبرد(٣)،وابن يعيش (٤) . بيد أنّه لم يذكر علّةً لحذف الأول من حَرْفَي المضعّف،كما فعل سيبويه من قبله . ونقله المبرد،وابن يعيش من بعده .

وخلاصة تعليلهم للحذف هو أنّ المضعّف محمول على المعتلّ فـ أَحَسْتُ محمول على أَقَمْتُ . وظَلْتُ على لَسْتُ . ومِسْتُ على بِعْتُ . وعلّلوا لحذف أوّل حرفَيِ المضعّف بأنّه لو حذف الثّاني لاضطرّ إلى تسكين الأول من أجل ضمير الرفع .

(٤) يبدو من عبارته أنّه لايشترط في المضعّف أنْ يكون ثلاثيّا ، فقد أدخل في جواز حذف العين ما زاد على ثلاثة كأَحْسَسْتُ . وربّما يكون الذي حمله على ذلك ــ والله أعلم ــ ثبوت حذف عين أَحْسَسْتُ في قراءة لابن مسعود،في قوله تعالى ﴿ فَإِنْ آنَسْتُم مِنْهُم

---

(١) ينظر : الكتاب ، ٤٢١/٤ .
(٢) ينظر : على سبيل المثال : مجاز القرآن ، ٢٨/٢ . ومعاني القرآن وإعرابه ، ٣٧٥/٣ . وإعراب القرآن ، ٥٧/٣ .
(٣) ينظر : المقتضب ، ٢٤٥/١ .
(٤) ينظر : شرح المفصل ، ١٥٣/١٠ ــ ١٥٤ .

رُشْدًا ﴾(١) ، قرأها(٢) ابن مسعود (فَإِنْ أَحَسْتُمْ ..)، وما رواه أيضًا عن بعض العرب من أنَّهم يقولون أَحَسْتُ، يقول(٣) أبوحيان : " وحكى غير سيبويه أنَّها لغة سليم ، وأنَّها تطّرد في عين كلّ فعل مضاعف، اتّصل بتاء الضمير، أو نونه " . وإنْ كان أبوحيان يرى شذوذ الحذف في ذلك . وقد أشار (٤) ابن منظور إلى أنَّ اللحياني حكى عن بني سليم ما أَحَبْتُ ذلك .

وممّا يعضّد ماذهب إليه الفراء ماروي في بيت أبي زُبَيْد الطّائيّ :

خَلاَ أَنَّ العِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا ... أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيه شُوْسُ (٥)

(٥) في كلام الفراء مايفيد أَنَّ المحذوف من المتجانسَين . تارة يحذف بحركته، مثل يَنْحَطْنَ . ومرة يحذفه وتنقل حركته، مثل قَرْنَ .

ويؤخذ من كلامه أنَّه يجيز الحذف في المضارع، والأمر مفتوحَي العين ، وعلّته في ذلك أَنَّ لام المضارع، والأمر تسكنان عند إسنادهما إلى

---

(١) من الآية (٦) من سورة النساء .
(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ، ٢٥٧/١ .
(٣) البحر المحيط ، ١٧٢/٣ .
(٤) ينظر : لسان العرب ، ٢٨٩/١ (حبب) .
(٥) البيت من الوافر . ورواية (أحسن) في : مجاز القرآن ، ٢٨/٢. والمقتضب ، ٣٨٠/١ . والخصائص ، ٤٣٨/٢ . والمنصف ، ٨٤/٣ . والمحتسب ، ١٢٣/١ . والأمالي الشجريّة ، ٩٧/١ . والجامع لأحكام القرآن ، ٢٤٢/١١ ، وشرح المفصل ، ١٥٤/١٠ . وروي (حَسِيْنَ) في : معاني القرآن ، ٢١٧/١ . وأمالي القالي ، ١٧٦/١ . وسمط اللآلىء، ٦٨/٢ أما الرّواية في شعره المجموع ف (حَسَسْنَ) بسينين . ينظر : شعره ، ص ٩٦ . وأشار المحقّق إلى الروايتين الأخريين .
والشّوس : النّظر بإحدى شقّي العينين . ينظر : لسان العرب ، ١١٥/٦ (شوس) .

نون النسوة كالماضي عند إسناده إلى ضمير الرّفع المتحرّك . فكلّ من الثلاثة ساكن اللام سكونًا لازمًا . وقوّى ماذهب إليه بما حكاه من قول أعرابيٍّ من بني نُمَير : يَنْحَطْنَ من الجبل ، يريد: يَنْحَطِطْنَ .

و بهذا الوجه ـ أعني حذف عين المضعّف المفتوحة، ونقل حركتها ـ وجّه الفراء قراءة (قَرْن) بفتح القاف .

وفتح العين فى مضارع (قَرّ) لغة لأهل الحجاز، حكاها (٢) الكسائي ، وذكرها (٢) ابن القطاع بلا عزو .

على أنّ ابن مالك (٣) يمنع القياس على ماورد من محذوف العين المفتوحة في المضارع، والأمر . كما أنّه يرى أنْ لايُحمل عليه إنْ وُجِدَ عنه مندوحة .

(٦) إنّ ماذكره الفراء من توجيه للقراءات في (قِرْن) بفتح القاف، وكسرها تلقّفه العلماء (٤) من بعده وعوّلوا عليه، وخاصّة كتب أعاريب القرآن، والتفسير التي تُعنى، باللغة . كالزّجاج، وأبي جعفر النّحاس، والقرطبيّ، وأبي حيّان .

---

(١) ينظر : إعراب القرآن ، ٣١٣/٣ ـ ٣١٤ .
(٢) ينظر : كتاب الأفعال ، ٤٧/٣ .
(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية ، ٢١٧٠/٤ .
(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ، ٢٢٥/٤ . وإعراب القرآن ، ٣١٣/٣، والجامع لأحكام القرآن ، ٢٤٢/١١ . والبحر المحيط ، ٢٣٠/٧ .

المحذوف من إقامة :

يقول(١) الفراء : " وأمّا قوله (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ) فإنّ المصدر من ذوات الثلاثة إذا قُلْتَ أَفْعَلت،كقيلك : أَقَمْتُ،وأَجَرْتُ،وأَجَبْتُ،يقال فيه كلّه : إقامة، وإجارة، وإجابة،لايسقط منه الهاء . وإنّما أدخلت ؛ لأنّ الحرف قد سقطت منه العين ، كان ينبغي أنْ يقال : أقمته إِقْوَامًا، وإِجْوَابًا،فلمّا سكنت الواو،وبعدها ألف الإفعال،فسكنتا،سقطت الأولى منهما . فجعلوا فيه الهاء كأنها تكثير للحرف " .

هكذا يرى الفراء سقوط عين الكلمة من إقامة،وما شابهها . وهو رأي معاصره الأخفش أيضًا (٢) . ورجّحه من العلماء المازني(٣)والزمخشري(٤)، وابن الحاجب (٥)، والرّضي (٦)،وابن عقيل (٧) . ويقوّي من مذهبهما أنّهما حذفا أوّل الساكنين ؛ لأنّ الحرف الأول يحذف لالتقاء الساكنين إذا كان مدًّا . ويقوّيه أيضًا ماذكره الأزهري (٨) من أنّ المعهود في التّاء أنْ تعوّض عن أصليّ . كما أنّهم ذكروا من حجتهما في عدم حذف الزّائد ، أنّه جيء به لمعنى،فلا يصحّ حذفه .

---

(١) معاني القرآن ، ٢٥٤/٢ .

(٢) ينظر : المقتضب ، ١٠٥/١ ، والمنصف ، ٢٨٨/١ ، وشرح الشافية ، ١٥١/٣ .

(٣) ينظر : المنصف ، ٢٨٨/١ .

(٤) ينظر : الكشاف ، ٦٩/٣ .

(٥) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ، ٦٣٢/١ .

(٦) ينظر : شرح الشافية ، ١٥١/٣ .

(٧) ينظر : شرحه على ألفيّة ابن مالك ، ١٢٩/٢ .

(٨) ينظر : شرح التّصريح ، ٣٩٥/٢ .

أَمّا الخليل،وسيبويه فإنَّهما يَرَيَان حذف الزّائد . وعلّل من تبعهما لذلك بأَنَّ الزَّائد أَوْلَى بالحذف ، وبأنَّه قريب من الطّرف ، والطّرف عرضة للتغيير .

وأخذ برأيهما ابن الشجري (١) الذي أفاض في الدّفاع عن رأيهما ، ونقض حجج من خالفهما ، وابن هشام (٢) .

على أَنّ بعض النّحاة،كالمبرد (٣)،وثعلب (٤)،والعكبري (٥) أشاروا إلى الحذف في (إقامة) وما ماثلها دون أن يصرّحوا بالأخذ عن أحد المذهبين .

ولا أثر لهذا الخلاف في الكلمة ، وإنّما يظهر أثر ذلك في الوزن ، إذ وزن الكلمة على رأى الفراء (إِفَالَة) وعلى رأى سيبويه (إِفْعَلَة) (٦).

---

(١) ينظر : الأمالي الشجريّة ، ٢٠٤/١ . وذكر فيه الخلاف في اسم المفعول من (قال) و (باع) ، في أيّهما المحذوف،العين، أو الزائد ؟ وهى نظيرة الخلاف فى أيّهما المحذوف من إقامة .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ، ٢٣٨/٣ .

(٣) ينظر : المقتضب ، ١٠٥/١ .

(٤) ينظر : مجالس ثعلب ، ١٦٩/١ .

(٥) ينظر : التبيان فى إعراب القرآن ، ٩٢٢/٢ .

(٦) ينظر : تصريف الأسماء للطنطاوى ، ص ٦٢ .

الأصـل في (قم) :

جاء في الخصائص (١) " ... حضر الفراء أبا عمر الجرمي ، فأكثر سؤاله إياه ، .. ، فقيل لأبي عمر : قد أطال سؤالك ، أفلا تسأله ! فقال له أبوعمر : ياأبا زكرياء ، ما الأصل في قم ؟ فقال : اقوم . قال : فصنعوا ماذا ؟ قال : استثقلوا الضمة على الواو ، فأسكنوها ، ونقلوها إلى القاف . فقال له أبوعمر : هذا خطأ . الواو إذا سكن ماقبلها جرت مجرى الصحيح ، ولم تستثقل الحركات فيها . ويدلّ على صحة قول أبي عمر إسكانهم إياها وهي مفتوحة في نحو يخاف وينام ، ألا ترى أَنَّ أصلهما : يَخْوَف ، ويَنْوَم ، وإِنّما إعلال المضارع هنا محمول على إعلال الماضي " .

يبدو من هذه المناظرة بين الفراء،والجرمي أَنَّهما متّفقان على أَنَّ أصل (قم) ، (أُقْوم) ، ولكنّهما مختلفان في إعلاله ، وسبب هذا الإعلال . فالفراء يرى أَنَّه أعلّ بنقل ضمة الواو إلى الساكن قبلها ، والعلّة في ذلك استثقال الحركة على الواو . ويرفض الجرمي توجيه الفراء محتجّا بأَنَّ الواو إِذا سكن ماقبلها جرت مجرى الصحيح،ولم تستثقل الحركات عليها .

وسبب الإعلال في نحو (قم) أفصح عنه ابن جني (٢)،وهو حمله على

---

(١) ٢٩٩/٣ . وينظر في هذه المسألة : المنصف ٢٤٨/١ ، والممتع في التصريف ، ٤٤٩/٢ ، والمزهر ٣٧٧/٢ - ٣٧٨ ،وأبو عمر الجرمي حياته وجهوده ، ص٥٣ ، والنّحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم ، ص٤١٤ فما بعدها .

(٢) ينظر : المنصف ، ٢٤٧/١ .

الماضي ، لوجود سبب الإعلال في الماضي . وأخذ بهذا التّعليل ابن عصفور(١) والرَّضي (٢) .

أمّا تعليل الفراء فقد أخذ به بعض المتأخّرين،كالشيخ خالد الأزهري (٣) .

---

(١) ينظر : الممتع فى التصريف ، ٢/٤٤٨ – ٤٤٩ .
(٢) ينظر : شرح الشافية ، ٣/١٤٤ .
(٣) ينظر : شرح التّصريح على التوضيح ، ٢/٣٩٣ .

ثانيا : الحذف غير القياسي :

(١) حذف اللام من لُغَة ورِقَة وماشابههما :

نسب ابن جني (١)،وغيره (٢) إلى الفراء أنَّه يقول في نحو لُغَة وثُبَة ورِئَة ومِئَة: " إنّ ماكان من ذلك،المحذوف منه الواو فإنّه يأتي مضموم الأول،نحو لُغَة ، وبُرَة ، وثُبَة ، وكُرَة ، وقُلَة ، وما كان من الياء فإنّه يأتي مكسور الأوّل ، نحو مِئَة ورِئَة " .

فالحذف في الكلمات التي مرّت بنا غير قياسي،ليس له علّة تصريفيَّة. إلا أنّ أبازكريا الفراء جعل حركة فاء الكلمة دليلًا على المحذوف من لامها ، وقاعدته أغلبيّة . لذا أورد عليه ابن جني سَنَة ، وعِضَة ، وضَعَة (شجر بالبادية مثل الثُّمَام) . جميعهن من الواو،ولَسْنَ مضمومات الأوّل ، وتُعَدّ هذه الأمثلة شاذّة بالنّسبة لنظيراتها .

(٢) الحذف لكثرة الاستعمال :

يرى (٣) الفراء أنّ العلّة في حذف الألف من (اسم) في (بسم الله الرّحمن الرّحيم) وقوعها في موضع،لا يجهل القارئ معناه ؛ ولكثرة استعمالها مع لفظ الجلالة .

ويمنع حذفها إنْ أضيفتْ إلى غير لفظ الجلالة . أو كانت مَعَ غير الباء ، إنْ كان الجارّ حرفًا واحدًا كاللام والكاف ، إذ الألف تثبت معهما

---

(١) ينظر : الخصائص ، ١/١٧٢ .
(٢) ينظر : سفر السعادة وسفير الإفادة ، ٢/٩٠٤ .
(٣) ينظر : معاني القرآن ، ١/٢ .

خطا ، لأنّهما لم يستعملا كما استعملت الباء في اسم الله . كما يقول الفراء .

أما شيخه الكسائي (١) فقد جوّز حذفها، ولو أضيف الاسم إلى الرّحمن، أو القاهر .

أمّا الأخفش (٢) فخصّ حذفها مع لفظ الجلالة، كالفراء، ولكثرة الاستعمال أيضا ، إلاّ أنّه أضاف علّة لحذفها، وهي الاستغناء عنها بباء الإلصاق في اللفظ والخطّ . أي أنّ " الباء لايوقف عليها، فكأنّها والاسم شيء واحد"(٣). والعلّة الأخيرة مردودة عند الفراء، بقوله (٤) " فقد كتبت العرب في المصاحف (واضْرِبْ لَهُمْ مثلًا) بالألف ، والواو لايسكت عليها في كثير من أشباهه، فهذا يبطل ما ادّعى " .

ويرى (٥) أيضًا أنّ الحذف في قولهم : أيشٍ تقول ؟ لأنّه كثُر في كلامهم، وعرف موضع المحذوف . حيث أرادوا : أي شيء " فحذفوا إعراب أي، وإحدى يائيه ، وحذفت الهمزة من شيء ، وكسرت الشّين، وكانت مفتوحة " .

وبكثرة الاستعمال، ومعرفة موضع المحذوف يرى (٦) أنّ السّين في أوّل المضارع مقتطعة من سوف ، حُذفت الواو، والفاء منها . وبذلك وجّه

---

(١) ينظر : همع الهوامع ، ٢٣٦/٢ .
(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش ، ١٤٧/١ بتحقيق د.عبد الأمير .
(٣) همع الهوامع ، ٢٣٦/٢ .
(٤) معاني القرآن ، ٢/١ .
(٥) ينظر : معاني القرآن ، ٢/١ ، ٢٧٤/٣ .
(٦) ينظر : السابق نفسه ، ٢٤٧/٣ .

قراءة عبدالله بن مسعود (ولَسَيُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) في قوله تعالى ﴿ ولَسَوْف يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ .

يقول الفراء عن القراءتين : " والمعنى واحد ، إلاّ أنّ سوف كثرت في الكلام، وعرف موضعها ، فترك منها الفاء، والواو، والحرف إذا كثر، فربّما فُعِل به ذلك " .

ويبدو أنّ القول باقتطاع السّين من سوف مذهب للفراء في كلّ مضارع مستقبل، نحو سَأَفْعَل . يدعم ذلك مانسبه إليه ابن قتيبة (١) صراحة من أنّه يقول في قولهم (سترى): إنّما أرادوا سوف ترى، فحذفوا الواو والفاء ، وكذلك أمثالها، نحو سيكون، وسيفعل . وتأويلهما عنده – كما يقول ابن قتيبة – سوف يكون، وسوف يفعل .

ونسب (٢) هذا الرّأي إلى أصحابه الكوفيين أيضا . على أنّ البصريين يرون السين أصلًا بنفسها .

وممّا حذف لكثرة الاستعمال أيضًا – ممّا ذكره الفراء (٣) – الحذف في سَلْ، وكُلْ، وخُذْ ، حيث يقول : " لا تُهمز في شيء من القرآن (يعني سَلْ) ؛ لأنّها لو هُمزت كانت إسْأَلْ بألف . وإنّما تُرك همزها في الأمر خاصّة ، لأنّها كثيرة الدور في الكلام ، فلذلك ترك همزه كما قالوا : كُلْ، وخُذْ، فلم يَهمزوا في الأمر ... " .

---

(١) ينظر : تأويل مشكل القرآن ، ص ٣٠٧ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٦٤٦/٢ (مسألة ٩٢) . وشرح المفصل ، ١٤٨/٨ – ١٤٩ . ورصف المباني ، ص ٤٦٠ ، والجنى الداني، ص ٥٩ – ٦٠ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ، ١٢٤/١ – ١٢٥ .

والحذف في نحو خُذْ،وكُلْ من المطّرد عند السّيوطي (١) . وأجاز الأخفش (٢) في سَلْ: اِسَلْ بهمزة الوصل .

... وبعدُ فالحذف لكثرة الاستعمال أمثلته كثيرة عند(٣) الفراء ، وغرضنا من إيراده أمران :

الأول : ضرب أمثلة للحذف غير القياسيّ ممّا لا تجمعه قاعدة ينتظم فيها .

والآخر : لفت الأنظار إلى أَنَّ الفراء عوّل كثيرا على التّعليل للحذف غير القياسي بكثرة الاستعمال،حتّى أوشك أَنْ يَجْعله أصلًا يُقاس عليه .

الحذف من (أَشْيَاء) :

الأصل في أشياء ـ كما قدّمنا ـ عند الفراء أَشْيَئَاء بزنة (أَفْعِلَاء)، حُذِفت الهمزة (لام الكلمة) طلبًا للتّخفيف ؛ لثقل تقارب الهمزتين ؛ ولاستثقال الجمع (٤) .

الحذف من (أَسْطَاعَ) :

يرى الفراء ـ فيما نُسب إليه (٥) ـ أَنَّ أصل أَسْطَاعَ ـ بهمزة القطع المفتوحه ـ اِسْتَطَاع،بهمزة الوصل المكسورة . وحصل فيها، أَنْ حُذفت التّاء

---

(١) ينظر : همع الهوامع ، ٢١٨/٢ .
(٢) ينظر : المقتضب ، ٢٥٤/١ .
(٣) ينظر على سبيل المثال : معاني القرآن ، ٢٠٣/١ ، ٤٣١ ، ٤١٣/٢ .
(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٨١٣/٢ (مسألة ١١٨) .
(٥) ينظر : سرّ صناعة الإعراب ، ٢٠٠/١ ، وشرح الملوكي في التصريف ، ص٢٠٨ ، والممتع في التصريف ، ٢٢٦/١ ،والمغني في تصريف الأفعال ، ص ٩٥ .

تخفيفًا ، فصارت إِسْطَاع بهمزة وصل ، ثم قطعت الهمزة،وفتحت شذوذًا . وعليه يكون وزن أَسْطَاعَ ـ عنده ـ (أَسْفَعْل) ، والمضارع يَسْطِيع بزنة (يَسْفِعْل).

وما ذهب إليه أبوزكريا رأي تفرّد به ، ولكنّه لم يحظ برضى الصّرفيين من بعده ، بل أخذوا(١) برأي سيبويه الذي سيأتى .

وأخذوا على مذهب الفراء قطع الهمزة،وفتحها ، إذ كلام العرب إِسْطَاع بكسر الهمزة ، وجعلها للوصل،وهو مطّرد في كلامهم .

أَمَّا سيبويه(٢) فإِنَّه يرى أَنَّ أصل أَسْطَاعَ أَطْوَعَ ، نُقلت فتحة الواو إلى الطاء قبلها،فصار الفعل (أَطَوْع) ، ثم قلبت الواو ألفًا ، لتحرّكها حسب الأصل ، وانفتاح ماقبلها في اللّفظ ، ثمّ عوّض بالسّين عن ذهاب حركة العين إلى الفاء . فصارت أَسْطَاعَ . بزنة (أَفْعَل) ، والمضارع بزنة (يُفْعِل) بضم الياء .

فالوزن عند سيبويه يكون قبل التّعويض بالسّين . غير أَنّ المبرد(٣) أخذ عليه بأَنَّ التّعويض يكون بعد ذهاب الشيء ، ولا يصحّ ذلك إذا كان موجودًا . فكيف يُجمع بين العوض،وهو السّين ، والمعوّض عنه،وهو بقاء حركة الواو على الطّاء .

ولكنّ ابن عصفور يُدافع عن سيبويه بقوله(٤) : " والذي ذهب إليه

---

(١) ينظر : منثور الفوائد ، ص٤٣ ، وشرح المفصل ، ١٠/٦ ، وسرّ صناعة الإعراب ، ٢٠٠/١ ، وشرح الملوكي فى التصريف ، ص٢٠٨ ، والممتع فى التصريف ، ٢٢٦/١ .

(٢) ينظر : الكتاب ، ٢٥/١ ، ٢٨٥/٤ ، ٤٨٣ .

(٣) ينظر رأيه والردّ عليه في المصادر هامش (١) .

(٤) الممتع فى التصريف ، ٢٢٤/١ .

سيبويه صحيح ، وذلك أَنَّ العين لَمّا سكنت توهّنت لسكونها ، وتهيّأت للحذف عند سكون اللّام ، وذلك في نحو لم يُطِعْ ، وأَطِعْ ، وأَطَعْت . ففي هذا كلّه قد حذفت العين لالتقاء الساكنين ، ولو كانت العين متحرّكة لم تحذف ، بل كنت تقول : لم يُطْوِع ، وأَطْوِعْ ، وأَطْوَعْت ، فزيدت السّين لتكون عوضا من العين متى حُذفت ، وأَمّا قبل حذف العين فليست بعوض بل هي زائدة " .

بيد أَنَّ بعض الباحثين المحدثين يرى في ذلك تكلّفًا ويرجّح رأي الفراء . يقول (١) الدّكتور عبدالفتاح الحمّوز : " ويتراءى لي أَنَّ ماذهب إليه الفراء أظهر ، لأَنَّه لم يُعهد في لغتنا تعويض الحرف من الحركة إلاّ في ثلاث كلمات وهي أَسْطَاعَ ، وأَهْرَاقَ ، وأَهْرَاحَ . وهي مسألة تجعلنا نميل إلى مذهب الفراء .. " .

أصل (تَخِذَ) :

ومن الحذف غير القياسيّ ماذهب (٢) إليه الفراء من أَنَّ أصل تَخِذَ اتّخذ بزنة (اِفْتَعَل) خُفّفت منها كما يقال : تَقَاك من اتّقاكَ . " كثُر بها تاء الافْتِعَال فصارت بمنزلة اتّقَيْت حتّى توهّموا بالتاء أَنّها أصل ، ووجدوا الهمز مقاربا للواو فاحتملوا ذلك ، وقوّاهم عليه قولهم : خُذْ بحذف الهمز فضارعت "زِنْ" وجنسها " (٣) .

ولقائلٍ (٣) أَنْ يقول ـ معترضًا على الفراء ـ : ينبغي أَنْ تجيز ماذهبت إليه في تَتَكل من أَكَلَ وتتَمِر من أَمَرَ لقولهم كُلْ ومُرْ .

---

(١) ظاهرة التّعويض في العربية ، ص١٠٨ .
(٢) ينظر : معاني القرآن ، ١٥٦/٢ .
(٣) ماذكره الكوفيون من الإدغام ، ص٧٣ .

فأجاب (١) عن ذلك : بأنّه لم يُسمع وإلّا لكان مذهبًا . والأوّل أكثر لكثرته . وعليه حمل قراءة ﴿ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾(٢) بفتح التاء وكسر الخاء . وقول الشاعر :

تَخِذَهَا سُرِّيَّةً تُقَعِّدُهْ (٣)

وقال(٤) بعد إيراد البيت " وأصلها اتّخذ : اِفْتَعَل "،ونقل عنه أنّه قال (٥) أيضًا : " فكسر الخاء،فصارت عند العرب كأنّها (فَعِلت) وكان ينبغي أنْ تكون تَخَذَها،كما قالوا تَقَاك ، كما قال الشّاعر :

تَقَاكَ بِكَعْبٍ واحدٍ وَتَلَذُّه ... يَدَاكَ إِذَا مَاهُزَّ بالكفِّ يَعْسِلُ(٦)

وقد تابع الفراء فيما ذهب إليه أبوإسحاق الزّجاج(٧)،وإسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (٨) .

---

(١) ماذكره الكوفيون من الإدغام ، ص٧٣ .

(٢) من الآية (٧٧) من سورة الكهف . وقرأ بفتح التّاء،وكسر الخاء ابن كثير،وأبوعمرو،ويعقوب،وعبد الله،والحسن،وقتادة . ينظر : إرشاد المبتدي ،ص٤٢٠ ، والبحر المحيط ، ١٥٢/٦ ، والنّشر ، ٣١٤/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر ، ٢٢٣/٢ .

(٣) البيت من الرجز . نسبه الفراء للقناني . ينظر : معاني القرآن ، ١٥٦/٢ . وتهذيب اللغة ، ٥٣٠/٧ . ولسان العرب ، ٤٧٥/٣ (أخذ)، و ٣٦٠/٣ (قعد) . وفيه : تقعّده : تخدمه . والسُّرِّيّة : الأمة تتخذ للفراش ويُعَدّلها بيت .

(٤) ينظر : معاني القرآن ، ١٥٦/٢ .

(٥) ماذكره الكوفيون من الإدغام ، ص٧٣ – ٧٤ .

(٦) البيت من الطويل ، وقائله أوس بن حجر . ينظر : ديوانه ،ص٩٦ . ونوادر أبي زيد ، ص٢٠٠ . وإصلاح المنطق ، ص٢٤ ، والشاعر يصف رمحا . و (يعسل) يهتزّ ويضطرب . ينظر : الصحاح (عسل) . وفي اللسان ، ٤٠٣/١٥ (وقى) " أى:تلقاك برمح كأنّه كعب واحد ".

(٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ، ٣٠٧/٣ . والخصائص،٢٨٧/٢، وشرح الشّافية ، ٢٩٣/٣ .

(٨) ينظر : الصّحاح ، ٥٥٩/٢ (أخذ) .

والبصريون – بوجه عام – يأبون ذلك ويعدّون التّاء في (تَخِذ) أصليّة،أو منقلبة من " فاء الفعل،إمّا من الهمزة،وإمّا قُلبت الهمزة واوًا،ثمّ قُلبت الواو تاءً ، وصُرف منها فَعِلَ يَفْعَل . والدّليل على هذا أنَّ أبازيد الأنصاريّ حكى : تَخِذَ يَتْخَذ "(١) وكذلك أوردها الخليل بن أحمد في العين (٢) .

هذا وقد أخذ أبوسعيد السيرافي على الفراء قياسه تَخِذَ على تَقى ، وخُذْ على زِنْ .

وقال عن القياس الأول : " لأنّ تقاك خُفّفت من اتّقاك بأنْ حُذفت التّاء الأولى من اتّقاك تخفيفًا ، فبقيت الثّانية،وهى تاء (افْتَعَل) قبلها ألف الوصل،وهي متحرِّكة،فاستغني عنها،فطرحت ، وإذا فُعل هذا باتّخَذَ سقطت التّاء الأولى وبقى (تَخَذَ)(٣)،ولا طريق لدخول الكسر " .

وقال عن الثّانى : " وأمّا قوله قوّاهم عليه (خُذْ)،لأنّه يشبه (زِنْ) في الحذف والنُّقصان ، فإنّه ضعيف ، لأنّهم يقولون : كُلْ ، ومُرْ بالنّقصان ، ولا يقولون : اتّمر ، واتّكل .

على أنّ بعض البصريين يرى عكس مايراه الفراء ، وذلك إذْ يقولون: إنّ اتّخذ بالتّشديد أصلها " تَخِذَ "،كما في اتَّبَع التي أصلها تَبِع (٤) .

---

(١) ماذكره الكوفيون من الادغام ، ص ٧٥ .
(٢) ينظر : ٢٩٨/٤ .
(٣) ورد فى لسان العرب ، ٤٧٥/٣ (أخذ) أنه قد قرئ (تخذ) وضبطها بفتح الخاء ولم أجد فى مراجع القراءات والتفسير مايؤيد ذلك .
(٤) ينظر : الخصائص ، ٢٨٧/٢ . والبيان فى غريب اعراب القرآن ، ١١٤/٢ .

((الإعلال بالقلب))

قلب الواو ياء :

(١) الواو المجتمعة مع الياء :

من المواضع المشهورة – عند الصّرفيين – لقلب الواو ياء أَنْ يجتمعا في كلمة ، وأَنْ يسكن السّابق منهما . وبعد القلب يدغمان . وعلّلوا لقلب الواو دون الياء بأَنَّ القصد هو تخفيف (١) الكلمة المشتملةعليهما .

والفراء على ماقاله الصّرفيون ، حيث يقول(٢): " يوم وأيّام . والأصل أَيْوَام ، ولكنّ العرب إذا جمعت بين الياء والواو في كلمة واحدة ، وسبق أحدهما بالسكون قلبوا الواو ياء، وأدغموا، وشدّدوا، من ذلك قولهم : كَوَيْتُه كَيّاً ،ولَوَيْتُه ليّاً .. " .

وهذه القاعدة مطّردة في كلّ واو،وياء اجتمعتا بالشّروط السّابقة(٣) بعد تحقّق أصالة السّاكن في ذاته،وسكونه . لذلك يقول الفراء : " وهذا قياس لا انكسار فيه " .

وقد نبّه إلى كلمات شذّت عن القاعدة،هي : ضَيْوَن (وهو السّنّور البرّيّ) . وحَيْوَة،في رجاء بن حيوة . وخَيْوَان (لحيّ من همدان) .

---

(١) ينظر : شرح الملوكي فى التصريف ، ص٤٦٣ . والقواعد والتّطبيقات فى الإبدال والإعلال ، ص٥٨ .

(٢) الأيّام والليالي والشهور ، ص ٣١ .

(٣) يضاف إليها "ألّا يكون التقاؤهما في تصغير،محرّك الواو، الذي يكسّر على مفاعل،سواء أتقدمت الواو على الياء،كطيّ ومَرْمِيّ ، أم تأخّرت، كسَيِّد . . . " القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال ، ص ٥٨ .

" لم يدغموا الواو في الياء في هذه الثّلاثة الأحرف ، فلا يقولون (ضيّن) ، ولا (حيّة) ، ولا (خيّان) " . أمّا عَوْيَة فلورودها مدغمة عن العرب،فيما حكاه (١) الفراء عن أبي ثروان لم يذكرها مع الحروف النّوادر كما ذكرها غيره (٢) .

وشذّ أيضًا عن القاعدة ـ ممّا ذكره الفراء ـ الرُّيّا ورُيّة بالإبدال والإدغام ، والأصل رؤيا ورؤية . ووجه شذوذهما هو إعلالهما،مع أنّ الواو عارضة ، لأنّها مبدلة من همزة .

يقول(٣) الفراء : " وإذا تركت الهمزة من (الرّؤيا) قالوا : الرُّويا طلبا للهمزة . وإذا كان من شأنهم تحويل الهمزة . قالوا : لاتقصص رُيّاك في الكلام ، فأمّا في القرآن فلا يجوز لمخالفة الكتاب . أنشدني أبو الجرّاح :

لَعِرْضٌ من الأَعْرَاضِ يُمْسِي حَمَامُه ... وَيُضْحِي عَلَى أَفْنَانِهِ الغِيْنِ يَهْتِفُ

أَحَبُّ إِلى قَلْبِي من الدِّيكِ رُيَّةً ... وَبَابٍ إِذا مَامَالَ للغَلْقِ يَصْرِفُ(٤)

أراد رؤية ، فلمّا ترك الهمز،وجاءت واو ساكنة،بعدها ياء،تحوّلتا ياء مشدّدة ، كما يقال : لَوَيْتُه لَيًّا ، وكَوَيْتُه كَيًّا ، والأصل كَوْيًا ولَوْيًا " .

---

(١) الأيام والليالي والشهور ، ص ٣١ .

(٢) ينظر : المنصف ، ١٦٠/٢ . وليس فى كلام العرب ، ص ٣٠ .

(٣) معانى القرآن ، ٣٥/٢ ــ ٣٦ .

(٤) البيتان من الطويل . ولم أقف على قائلهما . وهما فى لسان العرب ٢٩٧/١٤ (رأى) نقلا عن الفراء . وفى ١٧٣/٧ (عرض) رواه ابن منظور (ر نة) ،وعليه فلا شاهد فى البيتين . والعرض : كل واد فيه شجر . والغِينُ : جمع غَيْنَاء ، وشجرة غيناء أى:خضراء ، كثيرة الورق ، ملتفّة الأغصان ، ناعمة . والصَّريف :صوت الأنياب والأبواب . ينظر : لسان العرب ، ١٧٣/٧ (عرض) ، ٣١٦/١٣(غين)،و١٩١/٩(صرف).

(٢) الواو الواقعة لام (فُعُول) بضمتين جمعًا، أو مفردًا :

عندما تكلّم الفراء على قول الله تعالى ﴿ وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا ﴾(١) ، قال(٢) : " جاء العُتُوّ بالواو ؛ لأنّه مصدر مصرّح . وقال في مريم(٣) ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ . فمن جعله بالواو كان مصدرًا محضًا . ومن جعله بالياء قال : عاتٍ وعِتِيّ . فلمّا جمعوا بُني جمعهم على واحدهم . وجاز أنْ يكون المصدر بالياء أيضًا ؛ لأنّ المصدر والأسماء تتفق في هذا المعنى : ألا ترى أنّهم يقولون : قاعد ، وقوم قُعُود، وقعدت قُعُودًا . فلمّا استويا هاهنا في القعود لم يبالوا أنْ يستويا في العُتُوّ والعِتِيّ " .

يحدثنا أبوزكريا هنا عن موضعين تقلب في أحدهما الواو وجوبا ،وفي الآخر جوازا . وذلك فيما جاء على زنة (فُعُول) معتلّ اللام كعُتُوّ . فيرى جواز التّصحيح والإعلال في لام (فُعُول) مفردًا . واستند على ماجاء في كتاب الله الكريم لتجويز الأمرين في المفرد ، حيث وردت (عُتُوّا) بالتصحيح . و (عِتِيّا) بالإعلال ، كما هو واضح في النّص حملًا على الجمع الذي جاء المفرد على وزنه . ومثلها(٤) (عُلُوّا)،و (عِلِيّا) في قراءة(٥)عبدالله

---

(١) من الآية (٢١) من سورة الفرقان .

(٢) معاني القرآن ، ٢٦٥/٢ .

(٣) الآية (٦٩) .

(٤) وهي من الآية (١٤) من سورة النّمل .

(٥) في البحر المحيط ، ٥٨/٧ " قرأ عبدالله ، وابن وثّاب ، والأعمش ، وطلحة ... بقلب الواو ياء ، وكسر العين واللّام ... ورُوي ضمها عن ابن وثّاب ، والأعمش ، وطلحة " .

ابن مسعود رضي الله عنه قوله تعالى ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا واسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ .

أمَّا (فُعُول) الجمع فيوحي قوله " فلمَّا جمعوا بني جمعهم على واحدهم " بوجوب إعلال اللام فيقال : عِتِيّ بقلب الواو ياء ، ثمّ إدغام الياء في الياء ، ثم كسر عين الكلمة لمناسبة الياء المشدّدة ، " ويجوز لك في فاء (فُعُول) جمعًا كان ، أو غيره ، بعد قلب الواو ياء أنْ تتبعه العين ، وألاّ تتبعه " (١) .

والقول بجواز الوجهين في (فُعُول) المفرد ، وبالإعلال في الجمع هو مذهب سيبويه (٢)،وقد تابعه كما رأينا الفراء،وغيره،كابن عصفور (٣) . ويرى بعضهم جواز الأمرين في المفرد والجمع ، وإن كان التّصحيح أرجح في المفرد،والإعلال أرجح في الجمع (٤) .

الأصل في كينونة والبدودة على مذهب الفراء :

ذهب أبوزكريا ـ فيما نُسب إليه (٥) ـ إلى أنَّ أصل كَيْنُونَة:كُوْنُوْنَة بضم الكاف ، فتحوا الفاء ؛ لأنَّ أكثر مايجيء من هذه المصادر من ذوات الياء،كصَيْرُورَة وسَيْرُورَة ، ففتحوه حتّى تسلم الياء ، وقلبوا الواو ياء في

---

(١) شرح الشّافية ، ١٧٣/٣ . وينظر : الأصول في النحو ، ٢٥٦/٣ .
(٢) ينظر : الكتاب ، ٣٨٤/٤ .
(٣) ينظر : الممتع في التصريف ، ٥٥٠ ـ ٥٥١ .
(٤) ينظر : القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال ، ص ٦٤ .
(٥) ينظر : المنصف ، ١٢/٢ . وأمالي الزّجاجي ، ص ٢٤٤ ، ومجالس العلماء ، ص ٢٣٧ . ودقائق التصريف ، ص ٢٦٤ ، وشرح الشّافية ، ١٥٤/٣ . والممتع ، ٥٠٣/٢ .

كَوْنُونَة حملاً على صَيْرُورَة،لكثرته في ذوات الياء . ووزنها - عنده - فَعْلُولَة .

وكأنّي بأبي زكريا يريد أَنْ يتجنّب اختصاص المعتلّ بالواو بحكم عن المعتلّ بالياء ، كما أشار إلى ذلك الرّضي (١) .

وهذه النّظرة من الفراء متفقة مع مذهبه الذي يحاول فيه طرد القواعد للأحكام المتشابهة،كما فعل هنا ، وقد مرّ معنا في باب الجمع رأيه في أصل غُزاة وقُضاة .

أَمَّا شيخه الكسائي فقد حَكَى عنه القاسم المؤدّب أَنَّه يرى رأي الخليل ، حيث يقول عند حديثه عن المصادر : " ويجيء على فَيْعَلُولَة،نحو كَيّنُونَة . وكان في الأصل كَيْوَنُونَة ، فلمّا سكنت الياء،أدغمت الواو،فصارت ياء مثلها مشدّدة فقالوا : كَيّنُونة،مثقلة . وهكذا الواو،والياء إذا اجتمعتا،وسكنت الأولى منهما،وكانت ياء،أو واوًا صارت الواو ياء ، ثم خفّفتها العرب فقالوا : كَيْنُونة،خفيفة،وأبقوا فيها الزّائدة وهي الياء ، لأَنّهم لو طرحوا الزّائدة،وأبقوا فيها الواو لفتحة ماقبلها لزمهم أَنْ يقولوا : كَوْنونة ، لأَنّ الواو من نفس الكلمة من : كان يكون ، فطرحوا الواو منها،وأبقوا الياء الزّائدة . هذا قول الخليل بن أحمد،والكسائيّ رحمهما الله "(٢) . وهو الرّأي الشّائع عند الجمهور في مجمله .

ويبدو أَنّ الفراء بنى مذهبه في كينونة على شيء من كلام شيخه

---

(١) ينظر : شرح الشافية ، ١٥٤/٣ .
(٢) دقائق التصريف ، ص٢٦٣ .

الكسائي ، يشهد لصحّة ذلك ماروواه المؤدّب أيضًا عن الكسائي . حيث يقول ـ بعد أنْ أورد مذهب الفراء في كينونة ـ : " قال الكسائي : من جعل الياء في الكَيْنُونة أصليّة فهي من الفِعْل (فَعْلُولَة) ، ومن جعلها زائدة فهي من الفِعْل (فَيْعَلُولة)،منقوصة . قال : وكلّ يخرج "(١) . أمَّا مذهب الخليل فقد استحسنه الفراء(٢) ولم يأخذ به .

ولم يرتض الصّرفيون ماذهب إليه الفراء في أصل كينونة ، ويمكن إجمال ما أخذوه (٣) عليه فيما يأتي :

(١) قلبه الضّمة فتحة لتصحّ الياء . فالضمةإذا قلبت لتصحّ الياء،فإنّما تقلب كسرة،لا فتحة،كما في بيض .

(٢) حمله ذوات الواو على ذوات الياء ليس بقياس مطرد .

(٣) أَنّ مذهبه يؤدّي إلى أَنّ في المصادر فُعْلولة . يقول (٣) ابن جني : وهذا بناء لا أعلمه جاء في المصادر،وإنْ كان قد جاء منه شيء، فممّا لا يُعبأ به،ولا يُلتفت إليه لقلّته " .

(صُوَّابَة) و (صُيَّابَة) بالواو والياء :

نُسب (٤) إلى الفراء أنّه يقول : " يقال:هو في صُيَّابَة قومه ، وصُوَّابَة قومه ، أي:في صميمهم " .

---

(١) دقائق التصريف ، ص ٢٦٤ .
(٢) ينظر : لسان العرب ، ٣٦٤/١٣ (كون) .
(٣) ينظر : المنصف ، ١٢/٢ . وشرح الشّافية ، ١٥٤/٣ ، والممتع في التصريف ، ٥٠٣/٢ .
(٤) ينظر : الصّحاح ، ١٦٦/١ (صوب) ، وسفر السعادة وسفير الإفادة ، ٣٣٠/١ .

القلب في صُوَّابة من الشّاذ ، لأَنَّ فُعَّالًا(١) لاتُقلب واوه، كصُوَّام، لبعدها عن الطّرف . والكلمة التي ذكرها الفراء بالوجهين شذّ الإعلال فيها – كما ذكرنا – مع كلمة أخرى، هي نُيَّام ، والقياس نُوَّام .

قلب الياء ألفًا :

تصريف (آية) :

يحسُن بنا قبل الحديث عن تصريف (آية) عند الفراء، وغيره أَنْ نذكّر بأَنَّ من القواعد المقرّرة عند الصرفيين فيما اعتلت عينه، ولامه أَنْ تصحّ العين وتعلّ اللام ، لأَنَّها محل التّغيير . ولذلك قالوا بشذوذ الإعلال في غاية، ونحوها، كرَايَة وطَايَة ، وسهّل إعلال العين في هذه الألفاظ ، وما شابهها قوّة الاسم وتمكّنه .

وعلى هذا فإِنَّ إعلال عين (آية) خارج عن القياس كنظيراتها . غير أَنَّهم اختلفوا في الأصل الذي كانت عليه، ومن ثَمَّ اختلف وزنها عندهم .

مذهب الفراء في تصريف (آية) :

يرى أبوزكريا – فيما نقل عنه (٢)، ونُسب إليه (٣) – أَنَّ أصلها (أَيْيَة) بسكون العين، كحَيَّة فهي بزنة (فَعْلَة) . فلمّا ثقل عليهم التّشديد – كما يقول – أبدلوا الياء الأولى ألفًا لانفتاح ماقبلها .

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشّافية ، ٢١٤٨/٤ ، والممتع ، ٤٩٨/٢ .
(٢) ينظر : لسان العرب ، ٦٢/١٤ (أيا) .
(٣) ينظر : شرح الشّافية ، ١١٨/٣ ، والممتع في التصريف ، ٥٨٣/٢ ، وخزانة الأدب ، ٥١٧/٦ .

وبهذا الرّأي وجّه (١) قول العرب " ضَرَبَ عَلَيْهِم سَايَة "(٢) . على أَنَّ أصله (سَوْيَة) من سوّيت أو التّسوية ، ثم قلبت الواو ياء،لاجتماعها مع الياء، سابقة لها،وساكنة . ثم أُدغمت الياء في الياء،فصارت سَيَّة،كحَيَّة .

ثم أُعلّت إعلال آية،فقلبت ياؤها المبدلة من الواو ألفًا لانفتاح ماقبلها .

وقد حكى (٣) سيبويه هذا الرّأي عن بعض المتقدّمين ولم يسمّهم . ممّا جعل بعض المتأخّرين (٤) يعزونه إليه ، لأنَّه لم يرفضه وإنّما ذيّل حديثه عن هذا الرّأي بما يُشير إلى أَنَّه ليس راجحًا عنده ، حيث يقول : " وهذا قول " .

وعلى هذا يكون الفراء تابعًا لغيره في هذا الرّأي . تبنّاه في كتابه المفقود المصادر، فيما نقله عنه ابن منظور . ولم يكتف الفراء بمجرد الأخذ بهذا الرّأي ، بل احتجّ له بأَنْ قال(٥) : " إذا كانوا يفعلون ذلك بالياء الساكنة وحدها،نحو عَيْب،وعَاب ، وذَيْم،وذَام ، فالأَحْرَى أَنْ يفعلوا ذلك إذا انضاف إليها ياء أخرى " .

ويضيف ابن عقيل (٦) ـ بعد أَنْ اختار هذا الرّأي محتجّا له ـ

---

(١) ينظر : الفاخر للمفضّل بن سلمة ، ص١٠٦ ، والأصول في النحو ، ٣٤٦/٣ ، والمسائل الحلبيّات ، ص٣٣٥ ، وسرّ صناعة الإعراب ، ٦٦٩/٢.

(٢) المعنى " جعل لما يريد أَنْ يُفعَل به طريقا " ينظر : الفاخر ، ص١٠٦ .

(٣) ينظر : الكتاب ، ٣٩٨/٤ . ورسالة الملائكة ص١٠٧ .

(٤) ينظر : شرح الشافية ، ١١٨/٣ ، والممتع في التصريف ، ٥٨٣/٢، وخزانة الأدب ، ٥١٧/٦ .

(٥) ينظر : الممتع في التصريف ، ٥٨٣/٢ .

(٦) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ، ١٦٨/٤ .

بأنّهم قد عوّلوا على الاجتزاء بشطر العلّة فيما لم يجتمع فيه ياءان،نحو طائيّ ، ونحو ماسمع من قولهم : اللّهمّ تَقَبّلْ تَابَتِي وصَامَتِي . ففيما اجتمع فيه ياءان أولى ، لأنّه أثقل .

ويبقى المأخذ على هذا القول هو قلب الياء ألفًا وهي ساكنة . وقد تقدّم وجود نظائر له في كلام العرب فيما ذكره ابن عقيل. وإنْ كان ذلك من الشّاذ الذي لا يقاس عليه . ولا يعني احتجاج الفراء لمذهبه في (آية) أنّه يقيس قلب الياء الساكنة ألفًا إذا انفتح ماقبلها فقط . وإنّما القياس عنده أنّ " الياء،والواو إذا انفتح ماقبلهما،وسكنتا،صحّتا، ولم تنقلبا إلى ألف " هكذا يقول (١) . وإذن فهو يعلّل للشّاذ .

ولم يرتض الفراء رأي شيخه الكسائي (٢) في أصل آية ، بأنّها (آيِيَة)،كضاربة،فهي بزنة فَاعِلَة عنده . حذفت الياء الأولى،استثقالا لاجتماع الياءين مع انكسار أولاهما . وإنّما حاجّه فيما يحكيه لنا المؤدّب حيث يقول على لسان الفراء " سألت الكسائي عن آية ماهى من (الفِعْل) ؟ فقال (فَاعِلَة) . وكانت في الأصل : (آيِيَة) فخفّفوها . قال : فقلت : هلّا صغّروها (أُوَيِّيَة)،كما أنّ صالحة تصغّر على صُوَيْلِحَة ؟ . قال : صغّروها (أُيَيَّة)،كما صغّروا : فاطمة،وعاتكة،فُطَيْمَة وعُتَيْكَة . قال : فقلت : إنّما يجوز أنْ تصغّر فاطمة:فطيمة إذا كانت اسمًا موضوعًا،وليس سبيل آية سبيلها "(٣) .

---

(١) معاني القرآن ، ٤٥٩/١ .

(٢) للوقوف على رأي الكسائيّ،ينظر على سبيل المثال : رسالة الملائكة، ص١٠٧ . وسفر السعادة وسفير الإفادة ، ٩٨/١ ، وقد نسبه مؤلفه علم الدين السخاوي إلى الفراء أيضًا . وليس صحيحا،كما هو واضح في المسألة التي ذكرناها . وقد نبّه محقق الكتاب إلى ذلك أيضا .

(٣) دقائق التصريف ، ص٢٢٩ .

والفراء ـ هنا ـ أجاب شيخه في التّصغير بمذهبه ، لأنّه يرى ـ كما تقدّم ـ أنّ تصغير التّرخيم مختصّ بالأعلام،ولذلك قال " إنّما يجوز أنْ تصغّر فاطمة:فطيمة إذا كانت اسمًا موضوعًا " وقال في موضع آخر " فإذا قلت هذه فُطَيمة ابنِها،يعني فاطِمَته من الرّضاع لم يَجُز " .

أمّا الخليل (١) فيرى أنّ أصلها (أَيَيَة)،كشجرة،فهي بزنة فَعَلَة . تحرّكت الياء،وانفتح ماقبلها،فقلبت ألفًا .

ومخالفة القياس في هذا القول هو إعلال العين ، وهي مخالفة في الرّأيين السابقين أيضًا .

ومنهم (٢) من قال : إنّ أصلها (أَيْيَة)،كسَمُرة،فقُلبت الياء ألفًا . وأُخذ عليه أنّه كان يجب قلب الضمة كسرة.ومنهم(٢) مَنْ قال : إنّ أصلها (أَيِيَة)،كنَبِقَة ، فقلبت الياء ألفا أيضًا . وأُخذ عليه أنّ ماجتمع فيه ياءان،مكسورة الأولى منهما يجوز فيه الفكّ والإدغام،كحَيِيَ،وحَيّ .

ومنهم(٢) من قال : إنّ أصلها (أَيَيَة) بفتح الياءين،كالخليل ، إلا أنّه أعلّت الياء الثانية على القياس،فصارت أَيَاة،كحَيَاة ، ثم قدّمت اللام إلى موضع العين،فوزنها فَلَعة .

ويبدو أنّ رأي الخليل هو أقرب هذه الأقوال إلى القبول والأخذ به.

---

(١) ينظر : كتاب العين ، ٤٤١/٨ . والكتاب ، ٣٩٨/٤ ـ ٣٩٩ . وغيرهما من المصادر التي ذكرت رأي الكسائي،والفراء ممّا تقدّم .

(٢) ينظر : شرح التّصريح ، ٣٨٨/٢ ، وخزانة الأدب ، ٥١٨/٦ .

التعويض

حذف التاء من (عدة) و (اقامة) :

يقول (١) الفراء " إنّما استُجيز سقوط الهاء من قوله ﴿ وإقَام الصَّلَاةِ ﴾(٢) ، لإضافتهم إيّاه . وقالوا : الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد ، فلذلك أُسقطوها في الإضافة . وقال الشاعر :

إِنَّ الخَلِيْطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فانْجَرَدُوا

وأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا (٣)

يريد عدة الأمر ، فأستجاز إسقاط الهاء حين أضافها " .

هذا مذهب الفراء في حذف التّاء من (عدة)،و (إقامة) ، وهو مشروط عنده بإضافتهما . فكأنَّ المضاف إليه قام مقام التّاء المحذوفة . بل إنه توسّع في مذهبه، وأدخل فيه ماكان من المصادر بتاء،وإنْ لم تكن عوضا عن محذوف . كما فى قوله ـ عند تفسيره كلام الله تعالى ﴿ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ ﴾(٤) ـ : " كلام العرب غَلَبْتُه غَلَبة ، فإذا أضافوا أسقطوا الهاء ، كما أسقطوها في قوله ﴿ وإقَامِ الصَّلاة ﴾ ، والكلام إقامة الصّلاة "(٥) .

---

(١) معاني القرآن ، ٢٥٤/٢ .

(٢) من الآية (٣٧) من سورة النّور .

(٣) البيت من البسيط ، وقائله الفضل بن العبّاس بن عتبة بن أبي لهب . ينظر : شرح شواهد الشّافية ، ص ٦٤ وفيه : الخليط : المخالط ، كالنّديم المنادم . أجدّوا ... وأجدّه : صيّره جديدا . فانْجَرَدُوا : أى:بعدوا .

(٤) من الآية (٣) من سورة الرّوم .

(٥) معاني القرآن ، ٣١٩/٢ .

وما ذهب إليه أبوزكريا الفراء تابعه فيه أبوبكر الأنباريّ (١)، والقاسم المؤدّب (٢) ، والزمخشري (٣) ، ومن المفسّرين القرطبي (٤) • وهو مخالف رأي الجمهور في (عدة) • وسيبويه في (إقامة) • ومردود في (غَلَبة) عند بعضهم •

أمّا مخالفته للجمهور ، فلأنّهم يرون أنّ حذف التّاء من (عدة) شاذّ ، لأنّه عوض،ولا يصحّ حذف العوض والمعوّض عنه • ولذلك خرّج خالد بن كلثوم (٥) ماجاء في قول الشّاعر السّالف بأنّ (عِدَى) جمع عُدْوة ، والعُدْوة النّاحية ، والمعنى وأخلفوك نواحي الأمر الذي وعدوا •

ويبدو لي أنّ هذا التّخريج ليس قويّاً ، وذلك لِمَا خُتِمَ به البيت من قوله (وَعَدُوا)،وأيضًا لقوله (وأخلفوك) ، فإنّهما يناسبان كلمة الوعد •

على أنّ العينيّ (٦) ذهب إلى أنّ حذف التّاء هنا كثير،ولا يختصّ بالنّظم •

---

(١) ينظر : شرح القصائد السّبع ، ص٩٧ •
(٢) ينظر : دقائق التصريف ، ص٢٨٥ •
(٣) ينظر : الكشاف ، ٦٩/٣ •
(٤) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ، ٢٨٠/١٢ •
(٥) لغويّ نحويّ ، راوية لأشعار القبائل وأخبارها • ذكره أبوبكر الزبيدي في الطّبقة الثانية من اللغويّين الكوفيين في طبقة أبي عمرو الشيباني،له من المصنّفات : أشعار القبائل • وكتاب الشعراء المذكورين • ينظر : طبقات النحويّين واللغويّين ،ص١٩٤ ، وإنباه الرّواة على أنباه النّحاة ، ٣٨٧/١ ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنّحاة ، ٥٥٠/١ •
(٦) ينظر : المقاصد النّحوية في شرح شواهد الألفيّة ، ٥٧٤/٤ •

وأمّا مخالفته لسيبويه ، فلأنّ سيبويه يجيز حذف تاء العوض بلا اشتراط ، حيث يقول (١) : " وإنْ شئت لم تعوّض وتركت الحروف على الأصل ، قال الله عز وجل ﴿ لا تُلْهِيْهِمْ تِجَارةٌ ولا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللّه . وإِقامِ الصّلاةِ وإِيْتاءِ الزّكاةِ ﴾ . وقالوا : اخترت اختيارا ، فلم يلحقوه الهاء؛لأنهم أتمّوه، وقالوا : أريته إراءً،مثل أقمته إقاما ؛ لأنّ من كلام العرب أنْ يحذفوا، ولا يعوّضوا " .

ومن الّذين أخذوا برأي الفراء فيما اشترطه لحذف التّاء من إقامة الزّجاج (٢)،والزّمخشري (٣) . وارتضى مذهبه الرّضي (٤) ، وذكر أنّ السّماع يعضُده . ومذهب الفراء مرجوح عند أبي حيان (٥) . وقد أشار الشّيخ الطّنطاوي (٦) إلى تناقض قول سيبويه مع قول الرّضي حول حذف التّاء من إقامة،ونظيرها في كلام العرب . فبينما يرى سيبويه أنّ الحذف في مثل ذلك بلا تعويض ــ كما تقدّم ــ من كلام العرب ، نجد أنّ الرّضي يقول (٤): إنّ السّماع لم يثبت إلاّ مع الإضافة،كما هو في قوله تعالى ﴿ وإِقامِ الصّلاة ﴾. والخلاف بين سيبويه،والفراء في لزوم التّعويض عن المحذوف بالتّاء،أو الإضافة في إقامة،مبني على خلافهما في أيّهما المحذوف ؟ . فالتّاء عوض عن حرف أصلي (عين الكلمة) عند الفراء ؛ لذلك لزم التّعويض عنها ، إذ

---

(١) الكتاب ، ٨٣/٤ .
(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ، ٤٦/٤ .
(٣) ينظر : الكشاف ، ٦٩/٣ .
(٤) ينظر : شرح الشّافية ، ١٦٥/١ .
(٥) ينظر : البحر المحيط ، ٣٢٩/٦ .
(٦) ينظر : تصريف الأسماء ، ص ٦٣ .

" المعهود في التّاء أنّها تعوّض من الأصول "(١) . وقالوا أيضا في علة لزوم التاء " لَمّا حذفت من إقامة مالم يحذف من الفعل، التزم التّعويض في الأكثر "(٢) .

أمّا سيبويه فالتّاء عنده عوض من حذف زائد (ألف الإفعال) . وقد تقدّم الكلام على المذهبين وحجّة كلّ .

وأمّا ماقاله الفراء في (غَلَبِهم) : إنّ التّاء حذفت من المصدر للإضافة، كإقام الصّلاة ، فقد تصدّى له أبو إسحاق الزّجاج(٣) ، وأبوجعفر النّحاس (٤)، وغيرهما(٥) . وردّوا مذهبه بأنّ الغَلَب والغَلَبَة مصدران لِغَلَبَ ، وبأنّ مصدر إقامة حُذف منه لاعتلال فعله، وعوّض عنه بالتّاء .

التّاء في (قضاة) عوض عن محذوف عند الفراء :

يرى الفراء أنّ التّاء في قُضاة عوض عن محذوف ، إذ الأصل عنده ـ كما تقدّم في الكلام على الجمع ـ قُضّى ، " أبدلوا من أحد المضعّفين ألفًا، فقالوا (قُضاا) فالتقى ألفان : الألف التي هي لام ، والألف المبدلة من أحد المضعّفين ، فحذفوا إحداهما، ثم أبدلوا منها التّاء "(٦) .

وكلام الفراء مردود عند العلماء ، وسبقت الإشارة إلى ذلك في موضعه (٧) .

---

(١) شرح التّصريح على التّوضيح ، ٣٩٤/٢ ـ ٣٩٥ .
(٢) شرح التّفتازاني على العزي ، ص ١٨١ .
(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ، ١٧٧/٤ .
(٤) ينظر : إعراب القرآن ، ٢٦٢/٣ .
(٥) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ، ٦/١٤ . فقد نقل القرطبي عن أبي جعفر النّحاس .
(٦) ينظر : الممتع في التصريف ، ٥٠١/٢ .
(٧) ص ٢٢٤ .

الإدغام

عرض الفراء في معاني القرآن لنوعي الإدغام ، المِثْلين والمتقاربين. ووافق جمهرة الصّرفيين في أغلب المسائل التي جُمعت في هذا الباب . وإنْ كان قد تفرّد ببعض منها، كما سيأتي بيانه .

أولا : إدغام المثليين :

(١) يقول الفراء(١) عند كلامه على قول الله عزّ وجلّ ﴿ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾(٢) : " كتابتها على الإدغام بياء واحدة ، وهي أكثر قراءة القرّاء (٣) . وقرأ بعضهم(٤) : (حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ) بإظهارها ، وإنّما أدْغَموا الياء مع الياء ـ وكان ينبغي لهم ألّا يفعلوا ـ ، لأنّ الياء الآخرة لزمها النّصب في فَعل، فأدغموا لمّا التقى حرفان متحركان، من جنس واحد . ويجوز الإدغام في الاثنين، للحركة اللّازمة للياء الآخرة ، فتقول للرجلين : قد حَيَّا وحَيِيَا . وينبغي للجمع ألّا يدغم ، لأنّ ياءه يصيبها الرّفع، وما قبلها مكسور، فينبغي لها أنْ تسكن، فتسقط بواو الجمع . وربّما أظهرت العرب الإدغام في الجمع إرادة تأليف الأفعال، وأنْ تكون كلّها مشدّدة ، فقالوا في حييت:حَيّوا وفي عَيِيتُ:عَيّوا . أنشدني بعضهم :

---

(١) ينظر : معاني القرآن ، ٤١١/١ ـ ٤١٢ .
(٢) من الآية (٤٢) من سورة الأنفال .
(٣) قرأ بذلك : ابن كثير، وأبوعمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وحفص . ينظر : كتاب السّبعة ، ص٣٠٦ .
(٤) قرأ بذلك : أهل المدينة، والبزي وأبوبكر، ويعقوب، وخلف . ينظر : إرشاد المبتدي ، ص٣٤٧ .

يَحِدْنَ بِنَا عَنْ كُلِّ حَيٍّ كَأَنَّنَا

أخاريسُ عَيُّوا بالسَّلَامِ وبالنَّسْبِ (١)

يريد : النَّسَب .

وقال الآخر :

مِنَ الّذِيْنَ إِذَا قُلْنَا حَدِيثَكُمُ

عَيُّوا ، وإِنْ نَحْنُ حَدَّثْنَاهُمُ شَغِبُوا (١)

وقد اجتمعت العرب على إدغام التّحيّة والتّحيّات بحركة الياء الأخيرة فيها، كما استحبّوا إدغام عيّ، وحيّ بالحركة اللّازمة فيها ، وقد يستقيم أَنْ تدغم الياء في الياء، في يَحْيَا ويَعْيَا وهو أقلّ من الإدغام في حَيّ ؛ لأَنّ يَحْيَا يسكن ياؤها إذا كانت في موضع رفع ، فالحركة فيها ليست لازمة . وجواز ذلك أَنّك إِذا نصبتها، كقول الله تبارك وتعالى ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾(٢) استقام إدغامها هاهنا ، ثم تؤلّف الكلام، فيكون في رفعه وجزمه بالإدغام فتقول : (هو يُحيُّ ويُميت) . أنشدني بعضهم :

---

(١) البيتان في التّهذيب ، ٣/٢٥٨ ، واللّسان ، ١١٢/١٥ (عيا) . مرويّان عن الفراء بغير نسبة . الأول من الطّويل ، والثاني من البسيط . ورواية التّهذيب في البيت الثاني (حديثهم) مكان (حديثكم) .

ويعلّق الأستاذ محمد النّجار على كلمة (أخاريس) في البيت الأول فيقول : " وأخاريس كأنّه جمع أخرس، جمعه على (أَفَاعِل) وأشبع الكسرة، فتولّدت الياء ، وقد ذهب به مذهب الاسم، فجمعه هذا الجمع ، ولولا هذا لقال: خُرْس " . معاني القرآن ، ١/ ٤١٢ هامش ١ .

(٢) الآية (٤٠) من سورة القيامة .

وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةٌ تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِهَا فَتُعِيُّ (١)

وكذلك يحيّان ويحيّون " .

هذه صورة من صور إدغام المِثْلين الجائز،وهي عبارة عن اجتماع ياءين،لازم تحريك ثانيهما . فمن أظهر الياءين فذلك من حمل الماضي على المضارع ، إذ المضارع لا إدغام فيه . ومن أدغم،فلاجتماع ياءين،آخرهما حركته لازمة،أو للفرق بين ماتلزم حركته،وهو الماضي ، وما لا تلزم،وهو المضارع .

والقول بالتّعليل الأول للإدغام هو قول أكثر الصّرفيين ومنهم الفراء . أَمَّا التّعليل الثاني فقال به بعضهم (٢) . وكلا التّعليلين - فيما يبدو لي - يكمّل الآخر،لكونهما منصبّين على حركة الثاني .

... ثم تطرّق الفراء إلى (حَيِيَ)مسندا إلى ألف الاثنين،وجوّز الإدغام فيه ، للزوم حركة الياء الآخرة كعلّة المسند إلى الواحد . إلاّ أَنَّه رأى أَنَّ الأَوْلى في المسند إلى واو الجماعة - كما يفهم من أمثلته وشواهده - أَنْ لايُدغم . غير أَنَّ بعض العرب فَعَلَت ذلك . فكأَنَّهم يريدون أَنْ يجري الكلام على نسق واحد،كما في المسند إلى الواحد،والاثنين ، وارتضى هذا التّعليل لموافقته المنهج الذي درج عليه بطرد القواعد للأحكام المتشابهة .

---

(١) البيت من الكامل ، وقائله غير معروف ، ونسبه المُرْتَضَى الزَّبيدي إلى الحطيئة،ولم أجده في ديوانه . ينظر : المنصف ، ٢٠٦/٢ ، والمحتسب ، ٢٦٩/٢ . والتّاج ، ٢٦١/١٠ (عيي) . وسدّة البيت : فناؤه .

(٢) ينظر : كتاب مشكل إعراب القرآن ، ٣٤٧/١ .

وما ذكره أبوزكريا الفراء من تعليل،وتوجيه في هذه المسألة ، إنّما هو متابعة لسلفه سيبويه (١) .

ولكنّ الفراء يعاودنا مرة أخرى،لينفرد بجواز إدغام(٢) المضارع، ولم يُعرف لغيره،كما يقول(٣) مكّي بن أبي طالب،وأبو البركات الأنباري،بل إنّهما نصّا على أنّ غيره لم يجزه . وربّما يريدون من البصريين . أمّا أصحابه الكوفيون فقد نَسب إليهم أبو العلاء المعرّي (٤) أنّهم يجوّزون ذلك ، كما أنّ القاسم المؤدّب (٥) ـ وهو من الكوفيين ـ آخذ برأي الفراء . وإنْ لم يتابعه فيما أُسند إلى ألف الاثنين،فنصّ على إظهار الياءين،لمجيء ألف التّثنية بعدهما .

وقد استند الفراء في تجويزه إدغام المضارع على جزء من علّة إدغام الماضي،وهي فتح الثّاني في حال النّصب . فحمل عليه المرفوع ، والمجزوم،بعبارة صريحة،كما مرّ في النّص السابق . غير أنّ مكّيًّا القيسيّ يقول (٦) بعدم الخلاف في منع الإدغام في حال الرفع .

ولا وجه للإدغام في حال الجزم إلاّ أنْ يكون من قبيل سبق الإدغام الإعراب .

---

(١) ينظر : الكتاب ، ٣٩٦/٤ .
(٢) ينظر بالإضافة إلى ماورد فى النّص السّابق : معاني القرآن للفراء، ٢١٣/٣ .
(٣) ينظر : كتاب مشكل إعراب القرآن ، ٣٤٧/١ . و البيان في غريب إعراب القرآن ، ٣٨٨/١ .
(٤) ينظر : رسالة الملائكة ، ص١٠٤ .
(٥) ينظر : دقائق التّصريف ، ص٣٣٨ .
(٦) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السّبع وعللها وحججها ، ٤٩٣/١ .

ويظهر لي أَنّ الحق مع البصريين،وأَنّ أبازكريا لم يوفّق فيما ذهب إليه،حتى وإنْ حاول إيجاد علّة لمذهبه وعضّده ببيت من الشعر . ممّا دعا أبا إسحاق الزّجاج(١) إلى أَنْ ينكر عليه أشدّ الإنكار وإنْ لم يصرّح باسمه .

أَمّا سيبويه،والأخفش فيعدّان التّشديد في (يحيّ) حال النّصب من قبيل الإخفاء .

يقول سيبويه (٢) : " وإذا قلت يُحْيِي ... ثم أدركه النّصب،فقلت ...،ويريد أَنْ يُحْيِيَه لم تدغم ؛ لأَنَّ الحركة غير لازمة ، ولكنّك تخفي،وتجعلها بمنزلة المتحرّكة،فهو أحسن وأكثر " .

ويقول الأخفش (٣) : " فإذا كان في موضع لايلزمه الفتح لم يدغم نحو (بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ المَوْتَى) إِلَّا أَنْ تشاء أَنْ تُخْفِيَ،وتكون في زنة متحرّك ، لأَنَّها لا تلزمه ، لأَنَّك تقول (تُحْيِي) فتسكن في الرفع،وتحذف في الجزم،فكلّ هذا يمنعه الإدغام " . ويكون ماذكره الفراء عندهم من قبيل الاختلاس الذي يطلق عليه الإخفاء عند القدماء (٤) .

(٣) وفي أثناء كلامه على قول الله تعالى ﴿ أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ ﴾(٥) قال (٦) : " وكلّ ماكان فيه معنى من المدح والذّم فإنّك

---

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ، ٤١٨/٢ .
(٢) الكتاب ، ٣٩٧/٤ .
(٣) معاني القرآن للأخفش ، ٥٤٦/٢ .
(٤) ينظر : الممتع فى التصريف ، ٧٠٠/٢ ، ٧١٩ . وسرّ صناعة الإعراب ، ٥٧/١ ، والصّحاح ، ١٩٣٨/٥ (روم) .
(٥) من الآية (٢٦) من سورة الكهف .
(٦) معاني القرآن ، ١٣٩/٢ .

تقول فيه : أَظْرِفْ به، وأَكْرِمْ به! ومن الياء والواو: أَطْيِبْ به طعامًا ! ، وأَجْوِدْ به ثوبًا ! ، ومن المضاعف تُظهر فيه التّضعيف، ولا يجوز الإدغام، كما لم يجز نقص الياء، ولا الواو ؛ لأنّ أصله: ما أجوده ، وما أشدَّه، وأطيبه فترك على ذلك . وأمّا أَشْدِدْ به فإنّه ظهر التّضعيف بسكون اللّام من الفعل . وترك فيه التّضعيف، فلم يدغم ، لأنّه لا يثنّى ولا يؤنّث . لا تقول للاثنين : أَشِدّابهما ، ولا للقوم: أَشِدُّوابهم . وإنّما استجازت العرب أنْ يقولوا مُدّ في موضع أُمْدُدْ ، لأنّهم قد يقولون في الاثنين مُدّا ، وللجميع مُدُّوا . فبني الواحد على الجميع " .

وهذه حالة أخرى من حالات إدغام المثلين في كلمة ، وتختلف عن سابقتها في أنّها يجب فكّ الإدغام فيها ، وصورة هذه الحالة تتمثّل في (أَفْعِلْ به) التّعجّبيّة . ويمضي الفراء معلّلا وجوب الفكّ بكونها تلزم صورة واحدة، مع الواحد، والاثنين، والجمع المذكّر، والمؤنّث . وامتنع الإدغام أيضًا لئلّا يلتقي ساكنان، لام الفعل، وما يترتّب على الإدغام من سكون أوّل المثلين .

وقد علّل بعضهم لوجوب الفكّ بمراعاة صيغة التّعجّب، والمحافظة عليها (١) . وأرى العلّتين متقاربتين أيضًا ، إذ المحافظة على صيغ التّعجّب تقتضي أنْ تلزم صورة واحدة، مع الواحد، والاثنين، والجمع .

أمّا شيخه الكسائيّ فيُنسب (٢) إليه أنّه يدغم فيقال : أَحِبَّ بزيد ! .

---

(١) ينظر : شرح التّصريح ، ٤٠٢/٢ .
(٢) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ، ٢٥٨/٤ .

إدغام المتماثلين في كلمتين :

يجيز الفراء (١) إدغام الرّاء في الرّاء من كلمتين ، وقد فسّر أبوسعيد السيرافي ماأجازه بقوله (٢) : " أجاز الفراء إدغام الرّاء في الرّاء من ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾(٣) على وجهين :

أحدهما : أنْ تجمع بين ساكنين ، الهاء من (شهر) والراء منه ، وهذا عنده جيّد ليس بمنكر .

والوجه الآخر : أنْ تلقي حركة الرّاء على الهاء ، فتقول: شهُر رمضان . واستضعف هذا الوجه ، وأجازه ، وزعم أنّه كالمتّصل .

وما أجازه الفراء يخالف الأصول التي قرّرها أكثر البصريين ؛ لأنّ ماقبل أول المثلين حرف صحيح ساكن . وحملوا قراءة أبي عمرو على الإخفاء(٤).

ويروي لنا أبوسعيد السيرافي حجة الفراء فيما أجازه ، فيقول(٥):
" واحتجّ الفراء بأنّهم قالوا في عَبْدشمس التّميميّة : عَبشّمس ، كأنّه يقول : إنّهم ألقوا حركة الدال على الباء ، وأدغموا الدّال في الشّين " وزاد ابن عقيل من حجّة الفراء " وإذا فعلوه في المتقاربين ، ففي المثلين أحرى "(٦) .

---

(١) ينظر : الأيّام والليالي والشّهور ، ص ٩١ .
(٢) ماذكره الكوفيون من الإدغام ، ص ٨٢ . وينظر : دقائق التّصريف ، ص ٥١٤ .
(٣) من الآية (١٨٥) من سورة البقرة .
(٤) ينظر : شرح الشّافية ، ٢٣٧/٣ ، والصّحاح ، ١٩٣٨/٥ (روم) .
(٥) ماذكره الكوفيون من الإدغام ، ص ٨٢ .
(٦) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ، ٢٦٤/٤ .

ولكنّ أباسعيد ردّ حجّة أبي زكريا مناصرا أصحابه البصريين ، وأوّل ـ بلسانهم ـ ما احتجّ به الفراء فقال(١) : " والبصريون يقولون : عبشّمس : ضوء الشمس ، فيقال : أصله عبء الشّمس ، والهمزة قد خففت ، فهذا يبطل احتجاج الفراء " . ويؤيّد مذهب البصريين .

أمّا ابن عقيل فقد استصوب جواز الإدغام ، وأخذ بالوجه الأوّل من تعليل الفراء . وأنكر على الذين تأوّلوا الإدغام بالإخفاء في قراءة أبي عمرو،وبيّن أنّ الذين نقلوا عنه الإدغام من أهل القراءة ولا يخفى عليهم الأمر حتّى يجعلوا الإخفاء إدغامًا . وقال أبوحيان(٢): " ولم تُقصر لغة العرب على مانقله أكثر البصريين،ولا على ما اختاروه ، بل إذا صحّ النّقل وجب المصير إليه " .

وممّا يحسن التّنبيه إليه هو أنّ الفراء لم يغب عنه الإدغام الذي يشبه الإخفاء،حتّى يخلط بينهما،بدليل ماذكره من توجيه لإسكان خاء (يخطّف) مع الإدغام ، حيث يقول (٣) : " وأمّا من جمع بين الساكنين،فإنّه كمن بَنَى على التّبيان ، إلا أنّه إدغام خفي " . فهو بهذا يرى إدغام الراء في الراء على التّحقيق،سواء بالجمع بين الساكنين ـ وإن كان لايجيزه على إطلاقه كما اتّضح من كلامه على وجوب فكّ الإدغام في صيغة التعجب ـ أو بنقل حركة الراء إلى الهاء،ثم الإدغام .

---

(١) ماذكره الكوفيون من الإدغام ، ص ٨٢ .
(٢) البحر المحيط ، ٣٩/٢ .
(٣) معاني القرآن ، ١٨/١ .

ثانيا : إدغــام المتقاربيــن :

" التّقارب الذي يقع الإدغام بسببه،قد يكون في المخرج خاصّـــة ، أو الصّفة خاصّة ،أو في مجموعهما "(١) . لذلك عني الصّرفيون بذكر مخـــارج الحروف،وصفاتها،قبل الخوض في مسائل هذا النّوع من الإدغام . وسنكتفـــي هنا بايراد المسائل التي ذكرها الفراء فيما يتعلّق بالإدغام ، وأمّـــا كلامه على مخارج بعض الحروف،وصفاتها،فسيذكرها عرضًا عند حديثه عن علّـــة إدغام الحرفين المتقاربين . ثم إنّ دراسة الصّوت مفردًا ليس هذا موضـــع البحث فيه ، لذلك لن نقف عند كلامه على المخارج والصّفات .

وقبل أنْ نشرع في دراسة هذا النّوع من الإدغام ، يجمُل بنا أنْ نذكُر أنّ بعض أهل التّصريف يعدّون إدغام المتماثلين هو الّلائق بالتّصريف،كابـــن مالك (٢) . كما ينبغي أنْ ننبّه إلى أنّ سبب الإدغام،والتّبيان عند صاحبنـــا الفراء يعود إلى الثّقل " فما ثَقُل على اللّسان إظهاره فأدغم ، وما سهـــل لك فيه الإظهار فأظهر ولا تدغم " (٣) .

(١) إدغام الثّاء والذّال والدّال والطّاء والظّاء في التّاء :

يقول الفراء (٤) : " وقوله ﴿ كَـمْ لَبِثْـتَ ﴾(٥) وقد جرى الكـــلام

---

(١) الممتع في التصريف ، ٢/٦٦٣ .
(٢) ينظر : شرح الشّافية الكافية ، ٤/٢١٧٥ .
(٣) معاني القرآن ، ٢/٣٥٤ .
(٤) السابق نفسه ، ١/١٧٢ .
(٥) من الآية (٢٥٩) من سورة البقرة . وإدغام الثّاء في التّـــاء قراءة أبي عمرو،وابن عامر،وحمزة،والكسائي،وأبي جعفر . ينظـــر : النّشر ، ٢/١٦ .

بالإدغام للثّاء،لقيت التّاء وهي مجزومة . وفي قراءة عبدالله ﴿ اتّخَذْتُمْ العِجْلَ ﴾(١) ﴿ وإنّي عُذّتُ بِرَبِّي ورَبِّكُمْ ﴾(٢) فأدغمت الذّال أيضًا عند التّاء . وذلك أنّهما متناسبتان في قرب المخرج ، والثّاء والذّال مخرجهما ثقيل ، فأنزل الإدغام بهما،لثقلهما ، ألا ترى أنّ مخرجهما من طرف اللّسان . وكذلك الظّاء تشاركهنّ في الثّقل . فما أتاك من هذه الثّلاثة الأحرف،فأدغم . وليس تركك الإدغام بخطأ ، إنّما هو استثقال . والطّاء والدّال يدغمان عند التّاء أيضًا إذا سكنتا كقوله ﴿ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ ﴾(٣) تخرج الطّاء في اللّفظ تاء ، وهو أقرب الى التاء من الأحرف الأُول ، تجد ذلك إذا امتحنت مخرجيهما " .

ومثّل لإدغام الظّاء في التّاء في موطن آخر(٤) ب (وَعَتَّ) في قول الله تعالى ﴿ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الوَاعِظِيْنَ ﴾(٥) .

وإدغام الطّاء في التّاء ممّا حكاه الفراء عن العرب ، فقال(٦): " والعرب إذا لقيت الطّاء التاء فسكنت الطاء قبلها صيّروا الطّاء تاء ، فيقولون أَحَتُّ " .

---

(١) من الآية (٩٢) من سورة البقرة . والإدغام قراءة ابن عامر . ينظر : كتاب السبعة ، ١٢٣ .

(٢) من الآية (٢٠) من سورة الدّخان . والإدغام قراءة أبي عمرو ، وحمزة،والكسائيّ،وأبي جعفر،وخلف . ينظر : النّشر ، ١٦/٢ .

(٣) من الآية (٢٢) من سورة النّمل .

(٤) ينظر : معاني القرآن ، ٢٨٩/٢ . " روى عن أبى عمرو والكسائى وعاصم إدغام الظّاء في التّاء ،وبالإدغام قرأ ابن مُحيصن ... " ويرى أبوحيان أنّ ذلك من الإخفاء . ينظر : البحر المحيط،٣٣/٧ .

(٥) الآية (١٣٦) من سورة الشّعراء .

(٦) معاني القرآن ، ٢٨٩/٢ . وإعراب القرآن ، ٢٠٣/٣ .

ويجوز العكس وهو إدغام التّاء في الطّاء ، وقد حكاه عن العرب أيضًا ، فقال (١) : " ومن العرب من يحوّل التّاء إذا كانت بعد الطّاء طاء فيقول : أَحَطُّ " .

فالفراء حكى عن العرب اللّغتين ، إدغام الأَوّل في الثّاني، وهو القياس ، وبدأ بهذه اللّغة ، وإدغام الثّاني في الأَوّل، وأشار إلى أَنَّها لغة عن العرب .

(٢) إدغام اللام في غيرها :

تدغم اللّام في مثلها، وفي ثلاثة عشر حرفًا هي : النّون ، والرّاء ، والطّاء ، والتّاء ، والصّاد ، والزّاي ، والسّين ، والذّال ، والظّاء ، والثّاء ، والضّاد ، والشّين .

ويكاد يُجمع العلماء(٢) على لزوم إدغام اللّام في الحروف السّابقة. لولا أَنّ أباسعيد السّيرافي روى لنا عن الفراء قوله (٣) " حكى الكسائي أَنّه سمع تبيّن اللّام – يعني لام المعرفة – عند كلّ الحروف ، إلاّ عند اللّام مثلها ، أو الرّاء ، أو النّون . قال : قال بعضهم : الْصّامِت ، ولم أسمعها من العرب، وكان صدوقًا في روايته " .

وما عقّب به الفراء على شيخه بقوله " ولم أسمعها عن العرب ... "

---

(١) معاني القرآن ، ٢٨٩/٢ ، واعراب القرآن ، ٢٠٣/٣ .

(٢) ينظر على سبيل المثال : الكتاب ، ٤٥٧/٤ .التبصرة والتذكرة ، ٩٥٧/٢. والوجيز في علم التّصريف ، ص٦٥ ، والممتع في التصريف، ٦٩٢/٢ .

(٣) ينظر : ماذكره الكوفيون من الإدغام ، ص٦٩ ، ونسبه إلى الكسائي أيضا ابن عقيل . ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ، ٢٧٢/٤ .

يفهم منه أنّه لايُجيز ما أجازه شيخه . وممّا يقوي هذا الاستنتاج أنّ الفراء عرض (١) لكلمة (النّار) وتحدّث عن الإدغام فيها،ولم يُشر إلى جواز الإظهار فيها، أو فيما شابهها . بل إنّه وجّه الإدغام فيها بكونها متّصلة بما بعدها . وبهذا يسير الفراء مع الجمهور . أمّا إذا كانت اللّام لغير المعرفة كما في (هل)،و (بل)،و (قُلْ) فيجوز إدغامها،وإظهارها (٢).

ومن الحروف التي ذكر الفراء جواز إدغام لام غير المعرفة فيها، التّاء،والرّاء،والنّون ، حيث يقول(٣) : " والعرب تدغم اللّام من (هل) و (بل) عند التّاء خاصّة،وهو في كلامهم عالٍ كثير . يقول هل تدري وهَتّدْري . فقرأها القراء على ذلك ، وإنّما استحب في القراءة خاصّة تبيان ذلك ، لأنّهما منفصلان ليسا من حرف واحد ، وإنّما بني القرآن على التّرسّل والتّرتيل،وإشباع الكلام ، فتبيانه أحبّ إليّ من إدغامه ، وقد أدغم القرّاء الكبار(٤) ، وكلٌّ صواب " .

فالفراء يفضّل الإظهار على إدغام اللّام في التّاء،ويعلّل لما يقول . والعلّة التي ذكرها هي التي جعلها مكّيّ (٥) بن أبي طالب حجّة لقراءة تبيين اللّام .

---

(١) ينظر : معاني القرآن ، ٣٥٣/٢ .
(٢) ينظر : التبصرة والتّذكرة ، ٩٥٨/٢ .
(٣) معاني القرآن ، ٤٤/١ .
(٤) قرأ بالإدغام أبوعمرو،والكسائي،وخلف . ينظر : كتاب السّبعة ، ص١٢٠ ، ١٢٣ . والنّشر ، ٧/٢ .
(٥) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع ، ١٥٣/١ .

ويقول(١) في إدغام اللّام في الرّاء : " فأمّا قوله ﴿ بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾(٢) فإنّ اللّام تدخل في الرّاء دخولاً شديداً ، ويثقل على اللسان إظهارها، فأدغمت " .

ويقول(٣) في إدغام اللّام في النّون : " العرب تدغم اللام عند النّون إذا سكنت اللام وتحركت النّون، وذلك أنّها قريبة المخرج منها . وهي كثيرة في القراءة(٤) . ولا يقولون ذلك في لام قد تتحرّك في حال ، مثل ادْخُلْ ، وقُلْ ... ، وهَلْ، وبَلْ، وأَجَلْ مجزومات أبداً، فشبهن إذا أدغمن بقوله (النّار) إذا أدغمت اللام من النّار في النّون منها ، وكذلك قوله ﴿ فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ ﴾(٥) تدغم اللّام عند التّاء من بَلْ وهَلْ وأَجَلْ " .

فكما ذكر الفراء في كلامه السّابق وَجْه إظهار لام هل، وبل، مع التّاء ، أورد هنا حجّة من أدغم، وقد أخذ بها مكّي بن أبي طالب (٦) أيضاً .

ويفهم من كلام الفراء عن إدغام اللّام في النّون أنّه يُجيزه دون

---

(١) معاني القرآن ، ٣٥٤/٢ .
(٢) من الآية (١٤) من سورة المطفّفين .
(٣) معاني القرآن ، ٣٥٣/٢ .
(٤) قرأ بذلك الكسائي . ينظر : كتاب السّبعة ، ص٥٢٨ . والتيسير ، ص٤٣ ، والنّشر ، ٧/٢ .
(٥) الآية (٨) من سورة الحاقّة . " أدغم لام (فهل ترى) ، أبوعمرو ، وهشام في المشهور عنه ، وحمزة ، والكسائي " . إتحاف فضلاء البشر ، ٥٥٧/٢ .
(٦) ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السّبع ، ١٥٣/١ .

ضعف ، خلافا للمشهور عند سيبويه،ومن(١) تابعه،بيد أنَّه يضع شرطًا لصحّة هذا الإدغام،وهو سكون اللّام سكونًا لازمًا . وإدغام اللّام في النّون قراءة شيخه الكسائي .

(٣) إدغام الرّاء في اللّام :

أجازه (٢) أبوجعفر الرؤاسيّ،والكسائيّ والفراء . والحجّة في ذلك " أَنَّ الرَّاء إذا أدغمت في اللام صارت لامًا ، ولفظ اللّام أسهل ، وأخفّ من أَنْ تأتي براء فيها تكرير،وبعدها لام ، وهي مقاربة للفظ الرّاء،فيصير كالنّطق بثلاثة أحرف من موضع واحد "(٣) . وقيل لِمَا " بينهما من شدّة التّقارب حتّى صارا كالمِثْلين "(٤) .

وقد وافقهم في ظاهر كلامه ابن الحاجب (٥) ، وابن عقيل (٦)، وأبوحيان (٧) .

أَمَّا البصريّون – سيبويه،ومن تابعه (٨) – فإنَّهم يمنعون الإدغام ، ووَجْه المنع عندهم كما يقول سيبويه (٩) " لأَنَّها مكرّرة ، وهي تَفَشَّى إذا كان

---

(١) ينظر : الكتاب ، ٤١٦/٢ ، والأصول في النّحو ، ٤٢١/٣ – ٤٢٢ ، والتّبصرة والتذكرة ، ٩٥٨/٢ .

(٢) ينظر : المساعد ، ٢٦٧/٤ . والبحر المحيط ، ٣٦٣/٢ .

(٣) ينظر : التّبصرة والتّذكرة ، ٩٥١/٢ ، والممتع في التصريف ، ٧٢٥/٢ .

(٤) الإيضاح فى شرح المفصل ، ٥٠٥/٢ .

(٥) السابق نفسه ، ٥٠٦/٢ .

(٦) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ، ٢٦٧/٤ .

(٧) ينظر : البحر المحيط ، ٣٦٢/٢ – ٣٦٣ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ، ١٥٧/١ .

(٨) ينظر : الكتاب ، ٤٤٨/٤ ، والمقتضب ، ٢١٢/١ .

(٩) ينظر : الكتاب ، ٤٤٨/٤ .

معها غيرها ، فكرهوا أَنْ يُجحفوا بها،فتدغم مع ماليس يَتَفَشَّى في الفم مثلها،ولا يكرّر ، ويقوي ذلك أَنَّ الطَّاء،وهى مطبقة،لاتُجعل مع التَّاء خالصة؛ لأَنَّها أفضل منها بالإطباق ، فهذه أجدر أَنْ لا تُدغم إِذ كانت مكررة " .

وما منعه البصريون قراءة(١) لأبي عمرو بن العلاء " وهي لغة ثبتت سماعًا،لا قياسًا "(٢) . وقد حملوها على الإخفاء ووهّموا الراوي عن أبي عمرو بأَنَّه التبس عليه الإخفاء بالإدغام(٣) . وقد ذهب الزّمخشري إلى أبعد من ذلك عندما قال (٤) : " ومُدغم الرّاء في اللام لاحن مخطىء خطأ فاحشًا ، وراويه عن أبي عمرو مخطىء مرّتين ، لأَنَّه يلحن،وينسب إلى أعلم النّاس بالعربيّة مايوّذن بجهل عظيم ، والسّبب في نحو هذه الروايات قلّة ضبط الرواة ، والسّبب في قلّة الضّبط قلّة الدّراية ، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النّحو " .

وقد تصدّى (٥) أبوحيان للزّمخشري وفنّد كلامه . وبيّن أَنَّ هذه مسألة مختلف فيها بين النحاة،وذكر أَنَّه " قد اتّفق على إدغام الرّاء في الّلام كبير البصريين،ورأسهم،أبوعمرو بن العلاء،ويعقوب الحضرمي، وكبراء أهل الكوفة،الروّاسي،والكسائي،والفراء ، وأجازوه،ورووه عن العرب،فوجب قبوله،والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم ، إذ من علم حجّة على مَنْ لم يعلم " .

---

(١) ينظر : كتاب السّبعة ، ص١٢٣ .
(٢) ينظر : منثور الفوائد ، ص٧٦ .
(٣) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد ، ٢٦٧/٤ .
(٤) الكشاف ، ١٧١/١ ، وينظر : الأحاجي النّحوية ، ص٨٧ .
(٥) ينظر : البحر المحيط ، ٣٦٢/٢ ، ٣٦٣ .

وردّ على قول الزّمخشري " وراويه عن أبي عمرو مخطئ مرتين "، بقوله : " فقد تبيّن أنّ ذلك صواب،والذي روى ذلك عنه الرواة ، ومنهم أبومحمد اليزيدي،وهو إمام في النحو ، إمام في القراءات،إمام في اللّغات " .

(٤) إدغام التّاء في غيرها :

في ضوء الأمثلة القرآنية التي عرضلها الفراء يمكن لنا القول إنّ من الحروف التي تدغم التاء فيها : الطّاء،والصّاد،والسّين،والزّاي، والشّين،والدّال،والذّال،والثّاء . فما كان من (الافْتِعَال) تبدل تاؤه،ثم تدغم . وإليك ماجاء عنه من أمثلة لذلك :

مثّل لإدغام التّاء في الطّاء بما ذُكِر من قراءات في الفعْل (يَخْطَفُ)(١) ، حيث أورد منها وجوهًا أربعة(٢) :

الأول : يَخَطَّف،بفتح الياء،والخاء،وتشديد الطّاء المفتوحة (٣) .

الثاني : يَخِطِّف،بفتح الياء،وكسر الخاء،وتشديد الطّاء المكسورة(٤) .

الثالث : يِخِطِّف،بكسر الياء،والخاء،وتشديد الطاء المكسورة (٥) .

---

(١) في قول الله تعالى ﴿ يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ ﴾ من الآية (٢٠) من سورة البقرة .

(٢) زاد أبوجعفر النّحاس ثلاثة أوجه . وأوصلها أبوحيان إلى عشرة أوجه ، ينظر : إعراب القرآن ، ١٩٥/١ - ١٩٦ والبحر المحيط ، ٩٠/١ .

(٣) قرأ بذلك الحسن ، ينظر : السابقان أنفسهما .

(٤) قرأ بذلك الحسن،وأبورجاء،وعاصم الجحدري،وقتادة ، ينظر : السابقان أنفسهما .

(٥) قرأ بذلك الحسن،والأعمش ، ينظر : السابقان أنفسهما .

الرّابع : يَخْطِّف،بفتح الياء،وإسكان الخاء،وتشديد الطّاء المكسورة (١) ٠

وتحدّث عن كل وجه على حدة ، فقال (٢) عن الأوّل : " فأمّا من قال (يَخَطّف) فإنّه نقل إعراب التّاء المدغمة إلى الخاء إذ كانت منجزمة " ٠ وتابعه الزّجاج (٣)،وابن جني (٤) ٠

وقال (٥) عن الوجه الثاني : " وأمّا من كسر الخاء فإنّه طلب كسرة الألف التي في اختطف،و الاختطاف ، وقد قال فيه بعض النّحويين : إنّما كسرت الخاء ، لأنّها سكنت،وأسكنت التّاء بعدها،فالتقى ساكنان،فخفضت الأوّل ، كما قال : اضربِ الرّجل ، فخفضت الباء لاستقبالها اللّام ٠ وليس الذي قالوا بشيء ، لأنّ ذلك لو كان كما قالوا لقالت العرب في يَمُدّ : يَمِدّ ؛ لأنّ الميم كانت ساكنة،وسكنت الأولى من الدّالين ٠ ولقالوا في يَعَضّ : يَعِضّ " ٠

وممّا ينبغي لفت النّظر إليه أنّ ماعلّل به الفراء لكسر خاء (يَخِطّف) مع فتح الياء قول لشيخه الكسائي (٦)، وتابعهما القاسم المؤدّب (٧) ٠ أمّا ما أنكره الفراء على بعض النحويين فإنّما هو تعليل البصريين (٨) ـ بوجه عام ـ ، وبعض الكوفيين ٠

---

(١) قرأ بذلك بعض أهل المدينة ، ينظر : معاني القرآن للفراء ، ١٨/١ ٠ والبحر المحيط ، ٩٠/١ ٠

(٢) ينظر : معاني القرآن ، ١٨/١ ٠

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ، ٩٥/١ ٠

(٤) ينظر : المحتسب ، ٥٩/١ ٠

(٥) معاني القرآن ، ١٨/١ ٠

(٦) ينظر : إعراب القرآن ، ١٩٦/١ ٠

(٧) ينظر : دقائق التصريف ، ص ١٦٧ ٠

(٨) ينظر : معاني القرآن للأخفش ، ٢١٠/١ ٠ معاني القرآن وإعرابه ، ٩٥/١ ، إعراب القرآن ، ١٩٦/١ ، الحجّة في القراءات السبع لابن خالويه ، ص ١٨٢ ٠

ولم يسلم للفراء ما أخذه على بعض النّحويين ، فقد وصفه الزّجاج بأنّه " خلط غير لازم ، لأنّه لو كسرها هاهنا، لالتبس ما أصله (يَفْعَل) و (يَفْعُل) بما أصله (يَفْعِل) ، ويَخِطِّف ليس أصله غير هذا . ولا يكون مرّة على (يَفْتَعِل) ومرّة على (يَفْتَعَل)، فكسر لالتقاء السّاكنين في موضع غير ملبس ، وامتنع في الملبس من الكسر لالتقاء الساكنين ، وألزم حركة الحرف الذي أدغمه لتدلّ الحركة عليه "(١) .

أمّا الوجه الثّالث في (يخطف) فلم يذكر الفراء لكسر يائه تعليلًا . وعلّل بعضهم (٢) بأنّه إتباع لكسرة ما بعده، أو للمجاورة .

وإذا ما وصلنا إلى الوجه الرّابع الذي يجمع فيه بين الساكنين (سكون الخاء والطاء المدغمة)، فإنّ النّحاة أنكروه ، " لأنّه يؤدّي إلى التقاء السّاكنين على غير حد التقائهما "(٣) .

يقول (٤) أبوزكريا : " وأمّا من جمع بين الساكنين ، فإنّه كمن بنى على التّبيان ، إلاّ أنّه إدغام خفيّ " .

ويبدو من ظاهر كلامه أنّه يقصد الاختلاس بالإدغام الخفيّ . وهو ما عبّر به أبوحيان(٥) صراحة .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ، ٩٦/١ . وينظر : إعراب القرآن ، ١٩٦/١ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ، ٩٠/١ . والحجة في القراءات السّبع لابن خالويه ، ص ١٨٢ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ، ٩٠/١ .

(٤) معاني القرآن ، ١٨/١ .

(٥) البحر المحيط ، ٩٠/١ . وينظر : الصحاح ، ١٩٣٨/٥ (روم) .

وَمَثَّل (١) لإدغام التَّاء في الدَّال ، وفي الصاد بـ (يَهِدِّي)(٢) و (يَخِصِّمُون) (٣) . وألحقهما بـ (يَخِطِّف) من حيث التوجيه . إلاّ أنَّه أورد وجهاً (٤) لا إدغام فيه في (يَخِصِّمون) وهو (يَخْصِمُون) كيَضْرِبُون .

وَمَثَّل (٥) لإدغامها في السِّين بـ (تَسَّاءَلون)(٦) و (تَسَّاقط وَيَسَّاقط)(٧) وَ (يَسَّمَّعُون)(٨) .

وَمَثَّل (٩) لإدغامها في الزَّاي بـ (ازَّيَّنَتْ)(١٠) . إذ المعنى ـ كما يقول (٩) ـ تَزَيَّنَتْ . وبـ (تَزَّاور)(١١) .

وَمَثَّل(١٢) لإدغامها في الشِّين بـ (تَشَّقَّق)(١٣) .

---

(١) ينظر : معاني القرآن ، ١٨/١ .
(٢) من الآية (٣٥) من سورة يونس .
(٣) من الآية (٤٩) من سورة يس . ومن أمثلته لإدغام التَّاء في الصَّاد أيضاً (يَصَّاعد)،و (المصَّدِّقين) ، ينظر : معاني القرآن ، ٣٥٤/١ ، ١٣٥/٣ .
(٤) قرأ بها حمزة . ينظر : كتاب السَّبعة ، ص٥٤١ .
(٥) ينظر : معاني القرآن ، ٢٥٣/١ ، ٣٨٢/٢ ، ١٦٦ .
(٦) آية (١) من سورة النِّساء . والإدغام قراءة ابن كثير،ونافع وابن عامر . ينظر : كتاب السّبعة ، ص٢٢٦ .
(٧) من الآية (٢٥) من سورة مريم . القراءة بالتَّاء مع الإدغام قراءة الجمهور . وبالياء قراءة البراء بن عازب،والأعمش . ينظر : البحر المحيط ، ١٨٤/٦ .
(٨) من الآية (٩) من سورة الصَّافات . والإدغام قراءة حمزة،والكسائيّ، وحفص عن عاصم . ينظر : كتاب السّبعة ، ص٥٤٧ .
(٩) ينظر : معاني القرآن ، ٤٣٨/١ ، ١٣٦/٢ .
(١٠) من الآية (٢٤) من سورة يونس .
(١١) من الآية (١٧) من سورة الكهف . الادغام قراءة ابن كثير،ونافع وأبي عمرو . ينظر : كتاب السبعة ، ص٣٨٨ .
(١٢) ينظر : معاني القرآن ، ٢٦٧/٢ .
(١٣) من الآية (٢٥) من سورة الفرقان .

وَمَثَّل (١) لإدغامها في الذّال بـ (يَذّكر)(٢) .

وَمَثَّل (٣) لإدغامها في الثّاء بـ (اثّاقَلْتُم)(٤) وقال(٣) عنها :

" معناه ــ والله أعلم ــ تَثَاقلتم ، فإذا وصلتها العرب بكلام أدغموا التّاء في الثّاء ؛ لأنَّها مناسبة لها . ويحدثون ألفاً لم يكن ، ليبنوا الحرف على الإدغام في الابتداء،والوصل . وكان إحداثهم الألف ليقع بها الابتداء ، ولو حذفت لأظهروا التّاء لأنَّها مبتدأة . والمبتدأ لايكون إلاَّ متحركاً " .

(٥) الإدغام في باب (الإفْتِعَال) :

يرى (٥) الفراء أَنَّ علّة عدم إدغام الطّاء،والظّاء في تاء (إفْتَعَل) يعود إلى كراهة اللّبس . فلم يقولوا في اطّلع ، اتّلع حتّى لا يلتبس بافْتَعَل من الوزن نحو اتّزن .

ولكي يفرقوا بين المادّتين عدلوا عن الإدغام في التّاء .

ولم يقبل أبوسعيد السّيرافي الذي نقل إلينا رأي الفراء ماقاله . وخلاصة ماردَّ به على الفراء : أنّه اعتبر الفرق بين بابين مجملاً ، ولم يعتدّ بما تختص به الحروف في أنفسها،وأحكام إدغامها . لذلك قد يأتي

---

(١) ينظر : معاني القرآن ، ٢٧١/٢ .
(٢) من الآية (٦٢) من سورة الفرقان .
(٣) ينظر : معاني القرآن ، ٤٣٧/١ – ٤٣٨ .
(٤) من الآية (٣٨) من سورة التوبة .
(٥) ينظر : ماذكره الكوفيون من الإدغام ، ص٧٠ فمابعدها .

الباب الواحد مختلفاً إذا كانت فاء فعله تاء بحسب مايوجب حكم الإدغام في الحروف . فلو أردنا أَنْ نصوغ (افْتَعَل) من الصَّبر قلنا : اصْطَبَر . ويجوز إدغام الطَّاء في الصَّاد،فنقول اِصَّبَر،ولا يجوز إدغام الصَّاد في الطَّاء فنقول اِطَّبَر . ولو قلت اِزْدَرَع جاز أَنْ تقول ازَّرَع،ولا تقول فيه اِدَّرَع ؛ لأَنَّ الزَّاي لاتدغم في الدَّال،كما لا تدغم الصَّاد،والضَّاد في الطَّاء . وغير ذلك من الأمثلة التي ساقها ليدلّ بها على أحكام الإدغام الخاصّة بكلِّ حرف .

مسائل التّمرين

أشرنا فى صدر البحث إلى أنّ التّصريف في أوّل نشأته،كان معنيًّا بصياغة الأبنية المفترضة من النّحاة ، وكان الغرض من ذلك التّدريب ، وإحكام قواعد الإعلال والإبدال . وألمحنا أيضًا إلى عناية بعض الكوفيين به ، ومنهم الفراء الذي سبق أَنْ ذكرنا طرفًا من مناظرته مع سيبويه،قبل أَنْ يناظره شيخه الكسائي . والغرض من إيرادها هنا الوقوف على ماهيّة السؤال الذي وجّهه الفراء لسيبويه .

مثال (أَبُون) و (أَبِين) من (وَأَيْتُ) و (أَوَيْتُ) :

نقل الزّجّاجيّ (١) عن الفراء مناظرته سيبويه حين قال له :
" ماتقول فيمن قال : هؤلاء أبون ، ومررت بأبين . كيف تقول مثال ذلك من وَأَيْت ، أو أَوَيْت ؟ .
قال : فقدّر فأخطأ ، فقلت : أعد النّظر فيه ، فقدّر فأخطأ ، فقلت : أعد النّظر ، فقدّر فأخطأ ، فقلت : أعد النّظر،ثلاث مرّات يجيب ولا يصيب .. ".

إنّ كنّا قد عرفنا سؤال الفراء في هذه المناظرة ـ وهو من مسائل الأبنية ـ ، فإنّنا لم نَظْفَر بجواب سيبويه،ليُعلم فيما كان الفراء يخطّئه ، " فلعلّ جواب سيبويه في ذلك كان صوابًا ، ورأي الفراء خلافه ، فكان عنده مخطئا لمخالفته إيّاه " .

---

(١) ينظر : أمالي الزّجاجي ، ص٢٤٠ ، وسفر السعادة وسفير الإفادة ، ٥٥٣/٢ .

على أنّ أبا القاسم الزّجاجي (١) قدّر لنا جواب سيبويه ، وبيّن لنا مذهب الفراء فيما كان يناظر سيبويه فيه .

فالتّقدير على مذهب سيبويه أنْ يُقال : مفرد أَبِيْن،أو أَبُون هو أَبٌ بزنة (فَعَل) بتحريك العين . فيقال من أَوَى على هذا الوزن:(أَوًى) ، كهوًى . ومن وَأَى(وَأًى)كهوًى أيضًا ، فإذا جُمع جمع السّلامة،فيقال في حالة الرّفع :(أَوَوْن)، و(وَأَوْن). وفي حالتَي النّصب والجرّ : (أَوَيْن)و(وَأَيْن) . بحذف لام الكلمة في الأحوال الثّلاثة؛لالتقائها ساكنة مع واو الرفع،وياء النّصب،والجرّ .

ثم قال " وهذا واضح بيّن متّفق عليه ، وليس ممّا يغلط فيه سيبويه، ولا من هو دونه " .

ويقول ابن هشام (٢) : " وهذا ممّا لايخفى على سيبويه ، ولا على أصاغر الطّلبة " .

فما مذهب الفراء إذن ؟

للفراء مذهبان في أَبٍ ونحوه ، مذهب خاصّ به ، وآخر يشارك فيه أصحابه الكوفيين . أمّا الذي يخصّه فإنّ كلمة (أَبٍ) عنده بزنة (فَعْل) بسكون العين ، وعليه فمثالها من (وَأَيْت) (وَأْي) كظَبْي . وإنْ جُمع على مثال (أَبُون) قيل:(وَأْيُون) كما تقول في ظَبْي - مسمّى به - (ظَبْيُون) . وفى حالتي النّصب والجرّ (وَأْيِين) .

---

(١) ينظر : سفر السعادةوسفير الإفادة ، ٥٥٣/٢ .
(٢) مغني اللّبيب ، ٩١/١ .

ومثاله من (أَوَى) مفردا: (أَوْي) ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون،فقلبت الواو ياء ، وأُدغمت الياء في الياء فصارت (أَيّ) ثم إذا سمّي به،جُمع على (أَيُّون) (١) .

وأما المذهب الذي يشارك فيه أصحابه الكوفيين فهو أَنّ الأسماء الستة معربة ـ عندهم ـ من مكانين ، فعليه سيختلف بناء هذه الكلمات على مذهبهم تبعًا لذلك .

يقول أبوالقاسم الزّجاجي (٢) : " اعلم أَنّك إذا أردت أَنْ تبني مثل قولهم : " أبوك " من (أَوَى) على أَنّه معرب من مكانين،فإنّك تقول : هذا آيُك . وقياس ذلك أَنّك لمّا أعربته من العين،واللام (٣)،تحرّكت العين، وهي واو ، وقبلها فتحة ، فانقلبت ألفًا ، كما تنقلب في قام،وطال . وتصحّ الياء لأَنّها ليست زائدة ، ولا واقعة بعد ألف زائدة،فيلزمها الاعتلال، ولكنْ تصحّ،كما صحّت في (رَايٍ) جمع رَايَة،وفي مَعَايِش " .

" فإذا بنيت من (وَأَى) مثل (هذا أبوك) على أَنْ تعربه من مكانين،قلت " هذا وَ ؤُك " ، تقديره (وَعُوك)،وذلك أَنّ الهمزة تجري مجرى الصحيح في الإعراب ، فلمّا أعربته من مكانين ضممت الهمزة ، وهي عين الفعل ، وأسكنت الياء (٤) التي هى لام الفعل ، لأَنّها في موضع

---

(١) ينظر : حاشية الدّسوقي على مغني اللبيب ، ٩٧/١ .
(٢) ينظر : سفر السعادة وسفير الافادة ، ٥٥٥/٢ .
(٣) ومعنى ذلك أن أصل هذا المثال : هذا أَوُيُك .
(٤) لاستثقال الضم عليها كما في هذا قاضي .

الرفع كياء هذا قاضيك ، فلمّا سكنت الياء التي هي لام الفعل من (وَأَى)، وقبلها ضمّة ، انقلبت واوًا (١) كما انقلبت في مُوقن،ومُوسر . وتقول في الخفض:(وَئِيك) مثل (حَمِيك)(٢) ، وفي النّصب (وَآك)(٣) مثل (حَمَاك) ، لمّا انفتحت العين ، وهي الهمزة ، انقلبت الياء ألفًا،ولمّا انكسرت الهمزة صحّت الياء " .

وبالقياس على مامضى من مذهب الكوفيين يكون تقدير الجمع - عند الفراء،والكسائي،ومن تابعهما من الكوفيين على أساس أنّ المفرد قد صار (وَأُوْ) بضم الهمز واسكان الواو - (وَأُوْن) حيث يجب حذف لام الكلمة وهي الواو،لالتقائها ساكنة مع واو الجمع ، فيكون وزنها (فَعُون) .

والمفارقة إذن مع سيبويه في هذا،هي في فتح ماقبل واو الجماعة عند سيبويه ، لأنّ المحذوف عنده ألف . وضم ماقبل الواو عند الكوفيين ، لأنّ المحذوف واو ، وليس ألفًا .

وفي حالة النّصب : رأيت وَأَيْن ، بفتح الهمزة لحذف الألف . وفي حالة الجرّ مررت بوَئِيْنَ،لحذف الياء .

وبناء على ذلك يتّفق رأي الكوفيين مع رأى سيبويه في حالة النّصب فقط .

أمّا في (أَوَى) على أساس الإعراب من مكانين ، فيكون الجمع : هؤلاء آيُوْنَ . ورأيت آيِيْنَ . ومررت بآيِيْنَ .

---

(١) فصارت وَأُوك بعد أنْ كانت وَأْيُك .

(٢) أي بعد حذف كسرة الياء،لاستثقالها .

(٣) وكانت قبل القلب وَأَيَك .

مثال (أخوك) من (صَرُو) :

ورد في مجالس العلماء للزّجاجي (١) نقلاً عن أبي بكر أنّ الفراء قال : " إنْ بنيت مثل (أخوك) من صُوَر قلت : هذا صيرك ، تبدل من الواو ياء ، كما أبدلتها من أدلٍ وأحقٍ ، وتسكنها ، لأنّ ماقبلها متحرّك " .

ولنا على هذا النصّ ملحظان (٢) : أولهما : أنّه ورد في سياق ما أعلّت لامه ، لا ما أعلّت عينه . ثانيهما : أنّه نظّر في إبدال الواو ياء بأدلٍ وأحقٍ ، أي جمع دَلْو وحَقْو على (أَفْعُل) . وهذا لايتأتّى إلا في معتلّ اللام ، لا العين . وبناء على هذين الملحظين تكون صحة العبارة : إنْ بنيت مثل (أخوك) من (صَرُو) قلت (صريك) .

وذلك بناء على رأي الكوفيين في إعراب الأسماء الستة من مكانين ، فيصير أصلها : صَرُوُك ، فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت ، فصارت صَرُوك ، فقلبت الواو لوقوعها لامًا لاسم معرب قبلها ضمة ، فصارت صَرُيْك ، ثم قلبت الضّمة كسرة لمناسبة الياء ، وهذا هو ماحدث في أَدْلٍ وأحقٍ اللّتين مثّل بهما

مثال (أخوك) من (قوى) :

كما نسب أبوبكر أيضًا على مايحكي الزّجاجيّ أنّ الفراء قال : "وإنْ بنيتها من قُوَى قلت : هذا قِيّك ، ومررت بقِيِّك ، ورأيت قِيّك "(٣) .

---

(١) ص ٥٩ .
(٢) نبهني إلى وجود الخطأ في المطبوع ، أستاذي الدّكتور سليمان العايد .
(٣) مجالس العلماء ، ص ٥٩ .

وتوضيح ماطرأ على الكلمة حتّى وصلت إلى هذا الشّكل ، نقول :
إنّ الأصل : هذا قُوَيْك ، استثقلت الضّمة على الواو فحذفت ، فالتقت الواو والياء ، والسّابق منهما ساكن ، فقلبت ياء ، وأدغمت في الياء ، فصارت قُيّك ، فقلبت الضّمة كسرة لمناسبة الياء ، فصارت قِيّك .

الوقف

هذه مسائل متفرقة في باب الوقف من معاني القرآن للفراء ، وغيره .

الوقف على المختوم بالتاء :

(أ) الوقف على (يا أَبَتِ) :

يقول الفراء (١) : " وقوله (يا أَبَتِ)(٢) لاتقف عليها بالهاء ، وأنت خافض لها في الوصل ؛ لأنَّ تلك الخفضة تدل على الإضافة إلى المتكلم . ولو قرأ قارئ (يا أَبَتُ) لجاز ، وكان الوقف على الهاء جائزاً ، ولم يقرأ به أحد نعلمه . ولو قيل (٣) (يا أَبَتَ) لجاز الوقوف عليها بالهاء من جهة ، ولم يجز من أخرى فأمَّا جواز الوقوف على الهاء فأنْ تجعل الفتحة فيها من النِّداء ، ولا تنوي أَنْ تصلها بألف النُّدبة ...

وأمَّا الوجه الذي لايجوز فيه الوقف على الهاء فأن تنوي : يا أبتاه ، ثم تحذفَ الهاء والألفَ ، لأنَّها في النِّيَّة متصلة بالألف كاتصالها في الخفض بالياء من المتكلم " .

ماذكره الفراء – هنا – من لزوم الوقف بالتاء على (أَبَتِ)بالكسر يخالف مذهب سيبويه (٤) ، إذ يرى الوقف بالهاء . وكلٌّ منهما بنى رأيه على مذهبه في التَّاء من (أَبَتِ) ، فالفراء يرى أنَّ الكسرة تدل على

---

(١) معاني القرآن ، ٣٢/٢ .

(٢) من الآية (٤) من سورة يوسف .

(٣) هي قراءة أبي جعفر والأعرج وعبدالله بن عامر. ينظر : الجامع لأحكام القرآن ، ١٢١/٩ .

(٤) ينظر: الكتاب ،٢١٠/٢ – ٢١١ . وهو مذهب شيخه الخليل أيضا .

أن ياء المتكلم فى النِّيَّة . ويرى سيبويه أنَّ التَّاء بدل من ياء الإضافة .
ولذلك جعل الفراء الوقف بالهاء على (أبَتَ) بالفتح جائزاً إذا لم ينو
صلتها بألف الندبة . فإنْ نوى بها ذلك وقف عليها بالتَّاء ، لأنَّها صارت
كالتَّاء المكسورة متصلة بمحذوف منويّ . ولا فرق عند سيبويه ومن تبعه بين
الفتح والكسر (١) .

(ب) الوقف على (بنت ، وأخت) و (قائمة) :

نقل أبوبكر الأنباريّ عن الفراء علّة الوقف على (بنت) ،
و (أخت) بالتَّاء ، وقائمة بالهاء فقال (٢) : " قال الفراء : وإنَّما
وقفوا فى (أخت) و (بنت) على التَّاء ، ولم يقفوا على الهاء ، لأنَّ
الحرف الذى قبل التَّاء ساكن ، وكل حرف يسكن ماقبله ينوى به الابتداء
والاستئناف ، فلما كان فيه هذا المعنى أخرج على أصله ، لأنَّ التَّاء هى
الأصل ، والهاء داخلة عليها ، الدليل على ذلك أنَّك تقول : قامت وقعدت ،
فتجد هذا هو الأصل الذى يبنى عليه قائمة وقاعدة ، وترى التَّاء ثابتة فى
الأصل ، والهاء ثابتة فى الفرع ، فلذلك وقفوا على التَّاء فى أخت ،لأنَّها
أُخرِجَتْ على الأصل لمَّا سكن ماقبلها ووقفوا على الهاء فى طلحة ، لأنَّها لمَّا
تحرك ماقبلها كانت فرعاً " .

ثم ينسب الفراء ـ فيما نقل عنه أبوبكر أيضاً ـ إلى الطَّائيِّين

---

(١) ينظر : الكتاب ، ٢٢١/٢ ، ومعانى القرآن وإعرابه ، ٨٩/٣ .
(٢) المذكر والمؤنث ، ص ١٧٩ ـ ١٨٠ .

الوقوف على كل تاء للمؤنث بالتّاء ، فيقولون هذا طلحت ، وهذا حمزت ، وهذه أمت .

إذن الفراء يتفق مع البصريين على الوقوف على (أخت ، وبنت) بالتّاء ، غير أنّهما يختلفان في علّة الوقوف بالتّاء . فالفراء يجعل سكون ماقبل التّاء علّة الوقوف بالتّاء . على حين يرى البصريون أنّ العلة أنّ التّاء في أخت مشبهة بالأصلية ، لأنّها ملحقة بقفل ، وبنت ملحقة بضرس ، فصارت كأنّها لام من الفعل (١) .

أمّا قائمة وما ماثلها فالوقف عليها بالهاء عند الفراء ،والبصريين معا . ويعلل أبوبكر الأنباريّ لذلك بقوله : " وإنّما وقفوا عليها بالهاء ليفرقوا بينها وبين التّاء التى هى من نفس الكلمة ، كقولهم : القت والسبت وما أشبه ذلك "(١) .

<u>(ج) الوقف على (هيهات) :</u>

عرض الفراء (٢) للوقف على (هيهات) عند كلامه على قول الله تعالى ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾(٣) ، فصرّح بالوقف بالتّاء سواء فتحت تاء (هيهات) أم كسرت . ويقف شيخه الكسائيّ بالهاء إن كسرت التّاء ، أمّا إنّ فتحت فنسب إليه أبوجعفر النّحاس (٤) أنّه يقف عليها

---

(١) المذكر والمؤنث ، ص ١٧٩ . وينظر : شرح المفصّل ، ٨١/٩ .
(٢) ينظر : معاني القرآن ، ٢٣٥/٢ .
(٣) من الآية (٣٦) من سورة (المؤمنون).
(٤) ينظر : إعراب القرآن ، ١١٤/٣ .

بالهاء لاغير ، ونسب إليه القرطبيّ (١) أنّه يجيز الوقف بالتّاء أو الهاء .
والبصريون (٢) يقفون بالهاء إن فتحت التّاء ، وبالتّاء إنْ كسرت .
ولعلّ العلّة مطّردة عند الفراء فى أخت ، وبنت ، وهيهات ، ولات كما سيأتى ، وهى سكون ماقبلها .

(د) الوقف على (لات) :

قال الفراء (٣) : " أقف على (لات) بالتاء ، والكسائيّ يقف بالهاء " .

والفراء تابع لسيبويه فيما ذهب إليه . وتبعهما ابن كيسان فقال : " والقول كما قال سيبويه ، لأنّه شبهها بليس ، فكما تقول : ليست ، تقول : لات "(٤) . أمّا الكسائيّ فتبعه ـ فيما ذهب إليه ـ المبرد ، " والحجة فى ذلك أنّها " لا " دخلت عليها الهاء لتأنيث الكلمة "(٥) .
ويرى أبوعبيد الوقوف على (لات) بغير تاء . وذكر حججاً لقوله فنّدها أبوجعفر النّحاس (٥) .

الوقف على المختوم بالألف :

(أ) فى قوله تعالى ﴿ وأطعنا الرّسولا ﴾(٦) ، وَ ﴿ فأضلونا

---

(١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ، ١٢٣/١٢ .
(٢) ينظر : البيان فى غريب إعراب القرآن ، ١٨٥/٢ ، وشرح المفصّل ، ٨١/٩ .
(٣) معاني القرآن ، ٣٩٨/٢ .
(٤) ينظر : إعراب القرآن ، ٤٥١/٣ ،والكتاب ، ٥٧/١ .
(٥) ينظر : إعراب القرآن ، ٤٥١/٣ .
(٦) من الآية (٦٦) من سورة الأحزاب .

السَّبيلا ﴾(١) ، و ﴿ الظّنونَا ﴾(٢) يقول الفراء (٣) : " يوقف على الألف ، لأَنَّها مثبتة فيهن ، وهى مع آيات بالألف " .

ويقول (٣) : " ولو وصلت بالألف لكان صواباً ، لأَنَّ العرب تفعل ذلك ، وقد قرأ بعضهم بالألف فى الوصل والقطع " .

(ب) الوقف على (أنا) :

يقول الفراء (٤) : " يجوز الوقوف بغير ألف فى غير القرآن فى (أنا) . ومن العرب من يقول إذا وقف : أَنه . وهى فى لغة جيدة ، وهى فى عُليا تميم وسُفلى قيس ... " .

ماذهب إليه الفراء من إجازته الوقوف على (أنا) بغير ألف يخالف ظاهر عبارة سيبويه ، حيث يقول (٥) : " ولا يكون فى الوقف فى (أنا) إلاَّ الألف " .

الوقف بالرَّوم :

مذهب الفراء ـ فيما نسب إليه (٦) ـ أَنّه لايجوز الروم فى المفتوح " لأَنَّ الفتح لا جزء له لخفته . وجزوّه كلّه " . وأجازه سيبويه وغيره من النُّحاة (٦) .

واختار أكثر القرّاء السبعة قول الفراء ،ووافقهم أبوحاتم على المنع (٧) .

(١) من الآية (٦٧) من سورة الأُحزاب .
(٢) من الآية (١٠) من السورة نفسها .
(٣) معانى القرآن ، ٣٥٠/٢ .
(٤) السابق نفسه ، ١٤٤/٢ .
(٥) الكتاب ، ١٦٤/٤ .
(٦) ينظر : شرح الشافية ،٢٧٥/٢ ،وشرح التصريح على التوضيح ،٣٤١/٢ .
(٧) ينظر : شرح التصريح على التوضيح ،٣٣٩/٢ .

الخاتمة

وبعدَ هذه الصّحبة مع تراث أبي زكريا الفراء، أراني قد بذلت - بعون الله - أقصى الجهد فى سبيل الوصول إلى الغرض الذي كان من أجله البحث ، وهو التّعريف بجهود الفراء الصرفيّة ، وقد توصّل البحث - بفضل الله - إلى نتائج كثيرة ، وبعضها جديد على الدّرس الصّرفي بعامة ، ومن أبرزها :

(١) أضاف البحث اسم كتابين مفقودين للفراء ، لم يذكرهما من ترجم له قديمًا وحديثًا ، وهما : كتاب (الجَزَاء) وكتاب (النُّدبة) .

(٢) توصّل البحث إلى محاولة لتفسير سبب خلاف الفراء مع غيره ، ومن ثَمَّ تفرّده ببعض الآراء ، وتتمثّل هذه المحاولة فى رصد ظاهرتين ، معالمهما مبثوثة فى ثنايا البحث هما :

(أ) توسّعه فى القياس ، وفي استخدام المصطلح فى بعض المسائل .

وتمثّل آراؤه - التي انفرد بها - فى جموع التكسير صورة واضحة لتوسّعه فى القياس ، كإجازته - قياسًا - جمع (فَعَل) و (فَعِل) ، و (فِعْل) ، و (فُعْل) ، و (فُعُل) ، و (فَعُل) على (أَفْعُل) .

وكإجازته - قياسًا - جمع (فِعْلى) اسمًا ، كذِكْرَى و (فَعْلَة) اليائيّ العين ، كخَيْمة ، و (فُعْلَى) صفة ، كحُبْلَى ، على (فِعَل) ، كذكر ، وخيم ، وحبل .

أما توسّعه فى استخدام المصطلح ، فكإطلاقه (الفِعْل) على الحال ، وعلى أسماء بعض النواسخ وأخبارها ، وعلى المصدر ،

واسم الفاعل ، إلى جانب إطلاقه إيّاه على الفِعْل المعروف، قسيم الاسم والحرف .

وكإطلاقه الجمع على كلّ مادلّ على أكثر من اثنين ، وله واحد من لفظه ، دون التفاتٍ إلى التّقسيمات والتّسميات المستخدمة عند غيره ، كاسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي ، والإفرادي .

(ب) محاولته الوصول إلى اطّراد القواعد المتشابهة ، تقليلاً للضّوابط . ومن ذلك مذهبه في سيّد ، وصَيْرُورة ، وغُزَاة ، وماشابههنّ ، حيث أجرى عليهنّ أحكام نظيرهنّ من الصحيح .

ومذهبه في النّسب إلى محذوف الفاء ، حيث يرى إعادة الفاء المحذوفة بعد اللّام لتصير في موضع التغيير ، ولا فرق عنده بين ماصحّت لامه،وما اعتلّت . فيقول في النّسب إلى عِدَة،وشِيَة : عِدَوِيّ وشِيَوِيّ .

(٣) ظهر القياس الصّرفي عند الفراء بمنهجين مختلفين ، المنهج الأول تأثر فيه بالبصريين ، فكان قياسه على الأكثر ، ومن أمثلة ذلك :

(أ) مَنْعُه القياس على لغة من فتح ماقبل آخر اسم الفاعل من غير الثلاثيّ ، أو كسر ميمه .

(ب) عَدُّه جمع (قَرْيَة) على (قُرَى) من النّادر . وكذا جمع (لِحْية)،و (حِلْية) على (لُحَى) و (حُلَى) بضم أوّلهما.

(ج) مَنْعُه القياس على ماورد عن العرب من إتمام اسم المفعول، من الأجوف الواويّ ، كمَدْوُوف .

(د) مَنْعُه مجيء صيغة المبالغة من غير الثّلاثيّ .

أمّا المنهج الآخر،فسار فيه على طريقة أصحابه الكوفيين ، فبنى قياسه على القليل ، ومن أمثلته :

(هـ) إجازته الادغام فى مضارع (حَيِي) ، استنادا إلى قول الشاعر :

وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيْكَةٌ تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِهَا فَتُعِيُّ

(و) بنى قياسه فى النّسب إلى محذوف الفاء،على ماسمعه من قول العرب:عِدَوِيّ،في النّسب إلى عدة .

(٤) حقّق البحث بعض الآراء المنسوبة إلى الفراء ، وغيره من النّحاة ، ومن ذلك بالنّسبة للفراء :

- إيضاح مذهبه فى القياس فى مصادر الثلاثي ، وأنّه سلك منهج سيبويه،فقاس إنْ عُدِم السّماع ، وتوقّف إنْ وُجِدَ المسموع . وذلك بخلاف ماشاع عنه في كتب المتأخرين بأنَّهُ يقيس مع وجود السماع.
- يزن الرباعي المجرّد على طريقة الجمهور ، خِلافًا لِمَا نُسِب إليه من أَنَّهُ يزن الرباعي بأكثر من طريقة .
- بيان موقفه من جمع المصدر ، وأَنَّه يُجيزه إنْ قُصِد به التّنويع ، ولجأ البحث إلى التّوفيق بين نصوص الفراء في معاني القرآن، التي أجاز فيها جمع المصدر،والتي منع فيها جمعه .
- إيضاح مذهبه فى صوغ التّفضيل من الألوان،والعيوب ، وأَنَّه يسير مع الجمهور .

إلى غير ذلك من المسائل الصّرفية المبثوثة فى ثنايا البحث .

وبالنِّسبة لغير الفراء :

- إثبات أَنَّ أبا حيان كان يسير على منهج سيبويه فى القياس فى

مصادر الثّلاثيّ ، خِلافًا لِمَا نسبه إليه بعض المحدثين .

- وأَنَّ الزّجاج كان يرى رأي البصريين في أَنَّ همزة (حمراء) ، وما شابهها، منقلبة عن ألف التّأنيث المقصورة ، خِلافًا لِمَا ذهب إليه بعض المتأخرين .

- أَنَّ القائل بأَنَّ "ميّت" وماشابهها، بزنة (فَيْعَل) بفتح العين ، ثم كُسِرَتْ، هو أبوجعفر الرّؤاسي ، وتبعه البغداديّون . خِلافًا لما شاع فى كتب الصرفيين من أَنَّه رأي البغداديين .

وغير ذلك مما تناثر فى زوايا البحث .

(٥) وافق الفراء جمهرة الصرفيين فى مُجمل آرائه الصّرفية ، وله آراء تُوبع فيها ، كما أَنَّ له آراءً لم تَحْظ بقبول عند الآخرين ، وآراء سُكِتَ عنها :

*** فمن أبرز الآراء التي تُوبع فيها :**

- القياس فى مصادر غير الثلاثي أَنْ يأتي المصدر بكسر أول الماضي ، وزيادة ألف قبل الآخِر ، فيكون للجميع قياس واحد . وتبعه الرَّضي فقال بذلك .

- يرى أَنَّ المصدر بزنة (التَّفْعَال) فرع عن (التَّفْعِيل) ، وتبعه الكوفيون .

- أجاز الفتح والكسر في عين المصدر الميمى من الأجوف اليائي . وتبعه ابن مالك .

- أجاز مجيء الجمع على (مَفْعُل) بضم العين . وتبعه ابن جني .

- الجمع على (أَفْعَال) قياسي عنده، فيما فاؤه همزة، أو واو ، واستحسنه ابن عقيل، لكثرة وروده .

- خَصّ ترخيم التّصغير بالأعلام ، وتبعه الكوفيون بوجه عام ، وثعلب بوجه خاص .
- يشترط لحذف التّاء من إقامة،وعِدَة أَنْ تكونا مضافتين ، وتبعه أبوبكر الأنباري ، والقاسم المؤدّب ، والزّمخشري ، والقرطبي ،والعيني.
- أجاز الجمع على (الفَعْلَى) قياسًا،في (فَعِيْل) بمعنى (فَاعِل) ، كمَرِيض ومَرْضَى ، وفي (فَعِل) ، كزَمِن وزَمْنَى ، و (فَاعِل) ، كهَالك وهَلْكَى ، و (فَعْلَان) ، كسَكْران وسَكْرَى ، (فَيْعِل) ، كميّت ومَوْتَى ، وتبعه ابن مالك ، والرّضي ، والأشموني .
- أجاز إدغام الرّاء في الرّاء من قوله تعالى ﴿ شَهْرُ رمَضَان ﴾ ، وتبعه ابن عقيل ، وأبوحيّان .
- يُعَدّ كلامه على المصدر الصناعي أول إشارة تأريخيّة،لمفهومه،وصياغته، وأوزانه .
- يعدّ صاحب التّفريق بين مايسمّى من المقصور منقوصًا ، وما لايسمّى منقوصًا ، وهذا التّفريق أشار إليه ابن ولاد في كتابه المقصور والممدود . وبتتبع استخدام الفراء لمصطلح المنقوص اتّضح أن ما آخره ألف منقلبة عن أصل يسميه منقوصا ومقصورا،وما آخره ألف زائدة يسميه مقصورا .

* ومن أبرز آرائه التي خُولف فيها ورُدّت :

- (فُعَل) ، و (فِعَل) ، و (فَعَلَة) ، و (فِعَلَة) ، من أبنية جموع القِلّة .
- النّسب إلى محذوف الفاء،يكون بردّ المحذوف بعد اللّام ، سواء أكانت

اللام صحيحة ،أم معتلّة ، فيقول فى النّسب إلى عِدَة ، وشِيَة : عِـــدَوي ، وشِيَوي .

- أصل (أَسْطَاع) (إِسْتَطَاع) ، حُذِفَتْ التّاء ،ثم قُطِعَتْ الهمزة .
- سيّد وميّت من المقلوب .
- أصل (قُضَاة) (قُضّى) بزنة فُعّل .
- أجاز حذف العَجُز ، أو الصّدر من المركّب المزجي عند تصغيره ، فيقال: بُعَيْلَة ، وبُكَيْكَة ،في تصغير بَعْلَبَك .
- مذهبه فى (أَشْيَاء) أَنّه على وزن (أَفْعِلَاء) ، ومفرده (شَيِّـــىء) بالتّشديد ، كلَيِّن وأَلْيِنَاء .
- يرى أَنّ علّة عدم إدغام الطّاء والظّاء فى تاء (افْتَعَلَ) يعود إلـــى كراهة اللّبس .

*** ومن آراء الفراء التى رُوِيَتْ عنه ، ولم تُنَاقَشْ بقبول أو ردّ :**

- لايرى شذوذ (الفَعَلَان) من المتعدّي .
- يُجيز فى اسم المفعول من الناقص الواوي وجهين :
  (أ) إِعلال اللّام ، وهو المشهور عند الصّرفيين .
  (ب) تصحيح اللّام ، وإدغام الواو فـي الـواو .
- لايُلْحق تاء التّأنيث بالاسم المذكّر إِنْ سُمّيت به امرأة . كزيد علمـــا على امرأة .
- فصّل فى تصغير مضعف اللام الرباعي : فما أدّى فك إدغامه إلى الخـــروج عن كلام العرب بقي على حاله ، كتصغير آجُرّة ، يقال فيها : أُوَيْجِرّة . وما كان له نظير من كلامهم فُكّ إدغامه ، كتصغير طِمِرّ على طُمَيْرِر .

- له مذهب وسط فى القلب المكانيّ بين الكوفيين أصحابه ، والبصريين . فقال بالقلب المكانيّ في كلمات لم تُعرفْ عند غيره ، كقوله فى(آن): انها مقلوب (أنا) الضمير . ولم يقل بالقلب المكانى فى كلمات اشتهرت عند غيره بأنّها من المقلوب ، كقوله : إنّ (حاديًا) من (حادي عشر) ليست من المقلوب ، وإنّما هى من (حَدَا يحدو) . وقوله بوجود القلب المكاني فى القراءات القرآنيّة . فحمل على القلب المكانيّ قراءة الحسن (صالُ) بضمّ اللام ، من قوله تعالى ﴿ إِلاَّ مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيْم ﴾ .

الفهارس

(١) فهرس المصادر والمراجع .

أولا : المخطوطات والرسائل الجامعية :

((أ))

- أبوعمر الجرمي حياته وجهوده في النحو ، للدكتور محسن العميري ، (رسالة ماجستير) منها نسخة في مكتبة مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ١٣٩٩ هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان ، مصورة مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، برقم ٨٧ (نحو) عن النسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية برقم ٨٢٨ (نحو) .

((ب))

- بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب لابن الناظم ، دراسة وتحقيق حسن أحمد الحمدو العثمان (رسالة ماجستير في النحو والصرف) ، منها نسخة في مكتبة كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م .
- البيان في شرح اللمع لابن جني ، إملاء أبي البركات عمر بن ابراهيم الكوفي (ت ٥٣٩ هـ) ، دراسة وتحقيق علاء الدين حمويه (رسالة ماجستير في علوم اللغة العربية وآدابها) ، منها نسخة في مكتبة كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ١٤٠٤ هـ .

((ت))

- التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، لأبي حيان ، الجزء الخامس ، مصورة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة . برقم ٨١ (نحو) مصورة عن مكتبة دار الكتب المصرية برقم ٦٢ (نحو) .

((ج))

- الجمل فى النحو ، لأبى بكر أحمد بن الحسن بن شقير (ت ٣١٧ هـ)، تحقيق ودراسة على بن سلطان الحكمى (رسالة ماجستير فى اللغة العربية) ، منها نسخة فى مكتبة مركز البحث العلمى وإحياء التراث الاسلامى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

((خ))

- خصائص لغة تميم أصواتا وبنية ودلالة ، لمحمد بن أحمد العمرى (رسالة ماجستير من قسم الدراسات العليا العربية - كلية الشريعة بمكة المكرمة) ، منها نسخة فى مكتبة مركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ١٣٩٦ هـ .

((ش))

- شرح كتاب سيبويه ، للسيرافى ، ميكروفيلم بمركز البحث العلمى وإحياء التراث الاسلامى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، برقم ١١٥٧ (نحو) ، عن دار المخطوطات بصنعاء .

((م))

- محاضرات فى فقه اللغات السامية ، للأستاذ حامد عبدالقادر - عضو مجمع اللغة العربية - ، تحت عنوان : أى اللهجات السامية أقرب إلى الساميّة الأصلية ؟ ، محاضرات ألقيت على طلبة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر عام ١٩٦٤/١٩٦٥ م .

- محاضرات فى نشأة التصريف وتطوره ، للدكتور محمد إبراهيم البنا ، ألقاها على طلاب السنة المنهجية فى الدراسات العليا بجامعة أم القرى.

- المصادر واستعمالها فى القرآن الكريم ، للدكتور محمد المختار محمد المهدى ، (رسالة دكتوراه) ، محفوظة بجامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية بالقاهرة ، قسم اللغويات ، ١٩٧٦ م .

((ن))

- النحو الكوفى فى شرح القصائد السبع الجاهليات ، لمحمد ابراهيم يوسف شيبة ، (رسالة ماجستير فى النحو والصرف)، منها نسخة فى مكتبة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- النحو والتصريف عند الفراء ، للدكتور عبدالفتاح محمد حبيب ،(رسالة دكتوراه فى اللغويات) ، محفوظة بجامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية بالقاهرة ، قسم اللغويات ،١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

ثانيا : المطبوعات :

((أ))

- ابن كيسان النحوي حياته . آثاره . آراؤه ، للدكتور محمد البنا ، دار الاعتصام - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م .

- أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، للدكتورة خديجة الحديثي ، منشورات مكتبة النهضة ببغداد ، الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م .

- أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ، للدكتورة وسمية عبدالمحسن المنصور ، من مطبوعات جامعة الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- أبوجعفر الرؤاسي نحوي من الكوفة ، للدكتور عبدالله الجبوري ، مطابع جامعة الموصل - مديرية دار الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- أبوحيان النحوي ، للدكتورة خديجة الحديثي ، دار التضامن ببغداد ، الطبعة الأولى ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .

- أبوزكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، للدكتور أحمد مكي الأنصاري ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، نشر الرسائل الجامعية ، القاهرة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

- اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر - المسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات ، لأحمد بن محمد البنا (ت ١١١٧ هـ) ، تحقيق الدكتور محمد إسماعيل ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- الأحاجي النحوية ، لجارالله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، تحقيق مصطفى الحدري ، منشورات مكتبة الغزالي . تاريخ المقدمة ١٩٦٩ م .

- أدب الكاتب ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) ، تحقيق محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس ، مطبعة النسر الذهبي ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر ، لأبي العز محمد بن الحسين القلانسي (ت ٥٢١ هـ) ، تحقيق ودراسة عمر حمدان الكبيسي ، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي (حوالي ٤١٥ هـ) ، تحقيق عبدالمعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، دار المعارف بدمشق ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية ، للدكتور فاضل مصطفى الساقي ، المطبعة العالمية بالقاهرة ، ١٩٧٠ م .

- اسم المصدر بين أقوال النحاة واستعمال القرآن ، للدكتور محمد المختار محمد المهدى ، ينظر : مجلة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، العدد الأول ١٤٠١هـ/١٤٠٢هـ.

- الأشباه والنظائر فى النحو ، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر السيوطى (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .

- الاشتقاق ، لعبدالله أمين ، لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م .

- إصلاح المنطق ، لأبى يوسف يعقوب بن اسحاق السكيت (ت ٢٤٤ هـ) ، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام محمد هارون، دار المعارف - مصر ، الطبعة الثالثة ١٩٧٠ م .

- الأصول فى النحو ، لأبى بكر محمد بن سهل بن السراج البغدادى (ت ٣١٦ هـ) ، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- الأضداد ، لابن السكيت ، ينظر : ثلاثة كتب فى الأضداد .

- الأضداد ، لعبدالملك بن قريب الباهلى الأصمعى (ت ٢١٦ هـ) ، ينظر : ثلاثة كتب فى الأضداد .

- الأضداد ، لمحمد بن القاسم الأنبارى (ت ٣٢٨) ، تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم، المكتبة العصرية - صيدا - لبنان ، ١٤٠٧٤ هـ - ١٩٨٧ م .

- اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لأبى عبدالله الحسين بن أحمد - المعروف بابن خالويه - (ت ٣٧٠) ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م ٠

- اعراب القرآن ، لأبى جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨ هـ)،تحقيق الدكتور زهير غازى زاهد ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ٠

- الأفعال ، لأبى القاسم على بن جعفر السعدى - المعروف بابن القطاع - (ت ٥١٥ هـ) ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م ٠

- الأفعال ، لأبى بكر محمد بن عمر بن عبدالعزيز بن ابراهيم - المعروف بابن القوطية - (ت ٣٦٧ هـ) ، اشراف وتوجيه السيد على راتب ، تحقيق على فودة ، مطبعة مصر ، الطبعة الأولى ١٩٥٢ م ٠

- الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ، لأبى محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسى (ت ٥٢١ هـ) ، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا ، والدكتور حامد عبدالمجيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ، القسم الأول ١٩٨١ م ، والقسم الثانى ١٩٨٢ م ، والقسم الثالث ١٩٨٣ م ٠

- أمالى الزجاجى ، لأبى القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجى (ت ٣٤٠ هـ) ، شرح وتحقيق عبدالسلام هارون ، دار الجيل - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ٠

- الأمالى الشجرية ، لضياء الدين هبة الله بن على بن حمزة - المعروف بابن الشجرى - (ت ٥٤٢ هـ) ، دار المعرفة ، بيروت ، بدون تاريخ .

- الأمالى ، لأبى على اسماعيل بن القاسم القالى(ت ٣٥٦ هـ) ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦ م .

- الأمالى ، لأبى عبدالله محمد بن العباس اليزيدى (ت ٣١٠ هـ)،عالم الكتب - بيروت ، مكتبة المتنبى بالقاهرة ، مصورة عن طبعة حيدرأباد بالهند .

- إنباه الرو اة على أنباه النحاة ، لجمال الدين أبى الحسن على بن يوسف القفطى (ت ٦٢٤ هـ) ، تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم، دار الفكر العربى بالقاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- الإنصاف فى مسائل الخلاف ، لكمال الدين أبى البركات عبدالرحمن بن محمد الأنبارى (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد ، دار الفكر . بدون تاريخ .

- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ، لأبى محمد عبدالله بن هشام الأنصارى (٧٦١ هـ) ، تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد ، دار الفكر ، الطبعة السادسة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

- الإيضاح فى شرح المفصل ، لأبى عمرو عثمان بن عمر - المعروف بابن الحاجب - (ت ٦٤٦ هـ) ، تحقيق الدكتور موسى بناى العليلى ، مطبعة العانى ببغداد ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- الإيضاح في علل النحو ، للزجاجى ، تحقيق الدكتور مازن مبارك ، دار النفائس - بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- الأيام والليالى والشهور ، لأبى زكريا يحى بن زياد الفراء (٢٠٧ هـ) ، تحقيق ابراهيم الأبيارى ، مطبعة نهضة مصر بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

((ب))

- البحر المحيط ، ينظر : تفسير البحر المحيط .

- البغداديات ، ينظر : المسائل المشكلة .

- بغية الآمال فى معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال ، لأبى جعفر أحمد بن يوسف بن على بن يعقوب اللبلى (ت ٦٩١ هـ)،تحقيق الدكتور سليمان بن ابراهيم العايد ، مطابع جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطى ، تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم ، مطبعة عيسى البابى الحلبى ، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

- البيان فى غر يب اعراب القرآن ، لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق

الدكتور طه عبدالحميد ، مراجعة مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠ هـ — ١٩٨٠ م .

- ((ت))

- تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحمد مرتضى الزبيدى (ت ١٢٠٥ هـ) ، المطبعة الخيرية بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٠٦ هـ .

- التأنيث فى اللغة العربية ، للدكتور ابراهيم ابراهيم بركات ، دار الوفاء — المنصورة ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ — ١٩٨٨ م.

- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار التراث بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ — ١٩٧٣ م .

- التبصرة والتذكرة ، لأبى محمد عبدالله بن على بن اسحاق الصيمرى (من نحاة القرن الرابع) ، تحقيق الدكتور فتحى أحمد مصطفى على الدين ، مركز البحث العلمى واحياء التراث الاسلامى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، دار الفكر — دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢ م .

- التبيان فى إعراب القرآن ، لأبى البقاء عبدالله بن الحسين العكبرى (ت ٦١٦ هـ) ، تحقيق على محمد البجاوى ، عيسى البابيّ الحلبيّ ، تاريخ الايداع ١٩٧٦ م .

- التبيان فى تصريف الأسماء ، للدكتور أحمد حسن كحيل ، مطبعة السعادة ، الطبعة السادسة ١٣٩٨ هـ — ١٩٧٨ م .

- تذكرة النحاة ، لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

- التذكير والتأنيث فى اللغة ، مع تحقيق رسالة أبى موسى الحامض فى المذكر والمؤنث (٣٠٥ هـ) ، للدكتور رمضان عبد التواب ، مطبعة جامعة عين شمس ، الطبعة الأولى ١٩٦٧ م .

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لمحمد بن عبد الله – المعروف بابن مالك – (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربى – مصر ، ١٣٨٧ هـ .

- تصحيح الفصيح ، لأبى محمد عبد الله بن جعفر – المعروف بابن درستويه – (ت ٣٤٧ هـ) ، تحقيق عبد الله الجبورى ، مطبعة الارشاد – بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م .

- تصريف الأسماء ، لمحمد الطنطاوى ، مطبعة وادى الملوك بالخليج المصرى ، الطبعة الثالثة ١٣٦٥ هـ – ١٩٤٦ م .

- التصريف الملوكى لأبى الفتح عثمان – المعروف بابن جنى – (ت ٣٩٢ هـ)، عنى بتصحيحه محمد سعيد بن مصطفى النعسان ، وعلق عليه أحمد الخانى ومحى الدين الجراح ، دار المعارف – دمشق ، الطبعة الثانية .

- التطور اللغوى – مظاهره وعلله وقوانينه – للدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانى بالقاهرة ، ودار الرفاعى بالرياض ، تاريخ الايداع ١٩٨١ م .

- التطور النحوى للغه العربية ، للمستشرق الألمانى برجستراسر ، أخرجه وصححه وعلق عليه : الدكتور رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعى بالرياض - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- التعريفات ، للشريف على بن محمد الجرجانى (٨١٦ هـ) ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- تفسير البحر المحيط ، لأبى حيان ، دار الفكر - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- التكملة ، لأبى على الفارسى (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، مديرية دار الكتب - جامعة الموصل ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- التلويح فى شرح الفصيح = فصيح ثعلب والشروح التى عليه .

- التنبيهات على أغاليط الرواة فى كتب اللغة المصنفات ، لعلى بن حمزة البصرى التميمى (ت ٣٧٥ هـ) ، تحقيق عبدالعزيز الميمنى ، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ، مع كتاب المنقوص والممدود للفراء ، دار المعارف . سنة الايداع ١٩٧٧ م .

- تهذيب الألفاظ للخطيب التبريزى = كنز الحفاظ .

- تهذيب اللغة ، لأبى منصور محمد بن أحمد الأزهرى (٣٧٠ هـ) ، تحقيق

عبدالسلام محمد هارون ، وآخرين ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

- التيسير فى القراءات السبع ، لأبى عمرو الدانى (ت ٤٤٤ هـ) ، عنى بتصميمه أوتويرتزل ، دار الكتاب العربى - بيروت ، الطبعة الثانيه ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

((ث))

- ثلاثة كتب فى الأضداد للأصمعى وللسجستانى ولابن السكيت ، ويليها ذيل فى الأضداد للصنعانى ، نشرها الدكتور أوغست هفنر ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت ١٩١٢ م .

((ج))

- الجامع لأحكام القرآن ، لأبى عبدالله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى (ت ٦٧١ هـ) ، دار الكتاب العربى . بدون تاريخ .

- جمهرة الأمثال ، لأبى هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكرى(ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم ، والدكتور عبدالمجيد قطامش ، المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

- الجنى الدانى فى حروف المعانى ، للحسن بن قاسم المرادى(ت ٧٤٩ هـ) ، تحقيق الدكتور فخرالدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

« ح »

- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لمحمد الخضرى (ت ١٢٨٧ هـ) ، دار الفكر - بيروت ،١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

- حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ، للشيخ مصطفى محمد عرفه ، مكتبة ومطبعة المشهد الحسينى ، القاهرة .

- حاشية محمد على الصبان (ت ١٢٠٦ هـ) على شرح على بن محمد الأشمونى (نحو ٩٠٠ هـ) لألفية ابن مالك ، دار الفكر ، بدون تاريخ.

- الحجة فى القراءات السبع ، لابن خالويه ، تحقيق وشرح الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، دار الشروق - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- الحصن الرصين فى علم التصريف ، للأستاذ عبدالله بن فودى النيجيرى ، تحقيق وشرح محمد صالح حسين ، دار الفكر - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

- حل المعقود من نظم المقصود ، للشيخ محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن عليش (ت ١٢٩٩ هـ) ، مطبعة الترقى الماجدية بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ .

« خ »

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبدالقادر بن عمر البغدادى (ت ١٠٩٣ هـ) ، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ١٩٧٩ م .

- الخصائص ، لابن جنى ، تحقيق محمد على النجار ، دار الكتاب العربى - بيروت ، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ،١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

((د))

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم (القسم الثانى : دراسة الجانب الصرفى) ، للشيخ محمد عبدالخالق عضيمه (ت ١٤٠٤ هـ) ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض ، الجزء الأول : مطبعة السعادة بالقاهرة ، بدون تاريخ .
والجزء الثانى ، والثالث ، والرابع ، مطبعة حسان بالقاهرة ، تاريخ الايداع ١٩٨٠ م .

- درة الغواص فى أوهام الخواص ، للقاسم بن على الحريرى (ت ٥١٦ هـ) ، تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم ، دار نهضة مصر بالقاهرة ، تاريخ الايداع ١٩٧٥ م .

- دقائق التصريف ، للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (من علماء القرن الرابع الهجرى) ، تحقيق الدكتور أحمد ناجى القيسى ، والدكتور حاتم صالح الضامن ، والدكتور حسين تورال ، مطبعة المجمع العلمى العراقى ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م .

- ديوان أبى الطيب المتنبى ، بشرح أبى البقاء العكبرى (المسمى بالتبيان فى شرح الديوان) ، ضبطه ، وصححه ، ووضع فهارسه مصطفى السقا ، ابراهيم الأنبارى ، عبدالحفيظ شلبى ، دار المعرفة – بيروت ، بدون تاريخ .

- ديوان الأدب – أول معجم عربى مرتب بحسب الأبنية – ، لأبى ابراهيم اسحاق بن ابراهيم الفارابى (ت ٣٥٠ هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر ، مراجعة الدكتور ابراهيم

أنيس ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

- ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم ،دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٩٦٤ م .

- ديوان أمية بن أبى الصلت (جمع وتحقيق ودراسة) ، صنعة الدكتور عبدالحفيظ السطلى ، المطبعة التعاونية بدمشق ، الطبعة الثانية ١٩٧٧ م .

- ديوان أوس بن حجر ، تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم ، دار صادر، دار بيروت ، ١٣٨٠ هـ .

- ديوان جميل بثينة ، دار صادر ، دار بيروت ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .

- ديوان الحطيئة ، برواية وشرح ابن السكيت ، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه ، مطبعة المدنى بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- ديوان رؤبة بن العجاج (ضمن مجموع أشعار العرب) ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسى ، دار الآفاق الجديدة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ .

- ديوان كعب بن مالك الأنصارى ، دراسة وتحقيق سامى مكى العانى ، مطبعة المعارف - بغداد ، الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ .

((ر))

- رسالة أبى موسى الحامض فى المذكر والمؤنث = التذكير والتأنيث فى اللغة ٠

- رسالتان فى علم الصرف ، للسنباطى (ت ٩٥٠ هـ) ، والمرصفى(ت ١٣٠٧هـ) تحقيق الدكتور أحمد ماهر البقرى ، مطبعة الانتصار بالاسكندرية ، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م ٠

- رسالة فى اسم الفاعل المراد به الاستمرار فى جميع الأزمنة ، لأحمد ابن قاسم العبادى (ت ٩٩٤ هـ) ، تحقيق ودراسة الدكتور محمد حسن عواد ، جمعية عمال المطابع التعاونية – عمان ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م ٠

- رسالة الملائكة ، لأبى العلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان التنوخى – المعروف بأبى العلاء المعرى – (٤٤٩ هـ) ، تحقيق لجنة من العلماء ، منشورات دار الآفاق – بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٧٩ م ٠

- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ، لأحمد بن عبدالنور المالقى (٧٠٢ هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ،دار القلم بدمشق ،الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م ٠

((ز))

- الزاهر فى معانى كلمات الناس ، لأبى بكر الأنبارى ، تحقيق الدكتور

حاتم صالح الضامن ، طباعة دار الشئون الثقافية العامة (آفاق عربية) ، الطبعة الثانية ١٩٨٧ م .

((س))

- السبعة فى القراءات ، لأبى بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمى ـ المعروف بابن مجاهد ـ (ت ٣٢٤ هـ) ، تحقيق الدكتور شوقى ضيف ، دار المعارف بالقاهرة ، الطبعة الثانية ، تاريخ الايداع ١٤٠٠ هـ .

- سر صناعة الاعراب ، لابن جنى :

(أ) الجزء الأول ، تحقيق مصطفى السقا ، ومحمد الزفزاف ، وابراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين ، مصطفى البابى الحلبى ، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٤ م .

(ب) الكتاب كاملا ، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوى ، دار القلم ـ دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

- سفر السعادة وسفير الافادة ، لعلم الدين أبى الحسن على بن محمد السخاوى (ت ٦٤٣ هـ) ، تحقيق محمد أحمد الدالى ، دار المعارف ـ دمشق ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .

- السماع والقياس ، لأحمد تيمور باشا ، راجعه ووقف على طبعه الأستاذ محمد شوقى أمين ، دار الكتاب العربى بمصر ، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ ـ ١٩٥٥ م .

- سمط اللآلىء فى شرح أمالى القالى ، لأبى عبيد عبدالله بن عبدالعزيز ابن محمد البكرى (ت ٤٨٧ هـ) ، تحقيق عبدالعزيز

الميمني ، دار الحديث – بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

((ش))

– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لبهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني (ت ٧٦٩ هـ) ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، الطبعة الثالثة ، بدون تاريخ .

– شرح أدب الكاتب ، لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت ٥٤٠ هـ)، تقديم السيد مصطفى صادق الرافعي ، مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية ، مؤسسة النصر – تهران ، عنيت بنشره مكتبة القدسي بالقاهرة ، ١٣٥٠ هـ .

– شرح أشعار الهذليين ، لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري(ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق عبدالستار أحمد فراج ، راجعه محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني بالقاهرة .

– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (المسمى منهج السالك الى ألفية ابن مالك) ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ،دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٧٥ هـ .

– شرح أمثلة سيبويه ، للعطار ، اختصره الجواليقي ، تحقيق الدكتور صابر أبوالسعود ، آسيوط .

– شرح التصريح على التوضيح ، لخالد زين الدين بن عبدالله الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) ، دار الفكر ، بدون تاريخ .

– شرح جمل الزجاجي ، لعلي بن مؤمن – المعروف بابن عصفور(ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق الدكتور صاحب أبوجناح ، مديرية دار الكتب للطباعة

والنشر ـ جامعة الموصل ، الجزء الأول ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م .
والجزء الثانى ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م .

- شرح درة الغواص فى أوهام الخواص ، لأحمد شهاب الدين الخفاجى (ت ١٠٦٩ هـ) ، مطبعة الجوائب ، الطبعة الأولى ١٢٩٩ هـ .

- شرح ديوان المفضليات ، لأبى محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنبارى (ت ٣٠٤ هـ) ، عناية كارلوس يعقوب لايل ، مطبعة الآباء اليسوعيين ـ بيروت ، ١٩٢٠ م .

- شرح الرضى على الكافية ، تعليق الشيخ يوسف حسن عمر ، الجزء الأول من منشورات جامعة بنغازى ـ ليبيا ١٣٩٣ هـ ، والأجزاء الثانى والثالث والرابع من منشورات جامعة قاريونس ليبيا ١٣٩٨ هـ .

- شرح شافية ابن الحاجب ، لمحمد بن الحسن ـ المعروف برضى الدين الاستراباذى ـ (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق الأساتذة محمد نور الحسن ، ومحمد محى الدين عبدالحميد ، ومحمد الزفزاف ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م .

- شرح شواهد شافية ابن الحاجب ، للبغدادى ، تحقيق الأساتذة محمد نور الحسن ، ومحمد محى الدين عبدالحميد ، ومحمد الزفزاف ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك ، تحقيق عدنان عبدالرحمن الدورى ، مطبعة العانى ـ بغداد ، ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧ م .

- شرح القصائد التسع المشهورات ، للنحاس ، تحقيق أحمد الخطاب ، دار الحرية للطباعة ، مطبعة الحكومة - بغداد ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر الأنباري ، تحقيق وتعليق عبدالسلام محمد هارون ، دار المعارف ، الطبعة الرابعة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق الدكتور عبدالمنعم هريدى ، مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- شرح الكافية = الكافية فى النحو .

- شرح مختصر التصريف العزى فى فن الصرف ، لمسعود بن عمر سعد الدين التفتازانى (ت ٧٩١ هـ) ، شرح وتحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٩٨٣ م .

- شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن على بن يعيش - المعروف بابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، عالم الكتب - بيروت ، ومكتبة المتنبى بالقاهرة ، بدون تاريخ .

- شرح الملوكى فى التصريف ، لابن يعيش ، تحقيق الدكتور فخرالدين قباوة ، المكتبة العربية بحلب ، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

- شعر أبى زبيد الطائى ، جمعه وحققه الدكتور نورى حمودى القيسى ، ساعد المجمع العلمى العراقى على نشره ، مطبعة المعارف ـ بغداد ، ١٩٦٧ م .

- شفاء العليل فى ايضاح التسهيل ، لأبى عبدالله محمد بن عيسى السلسيلى (ت ٧٧٠ هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور الشريف عبدا لله على الحسينى البركاتى ، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .

((ص))

- الصاحبى ، لأبى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ـ المعروف بابن فارس ـ (ت ٣٩٥ هـ) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابى الحلبى ـ القاهرة ، تاريخ الايداع ١٩٧٧م .

- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ،لاسماعيل بن حماد الجوهرى (ت ٣٩٣ هـ) ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م .

- الصرف الميسر للأسماء ، للدكتور محمد المختار محمد المهدى ، القسم الأول ١٣٩٨ هـ ، القسم الثانى ١٤٠٥ هـ ، طبعة خاصة .

((ض))

- ضرائر الشعر ، لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ،دار الأندلس ـ بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ .

- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، للسيد محمود شكرى الآلوسى (ت ١٣٤٢ هـ) ، شرحه محمد بهجة الأثرى البغدادى ، المطبعة السلفية ـ القاهرة ، ١٣٤١ هـ .

- ضرورة الشعر ، لأبى سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافى

(ت ٣٦٨ هـ) ، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

- ضياء السالك الى أوضح المسالك ، لمحمد عبد العزيز النجار ، مطبعة السعادة - مصر ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

- الضياء فى تصريف الأسماء ، للدكتور مصطفى أحمد النماس ، مطبعة السعادة ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م .

((ط))

- طبقات النحويين ، لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى (ت ٣٧٩ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، تاريخ الايداع ١٩٨٤ م .

((ظ))

- ظاهرة التعويض فى العربية وماحمل عليها من المسائل ، للدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز ، دار عمار ، الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

((ع))

- العربية أم اللغات السامية ، للسيد محمد بدر الدين = مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق .

- عمدة الحافظ فى تفسير أشرف الألفاظ (معجم معانى كلمات القرآن الكريم) ، لأبى العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن محمد - المعروف بالسمين الحلبى - (ت ٧٥٦ هـ) ، تحقيق محمود محمد السيد الدغيم ، صورة المخطوطة محفوظة فى خزانة مكتبة نور عثمانية فى اصطنبول ، دار السيد للنشر ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدى (ت ١٧٥ هـ) ، تحقيق الدكتور مهدى المخزومى والدكتور ابراهيم السامرائى ، منشورات مؤسسة الأعلمى للمطبوعات – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

((ف))

- الفاخر ، للمفضل بن سلمة بن عاصم (ت حوالى ٣٠٠ هـ) ، تحقيق عبد العليم الطحاوى ومحمد على النجار ، دار احياء الكتب ، عيسى البابى الحلبى – مصر ، الطبعة الأولى ٩٨٠ ١ هـ – ١٩٦٠ م .

- الفصول الخمسون ، لزين الدين بن الحسين يحى – المعروف بابن معطى – (ت ٦٢٨ هـ) ، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحى ، عيسى البابى الحلبى ، تاريخ الايداع ١٩٧٧م .

- الفصيح ، لأبى العباس أحمد بن يحى بن يسار الشيبانى – المعروف بثعلب – (ت ٢٩١ هـ) ، تحقيق ودراسة الدكتور عاطف مدكور ، دار المعارف – مصر ، تاريخ الايداع ١٩٨٤ م .

- فصيح ثعلب والشروح التى عليه (مجموعة فى اللغة تشمل الفصيح ، وشرحه ، وذيله ، ومقدمة الاشتقاق الكبير لابن دريد ، وسواها) ، نشر وتعليق الأستاذ محمد عبدالمنعم خفاجى ، المطبعة النموذجية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٦٨ هـ – ١٩٤٩ م .

- فعلت وأفعلت ، لأبى اسحاق ابراهيم بن السرى بن سهل الزجاج (ت ٣١٠ هـ) تحقيق وشرح وتعليق ماجد حسن الذهبى ، الشركة المتحدة للتوزيع ـ دمشق ، تاريخ المقدمة ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م ٠

- الفعل زمانه وأبنيته ، للدكتور ابراهيم السامرائى ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م ٠

- فهارس مسائل النحو فى كتاب معانى القرآن للفراء ، صنعة الدكتور محمد عبدالخالق عضيمه = مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ٠

- الفهرست ، لمحمد بن اسحاق ـ المعروف بابن النديم (٤٣٨ هـ) ، الناشر دار المعرفة ـ بيروت ، ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م ٠

- فى تصريف الأسماء ، للدكتور عبدالرحمن شاهين ، الناشر مكتبة الشباب بالمنيرة ، ١٩٧٧ م ٠

- فى علم الصرف ، للدكتور أمين على السيد ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة ١٩٧٦ م ٠

- فى النحو العربى نقد وبناء ، للدكتور ابراهيم السامرائى ، دار صادر ـ بيروت ، ١٣٨٨ هـ ٠

((ق))

- القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (٨١٧ هـ)، مطبعة مصطفى البابى الحلبى ـ مصر ، الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ ـ ١٩٥٢ م .

- القواعد والتطبيقات فى الابدال والاعلال ، لعبد السميع شبانه ، مطبعة الفتوح بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

- القياس فى اللغة العربية ، لمحمد الخضر حسين ، عنيت بنشره المطبعة السلفية ـ القاهرة ، ١٣٥٣ هـ .

- القياس فى النحو العربى من الخليل الى ابن جنى ، للدكتور صابر أبوا لسعود ، نشره مكتبة الطليعة بأسيوط ، تاريخ الايداع ١٩٧٨ م .

- القياس فى النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبى على الفارسى ، للدكتورة منى الياس ، دار الفكر بدمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

- القياس والسماع فى مصادر الأفعال الثلاثية عند القدامى ، لصبيح حمود الشاتى = مجلة المورد ، المجلد السابع ، العدد الثالث ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨ م .

((ك))

- الكافية فى النحو ، لابن الحاجب (٦٤٦ هـ) ، شرحها رضى الدين الاستر اباذى ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ،بدون تاريخ.

- الكامل ، لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥ هـ) ، تحقيق محمد أحمد الدالى ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- الكتاب ، لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر - المعروف بسيبويه - (١٨٠ هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ١٩٧٧ م .

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ، لأبى القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشرى (٥٣٨ هـ) ، دار المعرفة - بيروت ، بدون تاريخ .

- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبد الله - الشهير بحاجى خليفة ، (١٠٦٧ هـ) ، منشورات مكتبة المثنى - بغداد .

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكى بن أبى طالب القيسى (٤٣٧ هـ) ، تحقيق الدكتور محى الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- كنز الحفاظ فى كتاب تهذيب الألفاظ ، لابن السكيت ، هذبه أبو زكريا يحى بن على بن محمد بن الحسن التبريزى (٥٠٢ هـ) ، وقف على طبعه وضبطه وجمع رواياته الأب لويس شيخو اليسوعى ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين - بيروت ، ١٨٩٥ م .

((ل))

- لسان العرب ، لأبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (٧١١ هـ) ، دار صادر ، دار بيروت ، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .

- لغة تميم - دراسة تأريخية وصفية - ، للدكتور ضاحى عبدالباقى ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، من مطبوعات مجمع ا للغة العربية - بالقاهرة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٥ م .

- اللغة العربية وعلومها ، لعمر رضا كحالة ، نشر مكتبة النسر بدمشق ، المطبعة التعاونية بدمشق ، ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

- اللمع فى العربية ، لابن جنى ، تحقيق حامد المؤمن ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- اللهجات العربية فى معانى القرآن للفراء ، للدكتور صبحى عبدالحميد عبدالكريم ، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- لهجة تميم وأثرها فى العربية الموحدة ، لغالب فاضل المطلبى ، منشورات وزارة الثقافة والفنون - الجمهورية العراقية ، ١٩٧٨ م .

- ليس فى كلام العرب ، لابن خالويه ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، دار العلم للملايين - بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م .

((م))

- مابنته العرب على فعال ، لرضى الدين أبى الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن الصغانى (ت ٦٥٠ هـ) ، تحقيق الدكتور عزة حسن ، مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق ، ١٣٨٣هـ – ١٩٦٤م.

- ماجاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد (مؤلف على حروف المعجم)، للجواليقى ، تحقيق وشرح وتعليق ماجد الذهبى ، دار الفكر – دمشق ، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

- ماذكره الكوفيون من الادغام ، لأبى سعيد السيرافى ، تحقيق الدكتور صبيح التميمى ، دار عكاظ للطباعة والنشر – جدة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

- ماينصرف ومالاينصرف ، للزجاج ، تحقيق هدى محمود قراعه ، المجلس الأعلى للشئون الاسلامية – لجنة احياء التراث الاسلامى بالقاهرة ، ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م .

- مجاز القرآن ، لأبى عبيدة معمر بن المثنى التيمى(ت ٢١٠ هـ)،عارضه بأصوله وعلق عليه محمد فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .

- مجالس ثعلب ، لأبى العباس ثعلب ، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بالقاهرة ، الجزء الأول ، الطبعة الخامسة ، والجزء الثانى ، الطبعة الرابعة ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .

- مجمع الأمثال ، لأبى الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن ابراهيم الميدانى (ت ٥١٨ هـ) ، تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم ، عيسى البابى الحلبى .

- مجموعة الشافية من علمى الصرف والخط (تحتوى المجموعة على متن الشافية وشرحها للعلامة الجاربردى ، وحاشية الجاربردى ، لابن جماعة) ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها ، لابن جنى ، تحقيق على النجدى ناصف ، والدكتور عبدالحليم النجار ، والدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلبى ، دار سزكين للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز ، لأبى محمد عبدالحق - المعروف بابن عطية - (ت ٥٤١ هـ) ، تحقيق وتعليق الرحالى الفاروق ، وعبدالله بن ابراهيم الأنصارى ، والسيد عبدالعال السيد ابراهيم ، ومحمد الشافعى صادق العنانى ، مؤسسة دار العلوم - الدوحة - قطر ، الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

- المحكم والمحيط الأعظم فى اللغة ، لعلى بن اسماعيل - المعروف بابن سيده - (ت ٤٥٨ هـ) ، تحقيق مجموعة من العلماء ، مطبعة مصطفى البابى الحلبى .
الجزء السادس ، تحقيق الدكتور مراد كامل ، مطبعة عيسى البابى الحلبى ، الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

- مختصر المذكر والمؤنث ، للمفضل بن سلمة ، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور رمضان عبدالتواب ، مطابع الشركة المصرية للطباعة والنشر - القاهرة ، ١٩٧٢ م .

- المخصص ، لابن سيده ، دار الفكر - بيروت ، بدون تاريخ .

- المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة ، تاريخ الايداع ١٩٧٦ م .

- المدارس النحوية أسطورة وواقع ، للدكتور ابراهيم السامرائي ، دار الفكر - عمان ، الطبعة الأولى ١٩٨٧ م .

- المذكر والمؤنث ، لأبي الحسين سعيد بن ابراهيم التستري - المعروف بابن التستري - (ت ٣٦١ هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد عبدالمجيد هريدي ، مطبعة المدني - القاهرة ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ودار الرفاعي بالرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- المذكر والمؤنث ، لابن جني ، تحقيق وتقديم الدكتور طارق نجم عبدالله ، دار عكاظ للطباعة والنشر - جدة ، نشره دار البيان العربي بجدة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- المذكر والمؤنث ، لابن فارس ، تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٦٩ م .

- المذكر والمؤنث ، لأبي بكر الأنباري ، تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي ، مطبعة العاني - بغداد ، ١٩٧٨ م .

- المذكر والمؤنث ، للفراء ، تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب ، نشره مكتبة دار التراث ـ القاهرة ، ١٩٧٥ م .

- المذكر والمؤنث ، للمبرد ، تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب ، وصلاح الدين الهادى ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠ م .

- المرتجل ، لأبى محمد عبدالله بن أحمد الخشاب ـ المعروف بابن الخشاب ـ (ت ٥٦٧ هـ) ، تحقيق ودراسة على حيدر ، دمشق ، ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م .

- المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطى ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ، وعلى محمد البجاوى ، ومحمد أبو الفضل ابراهيم ، دار الفكر ، بدون تاريخ .

- المسائل البصريات ، لأبى على الفارسى ، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدنى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .

- المسائل الحلبيات ، لأبى على الفارسى ، تحقيق الدكتور حسن هنداوى ، دار القلم ـ دمشق ، دار المنارة ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

- المسائل المشكلة ـ المعروفة بالبغداديات ـ ، لأبى على الفارسى ، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوى ، مطبعة العانى ـ بغداد ، تاريخ الايداع ١٩٨٣ م .

- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- مشكل اعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق ياسين محمد السواس ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، مطبعة الحجاز بدمشق ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، لأحمد بن محمد بن على المقرى الفيومى (ت ٧٧٠ هـ) ، المكتبة العلمية - بيروت ، مصورة عن طبعة دار المعارف ١٩٧٧ م ، بتحقيق الدكتور عبدالعظيم الشناوى .

- المصطلح النحوى نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجرى ، للدكتور عوض حمد القوزى ، الرياض ، جامعة الرياض - عمادة شئون المكتبات ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- معانى القرآن ، لسعيد بن مسعدة البلخى المجاشعى - المعروف بالأخفش الأوسط - (ت ٢١٥ هـ) ، دراسة وتحقيق الدكتور عبدالأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

- معانى القرآن ، للأخفش ، تحقيق الدكتور فائز فارس ، الطبعة الثانية ، الكويت ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- معانى القرآن ، للفراء ، الجزء الأول تحقيق أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ – ١٩٥٥ م .
والجزء الثانى تحقيق ومراجعة الأستاذ محمد على النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، بدون تاريخ .
والجزء الثالث تحقيق الدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلبى ، مراجعة الأستاذ على النجدى ناصف ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢ م .

- معانى القرآن وا عرابه للزجاج ، شرح وتحقيق الدكتور عبدالجليل عبده شلبى ، عالم الكتب – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

- المعانى الكبير فى أبيات المعانى ، لابن قتيبة ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٤م . مصورة عن طبعة حيدر أباد بالهند ، ١٣٦٨ هـ – ١٩٤٩ م . صححها المستشرق سالم الكرنكوى .

- معجم الأفعال المتعدية بحرف ، لموسى بن محمد بن الملييانى الأحمدى ، دار العلم للملايين – بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٩ م .

- المغنى فى تصريف الأفعال ، لمحمد عبدالخالق عضيمه ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ، بدون تاريخ .

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصارى ، تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد .

- المفتاح فى الصرف ، لأبى بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجانى (٤٧١ هـ) ، تحقيق الدكتور على توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م •

- المقاصد النحوية فى شرح شواهد الألفية (المشهور بشرح الشواهد الكبرى) ، لأبى محمد بدرالدين محمود بن أحمد بن موسى العينى (ت ٨٥٥ هـ) ، بهامش خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى ، دار صادر - بيروت •

- المقتضب ، للمبرد ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمه ، عالم الكتب - بيروت ، مصورة عن طبعة المجلس الأعلى للشئون الاسلامية - القاهرة ، ١٣٨٥ هـ •

- المقتضب فى اسم المفعول من الثلاثى المعتل العين ، لابن جنى ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار ابن كثير - دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م •

- المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبدالستار الجوارى ، وعبدالله الجبورى ، مطبعة العانى - بغداد ، ١٩٨٦ م •

- المقصور والممدود ، لابن السكيت ، تحقيق الدكتور محمد محمد سعيد ، مطبعة الأمانة بمصر ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م •

- المقصور والممدود ، لأبى العباس أحمد بن محمد بن الوليد - المعروف بابن ولاد - (ت ٣٣٢ هـ) ، عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعسانى الحلبى ، مطبعة السعادة - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٢٦ هـ - ١٩٠٨ م •

- المقصور والممدود ، للفراء ، تحقيق عبدالاله نبهان ، ومحمد خير البقاعى ، دار قتيبة بدمشق ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- المقصور والممدود ، للفراء ، تحقيق ماجد الذهبى ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- المقصور والممدود ، لأبى عبدالله ابراهيم بن محمد - المعروف بنفطويه - (ت ٣٢٣ هـ) ، تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود ، المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- الممتع فى التصريف ، لابن عصفور ، تحقيق الدكتور فخرالدين قبادة ، دار القلم العربى - حلب ، مطبعة الشرق بحلب ، الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

- الممدود والمقصور ، لمحمد بن أحمد بن اسحاق - المعروف بأبى الطيب الوشاء - (ت ٣٢٥ هـ) ، تحقيق الدكتور رمضان عبدالتواب، المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة ، نشره مكتبة الخانجى با لقاهرة ، ١٩٧٩ م .

- مناهج الصرفيين ومذاهبهم فى القرنين الثالث والرابع من الهجرة ، للدكتور حسن هنداوى ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

- المناهل الصافية الى كشف معانى الشافية ، للطف الله بن محمد بن الغياث (ت ١٠٣٥ هـ) ، تحقيق الدكتور عبدالرحمن شاهين ،

الجزء الأول ، دار مرجان للطباعة بالقاهرة ، تاريخ الايداع ١٩٨٤ م ، والجزء الثانى مطبعة التقدم بالقاهرة ، نشره مكتبة الشباب ، تاريخ الايداع ١٩٨٥ م .

- من تراث لغوى مفقود لأبى زكريا الفراء ، للدكتور أحمد علم الدين الجندى ، مطابع جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ١٤١٠ هـ .

- منثور الفوائد ، لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- المنصف ، لابن جنى (وهو شرح كتاب التصريف لأبى عثمان المازنى) ، تحقيق ابراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين ، مطبعة مصطفى البابى الحلبى - مصر ، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .

- المنقوص والممدود ، للفراء ، تحقيق عبدالعزيز الميمنى الراجكوتى ، مع كتاب التنبيهات على أغاليط الرواة ، دار المعارف - القاهرة ، تاريخ الايداع ١٩٧٧ م .

- الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء ، لأبى عبدالله محمد بن عمران المرزبانى (ت ٣٨٤ هـ) ، وقف على طبعه واستخرج فهارسه محب الدين الخطيب ، المطبعة السلفية - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٣٨٥ هـ .

((ن))

- نتائج الفكر فى النحو ، لأبى القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلى

(ت ٥٨١ هـ) ، تحقيق الدكتور محمد ابراهيم البنا ،
دار الاعتصام - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- النحو الوافى - مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ، للأستاذ عباس حسن ، دار المعارف - القاهرة ، الطبعة الثالثة ، تاريخ الايداع ١٩٧٤ م .

- النحو والصرف بين التميميين والحجازيين ، للدكتور الشريف عبد الله على الحسينى البركاتى ، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- النحو والصرف فى مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجرى ، للدكتور محمد آدم الزاكى ، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة ، ١٤٠٤/١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤/١٩٨٥ م .

- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، تاريخ المقدمة ١٣٨٦ هـ ، ١٩٦٧ م .

- النسب الى ما آخره ياء ، للأستاذ الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى = مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة الامام محمد بن سعود .

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ محمد الطنطاوى ، دار المعارف.

- النشر فى القراءات العشر ، لأبى الخير محمد بن محمد - المعروف بابن الجزرى (ت ٨٣٣ هـ) ، تصحيح ومراجعة على محمد الضباع ، دار الفكر ، بدون تاريخ .

- نقعة الصديان فيما جاء على الفعلان ، للصغانى ، تحقيق الدكتور على حسين البواب ، مكتبة المعارف بالرياض ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

- النكت الحسان فى شرح غاية الاحسان ، لأبى حيان ، تحقيق ودراسة الدكتور عبدالحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

- النكت فى تفسير كتاب سيبويه ، لأبى الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى – المعروف بالأعلم الشنتمرى (ت ٤٧٦ هـ) ، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية – الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

- النوادر فى اللغة ، لأبى زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى (ت ٢١٥ هـ) ، تحقيق ودراسة الدكتور محمد عبدالقادر أحمد ، دار الشروق – بيروت ، والقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م .

- النوادر ، لأبى مسحل الأعرابى (؟) ، تحقيق الدكتور عزة حسن ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٨٠ هـ – ١٩٦١ م .

((هـ))

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية ، للسيوطى ، دار المعرفة – بيروت .

((و))

- الواضح فى علم العربية ، للزبيدى ، تحقيق الدكتور أمين على السيد ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٥ م .

- الوجيز فى علم التصريف ، لأبى البركات الأنبارى ، تحقيق الدكتور على حسين البواب ، دار العلوم – الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م ٠

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبى العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (ت ٦٨١ هـ) تحقيق الدكتور احسان عباس ، دار صادر ، دار الثقافة – بيروت ٠

((ي))

- يونس البصرى حياته وآثاره ومذاهبه ، للدكتور أحمد مكى الأنصارى ، مطبوعات جامعة القاهرة بالخرطوم ، توزيع دار المعارف بمصر ، ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م ٠

ثالثا : المجلات العلمية :

- مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض ، الأعداد : الحادى عشر ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ، والثالث عشر والرابع عشر ١٤٠٣/١٤٠٤ هـ .

- مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، السنة الأولى - العدد الأول ١٤٠١/١٤٠٢ هـ .

- مجلة مجمع اللغة العربية ، دمشق ، العدد السادس ، ١٩٢٦ م ،

- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، العدد الأول ، المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٦ م .

- مجلة المورد ، الجمهورية العراقية ، المجلد السابع ، العدد الثالث ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
والمجلد السابع عشر ، العدد الرابع ١٩٨٨ م .

(٣) فهـــرس الآيـــات القرآنيـــــة ٠

(٣) فهرس الأقوال والأمثال ٠

الصفحة

(٤) فهـــرس القـــــــــوافي .

القافية	البحر	القائل	الصفحة
		(أ)	
غناء	الوافر	؟	١٩٧
السعلاء	الرجز	ميمون بن حفص ، آبوتوبة	
الجراء	الرجز		
الخواء	الرجز		
		(ب)	
شغبوا	البسيط	؟	٣٠٨
معاب	الوافر	؟	١١٢
بالنسب	الطويل	؟	٣٠٨
نصطحبا	البسيط	؟	٢٤٢
		(ج)	
الدوالح	الطويل	؟	٥٦
		(د)	
وعدوا	البسط	الفضل بن العباس بن عتبه	٣٠٣
تقعده	الرجز	منسوب للقنانى	٢٩١
المرود	المتقارب	امرؤ القيس	١١٤

القافية	البحر	القائل	الصفحة
		(ر)	
انتظر	الرجز	؟	٢٥٢
السفر	الرجز	؟	١٩٨
		(س)	
شوس	الوافر	أبوزبيد الطائى	٢٧٩
المخلس	الكامل	المرار الفقعسى	٢٤٢
يمسى	الرجز	؟	١١٤
الكاسى	البسيط	الحطيئة	٢٥٣
		(ش)	
المعيش	الرجز	رؤبة بن العجاج	١١٢
ريشى	الرجز	"	١١٢
رهيشى	الرجز	"	١١٢
		(ص)	
الحاصى	الكامل	آمية بن أبى عائذ الهذلى	٥٩
		(ف)	
يهتف	الطويل	؟	٢٩٤
يصرف	"	؟	٢٩٤

القافية	البحر	القائل	الصفحة
		(ق)	
عاقى	الوافر	ذو الخرق الطهوى	٥٧
		(ل)	
يعسل	الطويل	أوس بن حجر	٢٩١
العويل	الوافر	كعب بن مالك الأنصارى	١٩٨
		(م)	
مكرم	الرجز	أبو الأخزر الحمانى	١١٤
الرتم	الرجز	؟	٢٧٤
		(ن)	
معون	الطويل	جميل بثينة	١١٥
مسانا	البسيط	أمية بن أبى الصلت	١١٤
أسودينا	الوافر	حكيم الأعور الكلبى	٢٣٠
		(هـ)	
غديّه	الرجز	؟	٢٤٣
كسيّه	الرجز	؟	٢٤٣
		(ي)	
فتعيّ	الكامل	منسوب للحطيئة	٣٠٩
أَنَى لِيا	الطويل	؟	٢٤٣
شفائيا	الطويل	منسوب للأعور الكلابى	١٠٩

(٥) فهـــــــرس الأعـــــــــــلام ٠

(أ)

(ث)

(ج)

(ح)

تابع (ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

تابع (س)

(ص)

(ط)

(ع)

تابع (ع)

تابع (ع)

تابع (ع)

(ف)

تابع (م)

تابع (م)

(ن)

(٦) فهرس القبائل والجماعات .

(٧) فهـــرس المذاهــب النحويـــــة .

(٨) فهـــرس محتويـات البحـــــث .

الفهـرس التفصيلـى لمحتويـات البحــث

الموضـــوع	الصفحــــة

الموضـــوع	الصفحـة

الموضـــوع	الصفحـــــة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع		الصفحة
أولا :	مايتعلق بجموع القلة	٢١٦
	الجمع على (أفعُل) بضم العين	٢١٧
	الجمع على (أفعال) بفتح فسكون ...	٢١٩
ثانيا :	مايتعلق بجموع الكثرة	٢٢٠
	الجمع على (فعل) بضم فسكون	٢٢٠
	الجمع على (فعل) بكسر ففتح	٢٢٢
	الجمع على (فَعَلَة) و (فُعُلَة) بفتحات ، وبضم ففتح	٢٢٣
	الجمع على (فعلى) بفتح فسكون	٢٢٥
	الجمع على (فعال) بكسر ففتح ، و (فعلاء) بضم ففتح ،و (أفعلاء)..	٢٢٧
	الجمع على (أفاعل) و (أفاعيل) ..	٢٢٧
	مفرد أناسي	٢٢٧
	مفرد الأحاديث	٢٢٨
	جمع لا واحد له عند الصرفيين والتمس له مفردا	٢٢٨
–	جمع (أفعل) و (فعلاء) جمعاً سالماً	٢٣٠
–	سرادقات وسفرجلات	٢٣١
–	جمع المصدر	٢٣٢
*	التصغير	٢٣٦
	أغراض التصغير	٢٣٦

الموضـــوع	الصفحـــة

الموضــــوع	الصفحـــــة

الموضوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحـــــة

(الفهـــــارس)